

ليكن الوطن محلاً  
للسعادة المشتركة...  
بنيته بالحرية والعقل  
والمصنع.

رفاعة الطهطاوي

# الجديد السبيل

تصوير بالخطوط الملونة من أعمال : بلات أحميم



## «خمسون عاما على ثورة يوليو»

ملف العدد

هجمة أمريكية على العالم  
الكوكبية والعالم الثالث  
اليسار ومستقبل مصر  
ماذا يجري في الصين؟ ■ اتفاق ماشاكوس





يوسف درويش

المحامي

بالاستئناف ومجلس الدولة

رئيس مجلس الإدارة

د. إبراهيم سعد الدين

رئيس التحرير

نبيل زكي

نائب رئيس التحرير

أمينة النقاش

مديرا التحرير

عادل الضوى - محمد فرج

التصميم والإخراج

حامد العويضي

# الجديد السيار

• مجلة فصلية فكرية تصدر عن  
حزب التجمع الوطني التقدمي  
الوحدوي.  
• الإدارة والتحرير: ش. كريم  
الدولة - ميدان طلعت حرب -  
القاهرة.

هاتف: ٥٧٩١٦٢٨-٥٧٩١٦٢٩  
فاكس: ٥٧٨٤٨٦٧-٥٧٨٦٢٩٨  
البريد الإلكتروني  
elyassar@alahali.com.

الاشتراكات :

في مصر:

سنويا للأفراد ١٢ جنيها

للمؤسسات ١٥ جنيها

خارج مصر:

لأفراد ١٥ دولار

للمؤسسات ٢٠ دولار

الاعلانات :

يتفق بشأنها مع الإدارة

الآراء الواردة بالمجلة، لا  
تعبر بالضرورة عن رأي  
حزب التجمع.

---

مجلس التحرير

---

هيئة المستشارين

د. إبراهيم العيسوي  
د. القونس عزيز  
د. جودة عبد الخالق  
رأفت سيف  
د. رفعت السعيد  
د. سمير فياض  
سيد عبد العال  
عبد الغفار شكر  
د. على النويجي

أبو سيف يوسف  
د. إسماعيل صبري عبد الله  
خالد محيي الدين  
د. سمير أمين  
عادل غنيم  
د. عبد الباسط عبد العطي  
د. عبد المنعم تليمة  
د. ماهر عسل  
محمد سيد أحمد

## المحتويات

- ★ هجمة إمبريكية على العالم.....نبيل زكي ٥

### ★ دراسات

- ١٩ - الكوكبة والعالم الثالث.....د. إسماعيل صبرى عبد الله  
٤٨ - التنمية الذاتية المتواصلة عربياً.....أحمد السيد النجار  
٨٠ - مشكلات التعليم وأزمة البطالة.....ترجمة: محمد عبد الله  
٩١ - البناء على الأرض الزراعية.....أحمد حسن الحديني

### ★ تقارير

- ١٠٧ - صراع سياسى فى الصين.....ترجمة صلاح صبح  
١١٠ - اليسار ومستقبل مصر (ندوة).....خالد حريب  
١٢٤ - حزب اليسار الاشتراكى الموحد بالمغرب.....محمد بن سعيد

### ★ ملف العدد ... خمسون عاماً على ثورة يوليو:

- ١٢٠ - ثورة يوليو وقضية التنمية والاشتراكية.....فوزى منصور  
١٣٩ - تجربة تنظيم الحكم الناصرى.....طارق البشرى  
١٦٩ - عن «عسكرة» النظام وأثارها.....د. رفعت السعيد  
١٧٧ - ثورة يوليو والماركسيون المصريون.....عيد الغفار شكر  
٢٠٨ - ثورة يوليو وحركة التحرر الوطنى العالمية.....حلمى شعراوى  
٢٢٣ - ثورة يوليو: ما لها وما عليها.....وديع أمين  
٢٣٦ - يوليو عبد الناصر والاتق المفلق.....محمد صالح عبد السلام  
٢٣٩ - ثورة يوليو وأسس الحكم الديمقراطى.....أنور فتح الباب  
٢٤٤ - يوليو والثقافة.....فريدة النقاش

- عبد الناصر: الكاريزما .. والعصر ..... محمد فرج ٢٥٤

### ★ فكرة

- مبادرة الإيجاد واتفاق ماشاكوس ..... أمينة النقاش ٢٦٠

- معاداة السامية ..... نبيل زكى ٢٦٢

### ★ كتب

- موقف الماركسية من الدين ..... كريم مروة ٢٧٠

- الصحة فى مصر وسيناريوهات المستقبل ..... د. عبد المتعم عبيد ٢٨١

### ★ وثائق

- اتفاق ماشاكوس ..... ٢٩٧

بين الحكومة السودانية وحركة جون جارانج

# هجمة أمريكية على العالم

## ■ نبيل زكى

قبل ١١ سبتمبر على ٢٠٠١ ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتصور نفسها أشبه بقلعة منيعة وحصينة يستحيل اختراقها أو اقتحامها وتعجز أى قوة عن تخطى أسوارها . ومن هنا ، ركزت كل جهودها على العالم الخارجى لكى تقتنص ماتستطيع اقتناصه من موارد وثرواته وتتحكم فى مقدراته ومصيره . ونشرت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية فى أركان المعمورة وأقامت القواعد وانتزعت التسهيلات فى مختلف بقاع الأرض ، وتوات توزيع " محطات " مخابراتها هنا وهناك.الهدف هو الهيمنة المطلقة المنفردة على العالم بعد أن تلاشت أى قوة منافسة بتفكك وإنهيار المتعسكر " الاشتراكى " .

وكما اعتمدت على الجنرالات الانقلابيين والفهاررة ( فوهرر صغير ) الأقرام فى تأمين المصالح الأمريكية عندما تقشل أساليب الحكم العادية فى قمع القوى الديمقراطية والتقدمية واليسارية..

كذلك عثرت الولايات المتحدة على ضالتها فى الحركات الدينية التى تتبنى التطرف الأعمى وتمارس المتاجرة بالدين.

كما استعانت الولايات المتحدة بعصابات المافيا الايطالية لإعاقة تحركات الحزب الشيوعى الايطالى عقب الحرب العالمية الثانية .. واستخدمت الفاشيين والنازيين السابقين فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى والأحزاب اليسارية فى أوروبا..

واستندت بكل القوى الرجعية والمحافظة واليمينية المتطرفة لمحاولة كسر نفوذ اليسار فى أماكن مختلفة من العالم ..

المواقع القتالية داخل أفغانستان .

كانت التعليمات تنص على قطع الطريق على أى محاولة من جانب السوفييت للانسحاب من أفغانستان بل ومنعه من هذا الانسحاب عن طريق تهديد خطوطه التى يعول عليها فى التقهقر .

فقد كانت واشنطن تريد استنزاف الاتحاد السوفيتى الى أقصى حد ممكن . وقد تكدت كل هذه المعلومات فى الآونة الأخيرة .

ولم يلتفت " المجاهدون " إلى الساحة الأقرب التى تستغيث وتهيب بكل وطنى أن يساندها ويخفف من معاناتها .. وهى فلسطين . ولم يخطر المسجد الأقصى على بالهم ، رغم محاولات إحراقه ، ولم يزعجهم الزحف الاستيطاني وعمليات التهويد للقدس ومصادرة الأراضى .

ولم يعد " للجهاد " سوى معنى واحد هو أن تضع نفسك تحت تصرف المخابرات الأمريكية وتتحول إلى مقلب قط فى مخطط أمريكى لتهديد الأمن القومى للاتحاد السوفيتى . ولا مانع من زراعة الأفيون لتوفير تمويل إضافى للعمليات العسكرية لتخفيف العبء عن الميزانية الحربية الأمريكية !

وعندما نشر الدبلوماسى الأمريكى السابق

فهذه الحركات جاهزة لكى تكون أنوات لضرب القوى التقدمية والمد اليسارى الصاعد . وإذا لم تكن مثل هذه الحركات موجودة .. يجرى العمل على تأسيسها وتمويلها واستخدامها فى تحقيق المهمة المطلوبة . وظهرت نظرية إقامة " الحزام الإسلامى " لاحتواء الاتحاد السوفيتى لصاحبها زيجنيو بريجنسكى ، مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى فى السبعينيات .

وهكذا تم حشد أكبر عدد ممكن من " المجاهدين " للقتال فى الجبهة الجديدة التى فتحتها الأمريكيون لكى يصنعوا " فيقتام أخرى " للاتحاد السوفيتى من داخل أفغانستان

كانت القنصلية الأمريكية فى جدة قد تحولت إلى مركز للتجنيد ، وبوابة لتصدير المقاتلين - وفق شهادة مايكل سبرينجان الموظف الأمريكى السابق فى القنصلية .

ومن هناك يتم شحن " المجاهدين " إلى بيشاور فى باكستان حيث تتلقفهم المخابرات الحربية الباكستانية ( التى وضعت نفسها بالكامل فى خدمة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ) وتتولى تدريبهم وتسليحهم ، ووضع كشوف المرتبات لكل فرد منهم ، وتوزيعهم على



جورج كينان مقاله الشهير عن إستراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي في مجلة " فورين افيرز" قبل سنوات طويلة تحت توقيع " إكس" ، لم يكن أحد يتوقع أن يتم اعتماد هذه الاستراتيجية ، وأن تتجح في اسقاط الاتحاد السوفيتي.

وفي عام ١٩٨٥ إستقبل الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مجموعة من الرجال الملتحين المعمرين .. قدمهم إلى الصحفيين بقوله:

« هؤلاء هم المعادلون الأخلاقيون للكبلاء المؤسسين لأمريكا" ! وهكذا اعتبر ريغان أفراد جماعة أسامة بن لادن في مرتبة جورج واشنطن وتوماس جيفرسون ومندوبو الولايات الأمريكية الذين وقعوا الميثاق الدستوري في فيلادلفيا عام ١٧٨٧.

ويقول المفكر الباكستاني محمد أقبال أن كلمة " الجهاد" لاتعنى تماما " الحرب المقدسة" ، كما ترجمت آلاف المرات الى الانجليزية ، ولكنها كلمة عربية تعنى الكفاح . وقد يكون الكفاح بالعنف أو بغير وسائل العنف . وهناك نوعان:

جهاد كبير وجهاد صغير . والجهاد الصغير يتضمن عنفاً ، وأما الكبير فانه صراع مع الذات.

ويوضح محمد أقبال " أن الجهاد ، كظاهرة عالمية متغيرة ، اختلفت من التاريخ الاسلامي في الأعوام الأربعمئة الأخيرة ، ولكن أعيد إحياءه فجأة بمساعدة أمريكية في الثمانينيات"

لقد تم استدراج الاتحاد السوفيتي للتدخل في أفغانستان لكي تجد الديكتاتورية العسكرية الباكستانية برئاسة ضياء الحق فرصتها لتوسيع خدماتها للولايات المتحدة ضد " الشيوعية الملحدة" في وقت تصعد فيه واشنطن نشاطها المحموم لتعبية مليار مسلم ضد ما أسماه ريغان امبراطورية الشر .

ويستعيد الكاتب الباكستاني محمد أقبال - في محاضرة القاها بجامعة كولورادو الأمريكية في ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٧ - كل الوقائع يقول :

" بدأت الأموال الأمريكية تتدفق ، وشرع عملاء المخابرات الأمريكية في الذهاب إلى جميع أنحاء العالم الاسلامي لتنظيم الأفراد الذين وجب عليهم القتال في معركة الجهاد الكبرى . وكان أسامة بن لادن واحداً من أفضل المجتدين الأوائل . لم يكن عربياً فحسب ، بل سعودي أيضاً . ولم يكن سعودياً فقط بل مليونيراً كبيراً وعلى استعداد لأن ينفق من

ماله الخاص لدعم القضية . وراح بن لادن  
يجول فى المنطقة لتنظيم العناصر من أجل  
"الجهاد " ضد الشيوعية .

ويقول محمد اقبال : " التقيت مع بن لادن  
لأول مرة عام ١٩٨٦ كان قد تصحنى بلقائه  
مستول أمريكى لأعلم إن كان من رجال  
المخابرات الأمريكية أم لا . كنت أتحدث مع  
هذا المسئول ، فقلت : " من هم هؤلاء العرب  
هنا الذين يثيرون كل هذا الاهتمام ؟ " وقصدت  
بكلمة " هنا " .. أفغانستان وباكستان .  
أجابنى قائلا : " عليك بقاء أسامة " . وذهبت  
لرؤية أسامة . ووجدت رجلا غنياً يأتى  
بالمجندين من الجزائر والسودان ومصر ، مثله  
مثل الشيخ عمر عبد الرحمن الذى كان خليفاً  
لأمريكا ..

وعندما تحققت الأهداف الأمريكية فى  
أفغانستان وتلقى الاتحاد السوفيتى الضربات  
القاضية .. فقدت جماعات " المجاهدين " مبرر  
وجودها وأصبحت عبئاً على صانعيها . ولم  
تجد هذه الجماعات مآتقوله سوى الانحياز إلى  
طرف ضد آخر فى الحرب الأهلية الأفغانية  
وتصدير عناصرها إلى دول فى العالم العربى  
لقتل رجال الشرطة والسائحين والأقباط (!!)  
كما حدث فى مصر ، أو إبادة السكان الأمنين

الأبرياء فى قرى بكاملها فى الجزائر أو محاولة  
تحويل السودان إلى قاعدة لنشاطها . ولم  
ترسل هذه الجماعات أحداً لتعكير صفو الأمن  
الإسرائيلى ! ولم تقبل جماعة بن لادن بأن  
تكون مجرد احتياطى فى الظل يستعين بها  
الأمريكيون عند الحاجة . وكان لابد أن تبث  
عن قضية تناضل من أجلها . والقضايا كثيرة  
. أولها هو الوجود العسكرى الأمريكى فى  
السعودية ، الذى اتخذ أبعاداً جديدة ابتداء من  
عام ١٩٩٠ مع حرب الخليج الثانية بحجة  
مساعدة السعودية ضد العراق ، غير أن  
القوات الأمريكية « بقيت فى أرض الكعبة » رغم  
انتهاء الحرب . وأضافت جماعة بن لادن  
موضوع معاناة الشعب العراقى من الحصار  
.. وأخيراً .. أضافت متأخرة موضوع العنوان  
الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى  
الأشرطة الدعائية المسجلة التى تم توزيعها  
عقب ١١ سبتمبر .

وكان كافة المحللين السياسيين فى العالم  
العربى وخارجه على حق عندما قالوا أن  
الارهاب صناعة أمريكية .

فمنذ شجعت المخابرات الأمريكية اللاجئين  
الكوبيين على اختطاف الطائرات الكوبية فى  
مطلع الستينيات .. والولايات المتحدة سجل

حافل في مجال ممارسة الارهاب أو تشجيعه.

ومنذ اللقاء قبيلتين نوويتين على مدينتي  
هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين في أغسطس  
عام ١٩٤٥ ( قبل ٥٧ سنة ) - بلا مبرر  
عسكري على الإطلاق - والولايات المتحدة  
تلحق الأذى بالمنيين الأبرياء.

ومع إستمرار العمليات السرية وتوقيع  
العقوبات هنا وهناك وفرض الحصار على هذا  
الشعب أو ذاك .. والضحايا من المنيين  
يدفعون الثمن الفادح للسياسات الأمريكية.

وأثبتت كل الانقلابات العسكرية وغير  
العسكرية التي دبرتها ونفذتها الولايات المتحدة  
أنها تتحدى إرادة الشعوب في اختيار  
انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية  
وحكامها.

إنن .. فقد كانت الولايات المتحدة تتصور  
نفسها .. قلعة حصينة يستحيل اختراقها ،  
قبل ١١ سبتمبر ، بسبب الثقة التي منحتها  
إياها قوتها العسكرية والمالية والاقتصادية  
والعلمية والتكنولوجية.

وما أن استطاع عنصر خارجي اقتحام  
القلعة واختراق أسوارها .. حتى انهار كل  
شيء في الداخل . وبنت القلعة فارغة من أية  
قوة .. بل وعاجزة عن الدفاع عن مقر دارها .

وعاش الأمريكيون يوماً كاملاً - ١١ سبتمبر -  
بلا سلطة وبلا حكام ، بلا رئيس وبلا حكومة  
وبلا كونجرس ، وبلا قيادة عسكرية تتخذ  
القرارات . وشعر الأمريكيون في ذلك اليوم  
بأنهم معلقون في الهواء تحت رحمة قوة خارقة  
لا يستطيعون رؤيتها ولا فهمها ولا معرفة كنهها.

ويصرف النظر عن أية تفاصيل أو أي جدل  
حول الجهة التي قامت باعتداءات ١١ سبتمبر  
( حيث ظل البعض يصصر على تجربة سلاحه  
جماعة بن لادن حتى بعد اعتراف قائدها نفسه  
بأنه وراء هذه الاعتداءات !! ) فإن ما لا يحتمل  
الجدل هو أن هجمات ١١ سبتمبر قدمت أكبر  
خدمة للنوائر الحاكمة في الولايات المتحدة.

فكل ما كان يصعب تمريره قبل ١١ سبتمبر  
أصبح من الممكن ومن الضروري تمريره بعد  
١١ سبتمبر وبهجة ماحدث في ذلك اليوم . لقد  
أسفرت تلك الهجمات عن تغيير في النظام  
الدولي، وخلفت تحالفات لم تكن محتملة ،  
وأسفرت عن تنازلات دبلوماسية لم تكن متوقعة  
.. وفي الوقت الذي كان أسامة بن لادن يقسم  
العالم إلى " فسطاطين " : المؤمنين والكفار ..  
كان جورج بوش الابن يقسم العالم إلى  
معسكري " الخير والشر " ، ويعلن لكل سكان  
الأرض : " إما أن تكونوا معنا أو مع

لقد انتفعت الإدارة الأمريكية ، بكل مآلئها من قوة وجبروت ، باتجاه بلد فقير ومدمر لتجهز على كل بقاياها . ومازالت الولايات المتحدة تشن حتى الآن حربها في أفغانستان دون مؤشر واضح حول نهاية تلوح في الأفق لهذه الحرب.

ويوجد العالم نفسه بازاء تصرفات همجية من طرفين : طرف يضرب هدفا ثابتا قوامه بشر أبرياء بطائرة حملاتها أبرياء آخرين اوطرف يستخدم كل مايمالك من أسلحة متطورة وتكنولوجيا عسكرية لضرب قرى بيوتها من الطين .. وسكانها أبرياء لاننب لهم ولم يرتكبوا أى جريمة أو مخالفة.

غير أن الانسان ليس حيوانا تقنيا وحسب ، فقد أشار " أرسطو" إلى أننا حيوانات سياسية أيضا ، وأنه يجب علينا العودة إلى السياسة إذا كنا نبحث عن حلول للمشكلات المعقدة . . فان ذلك يعنى العودة إلى المعاهدات التى اعتادت الولايات المتحدة أن تقذف بها مؤخرا فى سلة المهملات ، مثل تلك المتعلقة بالحقمة الجنائية النوية أو المتعلقة بالاحتباس الحرارى ( كيو٢٠) لو تلك المعاهدة الأكثر خطورة التى تتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة

البيولوجية والكيميائية.

غير أن جورج بوش أعلن فى خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٣١ يناير عام ٢٠٠٢ أن كلا من إيران والعراق وكوريا الشمالية قد شكلت "محور الشر" وأطلق تهديداته ضدها ثم قام بعد ذلك بتوسيع جبهة الأعداء لكى تشمل سوريا وليبيا والصين .

وأصبح الحديث فى واشنطن ينور حول حرب تمتد حتى نهاية القرن الجديد - وربما أكثر - وتشمل حوالى ستين دولة . وعلما أن ساحة العمليات سوف تمتد من أفغانستان لتشمل العراق والصومال واليمن إلى جانب باكستان ونول أخرى لم تعلن أسماؤها بعد . ثم قيل أن سوريا وحزب الله .. من الأهداف المدرجة على القائمة!

وأشارت النوائر السياسية والعسكرية فى واشنطن إلى أن الولايات المتحدة سوف تستخدم مزيجا من العمليات العسكرية والنظامية والخاصة والسرية بالإضافة إلى إجراءات عقابية أخرى ، وفقاً لتوصيات وظروف كل دولة ، دون الرجوع إلى حكومات هذه الدول.

وقال أحد الأمريكيين فى واحد من

استطلاعات الرأي التي أجريت بعد أحداث ١١  
سبتمبر :

«دعونا نقصف كل الدول العربية  
والاسلامية ونزيلها عن وجه الأرض لتعيش  
اسرائيل في سلام " ١١ وجاءت كل مواقف  
وتصريحات جورج بوش الابن وجماعته من  
أمثال نائب الرئيس نيك تشيني ووزير دفاعه  
دونالد رامسفيلد .. لتقدم مبررات كافية لهذه  
الدعوة .

كان رئيس بنك إنجلترا المركزي " ايدي  
جورج" يقول: " عندما تعطس الولايات المتحدة  
، فان العالم يصاب بالزكام " ومايثير القلق هو  
ان الولايات المتحدة في العشر أو العشرين  
سنة المقبلة لن تكون الولايات المتحدة التي  
عرفها العالم طوال القرن العشرين .. رغم أن  
هذا العالم قاسى الكثير من عدوانية وخطورة  
أمريكا في القرن الأخير ورغم أن ويلات  
الحروب التي شنتها الولايات المتحدة ضد  
شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا  
اللاتينية .

وعندما تسقط الدولة العظمى الوحيدة في  
حالة من الهذيان ، فان العالم كله يجب أن  
يشعر بالرغب وأن تستشعر البشرية كلها ..  
الخطر . ولم تعد تصريحات وبيانات أسامة بن

لادن تختلف عن تصريحات وبيانات جورج  
بوش : أنها الحرب بين الخير والشر ، بين  
الحق والباطل ، بين الايمان والكفر ، بين  
الحرية والاستبداد.

وأصبحت الولايات المتحدة هي مملكة الخير  
المطلق التي تحارب مملكة الشر المطلق .  
ووسيلة هذه المواجهة الوحيدة هي استخدام  
أقصى درجات القوة العسكرية ، بما في ذلك  
الأسلحة النووية.

لقد تم تعطيل النسياسة وقوانينها وأحكامها  
ومواثيقها .. ومعها كل العلاقات الدولية  
الصحية.

وهناك من يرى أى هجمات ١١ سبتمبر  
أنت إلى إخراج أمريكا عن طورها وتجميع  
عصبيتها القومية ، غير أنه من الواضح أن  
شركات إنتاج الأسلحة وشركات البترول  
العلاقة في الولايات المتحدة تعرف ماتريد  
وتتصرف بعقل يارد بعيداً عن الانفعالات  
السطحية ، أما تجميع المشاعر فهو مجرد  
وسيلة لتحقيق الأهداف البعيدة المدى.

وهذا هو مايفسر لنا أنه بالنسبة للولايات  
المتحدة لم يعد هناك في العالم الآن سوى  
الارهاب وأسلحة الدمار الشامل التي تختفى  
أو تتوارى داخل عدد من الدول . ولماجال لأى

نقاش حول أسباب الارهاب ومصادره وجنوده والطرق الأمثل لاقتلعه . ولا مجال لأى نقاش حتى حول تعريف هذا الارهاب..

والولايات المتحدة الأمريكية تدق طبول الحرب منذ ١١ سبتمبر ضد العالم كله ، وهى حرب دائمة .. مساحتها هى الكرة الأرضية ، وتستخدم فيها كل الأسلحة ولاتتقيد بأى شئ وليس أمامها محرمات أو محظورات.

لقد أصبحت الولايات المتحدة تستطيع أى شئ منذ اعتداء الحادى عشر من سبتمبر .. متعطشة للدماء والحروب ولتغيير الأنظمة والحكام عند اللزوم .

وأخذت الولايات المتحدة ترمز وجودها العسكرى فى الفلبين وقطر ونول آسيا الوسطى ، وتراقب المحيط الهندي ، وتفتش السفن فى البحر المتوسط ، وتنشئ قواعد جديدة فى اريتريا بحيث أصبح العالم العربى تحت حصار محكم.

وكما حرص أسامة بن لادن على أن يسلب الإرادة وحق الاختيار أمام " حقائق " منجزة وجاهزة ، وعلى أن يخفق الميل الطبيعى للحياة فى التنوع والتجدد والتعدد .. كذلك فعل بوش. يقول ريجينرو بريجنسكى فى كتابه خارج نطاق السيطرة OUT OF-CONTROL إن

الأزمة فى عالم مابعد الشيوعية يمكن أن تتعمق وتؤدى إلى عودة ظهور ديماجوجية ألفية وحروب بين الشمال والجنوب ويمكن أن يقوم عندها تحالف جديد بين الدول الأشد فقراً ، ربما بقيادة الصين ضد الدول الغنية.

لقد لفت نظر المفكرين والمحللين أن هذه الديماجوجية مصدرها الشمال الذى لم يستفد من دروس القرن الماضى.

ولفت نظرهم أيضاً أن العقد الأخير من القرن تميز بالفوضى والحروب المدمرة ، وأن مطلع القرن الحالى فاق فيه الرعب كل ماشهته البشرية فى أفلام السينما . فقد تبين أن " العولمة " تتطوى على أخطار داهمة ناجمة عن افتقادها إلى مؤسسات عالمية تنظم العلاقات الدولية على أساس التكافؤ والعدالة ، وليس على أساس القوة ، فضلاً عن افتقارها إلى مقولات انسانية تنفى المعزوفات الجديدة عن " ضراخ الحضارات " و " نهاية التاريخ " و " المستقبل الأسود " .

وأول مايلفت الانتباه فى هذه الظاهرة الارتدادية سهولة الأعداء لشحن حروب دموية جديدة وتجاوز حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال ، وصولاً إلى إسقاط هذا الحق عملياً. وجرى التمهيد لهذه التحولات عبر نشر

أفكار محبطة فبدلاً من تقسيم العالم إلى رأسمالي واشتراكي ، جرى تقسيمه إلى أغنياء وفقراء . ثم جرى تمويه هذا التقسيم بالحديث عن تقسيم العالم إلى مسلمين ومسيحيين ويهود وهندوس ويوزيين .. الخ.

وهذا التحول الاستراتيجي هو أساس اندلاع الحروب .. وأدى إلى عودة التاريخ إلى عصر الاستعمار الرأسمالي . وقد تجلى ذلك في عودة الأنظمة السياسية والحكومات والمؤسسات النولية والشركات الاقتصادية والقطاع الخاص لكي تمثل جميعاً مصالح الأغنياء في العالم ، بالإضافة إلى تحكمها المطلق في قيادة الجيوش وإدارة أسلحة الدمار الشامل والهيمنة على وسائل الاعلام الكبرى.

ولم يعد يمثل مصالح الفقراء سوى بعض الأحزاب اليسارية وعدد من الجمعيات الأهلية غير الحكومية .. والجمعيات الخيرية!! أما إذا اختارت إحدى الدول أن تنتهج طريقاً مستقلاً وأن تبقى خارج السرب ، فإنها سوف تغامر بأن تضع نفسها تحت الحصار الاقتصادي (في أحسن الأحوال) وعلى قائمة الإرهاب (على الأرجح) وأحياناً قد يؤدي ذلك إلى ضرب منشأتها الاقتصادية بشكل مباشر.

ولم تعد الأنظمة الليبرالية في الغرب

الرأسمالي مسألة ومنفتحة بل تتدخل في كل شئ وتملك مشاريع أمنية وعسكرية . وأصبح مشهد اقتياد المعتقلين العرب في الشوارع الأمريكية إلى التحقيق ، ثم إلى السجن .. مشهداً روتينياً . وصارت مراقبة المهاجرين من أصول عربية وأسيوية في مدن دول الاتحاد الأوربي .. تشكل أولوية أمنية .

وتتنامى التيارات الشوفينية وقوى اليمين المتطرف والنازية الجديدة في أكثر من دولة غربية.

أن محنة العودة إلى الوراء بدأت على الصعيد الاجتماعي بتخلى النولة عن أي دور في رعاية القطاعات الدنيا ، وتمثلت على الصعيد السياسي في المزيد من العسكرية والاستتعار الأمني والعقائدي.

ألا يلفت نظرنا أنه في الوقت الذي نشهد فيه انفجاراً في المعلومات وقفزة في المعرفة والاعلام لم يسبق لها مثيل في التاريخ .. أن تفكر حكومة أقوى وأغنى دولة في العالم في تأسيس مركز للتضليل الاعلامي.

الا يصح أن نتوقع - إذن - محاصرة شعوب الجنوب والمزيد من النهب لثرواتها الطبيعية؟

الا يعنى مبدأ " الضربات الاستباقية " الذي

أصبح يحمل اسم " مبدأ بوش " أن الولايات المتحدة تريد اتخاذ إجراءات وقائية ضد أى خصم " يعتزم " وأكرر كلمة " يعتزم " - القيام بأنشطة لا ترضى عنها واشنطن أو تعتبرها " تمييزية "

لقد أصبحنا فى موقف تواجه فيه الولايات المتحدة التى تملك ترسانة صناعية - عسكرية ضخمة فى حاجة يوماً لحرب تبرر وجودها المكلف للغاية فى وقت يرى فيه الصقور الأمريكيون أن الحرب " الدائمة " تجعل هناك طلباً دائماً على خدماتهم.

وتخضع السياسة الأمريكية الآن لقاعدتين رئيسيتين:

\* أن تبقى الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة لامنافس لها على امتداد القرن الحالى ، والذي يليه من قرون لو أمكن . ومن هنا ضرورة سد الطريق أمام صعود أى قوة كبرى إلى مستوى المنافسة والتحدى فى مواجهة الولايات المتحدة.

\* أن تظل الهيمنة المفردة والمطلقة على العالم بلا عوائق أو تشويش قد يضعف هذه الهيمنة أو يقلل من سطوتها .

لقد بدأ عصر الإمبراطورية الواحدة . المطلوب من الجميع أن يفسحوا لها الطريق.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تفعل ما تشاء وبحصانة تامة

وكان أصحاب النوايا الطيبة فى العالم يتصورون بعد اعتداءات ١١ سبتمبر أنه قد حان الوقت الذى تراجع فيه الولايات المتحدة سياساتها حتى تفهم سبب كراهية العالم لهذه السياسات . وكان البعض يفترض أن الولايات المتحدة ستحاول بجديّة لأول مرة ، التعرف على الأسباب الحقيقية للإرهاب وتعالجها ..

غير أن ما حدث هو العكس تماماً .

ولم تعد المشكلة هى الإرهاب ، بقدر ما هى استكمال عملية السيطرة الأمريكية على العالم . ورغم أن الذين نفذوا العمليات الهجومية فى نيويورك وواشنطن كانوا عبر تجربتهم السياسية أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بكثير ، منهم إلى قضايا أمتهم العربية ، وفى طبيعتها فلسطين . ورغم أن منفذى اعتداءات نيويورك وواشنطن لم يكونوا فى يوم من الأيام فى عداد المناضلين لتحقيق أحلام مواطنيهم فى التحرر أو التقدم أو العدالة أو الديمقراطية .. إلا أن المطلوب الآن من الشعوب العربية أن تدفع الثمن .

ألا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة وجدت مجرد ذريعة لتنفيذ مخططات كانت موضوعة



على الرف أو في أحسن الأحوال - يجرى تنفيذها بحذر وببطء؟

والمخطط الأمريكي الآن في المنطقة يبدأ بضرب العراق وإقامة نظام عميل لواشنطن في بغداد ، ثم تهديد سوريا وإيران من قاعدة الانطلاق الجديدة ( بغداد ) ، والضغط عليهما للاذعان أو البحث عن وسيلة للتخلص من الأنظمة القائمة فيهما.

ويمضي جنب إلى جنب مع هذا المخطط .. تصفية النضال الوطني الفلسطيني ، بعد أن اعتمدت واشنطن سياسة شارون كسياسة رسمية لها وأصبحت حرب إسرائيل القمعية الدموية ضد الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من الحرب الأمريكية ضد " الارهاب " .

وفي نفس الوقت ، فإن مشروع " تغيير الأنظمة " في العالم العربي مطروح ويتم التلويح به بين وقت وآخر .. ولكن ليس بهدف إقامة أنظمة ديمقراطية تراعي حقوق الإنسان - كما تدعى واشنطن - وإنما بهدف إسخال تحسينات تجميلية يمكن أن يكون من الأسهل في ظلها تمرير كل مخططات واشنطن ضد فلسطين والعراق وسوريا وإيران .. إلى جانب تقسيم السودان.

\*\*\*

أنا محكومون بجنون العظمة والهيمنة وروح الانتقام من حركات التحرر الوطني التي انفجرت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وهم يحلمون بفرض الهيبة الضائعة (في ١١ سبتمبر) دون تبصر بفداحة الثمن.

أنهم يدفعوننا إلى زمن يسود فيه التهور وشهوة السيطرة والغاء الآخر وجشع احتكار خيرات الأرض كلها بدلاً من تقاسمها بالعدل . وأصبحت القوة هي الحق . وهي القوة التي يمتلك فيها انسان العصور الحديثة من أسلحة الفتك والتدمير مالا مجال لمقارنته بأسلحة الفتك والتدمير التافهة، التي كان حيوان الغاب يستخدمها.

وقد أجمع فلاسفة وكتاب وأبناء البشرية في كل العصور على أن أبشع ما يمكن أن يهدد المجتمعات البشرية في أي مكان وزمان هو سيادة " قانون الغاب " .

ولكن .. هل تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض ماتريد ؟

وهل يمكن الغاء خبرة وتجارب الشعوب على مدى القرون؟

وهل يمكن - ببساطة - استئصال قيم الحرية والتحرر والاستقلال الوطني والسيادة؟ سوف تتفاقم الشرور ، وتتكرر دورة الشر

الف مرة دون نهاية .. كاللوران المجنون في حلقة مفرغة ، مالم تتوقف البشرية كلها لحظة عاقلة صادقة أمام الحقيقة التي تؤكد أن مصيراً واحداً يحكم الكرة الأرضية أكثر من أى وقت مضى ( وكل المشاركون في قمة الأرض في جوهانسبرج يدركون ذلك )

ولم تفلح حتى الآن كل جحافل العدو الإسرائيلي في قمع نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة. وإن يكون أى عنوان على العراق مجرد نزهة.

والولايات المتحدة تقف معزولة تماماً على الساحة الدولية بعد أن بدأ حلفاؤها يدركون أنها تسوقهم إلى مغامرات غير مأمونة العواقب.

لقد ولّى زمان الاستعمار والاستعباد والقهر والهيمنة والتسلط . وولّى زمان بناء رخاء مجتمع على أساس شقاء أو فناء مجتمع آخر ..

ولّى إلى غير رجعة ، وكلما اشتد سعار وحوش الغابة .. كلما احتشد الضحايا ونظموا أنفسهم في مواجهة البرابرة الجدد.



# دراسات

---

- 
- ١- الكوكبة، والعالم الثالث.
  - ٢- التنمية الذاتية المتواصلة في البلدان العربية
  - ٣- مشكلات التعليم وأزمة البطالة.
  - ٤- البناء على الأرض الزراعية.
-



# الكوكبة والعالم الثالث

□ د. إسماعيل صبري عبد الله

في العدد الأول من اليسار الجديد قدمنا الدراسة الهامة للدكتور إسماعيل صبري عبد الله بعنوان :  
الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية. هنا نستكمل الدراسة التي تتعرض للكوكبة  
والعالم الثالث.

الفصل الرابع: الثورة المعرفية

(١) تعدد المجالات

اصطحب ظهور ونمو وسيطرة الشركات متعددة الجنسية اتجاه إيديولوجى يخفى حقيقته  
ويتمثل بادعاء أن البشرية دخلت عصرا جديدا كل الجدة لا تجدى فى التعامل معه مفاهيم القومية  
والاستقلال والسيادة الوطنية والاستقلال الرأسمالى وما تمنيه شعوب العالم الثالث من فقر وجهل  
وحرمان . بل واختفاء الشمال والجنوب فى كوكب يتحول إلى قرية صغيرة بفضل الثورة العلمية  
والإيدولوجية . وأولئك هم دعاة الكوكبية globalism . ويسايرهم فريق من مثقفى وخبراء  
الجنوب الذين يزعمون ألا سبيل للتقدم والرخاء أمام بلادنا إلا باللاحاق بقطار الكوكبية السريع ولو  
تشبثا بمؤخرته . وكل ما عدا ذلك هراء وليس أمام من فاتهم القطار إلا الشقاء المتزايد . وقد عارض  
كثير من مثقفى الجنوب الكوكبية باسم الحفاظ على حضارات البلاد المريقة وهويتها المتصيزة دون  
خوض فى طابع الظاهرة الاستقلالى فى المقام الأول . وكثيرا ما يبسط بعضهم الأسور بالزعم أن  
الكوكبية هى سيطرة الإمبريالية الأمريكية ، ويستعملون الكوكبية والأمركة كاسمين لظاهرة واحدة .  
وسنعود إلى هذا الجدول بعد أن نوضح مفهوم " الثورة التكنولوجية " الذى يشكل العمود الفقري الذى

تستمد منه كل هذه المزايم . وفي حقيقة الأمر شهد النصف الثاني من القرن العشرين ثورة معرفية شملت الفلسفة ومناهج البحث . والملم . والتكنولوجيا .

#### ١- الفلسفة ومناهج البحث

تغيرت القواعد الفكرية التي قام عليها تطور الغرب منذ عصر النهضة إلى منتصف القرن العشرين . فقد حكم ذلك التطور عبر قرون خمسة أنموذج Paradigm يمكن تلخيصه كالآتي : الإنسان قادر على التقدم ليصنع جنة على هذه الأرض دون انتظار جنة الله في العالم الآخر<sup>(١)</sup> التي كانت الكنيسة تؤكد أنها ستستقبل فقراء هذه الأرض . وفي هذا الإطار نشأت " الإنسانية " humanities كعلوم محورها الإنسان وعلمانية الآداب والفنون والتعليم... الخ . وهذا التقدم المطرد يعتمد على القوانين العلمية التي تحكم الطبيعة والبشر ، على مفهوم أن الحقيقة العلمية ثابتة وباقية ولا يملك الإنسان تغييرها أو إبطالها تماما وإنما يساعده التعرف عليها في استخدامها فيما يحقق الخير له . ويتأكد ذلك بالصياغة الرياضية لتلك القوانين كما فعل نيوتن وداروين ولافوازييه ... الخ . ولا أحسب أن التقدم المطرد أمر موضوعي وأظن مثلا أن اكتشاف الطاقة النووية كان خيرا على البشر . ولكن الأمر الثابت الآن هو ما أثبت محدودية القانون العلمي . ونشير هنا إلى مواضع ثلاثة : اللايقين ، التقدم ، والشواش . ولن أخوض في حديث حول اللايقين لأنني لا أملك التكوين الفلسفي اللازم . ويمكن أن يبحث الأمر أن يقرأ فلاسفة ما بعد الحداثة مثل جاك دريدا . وأكتفي بفهمي للايقين هو أن صدق أى مقولة أو قانون نسبي وليس مطلقا . وأقف قليلا عند التقدم والشواش لأهميتهما الخاصة في دراسة العلوم الاجتماعية .

أ- التعقيد complexity : يصاغ القانون العلمي على درجة عالية من التجريد . ولما كانت الطبيعة وحياة البشر تقوم أساسا على ظواهر معقدة فإن التناول العلمي التقليدي يحلل المعقد إلى أجزاء مبسطة يصوغ لكل جزء مجردا علاقة أو علاقات تشكل قوانين علمية . ويبقى بعد ذلك افتراض أن جمع كل هذه الجزئيات يكفي لفهم الكل المركب منها . وما فعل برهوجسين Prigogine ( جائزة نوبل في الكيمياء ) هو إثبات وجود ظواهر معقدة لا يمكن فهم حركتها إلا بمنهج كلي جديد يعالجها ويحصل على فهم أكثر صدقا مما تصل إليه مجموعة قوانين تحكم حركة الأجزاء . والتعقيد يبرز الحاجة إلى تعدد العلوم اللازمة لدراسة multidisciplinary والمشارك العلمي interdisciplinary

ب - الشواش chaos<sup>(١)</sup>: عجزت فيزياء ما دون الذرة عن تحديد نمط معين لحركة مكوناتها رغم المعجلات الضخمة التي بنيت لهذا الغرض . وبدون مثل هذا النمط يستحيل صياغة أى قانون علمي . ومن ثم كانت ضرورة وضع أساليب رياضية جديدة . وهكذا ظهرت رياضيات الشواش Mathematics of chaos .

## ٢ - العلوم

وكان لتطور مناهج البحث العلمى أثره المباشر على الرياضيات كما رأينا فى التعمد والشواش كفروع جديدة فى الرياضة . ونضيف إلى ذلك " نظرية الكارثة " التى تستمد أهميتها من الخروج على الخطية linearity إذ أنها تدرس حالة انهيار النسق الرياضى . وهى تقترب بأسم العالم الفرنسى ر. توم<sup>(٢)</sup> : وثمة أمور أقل جذرية فى الرياضة الحديثة وبعض المحاولات فى مجال " الرياضيات الاجتماعية " أى إبداع أدوات رياضية خصيصا لدراسة العلوم الاجتماعية تأسيسا على أن تطور الرياضة السابق كان لخدمة البحث فى العلوم الطبيعية . ومن ثم فإن أدوات قليلة الجدوى فى تحليل شئون المجتمع .

وفى مجال العلوم الطبيعية لا بد من التنويه بالنظرية العامة للنسبية وإثبات صحتها من الفرع الجديد المسمى " علوم الفضاء " وكذلك فيزياء ما دون الذرة subatomic physics ومن ناحية أخرى دراسات الجزيئات فى علم الأحياء molecular biology وما تلاها فى علم الوراثة ودراسة المورثات genetics وما ترتب على ذلك من بحوث الهندسة الوراثية .

## ٣- التكنولوجيا

١- الثورة الصناعية الثانية: كان جوهر ما تحقق منذ الثورة الصناعية الأولى إحلال الآلة محل الإنسان فى الأعمال اليدوية . وكان الجديد الذى يستحق اسم الثورة الصناعية الثانية هو إحلال الآلة محل الإنسان فى عمليات ذهنية كثيرة ومتنوعة بكفاءة ( فى حدود كل عملية ) أعلى عشرات المرات من كفاءة الإنسان الموهل . وفى تسلسل منطقي بسيط طرح وجود الحاسب الآلى منذ البداية ضرورة استخدامه فى معالجة البيانات . وهكذا ظهر علم المعلوماتية ووضع البرمجيات المتطورة لإجراء عمليات تزداد شمولا وتعقدا فى ضوء الممارسة العملية وما تطرحه من مشكلات . وكان وجود الحاسوب بجزيئه الصلب والطرى أكبر العوامل التى أسهمت فى تطور علوم الفضاء كلها الذى أنتج وسائل الاتصال الحديثة .

٢- التكنولوجيا الحيوية : كانت دراسة المورثات فاتحة لفصل جديد من التطور

التكنولوجى يتمثل فى تجاوز التعرف على الوظائف الحيوية فى أدق مكوناتها إلى تحويل بعض هذه الوظائف . ونستشهد هنا باقتباس من أحد الأخصائيين فى الحقل : " إن هجمة تكنولوجية تعد الآن ستغير تماما اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية . وجوهرها هندسة عمليات الحياة لخدمة أغراض تجارية " (٧) . ومن أهم ما تحقق فى هذا المجال الأدوية الحيوية التى تبدو أنجح أثرا وأقل ضررا من الأدوية الكيميائية . وأهم ما شغل الرأى العام عالميا محصولات النباتات المعدلة جينيا وعمليات الاستساخ .

٣- ما يسمى بالإنجليزية **Nanotechnology** وهو دراسات لكائنات بالغة الصغر

يصعب أن يراها الإنسان حتى بالمجهر . ومثال واضح لها محاولة إعادة تركيب ذرات الفحم ليكتسب صفات الماس حيث أن الكربون هو المكون الرئيسى للمعدنين .

## (٢) الكوكبة والمعرفة

ينبهر الناس - لاسيما فى العالم الثالث - حين يشاهدون قنوات التليفزيون الفضائية والهاتف المحمول . وهذا ما يساعد الحديث عن الثورة التكنولوجية كما لو كانت من قمل ساحر عظيم . اختص الغرب الأوروبى - الأمريكى بأعماله المجزة . ويتصدى بعض المثقفين وأهل الرأى من العرب لإنذار العامة بالخطر العظيم الذى يفرض حضارة الغرب المادية وبعض ما يرد فيه من قيم سلوكية على حساب حضارتنا العربية الإسلامية . ويواجههم فريق آخر يمجّد التقدم الذى هو ثمرة عقلانية الغرب ويؤدّد بالقيم الحضارية التى كانت سببا لتخلّفنا . وإذا كان لدينا من العلميين الذين يحاول كل منهم فهم ومتابعة الجديد فى مجال تخصصه فإن تدخلهم نادر فى الجدل حامى الوطيس بين " أنصار الجديد وأتباع القديم " . ويكاد يغيب من النقاش تماما البحث فى كيف تحققت الثورة التكنولوجية " ولماذا خلت الفترة بين الحربين العالميتين من إبداع تكنولوجى يعيد الأثر فيما عدا الإذاعة اللاسلكية ( الراديو ) . فى حين توالى الاختراعات فى نصف القرن الفائت بمعدلات غير مسبوقة فى تاريخ البشرية ؟ . وفى الوقت ذاته لا ينتبه أحد إلى التكلفة الباهظة للبحث والتطوير الذى أوصل إلى كل هذه الاختراعات . ويكفى أن نذكر بأن إنفاق الدول الصناعية السبع الكبرى فى هذا المجال فى سنة واحدة ( ١٩٩٥ ) بلغ ٣٥٤ مليار دولار تحملت الدولة نصفها



في المتوسط والشركات الرأسمالية النصف الآخر . وكان التسليح المجال الأساسي للإنفاق العام . والانتاج الصناعي سعيًا وراء تعظيم الربح المجال الطبيعي للشركات . ومن ثم نكتشف أهداف الإنفاق ( الحصول على أسلحة أكثر تدميرًا . وتعظيم ربح الرأسمالية ) وكل من الهدفين ليسا بالضرورة عقلائيًا أو ساعيا للخير العام . ويمكن بحق أن نقسم هل كان تطويع الطاقة النووية خيرا أم شرا . ومن المعروف أن هذا التقدم كلف البيئة غالبا من حيث استنفاد موارد طبيعية وانتشار التلوث . وفي اعتقادى أن سيادة الابتكارات القومية قبل الحرب العالمية الثانية كانت محافظة لا تسعى جادة وراء زيادات هامة فى إنتاجية العمل ( مصدر الربح ) لأن سيطرتها على الأسواق فى إمبراطوريات محمية جمرkia كفلت لمعظمها أرباحا كبيرة وإن لم تحمها من الكساد الأعظم الذى أثر عليها جميعا بالسلب . ولكن ظروف الكساد تشجع الخشية من المغامرة بالجديد فضلا عن قلة الموارد التى يمكن أن تخصص للبحث والتطوير نتيجة لتراجع مستوى الأرباح . أما حين دخلت الرأسمالية على اختلاف مواطنها مرحلة استحالة الحرب لاكتساب أسواق جديدة لم يبق متاحا لزيادة الأرباح إلا الاستثمار فى البحث والتطوير سعيًا وراء زيادات ضخمة فى الإنتاجية كان على رأسها حلول الآلة محل الإنسان فى أعمال ذهنية كثيرة وصولا إلى " الروبوت " . ولم يكن من الميسر إدارة شركة لها أكثر من مائة شركة تابعة أو فرع فى عشرات الدول بدون " ثورة المعلومات والاتصالات " . أما بث برامج التليفزيون . واستخدام المحمول فى الاتصالات عبر الكرة الأرضية فإنه يستند إلى توافر الأقمار الصناعية . ومن المعروف أن " غزو الفضاء " وإنتاج الأقمار الصناعية حدث فى إطار حمى التسليح واحتمال الحرب بين " المعلاقين " الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ونضيف أن شبكة " إنترنت " فى الأصل اختراع حربي موله الإنتاجيون لمواجهة سبهاريو لحرب عالمية تدمر فيها واشنطنون فى حين تنتشر القوات الأمريكية فى عدد كبير من المواقع حول الكرة الأرضية . وكان من المتعين التوصل إلى شبكة للاتصالات ليس لها مركز ويمكن بالتالى اتصال كل طرف فيها بطرف آخر مباشرة . وكما حدث فى المرحلة التالية للثورة الصناعية الأولى . تؤدي الاختراعات إلى تحقيق أمور تفوق بكثير الهدف الحاكم للاختراع والذى أنفق من أجل تحقيقه .

ومن أهم نتائج ثورة المعلومات والاتصالات استفادة منظمات أهلية ( أو غير حكومية كما يقال الآن ) فى الاتصال ببعضها البعض للتنسيق والتعاون وتبادل الرأى . ولم يكن ما جرى فى سياتل ضد منظمة التجارة العالمية ممكنا بدون الفاكس والبريد الإلكتروني على سبيل المثال كذلك لا يهون أحد من الفوائد الكبيرة التى يحصل عليها البحث العلمى باستخدام الحاسوب . ولكن يبقى أن أدوات هذه الثورة ( من قواعد البيانات إلى البنية الأساسية مرورًا بالتكلفة المالية والقدرة على

استخدام المعلومات في تحسين حالة المواطن الفقير ) تجعل الغالبية العظمى لسكان العالم خارج دائرة المستفيدين منها .

## الفصل الخامس

### الكوكبة والعالم الثالث

#### (١) التركيز والتهميش

من المعروف أن نمط إنتاج الرأسمالية يتجه من خلال آليات السوق الدراوينية إلى تركيز الإنتاج والثروة والنفوذ في أيدي شركات كبرى . في حين يدفع بالكثيرين إلى قريب من حد الفقر أو حتى أقل منه . فالمجتمع الرأسمالي يتميز باندفاع أصيل نحو الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء . ومن الطبيعي أن يبلغ هذا الاستقطاب في مرحلة الكوكبة أقصاه على مستوى الكوكب كله . وفيما يلي تدليل على ذلك :

#### التركز

نشأت ظاهرة الكوكبة وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين . وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انقراض شركة السيطرة على شركة ثانية . أو تنافس شركتين على السيطرة على شركة ثالثة (١) . ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو في مؤخرته ظهرت في لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية . وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في أوائل الستينات . وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التي تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث . وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات متعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ... الخ . ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين

(١) وأحدث مثال على ذلك الصراع بين شركة Worldcom الأمريكية وشركة British Telecom على السيطرة على شركة الاتصالات الهاتفية الكبيرة MCI . وبوسع من يريد المزيد عن هذه العمليات أن يرجع إلى كتاب:

R.L. KUHN (ed.): "Mergers, Aquisitions and Leverage Buyout" 1990. Dow Jones-Irwin.

متعاصرتين : الكوكبة فى الشمال والتنمية فى الجنوب . وإذا كانت قضية اللحاق catch-up لم تخدم العقلاء . فإن محاولة تضيق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمرا مأمولا فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر . ويوسعنا الآن أن نختبر الأرقام الموثقة فى البنك الدولى وأن نرى حقيقة الأمور . ومن واقع تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى سنويا منذ أواخر السبعينات يمكن أن تقارن الأرقام الخاصة بالنتائج المحلى الإجمالى للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٥ . وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كمسة متوسطة .

### الدول الصناعية السبع الكبرى

وقد وصلنا إلى الجدول التالى الذى يبين من ناحية نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع . ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنفور الآسيوية ، من ناحية أخرى . والتركيز على الدول السبع ( الولايات المتحدة . اليابان . ألمانيا . فرنسا . بريطانيا . إيطاليا . كندا ) له ميزة إظهار مغول قانون التركيز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها . وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية home country لعدد ٤٣ شركة من الخمسمائة أكبر شركات كوكبية وفقا لما جاء بمجلة فورشن فى غندها الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ . أى أن القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل الكوكبة ترتبط ولو شكليا بالدول السبع التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام . وهذا ما حمل بعض الكتاب إلى وصف قمة مجموعة السبع G-7 بمجلس إدارة اقتصاد العالم . ومن ناحية أخرى أنفقت تلك الأقطار فى عام ١٩٩٦ على " أعمال البحث والتطوير " أى أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج . مبلغ ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص . وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة high technologies .

وكما شرحنا من قبل نجد أن القطاع المالى يمثل جانباً أساسياً من أنشطة الكوكبة . وهنا أيضا نرى السيطرة فى إطار السبع الكبار . فبين الشركات الكوكبية فى قائمة " فورشن " نجد ٦٤ بنكا كوكيبيا منها ٥٨ مقرها الأصلي فى واحدة أو أخرى من تلك المجموعة . بالإضافة لذلك نجد فى القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشغل بالأعمال المالية مقارها جميعا فى نفس المجموعة . وفى نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع . وفى

مجال التخصص فى عمليات الاستثمار وأدواته نجد خمس شركات منها أربع فى الولايات المتحدة ومقر الخامسة اليابان . ومعروف أن النشاط المالى يلعب دورا جوهريا فى تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفى أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى التى تشكل فى الواقع سوقا واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة . ونظرا لكثرة الحديث عن ثورة الاتصالات . تورد قائمة " فورشن " أسماء ٢١ شركة كوكبية منها ١٨ فى دول مجموعة السبع . وفى مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة إحدى عشر شركة منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات منها ثلاث من اليابان والثمانى الأخرى من الولايات المتحدة . ومن الجلى أن ما هو ملحوظ من زيادة نصيب قطاع الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التى عرضناها للتو .

### توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم نصيب مئوية

١٩٩٥	١٩٨٨	١٩٦٥	
٦٧.٤	٦٩.٤	٦٩.٧	الدول الصناعية السبع الكبرى
١٣.٤	١٤.٨	١٥.٥	دول العالم الثالث
١٩.٢	١٥.٨	١٥.٣	بقية الدول الأوروبية والصين

المصدر : حسب هذه النسب أساسا من بيانات البنك الدولى فى تقارير التنمية فى العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة فى مجلة OECD Observer ( أعداد مختلفة ) .

ولا يحتاج هذا الجدول إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء فى عصر الكوكبة والتنمية المدعاة . فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للعالم فى تراجع منتظم . وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادى القوى فى عدد محدود من دوله والمتواضع فى معظمها ونمو سالب فى عدد آخر . وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق . والتراجع المحدود فى نصيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية ( بقية أوروبا ) وكذلك الصين . ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب فى هذا كله . ووفقا لما جاء بالتقرير

الاقتصادى العربى الموحد ( ١٩٩٦ ) بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٥٢٨.٧ مليار دولار فى ١٩٩٥ . وهذا الرقم يعثل ١.٩٪ من مجموع العالم . وتضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربى يضم ٤.٤٪ من إجمالى سكان العالم .

ويتمكس هذا الاستقطاب المتزايد فى تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتساعد سلطة الثلاثى الذى يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة وبالتالي تخضع لسيطرة للدول السبع الكبار فى إطار أيديولوجية السوق : البنك الدولى . صندوق النقد الدولى . منظمة التجارة العالمية . وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيرا على يد البنك والصندوق ومازالتا تعاني . وسامت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات فى نقدهما . ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعيا . فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية فى السلع والخدمات والأموال ( جات ١٩٩٤ ) . ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادى أن تخرج عليه دون خسارة فادحة . وبالإضافة إلى هذا " الدستور " تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دول للاستثمار الأجنبى . وتطرح للمناقشة فكرة قانون دول للعمل . وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التى تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل فى المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية جات ١٩٩٤ . وهى تسميها هيئة التحكيم ولكنها تسمى الأفراد الذين يشكلونها " قضاة " كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجبارى بنص الاتفاقية . وأخيرا لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها تفتش فى شئون كل عضو فى المنظمة مرة كل خمس سنوات . وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولى والداخلى التى ترضيها . ولكن " أيديولوجية السوق " هذه أفرزت نشاطا خطيرا هو المضاربة فى البورصات العالمية مع الإفلات من كل أشكال الرقابة .

وهكذا يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساسا لصالح الشركات الكوكبية التى أسميهاها بصدق متعددة الجنسية . ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام . وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية . وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمى والتكنولوجى . وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات . وهكذا وجدنا مائة ٣٠ شركة من أكبر الشركات فى العالم تنتسب أو ترتبط بمجموعة السبع الصناعية الكبرى . كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثى تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود فيما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة cross investment . وهذا التركيز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساسا لصالح

القوى التي حققت . كما أن له ثمنا كبيرا في داخل مجتمعات تلك الدول يتمثل في نسب بطالة عالية وارتفاع عدد من يعيشون تحت حد الفقر وقد تمروا من غطاء التأمينات الاجتماعية . وبدأت تلك الدول تشهد النمو الاقتصادي الذي لا تصاحبه فرص عمل جديدة . ودخلت الشركات الكبرى فيما يسمى إعادة الهيكلة restructuring وتصغير حجم أجهزتها الإدارية downsizing والتخلي عن أسلوب المجمعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات components في شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن Sub contracting . فالتركز الشديد في الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق في وحدات الإنتاج الصناعي . وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت في المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا بصيرها إذ من الوارد أن تغذي التيارات السياسية العنصرية الرجعية المادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة . ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أسمى ينسق الإنفاق المشترك مع كل فقراء العالم .

#### الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذي تراجع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال العقود الثلاث الماضية كما رأينا بالأرقام . وبرغم أيدولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ألزمت ظاهرة استمرار الفقر في العالم وارتفاع أعداد الفقراء بانتظام البنك الدولي بأن يتخلى عن واحد من أهم مسلمات الليبرالية وهو ما يسمى " مفعول التساقط " trickling down effect . ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيمضي تلقائيا وتدرجها ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعني تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر في الكسالى والمعوقين . وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير charity أى ما يتبرع به الأغنياء . وفي هذا الإطار المفهومى ليس للدولة دور يذكر فيما وراء حفظ النظام . وقد تبنى البنك بالتالى ضرورة التصدى المباشر لحل قضية الفقر direct attack on poverty وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع poverty alleviation policies . وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر .

وقد افترض البنك أن المدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم محسوباً على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة

المحلية . أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للمملتين كل في سوقه PPP . وقدر في ١٩٩٥ أن عدد المدممين في العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خيرأؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى في حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسويين وسكان أمريكا اللاتينية . أما " أفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة في أعداد المدممين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد في اليوم إلى ثلاثة دولارات في اليوم ( أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا ) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في ٥٧ دولة ( وفقا لبيانات تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧ ) وهي تضم ٣٥٧٦.٦ مليون نسمة . أى ٦٣٪ من إجمالي سكان كوكبنا . وكل هذه الدول في قارات الجنوب فيما عدا ثلاث أوروبيات لا يتجاوز إجمالي سكانها ١٠ مليون ( مولدوفا . مقدونيا . ألبانيا ) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة ( اليمن . موريتانيا . السودان . مصر ... ) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومي السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعنى أن الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولار الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادا كبيرة من الفقراء . ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت في الدخل يقل في الدول الصناعية الغنية عنه في دول العالم الثالث الأقل فقرا . وإذا نظرنا في جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالي الدخل القومي ١٠٠ وكذلك إجمالي دخول المواطنين وأن البحث هو من نصيب كل عشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلى الإجمالى ، الوارد في تقرير التنمية في العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورا هامة . ففي الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العشر الحاصلين على أعلى الدخل يتراوح بين ٢٠.٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ( السويد ) و ٢٩.٩٪ ( سويسرا ) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلا نصيبا لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤.٤٪ ( استراليا ) و ٨.٧٪ اليابان . أما في العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث ( ١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكها ) . ولم يجد البنك أى وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومي لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . فى عشر دول ( منها الهند ) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩.٩٪ من الناتج القومي الإجمالى . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلي التى بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولار ولكن العشر الغنى استولى على ٤٦.٢٪ من الناتج القومي الإجمالى . ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجا للنجاح الاقتصادي . وفي البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغنى على ١٠.٣٪ . ولا يكفى أن نقارن نصيب العشر الغنى بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك

المحلية . أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للمملكتين كل فى سوقه PPP . وقدر فى ١٩٩٥ أن عدد الممدين فى العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خبراؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى فى حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسويين وسكان أمريكا اللاتينية . أما أفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة فى أعداد الممدين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد فى اليوم إلى ثلاثة دولارات فى اليوم ( أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا ) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك فى ٥٧ دولة ( وفقا لبيانات تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧ ) وهى تضم ٣٥٧٦,٦ مليون نسمة ، أى ٦٣٪ من إجمالى سكان كوكبنا . وكل هذه الدول فى قارات الجنوب فيها عدا ثلاث أوروبيات لا يتجاوز إجمالى سكانها ١٠ مليون ( مولدوفا ، مقدونيا ، ألبانيا ) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة ( اليمن ، موريتانيا ، السودان ، مصر ... ) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومى السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعنى أن الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولار الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادا كبيرة من الفقراء . ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت فى الدخل يقل فى الدول الصناعية الغنية عنه . فى دول العالم الثالث الأقل فقرا . وإذا نظرنا فى جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالى الدخل القومى ١٠٠ وكذلك إجمالى دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كـ بـل عشر . من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلى الإجمالى ، الوارد فى تقرير التنمية فى العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورا هامة . فى الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العشر الحاصلين على أعلى الدخل يتراوح بين ٢٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ( السويد ) و ٢٩,٩٪ ( سويسرا ) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلا نصيبا لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤,٤٪ ( استراليا ) و ٨,٧٪ اليابان . أما فى العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث ( ١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية ) . ولم يجد البنك أى وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومى لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . فى عشر دول ( منها الهند ) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩,٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلي التى بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولار ولكن العشر الغنى استولى على ٤٦,١٪ من الناتج القومى الإجمالى . ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجا للنجاح الاقتصادى . وفى البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغنى على ٥١,٣٪ . ولا يمكن أن نقارن نصيب العشر الغنى بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك



ويشمل فى أقل تقدير الخمس . ونجد أدنى نصيب للخمس ٢.١٪ فى كل من البرازيل وغينيا بيساو . وبالمقابل أعلى نصيب ٩.٥٪ فى رواندا . وبنجلاديش ولاوس . ! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥٪ نجد أن نصيب الخمس الفقير فى ٢٠ دولة أقل من ذلك ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع شيلي والبرازيل .. ويضاف إليها روسيا الاتحادية . وتتراوح النسبة فى ١٩ دولة بين ٥٪ و ٩٪ .

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومى بين فئات الدخل . وأغلب من هم فى مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئا اسمه منحى لورينز أو معامل جينى . ورغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدول لم يجد خبراءه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب هى : موريتانيا ، مصر ، المغرب ، الجزائر . تونس ، الأردن . وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث . فصحة الخمس الفقير فى موريتانيا ٣.٦٪ وفى مصر ٨.٧٪ وتندرج الدول الأربع بين هذين الحدين . ومن نافلة القول أن هذه الأقطار لا تهتم أغنى الدول العربية ( ذات الدخل العالى ) ولا أفقرها ( مثل الصومال أو اليمن ) .

وخلاصة القول أن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر ويستقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان . ولما كان أغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة فى هذا المجال . لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية فى الوقت ذاته إلى توجه لدى " الدول المانحة " نحو تصفية ما يسمى " معونات التنمية الرسمية " أى المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالإنجليزية بحروف OD . A . وقد تم تحول كبير فى رأى العام الأوروبى والأمريكى من الحرص على هذه المساعدات إلى التخلي عنها لأن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينتج الفئات الفقيرة فى شئ . كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء فى الداخل قبل فقراء الخارج . ولكن الأهم من ذلك هو سلوك الشركات الكوكبية . فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة . والآن فى إطار تراجع دور الدولة أو استفتاء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم . ومن هنا برز

المفهوم الجديد المسمى الشراكة **partnership** التي تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة . ومن الإنصاف أن نذكر أن في المجتمعات الغنية أفرادا وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التلفزيون من محن ومآسى إنسانية . ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون " المساعدات الإنسانية " في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التي تحل ببلدان من العالم الثالث . وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح في توريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى أفياف محلية تدخفى وراء ادعاء سياسي أو مسمى اجتماعي . وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفي الدارويني إن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش . ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع . ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم عيباً ثقيلاً يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض .

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية ، فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتتمالات الحرب . لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أى نظام حاكم في العالم الثالث أيا كانت جرائمه مادام يملأ عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفييتي، والمصارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأى قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفييتي يريد حكامه أن يستفيدوا من سخاء الغرب . وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقا للخيارات العسكرية قبل الإيديولوجية . أما الآن فالسائد هو أيديولوجية السوق وبالتالي حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسي أو التزام عسكري . وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحة بالوجود الاقتصادي القوي دون أدنى حاجة لوجود عسكري مكلف . كذلك فقدت المواد الأولية التي تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الإمبراطوريات الكبرى . فنصيب المادة الأولية اليوم في ثمن أى سلعة لا يزيد عن ١٠٪ . وتنتج جميع أسعار السلع الأولية اتجاها طويلاً المدى أو قرنياً **secular** كما يقال نحو الهبوط غير تذبذبها في الأسواق في الأجل القصير . كما أن التكنولوجيا الحديثة نجحت في تخليق مواد جديدة تتفوق في مزايا أساسية عن المواد الأولية ، كما أنها تنقسم في جميع المجالات بالتدنى بمكون الطاقة والمادة الأولية في قيمة

السلعة أو الخدمة<sup>(١)</sup> وعلى العرب جميعا أن يتأملوا واقع أننا في السبعينات ( مع حرب ١٩٧٣ ) كنا نههد بحظر تصدير البترول لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر البترول عدة مرات خلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات . أما في التسعينات فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا . وعندئذ ندرك كيف أصبح " الذهب الأسود " سلاحا فاسدا كذلك التي زود بها فاروق جيش مصر في حرب ١٩٤٨ . وعلينا أيضا أن ندرك حقائق الأمور . فالارتفاع الحالي في أسعار البترول ثمرة مضاربات لأن العلاقة بين العرض العالمي والطلب العالمي لم تتغير إلى حد يفسره . وإذا أخذنا في الاعتبار معدل معقول للتضخم نجد أن قيمة ٣٠ دولار الآن لا تزيد عن ١٠ من دولارات ١٩٧٣ ويجب ألا نقشنا الأرقام التي تزفها وسائل الإعلام عن زيادة في الأسعار<sup>(٢)</sup> . وفي مجال حركة رؤوس الأموال لم ننظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية في بلدنا بل سارعنا إلى الاستثمار في الغرب . ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار في الخارج واضحة في كل أقطار العرب وفي أقطارها . وأعرف أن استثمارات المصريين في الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب في مصر ، وأحسب أن أكثر من قطر عربي آخر في نفس الوضع أو قريب منه . ولا حاجة في الغرب لمعالجة من العالم الثالث والدليل الواضح هنا هو " حائط الصين العظيم " الذي يبنيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال . ولكنه يقطع من عندنا أصحاب الكفاءات العالية ( في الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة ) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات متعددة الجنسية ) . وبالطبع من يملكون ثروة في البلد الذي يهاجرون إليه .

ويقدر هذا الاستغناء المتزايد ، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم في العالم الثالث التي تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تصوم شعوبها عذاب الفقر والجهل والذل

<sup>(١)</sup> وهذا نتيجة لسياسة في البحث التكنولوجي تهدف لذلك أي لابتداع

Energy and material saving technologies.

ويؤكد هذا الاتجاه الوعي البيئي الذي يطالب بالتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة clean technologies<sup>(٢)</sup> بدأ الدولار يفقد من قوته الشرائية ومن سعر صرفه في مواجهة العملات الأخرى في ١٩٦٩ حين خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب ، وفي ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تماما وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعا ، وأصبحت كلها عاقمة . وانتهى بذلك الدور الوحيد الذي أنشئ من أجله صندوق النقد الدولي وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء . وثمة اتجاه قسوى ضبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنوية في الرأسمالية العالمية المعاصرة ، أنظر في ذلك : I.S.:

ABDALLA Monnaie et structure Economique: Paris 1951

والمهانة ورتعت في موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنهب فكون أفرادها ثروات خرافية . وكان اختفاء السند الأجنبي الفاعل إيذاناً بانتهاء " الدولة ذات السيادة " . وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم . وكان من الطبيعي إزاء انهيار الدولة الفاسدة الظالمة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسب المنازعات طابع العنف وتنتشر الحروب الأهلية وحروب الحدود . وليس هذا الحديث توقعا لمستقبل نخشاه ، ولكنه حاضر نعيشه . فإين الدولة في الصومال ورواندا وبنروندي والكوتفو برازافيل والكونجو ( زائير سابقا ) وسيراليون وليبيريا وأفغانستان ؟ . ولماذا نذهب بعيدا . ألم تستمر الحرب الأهلية في لبنان ١٥ عاما اختفت فيها سلطة الدولة ويعد الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعا من المعجزات ؟ ومن يملك التنبؤ بنهاية قريبة للحرب الأهلية في السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول ، أو عدم تجدد الحرب الأهلية في اليمن ؟ . ولا أريد قول المزيد في هذا الباب حتى لا أنكأ جروحا مازالت دامية . ولكن الأحداث - لأسفى الشديد - أثبتت صحة ما قلته قبل حرب الخليج الثانية من أن عدم توجه العرب نحو التكامل والوحدة ينذر بمزيد من التجزئة داخل عدد من أقطارنا . لقد قلنا الكثير ضد التبعية ومسئولية حكام دول العالم الثالث ونحن الآن في وضع أسوأ إذ ضاعت الدولة أصلا . والمستفيد الأول والأخير من هذه الحروب هم تجار السلاح . ويبقى دائما سؤال يحتاج إلى مزيد من البحث هو من يمول هذه الحروب وقد استمر بمضها أكثر من ربع قرن كحرب أنجولا التي لم تصف تماما حتى الآن ؟ هناك عناصر للإجابة تتمثل في بعض حالات ظاهرة ، فقادة " المجاهدين " المتحاربين في أفغانستان يشجعون زراعة الأفيون ويبيعونه بثمن بخس ( أقل مما يدفع في شراء أفيون المثلث الذهبي ) . كما يبيع قادة حركة يونيتا الانفصالية في أنجولا الماس للشركات متعددة الجنسية بأقل من نصف الثمن الذي تحصل عليه جنوب أفريقيا . وسارعة شركة أمريكية لمقد اتفاق مع كابينلا قبل أن يطرد موبوتو ويدخل العاصمة كينشاسا يرجع لأن جيشه كان قد سيطر فعلا على إقليم كاتنجا أكبر مصدر للماس في أفريقيا وربما في العالم . والقضية تستحق الاهتمام والبحث ، فالإل عصب الحرب ، وكل حرب تستمر عدة سنوات لابد أن يكون لها جهة أو جهات مولة . وهكذا على أية حال تدمر المجتمعات نفسها بدل أن تنميتها <sup>(١)</sup> .

(١) انظر :

Luc Van de Goor, Kumar Rupesinghe and Paul Sciarone (ed) "Between Development and Destruction.

## التنمية المستقلة في زمن الكوكبة

يتوهم البعض من دعاة الكوكبية globalism أن الكوكبة قد محت الحدود السياسية وأهدرت قيم الوطنية والقومية . وأن الحضارة الغربية في طريقها إلى العالمية على أساس دفع الحضارات الأخرى إلى عالم المتاحف والذكريات الحلوة أو المرة على حسب هوى المتذكر . وأن هذا

الكبار ربما أعلى من متوسط الأرباح جزء منه . يسمونه " الربح " rent مرتبط بأكبر حجم الشركة . وما يعني هنا أن اقتصاديات السوق تؤكد أن المنتج الحدى يقلس إذا انخفض سعر السوق لأن عائده يقل عندئذ عن تكلفة إنتاجه . وهذا الأمر في نظر الليبراليين محمود لأنه إعمال لقانون البقاء للأصلح الذى هو وحده سبيل التقدم المستمر ، ومن ثم فإن التهميش يهدد كثيرا من أقطار العالم الثالث . وبالتالي لا بد لبلادنا أن تتجاوز الوضع الحدى بمسافات كبيرة .

ومن ناحية أخرى لا بد أن نأخذ في الحسبان ظاهرة استغناء الشركات الكوكبية عن الدولة بمفهومها التقليدى . فهى توظف الدولة فى فتح أسواق جديدة وواسعة . ونرى الآن أمثلة لرؤساء دول أو حكومات يزورون رسميا دولا أخرى وفى رفقتهم " رجال أعمال " وفى حقائبهم مشروعات عقود كبيرة . وأصبح نجاح أو إخفاق الزيارة الرسمية مرتبطا بحجم ما تم التعاقد عليه . وهو ما يبدو عبر وسائل الإعلام كعملية تنشيط ودعم لشركات من جنسية الزائر يؤدى بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة . ولكن الشركات الكوكبية التى تستفيد من العقود لها مصانع فى أقطار متعددة ويمكن أن تورد منها ما يعادل نسبة عالية من قيمة العقد الذى فاز به الرئيس الزائر . ومن ناحية أخرى كشفت التحقيقات الجنائية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة تتلقى دعما ماليا كبيرا من الشركات المعنية . وثبت أن بعضها يمول حزينين متنافسين حتى لا تأتى نتيجة الانتخابات بأى شئ سلبى يمكن أن يشاققهم . وهكذا تحول رجال الدولة من statesmen إلى بياعين salesmen وظهرت فى أمريكا دعوة قيادات الشركات الكبرى corporate leaders لأن يتحلوا ببعض صفات رجال الدولة ، أى أن يراعوا الجوانب السياسية والاجتماعية وضرورات الاستقرار إلى جانب اهتمامهم الأصيل بتنظيم الربح . لكن قادة الشركات الكوكبية لهم حسابات تختلف عن حسابات السياسيين فى أحيان كثيرة . وهنا يضغطون فى أحوال معينة على الحكومة لتغيير سياستها . وأكبر مثل على ذلك تخلى الولايات

المتحدة عن تسوية قضية الأسرى والمفقودين من الجنود الأمريكيين كشرط حاسم لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام . فقد أعيدت تلك العلاقات لتأخذ الشركات الأمريكية نصيبا من سوق انفتحت على التعامل الخارجى وتساهلت الشركات متعددة الجنسية إلى أرضها . وترك موضوع الأسرى والمفقودين للتفاوض الهادئ والإجراءات المترددة التي لا يعلن عنها . وفى مثال آخر يطالب قادة الشركات الكبرى التي مقرها الولايات المتحدة برفع الحصار الذى تفرضه واشنطن على كوبا ، وبشكل خاص إلغاء التشريع الذى يحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع هذا البلد . ولكنهم يلقون مقاومة شديدة من " مافيا المخدرات " الكوبية المستقرة فى فلوريدا أساسا والتي تشتري ذم عدد كبير من أعضاء مجلسى الكونجرس . ومهما يكن من أمر هذا الصراع سارعت شبكة CNN إلى افتتاح مكتب لها فى هافانا منذ عامين ، ولم تتخذ الإدارة الأمريكية أى إجراء قانونى ضدها حتى هذه اللحظة . وقد أصدر الكونجرس الأمريكى منذ أكثر من سنتين قانونا بمراقبة الشركات غير الأمريكية التي تتعامل مع إيران ، والعقاب هنا يكون بحظر نشاطها فى الولايات المتحدة أساسا . وفجأة أعلن أن شركة توتال الفرنسية المقر قد وقعت مع إيران عقدا فى صناعة البترول قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات . ولم يثر هذا الأمر أى نزاع بين واشنطن وباريس ، ولا سمعنا عن معارضة شركات بترول أمريكية لائفراد شركة فرنسية بهذا العقد الدم . والسبب عندي يرجع إلى أسلوب عمل الشركات الكوكبية القائم على استخدام شركات تابعة لها أو التعاقد من الباطن مع شركات أمريكية أو شركات تابعة لتلك الشركات .

وأسوق هذا الحديث لإبراز واقع جديد على حکامنا وهو أننا سنتعامل أكثر فأكثر مع شركات متعددة الجنسية وأن مكانة العلاقات بين الحكومات تتراجع أكثر فأكتر فى إطار ما يسمى الشراكة أو إقامة منطقة حرة .. الخ . وترجع أهمية هذا الوضع الجديد إلى ضرورة تعزيز قدرتنا التفاوضية مع هذه الشركات . ومن ثم يتعين البحث عن عناصر القوة التفاوضية التي تحترمها هذه الشركات بعيدا عن الإيديولوجيات والمباراة الإنسانية والصيغ السياسية المعدة للاستهلاك العام . وفيما يلى أقدم ما توصلت إلى أنه عناصر قوة لأى قطر من العالم الثالث .

#### ١- حجم السوق الحالية أو الاحتمالية

من نافذة القول تأكيد أن الشركة الرأسمالية تسعى دائما إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات . ويسعدنا انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وغير مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول ... الخ

. ومن هنا يأتي إهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التي تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية . وهذا الإهمال قد انعكس في حرص الرأى العام الأمريكى على رفض أن يموت جنود أمريكيون في معارك من أجل فض قتال في أفغانستان أو محاولة إقامة دولة في الصومال . حتى مأساة البوسنة ( وهى بلد أوروبى ) تدخلت الولايات المتحدة فى إطار حلف الأطلسي وبأسلوب يضمن حياة جنودها إلى أقصى حد ممكن . وعلى العكس مارست الشركات الكوكبية كل صنوف الضغط لدعم العلاقات التجارية مع الصين رغم كل ما قيل عن عدم احترام حكومتها لحقوق الإنسان . ورغم انفراد الحزب الشيوعى بالسلطة فيها . هذا مع العلم بأن الصين لا تقدم أى إعفاءات ضريبية للمستثمرين . وكما ذكرنا جزئى على أهمية حجم السوق نذكر بأن الهند فى السنوات الأربع الأخيرة تلقت أكبر حجم من الاستثمار الأجنبى المباشر فى بلدان العالم الثالث . وفى تفسير هذا الإقبال الكبير نجد حقيقة ذكرها رئيس وزراء الهند عند لقائه بمثقفين مصريين أثناء زيارته لمصر فى أكتوبر ١٩٩٧ من أن ثلث الهنود حالياً طبقه وسطى . أى حوالى ٣٠٠ مليون لهم تطلعاتهم الاستهلاكية المشروعة ويمكنهم دخلهم من شراء ما يرضونه . ولما كانت تعاملات الشركات الكوكبية بحكومة بما يسمى " التخطيط الاستراتيجى " وهو دراسة لاحتمالات المستقبل فى مجالات نشاط الشركة فى المدى المتوسط . كان من الطبيعى أن تأخذ فى الحسبان إمكان تحول فئات جديدة من الناس إلى طبقه وسطى فى السنوات الخمس القادمة مثلاً . وهو ما أسميه السوق الاحتمالية .

## ٢- معدلات نمو اقتصادى عالية ومطرودة

ويدهى أن تحول السوق الاحتمالية إلى سوق فعلية يتوقف قبل أى شئ على الزيادة فى الدخل القومى واتساع قاعدة من يستفيدون من تلك الزيادة . ولا معنى فى هذا المقام ضرورة تحقيق معدلات نمو استثنائية تقترب أو تتجاوز ١٠٪ سنوياً . بل يكفى معدل ثلاثة أضعاف معدل زيادة السكان السنوية . حوالى ٦٪ . وذلك لأن الأهم هو اطراد النمو عبر عشر أو خمس عشر سنة . والارتفاع الكبير يمكن أن يكون استثناء ولفترة محدودة . كما يمكن إذا كان الارتفاع بسبب حدث معين ( كشف بترولى مثلاً ) أن يليه انخفاض حاد . وعلى العكس من ذلك يعنى اطراد معدل نمو مرتفع أن الاقتصاد القومى يسير بخطى ثابتة وبطريقة مأمونة يمكن أن تكون أساساً يعتمد عليه الأطراف الخارجية فى تخطيطهم الاستراتيجى . ونعود لحالة الهند لاختبار صحة ما نقول . لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادى ٥.٨٪ خلال السنوات العشر ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . وفى النصف الأول من التسعينات الذى شهد تراجعا عاما فى معدلات النمو وخاصة فى جنوب شرقى آسيا كان

متوسط معدل النمو السنوى ٤.٦٪ . ونجد وراء هذا الأداء زيادة معدل الادخار المحلى ( فى هذا البلد الفقير ) فقد ارتفع من ١٧٪ فى ١٩٨٠ إلى ٢٢٪ فى ١٩٩٥ . كذلك ارتفع معدل الاستثمار المحلى من ٢١٪ إلى ٢٤٪ . وفى مجال توسيع السوق المحلية يلعب نمط توزيع الدخل القومى دورا أساسيا . فتركز الدخل فى يد العشر الأكثر دخلا يخلق طلبا على السلع الترفيهية ولكنه طلب محدود بقله عدد الأغنياء فى حين يقف الفقراء وراء أسوار السوق لأنهم محرومون من القوة الشرائية اللازمة لدخولها . وكلما كان التوزيع أكثر عدلا اتسعت السوق أساسا باتساع قاعدة الطبقات الوسطى . ومن ثم تكون عدالة التوزيع عامل قوة اقتصادية فى التفاوض وليست مجرد إرضاء الرغبة المشروعة فى توفير قدر من المعدل الاجتماعى . ناهيك عن التخفيف المستمر لوطأة الفقر الذى يدعو إليه البنك الدولى

### ٣- القدرة العلمية والتكنولوجية

لم نكف نحن العرب عن ترديد مقولة " عصر العلم والتكنولوجيا " الذى يجب أن ندخله طيلة العقود الثلاثة الماضية . ومع ذلك لا أعتقد أن أوضاعنا قد تحسنت كثيرا عن الصورة التى قدمتها دراسة أنطوان زحلان فى أواسط السبعينات ، فى حين تقدم غيرنا فى العالم الثالث فى نواحي كثيرة . ونكتفى هنا بالإشارة إلى جانبين هامين فى هذا الشأن . وأولهما أن الإنتاج الحديث للسلع والخدمات لا مكان فيه لعامل غير مؤهل علميا . وما لا نمتلكه من المعارف والمهارات نتجح أحيانا فى شرائه بثمن باهظ أبرز أمثلته أجور العمالة الأجنبية من ناحية وحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى . وليس لنقل بعض التقنيات الجديدة فى مواقع محدودة مفعول مضاعف ينشر بذاته المعرفة التقنية فى جنبات المجتمع . كما أن اقتناء الأنوات الحديثة لا يأتى معه بالقدرة على الاستفادة منها إلى أبعد حد . والمثل الذى يقلقنى شخصا هو عدد أجهزة الحاسوب التى انتشرت فى مكاتب وبيوت كثيرة فى مصر والتى أعتقد أننا لا نستخدم من طاقاتها الكاملة إلا فى حدود ١٠٪ . وما زالت صناعة البرمجيات Software فى الوطن العربى تحبو خطواتها الأولى . فى حين أن الهند مثلا ثانى مصدر للبرمجيات فى العالم بعد الولايات المتحدة . فالآلة الأكثر تقدما لا تغطى كل قدرتها إلا إذا تعامل معها أفراد مؤهلون يتقنون التكنولوجيا المستعملة فيها ولديهم طلب اجتماعى يقتضى استخدامها . وإذا كان كليمتون فى خطاب افتتاح مدة رئاسته الثانية قد نادى بإتاحة التعليم العالى للجميع . فإنه لم يكن يصدر عن شعور عميق بالتضامن مع الفقراء أو اقتناع حميم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص . وإنما دفعه إلى هذا ما تتطلبه الشركات الأمريكية من



عمالة حاصلة على هذا المستوى من التأهيل . فإذا أردنا أن ننافس المتقدمين وأن نحسن موقعنا على نحو ملموس ومزاييد في اقتصاد العالم فلا سبيل لذلك إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب وإعادة التأهيل وتكرار التدريب وبث التطلع إلى المزيد من المعرفة لدى أجيالنا الشابة وإعلاء قيمة الإبتقان في العمل . والأمر الثاني هو بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على تطوير المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تكنولوجية جديدة . وفي حدود دراستي للأوضاع في مصر وجدت أن المشكلة الأساسية هي ندرة الطلب الاجتماعي على منتجات البحث العلمي والتكنولوجي . لقد أنشأت مصر - لاسيما بعد ثورة ١٩٥٢ - عشرات من مراكز البحث العلمي والتكنولوجي المتخصصة بالإضافة لما أنشأته من جامعات . وتضم هذه الوحدات العلمية الألوف المؤلفة من حملة الدكتوراه . ولكنها تبقى طاقة عاطلة يملوها صدا القدم والإهمال . فما دام أصحاب القرار في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص لا يدركون تماما أهمية البحث العلمي والتكنولوجي المحلي وضرورة تنشيطه والارتقاء بمستواه والاستفادة من منتجاته ويعنون بشراء " الجاهز " من الخارج لن تتكون عندنا القاعدة المنشودة . وللدولة دور أساسي في بناء تلك القاعدة . فعليها يقع عبء تمويل البحث العلمي في مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية وعلوم الحياة التي توفر البنية الأساسية لكل بحث تطبيقي وتكنولوجي . ومن جهة أخرى لابد أن يشارك قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص في تمويل البحث التكنولوجي وبخاصة في مرحلة التعرف على التكنولوجيات المستوردة وتطويرها للظروف المحلية وتحسينها وثانيا في تبني مشروعات البحث والتطوير . وعلينا أن نعرف بالدقة التكلفة السنوية لاستيراد التكنولوجيا حتى ندرك بضرورة " الإحلال محل الواردات " كما كان يقال . أو على الأقل الطموح لإنتاج خدمات تقنية يمكن تصديرها . ونجد في البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ميزان مدفوعات للتكنولوجيا يقارن في كل دولة ما تصدره وما تستورده . وبقراءة بيانات ١٩٩٦ نجد هذا الميزان حقق فائضا كبيرا لصالح كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وهولندا والسويد . في حين حقق عجزا في ألمانيا وفرنسا . كما نجد أن الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول السبع الصناعية يتراوح ما بين ١.١٦٪ في إيطاليا و ٢.٨٤٪ في اليابان . وهذا ما يفسر جزئيا واقع أن أعلى نسبة زيادة سنوية في إنتاجية العمل تحققها اليابان . ولتفادي اللبس نوضح أننا بصدد عمليات البحث والتطوير فقط وبالتالي لا تدخل البحوث العلمية ولا التعليم العالي بمرحلتيه في هذه الأرقام التي ذكرناها بالرغم من أهميتها لعمليات البحث والتطوير . هل يعرف أحد تكلفة البحث والتطوير في أقطار المرب الغنية

أو الفقيرة أو متوسطة الحال ؟ وحيث يوجد إ اتفاق على مراكز بحوث هل يتجاوز إجمال مرتبات العاملين ويسمح بإقتناء المراجع وأدوات البحث العلمى الحديثة؟

#### ٤- الاستقرار السياسى

ولا يعنى هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هذا هدف مستحيل فى المدى الطويل ، ويمكن أن يكون فى الأجل المتوسط سببا لقلقل اجتماعية وهزات سياسية وأعمال عنف وتدمير . وإنما يتحقق الاستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية ( وليس مجرد أشخاص ) نشيطة فى المجتمع . وهذا لا يتصور إلا ملاصقا للتعددية السياسية وحرية العمل السياسى وتكوين الأحزاب وحرية حركتها . ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمى للسلطة إلا بالانتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليها وصف النفاضة والنزاهة كما يقول رجال القانون وكذلك الإعلام الغربى . ومثل هذا التغيير من طبيعة الأمور فلا شئ فى الكون يبقى على حاله . ولكل مجتمع تناقضاته الداخلية وبه مصالح متعارضة ووجهات نظر بل وفلسفات متنوعة . وميزة الديمقراطية هى أنها تنظم قواعد الصراع الاجتماعى وتفتح باب انتقال السلطة من حزب ( أو أحزاب مؤتلفة ) إلى حزب آخر ( أو مجموعة أخرى من الأحزاب ) . ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التى يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا يعرف عنهم شيئا كثيرا يطبقون سياسات لم تكن منتظرة . وكان نمو الديمقراطية الغربية الديموقراطى الذى تحقق أساسا بسبب نضال الجماهير ودفاعها عن حقوقها المشروعة واقتحام ممثليها مواقع صنع القرار . فرصة للرأسمالية للبقاء بقبول تداول السلطة فى إطار مجتمع رأسمالى دون تهديد حال بالإطاحة بالرأسمالية كطبعة حاكمة . ومن ثم ظهرت الدعوة إلى المشاركة الشعبية المباشرة فى صنع القرار . ومن وسائل هذه المشاركة تمتع الحكم المحلى القائم على الانتخاب الحر والمسئولية أمام ناخبيه بسلطات حقيقية تنتزع من جهاز الدولة المركزى . ومن أشكاله أيضا مشاركة العاملين فى إدارة الشركات فى القطاع الخاص ( وهذا مطبق فى ألمانيا منذ الستينات ) ومشاركة المنتفعين فى إدارة الخدمات : المدارس ، المستشفيات .. الخ . وفى تقديرى أن انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون بالطرق السلمية . أى حين تقتنع أغلبية المواطنين الواضحة ( وليس المطلقة فقط ) بعناصر نمط الإنتاج الاشتراكى المحدد التابع أصلا منها والمطروح عليها . ولا يجوز أن يكون الانفراد بالسلطة السياسية وحرمان المجتمع من تداولها السلمى ثمنا للحصول على العدالة الاجتماعية . فأنيل ما فى

الاشتراكية هو النزعة الإنسانية العميقة التي تدفع إلى النضال من أجل أن يتحرر المواطن من القهر السياسي والظلم الاجتماعى معا .

وقد تنبه المفكرون ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين إلى انتشار ظاهرة الفساد المرتبط بالحكم والسياسيين على نطاق لم يكن معروفا من قبل ، وتوفر الديمقراطية إلى حد كبير وسائل الكشف عن الفساد ومحاسبة الفاسدين<sup>(١٩)</sup> . واعتقد أن حجم الفساد السياسى فى الدول الديمقراطية الغنية مرتبط بتراجع دور الدولة وهيبة كبار المسؤولين فيها أمام ما تملكه الشركات الكوكبية من نفوذ وسلطان وأموال تتزايد باستمرار . وفى ظل الكوكبية أصبحت مراكز القيادة فى الشركات الكبرى أهم فى نظر الكثيرين من مناصب الوزارة ، وأصبحت مناصب الدولة وسيلة للإثراء حتى لو أدى الحصول على الأموال إلى فقدان المنصب السياسى . ولكن أثر الفساد فى أقطار العالم الثالث أعظم بكثير ، فهو فساد مصحوب بجهل وانعدام كفاءة يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية . فالبلثول السياسى الذى يقبل رشوة من شركة يتعاقد معها يقبل أن تدفع بلده ثمنا أعلى من المتاح فى الأسواق أو تقبل سلعا أو خدمات من مستوى أدنى بكثير من المتاح . وقد كتبت قبل ١٥ عاما " إن الفضيلة فى مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليست قيمة أخلاقية فقط " وأكرر أن مجتمعا لا يميز بين الحلال والحرام أيا كان مقياس ذلك يسير بالضرورة إلى الهاوية . وعلى أية حال فإن أحدث صيحة ظهرت بعد أن فجر الرئيس الحالى للبنك الدولى خطر الفساد فى شعار " الحكم الجيد " وهذه ترجمة غير دقيقة للمصطلح الانجليزى good governance .

#### ٤- ضرورة التكامل الإقليمى

قلنا أعلاه إن الاعتماد الجماعى على النفس مكمل أساسى للتنمية المستقلة فى أى قطر . ونضيف هنا أن أى قطر صغير أو متوسط الحجم سيلقى مصاعب جمة فى إعمال تنمية مستقلة فى الظروف العالمية التى أوجدتها الكوكبية . ويترتب على ذلك أنه من الضروري لبلدان العالم الثالث أن تشكل تجمعات إقليمية كبيرة يكون لكل منها وزن بحيث يعجز الاقتصاد الكوكبى عن تهيمشها . وتعد هذه التجمعات الإقليمية هو السبيل لفرض نوع من التوازن داخل النسق العالمى ولتوفير قدرات تنافسية لا يملك أحد إعمالها . والاتحاد الأوروبى ضرورة لتكون أوروبا على مستوى تكافؤ من العالمية مع الولايات المتحدة واليابان . فحجم السوق عنصر جوهري فى التعامل مع الشركات متعددة الجنسية . وقد تأكد هذا من خلال مشروع بحثى كبير أجرته " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OECD فى ١٩٩٥ وأسجته " الاعتماد المتبادل " interdependence . وكان أمده الزمنى ١٩٩٥ - ٢٠٢٠ .

أ - اقتصاديات الحجم : تمت الدراسة عن طريق إعداد نموذج توازن عام<sup>(١)</sup> صمم على أساس معطيات ثابتة عن السكان والموارد الأولية ( أى متغيرة فى حدود معروفة وأحادة أيا كان سيناريو التطور ) وبنيت اعتمادا على هذا النموذج سيناريو أول يفترض نمو اقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت ٣٪ سنويا طول الفترة ، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ ٦.٧٪ . ويستند تقدير هذه المعدلات على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التى توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين كل الدول . لأنها ترى أن تلك الحرية تدفع إلى زيادة كبيرة ومتسارعة فى الإنتاجية . أما السيناريو الثانى فإنه يتعلق بالتطور الذى يخفض معدله تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولى . والمقدر أن يكون عندئذ معدل النمو ٣٪ فى دول المنظمة و٤.٥٪ فى الدول الأخرى . وما يعنىنا هنا هو ما وصلت إليه الدراسة من أن خمس دول ستصبح فى ٢٠٢٠ من الدول الكبرى التى تأخذ نصيبا وافرا من مجموع الناتج المحلى لدول العالم وكذلك من إجمالى التجارة الدولية . وهذه الدول الخمس الكبرى الجديدة هى : روسيا ، الصين ، الهند ، البرازيل ، إندونيسيا . وذلك على النحو التالى :

الناتج المحلى الإجمالى للعالم وتوزيعه

١٩٩٥	٢٠٢٠	٢٠٢٠	
٣٠.٨	٦٦	١٠١	العالم ( تريليون دولار )
٦١	٤٩	٣٨	دول المنظمة ( ٪ من المجموع )
٢١	٣١	٣٧	الخمس الكبار الجدد
١٨	٢٠	٢٥	بقية دول العالم

( المرجع السابق : أ - السيناريو المتفائل ، ب السيناريو المتحفظ )

وأول ما يلفت النظر فى هذه النتائج هو تراجع نصيب الدول الأعضاء فى المنظمة فى جميع الأحوال ( وإن بنسب مختلفة وبفروق بينها كبيرة ) . كما نلاحظ أن الدول غير الأعضاء فى مجموعها تحسن وضعها وإن كان الفائز الأكبر هو الدول الخمس الكبرى الجديدة التى يرتفع نصيبها

<sup>(١)</sup> General Equilibrium Model

بمشر نقاط مئوية في السيناريو المتحفظ و١٧ نقطة في السيناريو المتفائل . في حين أن بقية دول العالم تحقق تحسنا متواضعا للغاية ( ٢ نقطة مئوية بعد ٢٥ سنة ) في السيناريو المتحفظ ، أما في السيناريو المتفائل فتتحقق ٧ نقاط . ومن ثم يبدو تراجع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتناسب بالذات مع تقدم تلك الدول الخمس .

وتمطى أرقام التجارة الدولية المتوقعة انطباعا مماثلا مع شئ من الاختلاف في النسب .

#### حجم التجارة الدولية وتوزيعه

٢٠٢٠ <sup>١</sup>	٢٠٢٠ <sup>٢</sup>	١٩٩٥	
٢٨	١٧	٧.٦	العالم ( تريليون دولار )
٤٩	٥٩	٦١.	دول المنظمة (%)
٢١	١٤	١٠	الخمس الكبار الجدد (%)
٣٠	٢٧	٢٣	بقية العالم

وواضح في الجدول التراجع الملموس لنصيب دول منظمة التعاون والتنمية في التجارة الدولية بصفة خاصة في السيناريو المتفائل . ولكن ما يلفت النظر هو التواضع النسبي للزيادة في نصيب الخمس الكبار الجدد . ويفسر ذلك الاتساع المتوقع للأسواق الداخلية في هذه الدول كثيفة السكان تحت التأثير المزدوج لزيادة السكان والارتفاع المطرد في الدخل .

وإذا تركنا جانبا كلا من روسيا والصين على أساس أنهما في جميع الأحوال من الدول الكبرى ذات الأسواق الواسعة . ونحن في العادة لا نعد الصين من دول العالم الثالث . وهي ليست في مجموعة السبع والسبعين في الأمم المتحدة ولا في حركة عدم الانحياز . ويتمين علينا النظر في الدول الثلاث التي لا شك في أنها من دول الجنوب وأن ليس بينها دولة غنية بمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . وبالرجوع إلى أساس اختيار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدول الخمس نجد أنها تركزت في أمرين عدد سكان لا يقل عن مائة وخمسين مليون نسمة وناتج محلي إجمالي لا يقل عن مائة وخمسين مليار دولار وفيما يلي أرقام الدول الثلاث في ١٩٩٥ .

الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	عدد السكان ( بالمليون )	
٣٢٤.١	٩٢٩.٣	الهند
١٩٨.١	١٥٩.٢	إندونيسيا
٦٨٨.١	١٥٩.٢	البرازيل
( المصدر : البنك الدولي - تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧ )		
٥٢٨.٧	٢٥٢.٨	مجموع الدول العربية

( المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٦ . ويلاحظ أن النفط والغاز الطبيعي يمثلان خمس هذا الرقم ) .

ب - أوضاع العرب : وفي ضوء هذا التحليل تتضح ضرورة أن تشكل الدول النامية تجمعات تتوافر في كل منها العناصر المتوفرة في الدول الخمس الكبرى في ٢٠٢٠ . واعتقد أن الأقطار العربية مجتمعة توفر هذه الشروط . كما أن وحدة اللغة والخلفية الثقافية من شأنها أن تيسر التكامل وإن كانت اليوم بعيدة عنه .

وفي ضوء ما تثبته التجارب الناجحة ومقارنتها بما يجري في معظم الدول الأفريقية يتضح بجلاء أن وحدة العرب الاقتصادية هي طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلا والتي لمسا بمض مظاهرها المدمرة والدموية في ربيع القرن الفائت : غزو الكويت ، حرب الخليج الأولى والثانية وضباع فرصة التنمية المتسارعة في العراق أغنى أقطار العرب في المياه والطاقة الأحفورية ومساحة الأرض القابلة للاستصلاح والزراعة مقارنة بعدد السكان . الخمس عشرة سنة التي ضاعت من عمر لبنان ، الحرب الأهلية في اليمن ، أوضاع الصومال المنهارة ، محنة الجزائر ، الحرب الأهلية في السودان .. الخ . وعلينا أن نواجه الواقع بصراحة وجسارة : لقد أخذت مظاهر التبعية ، وديابات التهميش ، والتدمير بديلا عن التنمية تعمل عبر كل الوطن العربي . ووصلت العلاقات العربية - العربية إلى أدنى وضع عرفناه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أن مكانتنا الدولية قد تراجعت كثيرا حاليا . كذلك أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أبعد ما يكون عن ما يمكن أن تكون لو أخذنا بأسباب التقدم والنمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي والديموقراطية .

ويجب أن نتذكر أننا أمة فقيرة بالمقاييس الاقتصادية المتعارف عليها . فمتوسط دخل المواطن العربي حاليا لا يتجاوز ٢٠٩١ دولار في السنة . وإذا أخذنا في الاعتبار التفاوت الشديد في الدخل بين دول عربية محدودة السكان والدول العربية كثيرة السكان من ناحية ، وسوء توزيع الدخل القومي داخل كل قطر عربي يتضح لنا أن ثلث الأمة العربية على الأقل يعيش عند حد الفقر أو دونه . كما أن نسب الأمية مرتفعة في عصر لا تكفي فيه معرفة القراءة والكتابة ولا حتى اجتياز مرحلة التعليم الأساسي بنجاح . ومنذ الآن فرضت التكنولوجيا المتقدمة ضرورة إكمال المرحلة الجامعية ليصبح الإنسان عاملا منتجا . وما زالت المرأة العربية كقاعدة عامة مقيدة الحرية ومتدنية المكانة . محرومة في كثير من الأحوال من فرص العمل ومن المشاركة السياسية . وتراجعت مكانة العقلانية في خطابنا السياسي والإعلامي بل والتعليمي مفسحة المجال للعنف السياسي والتطرف الأعمى والاستجابة لأعمال الشعوذة وأحاديث الخرافات . وليس من المبالغة القول بأننا أهدرنا تراث النهضة العربية في هذا المجال . ومن ناحية أخرى لابد من التخلص من أوهام ثراء مواردها الطبيعية ، فمعظم أرض الوطن العربي صحراء ، وفيما عدا العراق نعيش جميعا في حالة شح مائي نسبي أو مطلق . كما يتعين علينا أن ندرك بصفة عامة أن الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وحدها لم يخلق مطلقا ثراء متجددا وارتفاعا مطردا في مستوى المعيشة وتقدما علميا وتكنولوجيا مرموقا في أي بلد في تاريخ البشرية الحديث . وخير مثال هنا هو الكونغو ( زائير ) فهي من أغنى بلاد العالم في الموارد الطبيعية الثمينة والمتنوعة وشعبها من أفقر شعوب الأرض . وإنما تحقق كل ذلك في الأقطار التي استخدمت ما يستخرج من جوف الأرض كمادة أولية أو مدخل أولى في صناعات وخدمات متطورة ومتنوعة .

وعليها أن نعي أن " الثراء المفاجئ " الذي عرفته الأقطار المصدرة للبترول في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية ، وأن النفط شانه في ذلك شأن كل المواد الأولية يباع في سوق يسيطر عليها المشترون لا المنتجون . وقد سبق أن أشرنا إلى الاتجاه طويل الأمد نحو هبوط أسعار المواد الأولية . ونعود مرة أخرى لدراسة مشروع " الاعتماد المتبادل " حيث نجد النص التالي :  
" بالرغم من الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة ... سيكون الإنتاج العالمي للطاقة كافيا ، ولن يرتفع سعر الطاقة الأحفورية ( حتى ٢٠٢٠ ) إلا بنسبة متواضعة وستبقى أسعار البترول أقل من الأرقام القياسية التي وصلت إليها في فترة سابقة " (١) .

ونضيف هنا أن عدد سكان الأقطار العربية في الأقطار المصدرة للنفط والغاز سترتفع في هذه الفترة بمعدل سنوى ٢.٥٪ وعلى مستوى الوطن العربى كله بمعدل ٢٪ .

ويإيجاز نزعم أننا لا نملك خيارا فى مواجهة كل قضايانا المعقدة وأخطار التبعية والفقر والتمهيش إلا ببناء كيان اقتصادى قومى يتجاوز الأطر القطرية دون إهمال لخصائص وظروف كل قطر . وهذه الخلاصة مؤسسة لا على أمجاد الماضى ولا أحلام التوميين العرب بمختلف اتجاهاتهم وأحزابهم ولكن على ضرورة البقاء فى حلبة الأمم التى ستشكل عالم القرن الجديد . وعلينا أن نحول هذه المقولة المستقبلية إلى واقع شعبى . بمعنى أن تقتنع غالبية المواطنين العرب بأن التكامل الاقتصادى ثم الوحدة هى وحدها الإطار الذى يمكن أن يخرجهم من البطالة إلى العمل المنتج ، ومن الفقر إلى مستوى معيشة لائق ، ومن الإجحاف بالفقراء إلى عدالة اجتماعية فى توزيع الدخل ، ومن الاستبداد السياسى والعنف والنفوذ المضاد إلى حياة ديموقراطية حقيقية وليست مجرد أشكال يتخفى وراءها حكم الفرد أو الحزب الواحد . كذلك لابد من أن تدرك الرأسمالية العربية فى مختلف الأقطار أن النجاح والثراء ليس فى سوق حجمها يقارب ( فى ٢٠٢٠ مثلا ) ثلاثمائة مليون منه فى سوق قطرية محدودة من حيث عدد السكان ومن حيث عدد أصحاب القدرة على تشكيل طلب متزايد .

جـ - التنمية التكاملية : لن تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء . وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود ولكن لأن مثل هذه المعاهدة الآن لن تغير من الواقع شيئا أكثر مما حققته اتفاقية الخمسينات التى أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .. أى لا شئ تقريبا . والسبب الموضوعى فى هذا الإخفاق وتلك الاستحالة هو أن الوحدة نتيجة لمعاملات متواصلة ومتشابكة لا تؤتى ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية **Processes** تاريخية . ومن باب أولى يكون من الميث تخيل تحقيقها بإرادة زعيم ملهم أو حزب ظلمى متفرد . وقد اخترت عن عمد تعبير " توحيد " وليس توحيد ، لأن توحيد فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وفى صحاح الجوهري نقرأ " توحيد برأيه أى تفرد به " فى حين أن توحيد لا بد له من فاعل ومفعول به . وفى اعتقادى أن المطلوب هو توحيد الوطن والأمة ، أى مشاركة العرب كقواد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين فى العمل الإيجابى الذى يستهدف تحقيق الوحدة .

والأمر الثانى الذى أُلح عليه دائما هو ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة فى توحيد السوق العربية . وهذا لا يتنافى مع ضرورة عقد اتفاقيات متعددة بين الحكومات العربية . وأرى على العكس أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكون قوى شاغطة على الحكومات فى هذا الشأن



ومن جهة أخرى لا أرى مناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة الشائعة في الخطاب السياسى والإعلامى العربية فى هذه الأيام وسيلة فاعلة لخلق تلك المصالح المنشودة ، فأسواق الأقطار العربية بينيتها الحالية أسواق أسيرة كما يقال **Captive markets** . فنحن نستورد من الغرب وعلينا أن نصدر له ما يقرب الميزان التجارى من التوازن . ونحن فى الوقت ذاته ونتيجة للتخلف لا ننتج الكثير مما تحتاجه أسواقنا الداخلية . ولا ما يمكن أن يشكل صادرات واسعة كما أن الفقر يضيع بالضرورة حجم الأسواق الداخلية . ومن هنا كان لابد من تحقق إرادة جماعية فاعلة فى أمرين لا يتحقق أى منهما تلقائيا بفعل آليات السوق . فالتنمية ( بخلاف التطور ) عمل إرادى قاصد إحداث التغييرات التى تخرجنا من التخلف إلى النمو المطرد . ولو كانت السوق كافية فلماذا لم تحقق التنمية المنشودة فى مصر رغم أنها عاشت ما يزيد عن مائة عام بلدا مفتوحا لكل أجنبى يتمتع فيه بامتيازات تحد من السيادة الوطنية ؟ وثانيهما " التكامل " فهو أيضا عمل إرادى والدليل على ذلك هو دور الحكومات الأوروبية ذات التاريخ الطويل فى الحروب فى تجاوز حدود الدولة القومية بالتدرج ، والإصرار على ذلك وتتابع إجراءاته من معاهدة روما التى أنشأت " السوق المشتركة " فى أواخر الخمسينات بين دول ست حتى وصلت إلى " الاتحاد الأوروبى " بمعاهدة ماستريخت فى التسمينات التى وقعتها ١٢ دولة ثم انضمت إليها ثلاث .

ومن ثم لابد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية إلى تحقيق التنمية من خلال التكامل ، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية ، وهذا هو ما نسميه التنمية التكاملية ، وهو مفهوم مشترك مع اختلاف بسيط فى الاسم ، بين يوسف صايغ ومحمد محمود الإمام وكاتب هذه السطور ، وصل إليه كل منا منفردا والتقينا فى النتيجة .

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل محتوى التنمية التكاملية وآلياتها التى تستهدف الكفاية والعدل والشروط السياسية والاجتماعية والثقافية التى لا غنى عنها لتحقيق الهدف الأكبر : وضع كبرم لأمة العرب بين سائر الأمم الفاعلة فى نسق العلاقات الدولية فى القرن المقبل كخمرة لنفصال جاد ومثابر لا يسلم بمجز ولا يستسلم لئاس . ومن يريد قراءة المزيد من فكرى فى هذا المقام بوسعه أن يقرأ كتابى " وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة " الذى نشرته مؤسسة الأهرام فى ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لبروتوكول الإسكندرية .

# التنمية الذاتية المتواصلة في البلدان العربية المعوقات والمقتضيات

□ أحمد السيد النجار

منذ زمن طويل يمتد لعدة عقود، استقر تعريف التنمية كعملية تستوعب النمو الاقتصادي وتتجاوزه إلى إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية لخلق قدرة على النمو الذاتي المتواصل، وتشمل المجال الاجتماعي متضمنة تحقيق العدالة بين أبناء الوطن في توزيع الناتج المحلي لتضييق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية أو الفئات الدخلية، وتمتد لمجال السياسة متضمنة رفع مستوى المشاركة السياسية من قبل المواطنين في صياغة الخيارات الصغرى والكبرى لوطنهم .

و كذلك في تحديد الأطر الحاكمة للنظام السياسي ، وفي اختبار السلطين التشريعية والتنفيذية. كما أن التنمية تتضمن حرية الفكر والبحث والحرية الثقافية عموما .. هذه الحرية التي تخلق المناخ الملائم للتطور

المشرف على إصدار وتحرير التقرير السنوي: "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية"

الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلمي والتكنولوجي وأيضاً لتطور العلوم الاجتماعية والفنون والآداب، كما يمتد مفهوم التنمية إلى صياغة علاقات قائمة على التكافؤ والندية والمعادلة مع البلدان الأخرى. (١)

ورغم وجود توافق عام إلى حد كبير بشأن مصطلح "التنمية"، إلا أن مصطلح "التنمية المستقلة" ما زال محل خلاف. وهو يحتاج للمراجعة بالفعل. فمصطلح "التنمية المستقلة" كتوصيف لطبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية أو حتى أي بلد آخر في العالم. يبدو بالنسبة لنا غير دقيق سواء في الوقت الراهن أو في الماضي. وهذا المصطلح كان ذا طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، وكان جزءاً من منظومة المفاهيم المرتبطة بالحركة العالمية لإسقاط الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال في البلدان التي كانت مستعمرة والتي سحبت فكرة الاستقلال على "التنمية" بعد استقلالها السياسي. ومصطلح "التنمية المستقلة" غير دقيق، ببساطة لأنه منذ انتهاء الاقتصاد الطبيعي ما قبل الرأسمالي، القائم على الاكتفاء الذاتي، لم يمد هناك أي اقتصاد مستقل بشكل كامل في العالم. وهذا الأمر ينطبق على كافة الاقتصادات العالم التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بأسرها. حيث أن هناك علاقات اقتصادية دولية تتضمن درجات متفاوتة من الاعتماد المتبادل. لكن طبيعة هذا التبادل للاعتماد هي التي تضع بعض الدول في وضع مهيمن وقادر على صياغة شروط العلاقات الاقتصادية الدولية بما يتوافق مع مصالحه، وقادر عموماً على إحراز المكسب على حساب الدول الأخرى، أو بمعنى آخر استغلالها بشكل منظم وتمريضها لدرجات متفاوتة من الاستغلال والنهب. فالمشكلة إذن هي في صيغة تبادل الاعتماد وليس في هذا التبادل نفسه الذي هو جزء هيكلي من طبيعة العلاقات بين الاقتصادات التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي.

وعلى أي الأحوال فإن "الاستقلال الاقتصادي الكامل" لا يعني على الأرجح سوى الانغلاق والانزوال والتخلف والافتراق باقتصاد أي بلد، من حالة الاقتصادات البدائية. لذلك فإن مصطلح "التنمية المستقلة" ليس هو المصطلح الملائم للتعبير عن طبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية. لأن ما تحتاجه البلدان العربية هو تنمية مستندة على الإمكانيات الذاتية في إطار علاقات تفاعلية عادلة ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي... تنمية تحفز كل عناصر القوة الاقتصادية الذاتية وتعززها، وترفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين بشكل يمكن الاقتصادات والمجتمعات العربية من تحقيق نقطة كبيرة في مستويات معيشتها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، تنمية تعني بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحلي الذي يمكن الارتكاز عليه في إقامة علاقات متوازنة وعادلة مع البلدان المتقدمة تكنولوجياً عندما يكون هناك ما يمكن تبادله بين الطرفين. تنمية ترفع كفاءة تخصيص الموارد المحلية المتنوعة لأقصى درجة من أجل بناء اقتصادات قوية يمكنها أن تشبع احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وترفع مستويات معيشتهم بشكل مستمر وراسخ، وتكتسب هيئتها البترة على النمو الذاتي المتواصل. وتكون في الوقت ذاته قادرة على الاستجابة بشكل فاصل للتحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية الدولية بشكل يمكنها من الصمود في المنافسة ويكسبها القدرة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي. والتنمية التي نتحدث عنها بهذا المعنى هي "التنمية الذاتية المتواصلة" القائمة

على بناء قواعد ذاتية صناعية وزراعية وخدمية ، وتطوير قواعد علمية وتكنولوجية محلية ، في إطار التفاعل مع الاقتصاد الدولي على أسس عادلة ومتوازنة ومتكافئة.

وهذه "التنمية الذاتية المتواصلة" في البلدان العربية لها ثلاثة أبعاد: الأول داخلي يتعلق ببناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف وبشكل قادر على المنافسة مع إنتاج الاقتصادات الأخرى من السلع والخدمات من زاويتي السعر والجودة ، وتمويل بناء هذه القواعد من خلال المخدرات والاستثمارات المحلية بالأساس ، وتوزيع ناتج هذا الاقتصاد بشكل يراعي العدالة وحوافز النمو والإنتاج. وذلك في إطار نظام اقتصادي يتم بناؤه بشكل متوافق مع متطلبات تحقيق هذه الأهداف ويتحدد فيه دور الدولة والقطاع الخاص والقطاع المائلي بشكل يساعد على تحقيق التنمية .

والثاني يتعلق بصياغة علاقات اقتصادية تكاملية بين الدول العربية بما يعني تحرير انتقال عناصر الإنتاج والسلع فيما بينها . لخلق فضاء اقتصادي رحب أمام قوى الإنتاج العربية ذاتها ، وأمام ما تنتجه من سلع وخدمات . للتحرك فيه بحرية عبر البلدان العربية بما ينطوي عليه ذلك من ميزات نسبية وسوق واسعة وحوافز كبيرة للنمو والتوسع والتكامل الاقتصادي. فضلا عما يعنيه ذلك من توسيع نطاق المصالح التي تربط البلدان العربية وزيادة عناصر التقارب والتوحد بين هذه البلدان.

أما البعد الثالث للتنمية التكاملية المتواصلة في البلدان العربية فإنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان العربية والأطر الحاكمة لها من اتفاقات دولية متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإن الدول العربية مدعوة للتعاون من أجل العمل على صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة ومتوازنة ، بما قد يعنيه ذلك من إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها البلدان العربية للعمل على تعديلها بما يتناسب مع المصالح العربية وذلك بالتوافق مع البلدان النامية أو حتى المتقدمة التي تتشارك مع الدول العربية في الموقف من هذه الاتفاقات.

وسوف نتناول هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة باعتبارها هدف النشاط الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية ..

### أولا : القواعد الاقتصادية الداخلية للتنمية الذاتية المتواصلة:

تتحدد فرصة أي مجتمع في تحقيق للتنمية الاقتصادية المتواصلة ، بناء على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع والذي تتوزع بناء عليه ، الأنوار الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع المائلي . وتتحدد بناء عليه معطيات المناخ الاقتصادي اللائزم أو غير اللائزم لقوى الإنتاج ، للانطلاق والعمل بفعالية ، لتحقيق مضمون التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتحدد أيضا فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية بحدود قدرته على تعبئة المخدرات لتمويل الاستثمارات المحلية ، لرفع مستوى تشغيل العمل ورأس المال ، وتحقيق دورة من النجاح الاقتصادي ، تكون

جاذبة للول والشركات الأجنبية ، للتعاون في مجالات الاستثمار والتسويق والتكنولوجيا مع البلد المعني بشروط متوازنة وعادلة ومتكافئة للطرفين.

وتتحدد أيضا بمستوى التعليم ودرجة شيعه ، ويمدى تحضر المجتمع وافتتاحه ، وبمستوى الإنفاق على البحث والتطوير العلميين ، وبفعالية المنتج العلمي والتكنولوجي في تحديث الاقتصاد ورفع إنتاجية العمل ورأس المال فيه.

#### ١- النظام الاقتصادي بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي:

شهدت بنية النظام الاقتصادي وتوزيع الأدوار فيه بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي، تطورات هائلة على مدار التاريخ الاقتصادي الحديث ، فمن تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجاري المواق أو الإيجابي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة ، في عصر سيادة الفكر التجاري والتوسع الاستعماري في العالم الجديد ، وفي بعض مناطق إفريقيا وآسيا ، والذي قامت به الدول الأوروبية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها ، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادي الثامنة على فكر المدرسة الكلاسيكية القائم على قاعدة "دعه يعمل دعه يمر" ، التي تعني إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول ، في ظل دولة ينحصر دورها في ضمان الأمن الداخلي وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم ، والدفاع عن البلد ضد أي عدوان خارجي أو القيام بمثل هذا العدوان لمصلحة الرأسمالية المحلية ، لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها.

ولم تكن الدولة تتدخل من خلال السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد ، أو لضمان رفع مستوى التشغيل ، أو لإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال التحويلات الاجتماعية ، بل تركت الأمر لصراع القوى بين الطبقة الرأسمالية وطبقتي العمال والفلاحين.

ثم انتهت هذه المرحلة بكارثة الكساد العظيم التي بدأت في خريف عام ١٩٢٩ واستمرت غالبية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي ، ولم تخرج الاقتصادات الرأسمالية الكبرى من ذلك الكساد ، إلا عبر تبنيها للأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر. من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته.

وكان كينز يرى أن "توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم ، لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، باعتباره وسيلة وحيدة لتجذب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدما تاما ، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح".

كما أشار كينز إلى أن "إسناد بعض السلطات الإدارية المرونة في معظمها للمبادرة الخاصة إلى مؤسسات مركزية - أمر له أهميته الحيوية ، وفيما يخص الميل للاستهلاك ، ستخطر الدولة دوما إلى أن تمارس عليه تأثيرا توجيهيا بواسطة سياساتها المالية ، ويتحدد معدل الفائدة وربما بوسائل أخرى .

أما سياسة التشغيل فيحتمل أن يكون تأثير السياسة النقدية علي سعر الفائدة كافيا لأن يسير بها إلى قيمتها المثلى . لذلك نعتقد أن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية - (٢)

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد ، والتي أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتعثمة في ثلاثينيات القرن العشرين ، واستمرت منطلقا لمسايراتها الاقتصادية حتى بداية السبعينيات، فضت الكثير من نفوسها الفكري في النصف الأول من السبعينيات بعد انتشار ظاهرة الركود التضخمي . نظرا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك أي بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة في آن واحد وهو ما جسده منحني فيليبس.

وعلي أي الأحوال فإن الضربة التي تلقتها النظرية الكينزية في الواقع قد أفسحت المجال أمام فكر النقيضين الجدد الذين ترعاهم "ميلتون فريدمان" - Milton Friedman \_ ومعه مدرسة شيكاغو في وقت سابق علي تدهور مكانة المدرسة الكينزية في الواقع .

وظهرت بعد ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة ، والتي شكلت في مجموعها أساسا لوجة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التي تجتاح العالم في الوقت الراهن ، والتي تتمحور بشكل أساسي حول تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد ، مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق ، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب بها من نموذج الدولة "الحارس" الذي حددته المدرسة الكلاسيكية كنموذج للدولة منذ القرن التاسع عشر ، والذي أعاد النقديون الجدد إحياءه .

ويرى ستيجلتز (Stiglitz) الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١ ، والذي كان يعمل كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، أن هناك ستة أدوار للدولة هي :

إقامة البنية الأساسية في العلوم والتكنولوجيا والمال والصحة والبيئة وفي المجال الاجتماعي ، وأن أداء الدولة لهذه الأدوار يمكن أن يؤدي لتحقيق للتنصم ، مستشهدا في ذلك بالتجربة الأمريكية وبجارب دول الشرق الأقصى. (٣)

وفي نفس الاتجاه يرى ألبنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٧ ، الذي كرس الجزء الأكبر منه لتداول دور الدولة ، أن أهمهام الجوهرية للدولة هي إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تشمل استقرار الاقتصاد الكلي ، والاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء وحماية البيئة . وبالتالي فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كصانع أو كتاجر أمر غير مرغوب فيه في ظل لوجة الليبرالية الجديدة التي تنطوي أيضا علي بيع المشروعات للمملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

أما أفكار "الطريق الثالث" التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين وما زالت تشكل الوجهة لبعض البلدان، فإنها لا تبدو كونها نسخة معدلة من الأفكار الكينزية في أكثر دولتين تتبنيان التحرر الاقتصادي وهما الولايات

المتحدة في عهد كلينتون ، وبريطانيا في عهد رئيس الوزراء الحالي توني بلير . وهذه الدعوات ظهرت كرد فعل على الآثار الدرامية لانفلات قوى السوق وبالذات في أسواق العملات والبورصات .

وكان هذا الانفلات قد بلغ مستويات درامية حين تلاعب المضاربون في أسواق العملات وعلى رأسهم الأمريكي ني الأصل المجري : جورج سورس . بتلك الأسواق ولجسروا أزمة العملات الأوروبية في سبتمبر عام ١٩٩٢ والتي انتهت بخروج الإسترليني من آلية أسعار الصرف الأوروبية أو ما كان يسمى بنظام الثعبان الأوروبي آنذاك ولم تعد إليه مرة ثانية . في حين خرجت الليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية بشكل مؤقت ثم عادت للنظام ودخلت في إطار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" .

كما بلغ انفلات قوى السوق ذروة جديدة في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥ عندما طبقت الحكومة المكسيكية مطلب صندوق النقد الدولي لها بتخفيض عملتها "البيسو" مقابل الدولار ثم تعويمها بحد نك تجسيدا لموقف "المنصوق" والدول الدانئة الرئيسية بضرورة إطلاق قوى السوق بلا قيود عبر تحرير الاقتصاد وعلاقاته الخارجية . وقد تم ذلك في ظروف غير مواتية ، أهم ملامحها أن الفائض التجاري الذي كان ملمحا دائما تقريبا للميزان التجاري المكسيكي خلال الثمانينيات قد انقلب إلى عجز منذ عام ١٩٩٠ . ثم تزايد على نحو سريع منذ عام ١٩٩١ مخلفا نحو ١٤.٢ مليار دولار من العجز التجاري خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤ . (٤)

وعندما تم تعويم البيسو المكسيكي في ظروف العجز التجاري المكسيكي الكبير وما أدى إليه تراجع الاحتياطيات الدولية المكسيكية من العملات الحرة إلى ٦ مليارات دولار عند التعويم مقارنة بنحو ١٦,٧ مليار دولار قبل ذلك بستة أشهر . (٥) انفض المضاربون على العملة المكسيكية ودفعوها للانحيار .

ودخلت المكسيك في أزمة طاحنة استوجبت برنامجا أمريكيا ووليا قيمته ٤٧,٨ مليار دولار لإنقاذ المكسيك من أزمته المالية التي كانت قوى السوق الجامحة الانفلات عنصرا رئيسيا في تعجيرها . وكانت أيضا الرابع الأساسي منها ومن برنامج الإنقاذ المالي للمكسيك . أو على حد تعبير المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك ، ميشيل كامديمو . الذي أكد "أن المضاربين جنوا ثمار الليارات الممنوحة من الصندوق للمكسيك ، لكن العالم في قبضة هؤلاء الصبيان" . (٦)

ومن البديهي أن يكون لهؤلاء المضاربين سطوة كبيرة على الاقتصاد العالمي في تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق بلا ضوابط ملظما يطلب صندوق النقد الدولي والدول الدانئة من الدول المدينة التي تضطربها ظروف تعثرها المالي إلى طلب مساندة الصندوق لها ماليا أو مساندة لها في إعادة جدولة ديونها الخارجية .

ومن المعروف أيضا أن المضاربين قاموا بدور رئيسي في تفجير أزمات بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وطوال عام ١٩٩٨ عندما قاموا بهجمات هائلة على عملاتها مستغلين التآزر المالي الذي كانت تمر به وسهولة الهجوم بالضاربة على عملاتها في ظل التحرر المالي الواسع النطاق في تلك البلدان التي لم تكن لدى الدولة في غالبيتها ، القدرة على مواجهة الأزمة بصورة قوية وفعالة بسبب محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي كتجسيد لتبني تلك الدول للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد .

ومن كل هذا نخلص إلى أن التحرير المطلق للاقتصاد وما ينطوي عليه من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد . والاقتراب أو الوصول بها إلى مستوى الدولة الحارسة . لصالح إطلاق المجال أمام القطاع الخاص . ومنحه الإعفاءات الضريبية والامتيازات المختلفة . لتكريس هيمنته على الاقتصاد . ينطوي على تعريض الاقتصاد المحلي لاضطرابات مالية واقتصادية في الداخل نتيجة سمي الرأسمالية المحلية وراء أقصى ربح . دون أن تلقي بالا للاعتبارات الاجتماعية . أو للمصلحة الاقتصادية العامة . وينطوي أيضا على تعريض الاقتصاد المحلي لعواصف عاتية . مصدرها الأجانب الذين تم فتح الاقتصاد المحلي أمامهم . بلذات من يعمل منهم في مجال طفيلي نموذجي . مثل أسواق العملات . حيث لا يفهم سوى تحقيق الربح الذي يتحقق في هذه السوق بشكل شديد الارتفاع في حالات الاضطراب في سوق الصرف . على أن يتخذ هذا الاضطراب اتجاهات تتماشى مع الاتجاهات التي يضارب عليها المضاربون في أسواق العملات .

ولذا كانت نسبة الإنفاق العام للدولة من الناتج المحلي الإجمالي . هي أهم التسميات الكمية عن دور الدولة في الاقتصاد . فإنه يمكن القول إن الاقتصادات العربية تعتبر من الاقتصادات التي قلصت دور الدولة في الاقتصاد إلى حد بعيد سواء عبر تقليص دورها في الإنتاج أو عبر تخلي غالبيتها بدرجات متفاوتة عن دورها في إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية التي تظهر في بنود الإنفاق العام .

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . قد بلغ في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة على الترتيب نحو ٤٤,٦٪ - ٤٢,٢٪ - ٣٦,٣٪ - ٢٠,٤٪ في عام ١٩٩٨ . مقارنة بنحو ٣٧,٤٪ - ٣٧,٨٪ - ٣٦,٤٪ - ٢٠,٧٪ للدول المذكورة بالترتيب في عام ١٩٨٠ . وبالمقابل بلغ الإنفاق الاستثماري العام في الدول الأربع المذكورة بالترتيب نحو ٢٪ - ٢,٤٪ - ١,٥٪ - ٠,٦٪ في عام ١٩٩٨ . مقارنة بنحو ٢,١٪ - ٢,٢٠٪ - ١,٨٪ - ١,٣٪ للدول المذكورة بالترتيب عام ١٩٨٠ (٧) .

أي أن الإنفاق العام الجاري في بعض هذه الدول الصناعية المتقدمة قد تزايد بشكل واضح وثبت تقريبا في البعض الآخر . وبالمقابل . انخفض الإنفاق العام الاستثماري في هذه الدول باستثناء إيطاليا . علما بأن الإنفاق الاستثماري في هذه الدول محدود أصلا في كل الأحوال .

والغريب حقا أن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة آنفا باستثناء الولايات المتحدة . أعلى من المؤشر المناظر له في الدول العربية التي تتوفر بيانات عنها في هذا المصدد . حيث بلغ الإنفاق العام الجاري والاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٠,٧٪ - ٣٤٪ - ٣٢,٦٪ - ٢٨٪ في كل من مصر . الأردن . وتونس واليمن على الترتيب في عام ١٩٩٨ (٨) . أما المغرب فإن نسبة إنفاقه الجاري والاستثماري من ناتجه المحلي الإجمالي . بلغت ٣٣,٣٪ عام ١٩٩٧ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/١٩٩٩ . وهو ما يؤكد على أن الضغوط التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وهي نفسها الدول الدانئة للبلدان العربية والضغوط التي يقوم بها صندوق النقد والبنك الدوليان . من أجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد في البلدان العربية والزامية عموما . هي ضغوط غير منطقية . وينبغي أن تتعامل الدول العربية مع



قضية دور الدولة في الاقتصاد على ضوء ظروفها الخاصة دون الخضوع لأي ابتزاز من الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيم عليها تلك الدول التي اعتبرت دعوتها لتقليص دور الدولة في الاقتصاد نموذجاً عليها يجب أن يحتذى بدون النظر للظروف الخاصة لأي دولة .

ولذلك فإن صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تسيطر عليهما الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، قد جعلتا تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أو تحريره من سيطرتها وبيع القطاع العام للقطاع الخاص ، شروطاً ضرورية لحصول أي دولة على القروض من المؤسسات الدوليتين ، أو على مساندتهما لها للحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية . أو لإعادة جدولة ديونها عندما تتعثّر في سدادها . ولأن الكثير من الدول العربية عانت من اختلالات اقتصادية ومالية تفاقمت منذ الثمانينات بصفة خاصة . فإن البعض منها بدأ ، تحت وطأة تلك الاختلالات والحاجة للاقتراض وإعادة جدولة الديون ، في الاستجابة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين فيما يتعلق بتغيير السياسات الاقتصادية باتجاه التحرير وتقليص دور الدولة في الاقتصاد .

كذلك فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . سارعت بالعمل على الاستفادة من الهيمنة العالمية لنموذجها الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات (اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئياً وتدرجياً عام ١٩٩٤ ، واتفاق تحرير الخدمات المالية عام ١٩٩٧ ، واتفاق تحرير خدمات الاتصالات عام ١٩٩٧) وبناء مؤسسات دولية جديدة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية في الإطار الذي يحقق مصالحها (منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥ بموجب اتفاق جات لضمان التزام أعضائها به والتحكيم بينهم فيما يختلفون بشأنه) . وكل ذلك أدى إلى تقليص دور الدول في التحكم في حركة علاقات اقتصاداتها مع الاقتصادات البلدان الأخرى وكرس بيئة دولية قائمة على التحرير الاقتصادي وتقليص دور الدولة بشكل يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ولم ينتصر بالضرورة لقضية التحرير بشكل مستقيم وشامل لأن عملية التحرير التي عاينها اتفاق جات تنقسم بأنها انتقائية وجزئية وتتماهى مع مصالح الدول الصناعية المتقدمة بالأساس حتى ولو توافقت هنا أو هناك مع مصالح الضعفاء أو بعض القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية والنامية عموماً . وهذه البيئة الدولية الجديدة ، ساهمت بمرورها في دفع الدول العربية والنامية باتجاه سياسات التحرير الاقتصادي وتقليص الدور الاقتصادي للدولة .

وإذا كانت هناك عيوب لنظام الاقتصاد الحر بمعناه الكلاسيكي - حتى في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، فإن عيوب تطبيقه تتضاعف في البلدان النامية والفقيرة ؛ حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض والبطالة وتكون هناك حاجة لتعبئة طاقات المجتمع لتجاوز كل ذلك من خلال دور فاعل للدولة .

كما أن عيوب تطبيقه في الدول النامية تتضاعف في ظل ضعف القدرة الاحتياطية للطبقات الرأسمالية فيها التي يفضل جانب كبير منها العمل في التجارة الخارجية والعمل كوكلاء لشركات أجنبية أو في جميع منتجاتها محلياً أو في التجارة الداخلية أو في المضاربة بمختلف أشكالها ومجالاتها ، ويضعف أو حتى ينعدم لديها

الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وتنتشر داخلها ثقافة الخبيطة التي لا يمكن أن تشكل أساسا لتحقيق أي نمو متواصل أو تنمية متعددة الجوانب تفضي لبناء الاقتصاد قوي ومجتمع حيوي ومتطور.

لذلك فإن النموذج الكينزي الذي أشرنا إلى أهم ملامح موقفه بشأن الدور الاقتصادي للدولة في موضع سابق . يبدو حيا أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيرة. شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولة حتى لا يصبح القطاع العام مرتعا للفساد. وحتى لا يتحول الإنفاق العام الجاري إلى مجالا للفساد أيضا. ويمكن بالمقابل تركيز أهم عيوب تبني نظام الاقتصاد الحر كموجه للاقتصاد في البلدان العربية على النحو التالي:-

● إضعاف قدرة الدولة على تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد في الظروف العادية . وإضعاف قدرتها بدرجة أعلى . على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تسببها قوى السوق المنظمة على غرار الأزمات التي أشعلتها تلك القوى في أوروبا عام ١٩٩٢ وفي المكسيك عام ١٩٩٥ . وفي بلدان شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ . فهذه القدرة مرتبطة . فضلا عن كفاءة الإدارة الاقتصادية . بحجم الإنفاق العام وبحجم الأصول الاقتصادية التي بحوزة الدولة.

● إضعاف قدرة الدولة على ضمان درجة عالية من التشغيل لقوة العمل ولرأس المال . بما يؤدي غالبا لانتشار البطالة في البلدان التي لم تتحول إلى دول صناعية. وتعتبر الدول العربية التي تراجع فيها الدور الاقتصادي للدولة حالة نموذجية في الانتشار الواسع النطاق للبطالة بكل ما يعنيه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . والذي سنتمرر له في موضع لاحق.

● إضعاف دور الدولة في تحديث المجتمع . هذا الدور الذي من المفترض أن تقوم به عبر تطوير الخدمات التعليمية والصحية وعبر مساعدة الفقراء من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية.

● إضعاف قدرة الدولة على دفع عملية التحديث الاقتصادي والتكنولوجي الذي من المفترض أن تقوم به عبر القتحام مجالات صناعية جديدة عالية التكنولوجيا . وتقوم به أيضا من خلال تمويل ورعاية البحث والتطوير للمعلمين والمؤسسات العامة القائمة بهما . ونظرا لأن القطاع الخاص في البلدان النامية وضمنها البلدان العربية لا يقوم غالبا بهذه الأدوار كبديل للدولة ، فإن عدم قيامها بها يترك الدولة نهبا للتخلف الاقتصادي والتكنولوجي.

● أن تبني نظام الاقتصاد الحر بشكل كامل . يضع الاقتصاد الدولة تحت رحمة المضاربين المحليين والأجانب في القطاع المالي وبالتحديد في بورصات الأسهم وأسواق العملات. ويمكن أن تحدث اضطرابات مالية تتطور إلى أزمات اقتصادية واسعة النطاق لا تستطيع الدولة محصومة القدرات الاقتصادية مواجهتها وتضطر لطلب المساعدة من الخارج بكل شروطها وأعبائها.

وتربطها على كل ما سبق فإن النظام الاقتصادي الذي يتضمن حدا أدنى من تدخل الدولة على غرار النظام الاقتصادي المبني على أساس الأفكار الكينزية . يشكل نظاما اقتصاديا ملائما لظروف البلدان العربية التي تحتاج

تدور قومي الدولة في تحديث الاقتصاد والمجتمع وفي تحقيق التنمية بمعناها الشامل الذي أشرنا إليه في البداية. لكن مثل هذا النظام الذي يمكن أن يحقق إنجازات في فترات التمتبة والنهوض العام لتحقيق أهداف قومية كبرى ولواجبة التحديات الخارجية، يمكن أن يشكل مرثيا للفساد فيما بعد، إذا لم تكن هناك درجة عالية من الرقابة الشعبية على مالية الدولة، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتوافر إلا في نظام ديمقراطي يتسم بدرجة عالية من الشفافية.

## ٢- التنمية .. بين الاعتماد على الذات والمساعدات الخارجية:

يتوزع الدخل المحلي لأي بلد بين الاستهلاك والادخار، فالادخار وفقاً لـ "جون مينارد كينز" هو زيادة الدخل على الإنفاق من أجل الاستهلاك. (٩)

وهذا التعريف العام لا توجد خلافات بشأنه سوى إشارات جزئية باحتمال نهب جزء من الدخل إلى مسارب، الاختناز بالذات، في المجتمعات المختلفة اقتصادياً، فضلاً عن احتمال الكساد الاقتصادي. عبر تهريب الأموال في حالة انتشار الفساد والأنشطة غير المشروعة، وتتوقف قدرة الاقتصاد أي بلد على النمو وزيادة الدخل بصورة أساسية، على حصة كل من الاستهلاك والادخار من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت حصة الاستهلاك لتراجع فرص النمو الاقتصادي المعتمد على الذات، وبالمقابل فإنه كلما زادت حصة الادخار من الناتج المحلي تزيد فرص تحقيق النمو الاقتصادي. ولذلك لأن الادخار المحلي هو الذي يستخدم في تمويل الاستثمارات المحلية الجديدة التي هي أساس زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي الذي يمكن بناء التنمية الشاملة على أساسه.

ورغم أنه من الممكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساهم في تمويل الاستثمارات الجديدة وبالتالي تمويل تحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد، إلا أن هذه الاستثمارات الأجنبية لا تأتي لأي بلد في العادة إلا إذا كانت هناك بؤرة نمو وازدهار اقتصادي في هذا البلد قائمة على المدخرات والاستثمارات المحلية. كما أن دور الاستثمارات التي يمولها الأجانب يظل محدوداً بالمقارنة مع الاستثمارات الممولة من خلال المدخرات المحلية التي هي الأساس في تمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وعلى أي حال فإن تطور الادخار بمنابره الداخلية الأساسية والخارجية المساعدة، له أهمية كبيرة لمعرفة قدرة البلد المعني على تغطية الاستثمارات المطلوبة للخطط الإنمائية لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. (١٠)

والحقيقة أنه ليس هناك خلاف حول أهمية ودور الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة بالذات في البلدان الفقيرة والنامية التي تحتاج أكثر من غيرها لاحتجاز نسبة كبيرة من دخلها المحدود أصلاً، من أجل تمويل استثمارات جديدة لتحقيق دفعة للنمو الاقتصادي وتتوقف قوتها على حجم هذه الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي وقدرتها على خلق مضاعف قوي للاستثمار في قطاعات أخرى.

وهذا إشكالية في العلاقة بين الادخار والاستهلاك والنمو الاقتصادي، حيث أن معدل الادخار المرتفع، يحد ضروريا لتمويل الاستثمار الذي ينهض النمو الاقتصادي على أساسه، لكن هذا الادخار المرتفع قد يضعف حوافز النمو لأن الحافز الرئيسي للتوسع في الاستثمارات الجديدة هو وجود طلب استهلاكي فعال (أي مقرون بالقدرة على الشراء) على المنتجات التي تنتجها هذه الاستثمارات، وفي ظل ارتفاع معدل الادخار قد يكون الطلب الاستهلاكي الفعال أقل من أن يحفز استثمارات جديدة واسعة النطاق.

ونتيجة لهذه الإشكالية فإن الدول التي هي بصدد تحقيق الدفعة القوية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المدخرات المحلية، تلجأ عادة للتوسع في التسويق الخارجي لمنتجاتها لتعويض قصور الطلب الاستهلاكي الفعال داخل البلد بسبب ارتفاع معدل الادخار. وهذا التوسع يتطلب توفر قدرة تنافسية عالية للمنتجات التي توجهها هذه الدولة للأسواق الخارجية، خاصة بعد أن أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انتشاء عصر حصول بعض الدول على ميزات اقتصادية وتسهيلات لدخول أسواق الدول الكبرى كثمن لموافقتها السياسية.

في حين تلجأ دول أخرى إلى تنشيط الاستهلاك المحلي وتشجيع ثقافة الاستهلاك من خلال وسائل الدعاية والإعلام لخلق طلب محلي فعال يحفز نمو الاستثمارات الجديدة، مع التوسع في تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاقتراض أو جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع لتعويض ما يؤدي إليه تنشيط الاستهلاك المحلي من إضعاف لمعدل الادخار المحلي.

وهذه السياسة تؤدي عادة إلى ظهور وتفاقم أزمة الديون الخارجية للدولة بكل تبعاتها السياسية والاقتصادية. ومن بين الآثار الاقتصادية للتوسع في الاعتماد على الاقتراض من الخارج، أن قوى الادخار المحلية تتأثر سلبا عبر الزمن طالما أنه يمكن توفير رؤوس الأموال من الدول الأخرى، مما يؤدي بالمقابل إلى تغذية قوى الاستهلاك المحلي. وهو أمر يتبلور في النهاية في وجود اختلال واضح يقوم بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب، ويوازيه خلل واضح بين قوى الطلب المحلي وقوى العرض الكلي مما يجعل مثل هذا البلد عرضة لعدم تحقيق التوازن ومن ثم التضخم. (١١)

وإذا تأهنا معدلات الادخار والاستثمار في البلدان العربية التي تتوفر بهيئات عنها، سجد أنه باستثناء الدول النفطية، فإن الدول العربية تحقق معدلات ادخار متدنية للغاية (أنظر الجدول ١).

جدول (١) الادخار والاستثمار وميزان الموارد في بعض البلدان العربية عام ١٩٩٩

الدولة	الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	٢١٤٪	٢٢٣٪	-٢٩٪
المغرب	٢١٨٪	٢٢٣٪	-٥٪
سورية	٢١٨٪	٢٢٩٪	-١١٪
لبنان	-١٩٣٪	٢٢٨٪	-٤٠٪

اليمن	٪١٣	٪٢١	٪٨-
موريتانيا	٪١٢	٪٢٢	٪١٠-
الأردن	٪٦	٪٢٧	٪٢١-
تونس	٪٢٤	٪٢٨	٪٣-
السعودية	٪٢٦	٪٢١	٪٥+
الجزائر	٪٣٠	٪٢٧	٪٣+
الكويت	٪٢٢	٪١٧	٪١٠+
المصين (الأراضي الرئيسية)	٪٤٢	٪٤٠	٪٢+
هونغ كونج	٪٣٠	٪٢٥	٪٥+
سنغافورة	٪٥٢	٪٣٣	٪١٩+
كوريا الجنوبية	٪٣٤	٪٢٧	٪٧+
ماليزيا	٪٤٥	٪٣٦	٪١٣+
العالم	٪٢٢	٪٢٣	٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠، جدول رقم ١٣.

وقد بلغ معدل الادخار في كل من مصر وسورية والمغرب والأردن واليمن وليبنان وموريتانيا بالترتيب

نحو ٪١٤، ٪١٨، ٪١٨، ٪١٨، ٪٦، ٪١٣، ٪١٢ في عام ١٩٩٩ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. ومن بين الدول غير النفطية التي تتوافر بيانات عنها كانت تونس هي الأعلى في معدل الادخار المحلي بها، حيث بلغ نحو ٪٢٤ في العام ١٩٩٩.

وفي نفس العام بلغ معدل الادخار العالمي ٪٢٣. وإن كان هذا المعدل يصل إلى مستويات شديدة الارتفاع في البلدان السريعة النمو في شرق وجنوب شرق آسيا رغم الأزمة الاقتصادية التي ضربتها منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وحتى بدايات عام ١٩٩٩. فقد استمرت هذه البلدان رغم أزماتها، وربما تحت وطأتها، في تحقيق معدلات ادخار مرتفعة بلغت في هونغ كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند نحو ٪٣٠، ٪٥٢، ٪٣٤، ٪٤٥، ٪٣٢ في عام ١٩٩٩. في حين بلغت معدلات الاستثمار في البلدان المذكورة بالترتيب، نحو ٪٢٥، ٪٣٣، ٪٢٧، ٪٣٢، ٪٢١ في العام نفسه.

أما الصين صاحبة الاقتصاد العملاق، فإنها نجحت في تفادي الوقوع في براثن الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية في عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨. واستمرت معدلات الادخار والاستثمار فيها عند مستوى شديد الارتفاع أهلها لمواصلة دورة النمو السريع المستمرة فيها منذ عشرين من الزمن والتي سبقها نمو معتدل متواصل منذ استقلال الصين. وقد بلغ معدل الادخار فيها نحو ٪٤٢ عام ١٩٩٩. في حين بلغ معدل الاستثمار فيها نحو

٪٤٠ في العام نفسه. (١٢)

وكما هو واضح فإن معدل الادخار في هذه البلدان يزيد كثيرا على معدل الاستثمار فيها . مما يعكس أن هذه الدول تعتمد على ناتجها أساسا في تمويل الاستثمار المحلي بها ، فضلا عن تخصيص جانب مهم من مدخراتها لسداد ما سبق واقترضته من الخارج . وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، هي في الأصل ، بلدان اعتمدت على تنفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار في بداية نهوضها الاقتصادي قبل أن تصبح مدخراتها المحلية قادرة على تمويل استثماراتها بالكامل وتصدير رأس المال أيضا . وهي حصلت على هذا الوضع لأسباب سياسية بالأساس تتعلق بمحاولة الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان ، خلق نماذج اقتصادية رأسمالية متفوقة على النماذج الاشتراكية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية لوقف المد الاشتراكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا في زمن الحرب الباردة . وقد بلغ معدل الادخار المحلي (نسبة للدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي) في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية بالترتيب ٢٩٪ - ١٠٪ - ٨٪ في عام ١٩٦٥ ، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها على الترتيب نحو ٣٩٪ - ٢٢٪ - ١٥٪ في العام نفسه (١٣) . وكما هو واضح فإن هناك فجوة كبيرة تم تمويلها من خلال رؤوس الأموال الأجنبية .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تمويل التنمية تم بالاعتماد على الفئات بالأساس في كل من الصين وماليزيا وتايلاند فقد اعتمدت على الدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المحلية والجهوض الاقتصادي بصورة أساسية من خلال تحقيقها لمعدلات ادخار بالغة الارتفاع تعتبر الأعلى في العالم . واعتمدت إلى جانب هذه الدخرات المحلية على رؤوس الأموال الأجنبية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة ذهبت إلى تلك البلدان للمشاركة في ثمار دورة النمو والازدهار الاقتصادي التي بدأت على قواعد محلية . وقد بلغ معدل الادخار المحلي في كل من الصين وماليزيا وتايلاند بالترتيب ٢٥٪ ، ٢٤٪ - ١٩٪ عام ١٩٦٥ وهي معدلات متوازنة تقريبا مع معدلات الاستثمار في هذه البلدان والتي بلغت للدول الثلاث بالترتيب ٢٤٪ - ٢٠٪ - ٢٠٪ في العام نفسه . علما بأن متوسط معدل الادخار والاستثمار العالميين بلغ ٢٠٪ في ذلك العام .

وفي عام ١٩٨٨ بلغ معدل الادخار في هذه الدول بالترتيب ٣٧٪ - ٣٩٪ - ٢٦٪ - في حين بلغ معدل الاستثمار بها ٣٨٪ ، ٢٦٪ ، ٢٨٪ في العام نفسه . علما بأن متوسط معدل الادخار العالمي بلغ ٢٣٪ في ذلك العام . في حين بلغ متوسط معدل الاستثمار العالمي ٢٢٪ في العام نفسه (١٤)

أي أن الدول الثلاث استمرت تقريبا على توازن معدلات الادخار والاستثمار المحلي فيها عند مستوى مرتفع عن المتوسط العالمي للادخار والاستثمار . في حين تفوقت معدلات ادخارها على معدلات الاستثمار فيها عند مستويات شديدة الارتفاع لكليهما في عام ١٩٩٩ كما أوضحنا من قبل .

وقد قامت تجارب النمو الاقتصادي السريع في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على توجه تصديري واضح بحيث تم تمويش نقص الطلب الاستهلاكي الفعّال الناجم عن ارتفاع معدلات الادخار المحلية . من خلال تنشيط الطلب الخارجي الذي تمكنت تلك الدول من زيادته عبر تحسين القدرة التنافسية لمصادرها من زاويتي الجودة والسرعة .

وإذا حاولنا تتبع العوامل التي ساعدت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على تحقيق معدلات الاندماج المرتفعة التي تزيد كثيرا عن متوسط معدل الاندماج المالي، فإن ذلك يعود لثلاثي تلك الدول لسياسات نقدية مشجعة للاندماج ومرونة في الوقت ذاته بشكل يسمح بحفز الاستثمارات أيضا. كما أن القطاع المالي فيها تطور على نحو سريع بصورة جعلته قادرا على حفز الاندماج المحلي.

وفلا عن كل ذلك فإن هذه الدول اعتمدت على تطوير ثقافة اندماجية مستندة إلى موارثها التقشفية التاريخية التي يدخل حتى ضمن تعاليم دينانيتها، والذي كان في منزلة الضرورة تاريخيا لمواجهة الكوارث الطبيعية والزلازل والكهيرة للسكان والحروب وما كان ينجم عن كل ذلك من تدهور في الأحوال المعيشية يصل إلى حد المجاعات الجماعية واسعة النطاق.

ونتيجة لأن معدلات الاستثمار المحلية في البلدان العربية غير النفطية تتجاوز كثيرا معدلات الاندماج المحلية فإن هناك فجوة كبيرة في ميزان الوارد (راجع الجدول ١)، تشكل منخلا للحاجة للعالم الخارجي سواء في صورة اقتراض من الخارج أو استثمارات أجنبية. وإذا كان تحقيق نمو اقتصادي حقيقي سريع يتجاوز ٥٪ سنويا، ويمكن تحقيق تنمية شاملة على أساسه، يتطلب معدل استثمار يتجاوز ٣٠٪ وفقا للحسابات الاقتصادية، فإن ذلك يعني أنه من الضروري تحقيق زيادة هائلة في المدخرات المحلية في البلدان العربية.

ويمكن القول أن معدلات الاندماج في البلدان العربية غير النفطية في حاجة لأن تتضاعف تقريبا إذا أرادت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا يدفعها إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة. كما أن الاستثمارات التي سيتم تمويلها من هذا الاندماج يجب أن تكون في المجالات التي تحتاجها المجتمعات العربية، فضلا عن ضرورة إقامتها على أسس تنافسية لضمان فترة منتجتها على التدفق بفعالية للأسواق الخارجية.

أما تصور أن الاستثمارات الأجنبية سوف تأتي وترفع معدل الاندماج فإنه وهم يتهدد للأسف الكثيرون من النخب السياسية والثقافية في بعض البلدان العربية. ويجب إدراك أن مثل هذه الاستثمارات الأجنبية لن تأتي إلا لتشارك في دورة نمو نصتها نحن من خلال مدخراتنا المحلية بالأساس، وفي مثل هذه الحالة يمكننا أن نجتنب الملم والضروري منها بشروط عادلة.

وإذا كانت كفاءة السياسات النقدية ومرونتها ضرورية لحفز الاندماج المحلي فإن تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الاندماج وتدعو لترشيد الاستهلاك هو أمر أكثر ضرورة لرفع معدلات الاندماج العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن.

وهذا يستلزم تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك والتي لا تهتم للاندماج وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الاندماج المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع كأساس للتنمية الشاملة.

وهناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١، حيث أدت تداعياتها إلى حدوث

ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم في الدول الصناعية المتقدمة. كما حاولت تلك الدول، إنعاش اقتصاداتها من خلال خفض أسعار الفائدة التي انحدرت في الدول الغربية الكبرى إلى مستويات متدنية للغاية، حتى وصل سعر الفائدة على الدولار إلى ١,٥٧٪ في ديسمبر ٢٠٠١. وهو أدنى مستوى له منذ نصف قرن. في حين انخفض سعر الفائدة على اليورو إلى ٣,٣٥٪ (١٥). وهذه العوامل تشكل باعثاً للأموال العربية على السبوة لو تم التعامل بشكل ديناميكي مع هذه القضية من قبل الحكومات العربية ورجال الأعمال العرب.

ومن ناحية أخرى فإن البلدان الغربية عموماً وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهدت حالة من تصاعد الكراهية والعنصرية ضد العرب في ما بعد أحداث سبتمبر، وامتدت هذه الحالة، حتى إلى بعض البلدان الآسيوية. كما أدت الأزمة الأمريكية، إلى تزايد عمليات المراقبة التمييزية على الأرصدة العربية وحركتها في المصارف الغربية.

وهذه العنصرية وما يترافق معها من إجراءات تمييزية عموماً، سوف تشكل كابحاً على تدفق الأموال من البلدان العربية إلى الغرب، كما أنها يمكن أن تدفع جانباً ولو يسير من الأموال العربية المهاجرة إلى السبوة من المهجر للتوطن في بلدانها العربية الأصلية أو في أي بلد عربي تتوافر فيه ظروف ملائمة لجذب الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات الخارجية العربية العامة والخاصة قد بلغت نحو ٨٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ (١٦) ووفقاً لأئسي معدلات للمائد فإن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون قد تجاوزت تريليون دولار في الوقت الراهن.

ولدم فرص حدوث هذا التحول، فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب، والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يغطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف لتحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي.

وحتى نهاية عام ٢٠٠١، لم تقم الحكومات العربية بما من شأنه جذب الأموال المهاجرة، لأن الإجراءات تمس طبيعة الكثير من النظم القائمة على عدم الشفافية والتي ينتشر فيها الفساد واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق أرباح اقتصادية.

### ٣- التشغيل يحدد درجة توظيف الإنسان لتحقيق التنمية:

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة، أهم عناصر الإنتاج، باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج الملمعي والخدمي. وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الإنتاجي الحاسم أو هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة. ونظراً لأن قوة العمل هي





عنصر إنساني ، فإن عملها أو تعطّلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. كما أن إنتاجيتها التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري ويمدّى حدّاتها الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره وبأدوات مدّى حدّاتها الآلات التي تستخدمها ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة ... هذه الإنتاجية تشكل عاملا محددا رئيسيا للقدرة التنافسية لأي اقتصاد .

ومن المعروف أن الوضع المثالي لتوظيف قوة العمل في أي بلد أي حالة التشغيل الكامل لها ، هو وضع نظري لا يمكن أن يتحقّق في الواقع حتّى في أزهى حالات الاقتصاد لوجود نسبة هامشية للبطالة الاحتكاكية التي تعني تعطّل بعض العاملين خلال الفترة بين تركهم لعمَل ما وحصولهم على عمل جديد . وأيضاً لوجود نسبة هامشية للبطالة الاختيارية والبطالة الفنية. لذلك فإن الحالة " المثالية " الواقعية لتوظيف قوة العمل تضمن في أفضل الأحوال بطالة محدودة يتراوح معدلها حول مستوى ٣٪ من قوة العمل ، ويمكن تسميتها حالة التشغيل شبه الكامل لقوة العمل. وهذا التشغيل لقوة العمل يكون متحقّقاً في داخل البلد لتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلي والتصدير .

وخلافاً لهذا الوضع فإنه تكون هناك مشاكل متعلّقة بالحدّة في التشغيل ، سواء تجسّدت في انتشار بعض أو كل أنماط البطالة بما يعنى وجود معدل بطالة مرتفع أو شديد الارتفاع ، أو تجسّدت في الاعتماد على تصدير خدمات قوة العمل مباشرة عبر سفر العاملين للعمل في بلدان أخرى بدلاً من توظيفهم في الداخل وتصدير إنتاجهم بما يتضمّن من قيمة مضافة تحتسب للاقتصاد المحلي.

ومن المؤكّد أن تصدير خدمات جزء من قوة العمل يعنى إهداراً جزئياً لهذا الجانب من قوة العمل في أنشطة ذات عائداً مالي من الخارج دون أن تسبّب عن تغيير مباشر في الناتج المحلي أو في مستوى تشغيل وتطور الاقتصاد. فضلاً عن أن الاعتماد على تشغيل جانب من قوة العمل في الخارج يجعل تطور معدل البطالة في الاقتصاد المحلي مرهوناً في جانب مهم منه بالوضع الاقتصادي في البلدان المستقبلية للعاملين القادمين منه وأيضاً بحالة العلاقات السياسية بين البلد المصدر لخدمات قوة العمل والبلد المستورد لها.

وبالنسبة لحجم البطالة ومعدلاتها في البلدان العربية فإن هناك ندرة في البيانات وتزييفاً فجاً للبيانات في بعض البلدان العربية القليلة التي تصدر بيانات عن حجم ومعدل البطالة فيها ، بما يجعل مؤسستين اقتصاديتين حكوميتين بوليتيين مثل صندوق النقد والبنك الدوليين تكفان عن نشر بيانات حديثة عن البطالة في البلدان العربية. وتشير البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة قد بلغ ٢٨,٧٪ من قوة العمل الجزائرية عام ١٩٩٧ ، بينما بلغ ١٧,٨٪ ، ١٨,١٪ في المغرب وتونس بالترتيب في عام ١٩٩٦ ، في حين بلغ معدل البطالة في مصر ١١,٣٪ عام ١٩٩٥. ولا تتوافر بيانات بولمية حديثة عن البطالة سوى في البحرين التي تشير بيانات الصندوق إلى أن معدل البطالة فيها قد بلغ ٤٪ عام ١٩٩٩. (١٧)

وبالنسبة لإنتاجية العمالة التي تحدد بدرجة كبيرة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي فإنه بالنظر للجدول ٣- سجد أن إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية منخفضة في البلدان العربية غير النفطية، وهي تقل كثيرا عن إنتاجية العمالة في الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة وحتى من بعض الدول النامية مثل تركيا. لكن من الضروري ملاحظة أن إنتاجية العمالة العربية تتأثر سلبيا بالحجم الكبير البطالة المقنعة. كما تتأثر بمستويات الأسعار في البلدان العربية، كما تتأثر لدى تقييمها بالدولار بسعر الصرف السائد لكل عملة عربية. في ظل حقيقة أن هذه العملات العربية في مجموعها مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار.

وإذا احتسبنا إنتاجية العمالة العربية بالدولار، بناء على تعادل القوى الشرائية لعمالتها مع الدولار. فإنها توتفع كثيرا لتبلغ بالنسبة لمصر والمغرب والأردن وسورية بالترتيب نحو ١٥٤٨٦,٦ - ٩٨٧١,٢ - ٢٣٥٧٧,٦ - ١٥٨٨٢ دولار سنويا. لكنها تبقى أقل كثيرا من المعدلات المناظرة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول الصناعية الجديدة وبعض الدول النامية. ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى في ظل انخفاض صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية، فإن إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات يمكن أن يتمتع بدرجة عالية من القدرة على المنافسة إذا قبل بهامش ربح معتدل أو محدود، مثل حالة الصين التي يبلغ صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بها نحو ٢١٥٦ دولار سنويا وفقا لسعر الصرف السائد ونحو ٩٠٩٦,٧ دولار سنويا وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار. ورغم ذلك فإن مفتحاتها الرخيصة تجتاح أسواق العالم بسبب القبول بهوامش ربح معتدلة أو محدودة.

لكن كل ذلك لا يفي أن مؤشر إنتاجية العمالة، متدن في الدول العربية غير النفطية ويحتاج إلى ثورة حقيقية من خلال التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع. فضلا عن أن استقرار سعر صرف العملات المحلية وبمفها نحو مواز لتعادل القوى الشرائية بينها وبين الدولار، يمكن أن يساعد على رفع إنتاجية العامل في البلدان العربية غير النفطية عند تقديرها بالدولار. أما إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية بالبلدان العربية النفطية، فإنها تعبر بالأساس عن مستوى الإنتاجية في صناعات التكرير والبتروكيماويات، وهي صناعات كثيفة رأس المال بدرجة عالية والإنتاجية المرتفعة فيها تعود لهذه الكثافة الرأسمالية. أما باقي الصناعات غير النفطية في الدول العربية النفطية فإنها ربما لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في الدول العربية غير النفطية.

#### **٤- التعليم والبحث والتطوير كآليات للتحديث الاقتصادي والاجتماعي:**

شهدت مؤشرات التعليم تحاربا في اتجاهها، حيث تحسنت في بعض البلدان العربية بنسب متفاوتة وتدهورت في البعض الآخر كما هو واضح من الجدول ٣. ففي مصر والسعودية والمغرب والجزائر وتونس

تحسنت مؤشرات التعليم ، بينما ثبتت تقريبا في سورية ، وتدهورت بشدة في الكويت والأردن رغم ارتفاع الإنفاق على التعليم فيها. لكن المؤشرات المدرجة في الجدول ٣٣ ، تنسم بأنها كمية ، ولا تعبر عن مستوى الخدمات التعليمية التي تقدم في البلدان العربية ، وبالتالي فلنأخذ لا نستطيع التوصل من هذه المؤشرات الكمية إلى ما يطلع عنها من تعليم مهارات الحياة والهن المختلفة للمتعلمين.

وعلى أي الأحوال فإن المجتمعات العربية لا تستفيد كلها مما تنلقه على التعليم ، حيث ينظم جانب مهم من غريجي النظام التعليمي بخلقها المالي والتوسط إلى صفوف الماطلين كما أشرنا من قبل ، مما ينطوي على إهدار العنصر البشري وإهدار ما أنفق على تعليمه وتدريبه ، وذلك كنتيجة لضعف كفاءة الإبرارات الاقتصادية العربية من جهة وتخلل الطبقة الرأسمالية في البلدان العربية وضعف قدراتها الاقتصادية وسهادة ثقافة الخبيطة بهيها ، وضراحتها الضعيفة للأرباح غير العادية ، والتي تمت وراء أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها التي جعلتها في وضع احتكاري تقريبا في الكثير من الأسواق العربية ، وهذه الضراحة تجعلها لا تتقبل بمعدلات ربح معتدلة تضمن التوسع في الأعمال والتشغيل ، بل تقاقل من أجل استمرار الحماية الجمركية للأفراد بالاستهلاك العربي واستغلاله أسوأ استغلال.

### جدول ( ٣ ) الإنفاق على التعليم ونسبة التقيد في الابتدائي والثانوي وسنوات الدراسة المتوقعة للذكور والإناث في البلدان العربية (اللتاح معلومات عنها) مقارنة بإسرائيل والتوسط العالمي.

الدولة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي		صافي نسبة التقيد من المجموعة العربية للنسبة		سنوات الدراسة المتوقعة بالعام			
	١٩٨٠	١٩٩٧	ابتدائي		ثانوي		تكرر	
			١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
مصر	٥.٧%	٤.٨%	٧٧	٩٥	٤٣	٧٣	١٢	١٠
الأردن	٦.٦٠%	٦.٨%	٧٣	٦٨	٥٣	٤١	١٢	١٢
تونس	٥.٤%	٧.٧٠%	٨٣	١٠٠	٤٠	٧٤	١٠	٧
الجزائر	٧.٨%	٥.١%	٨٢	٩٦	٤٣	٤٩	١٠	٧
سورية	٤.٦%	٣.١%	٩٠	٩٥	٤٨	٤٢	١١	٨
اليمن	٧%	٧%	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧	٧٧
الكويت	٢.٤%	٥%	٨٥	٦٥	٨١	٦٣	١٢	٩
لبنان	٢.٥%	٢.٥%	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
المغرب	٦.١%	٥%	٦٧	٧٧	٦٦	٦٨	٨	٥
السعودية	٤.١%	٧.٥%	٤٩	٦٠	٣٧	٥٩	٧	١٠

٥									
إسرائيل	٢٨.٢	٧٧.٦	..	..	..	..	..	..	..
العالم	٢٢.٩	٢٤.٨	٨١	٢٩٠	٦٠	٦٨	..	..	..

المصدر: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠، جدول ٦.

أما بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير العلميين، فإنه شديد التدهور في البلدان العربية قاطبة سواء في قيمته المطلقة أو في نسبته من الدخل القومي الإجمالي. وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومع ما تنفقه إسرائيل على البحث والتطوير العلميين. ويزيد ما تنفقه الأخيرة في هذا المجال عن مجمل ما تنفقه الدول العربية فيه، خاصة في ظل الظروف الراهنة للعراق الذي كان إنفاقه في هذا الصدد مرتفعاً قبل أزمة وحرب الخليج الثانية. وهذا التفوق الإسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة في الإنفاق على البحث العلمي وفي عدد المقالات العلمية المنشورة وفي الصادرات عالية التقنية، هو عار حقيقي على كل الحكومات العربية وبالمثل في الدول العربية الكبيرة والتي كانت أسبق في التطلمع والتحديث عن غيرها. (راجع جدول ٤)

ومن الضروري الإشارة أيضاً إلى أن كثافة توظيف ميزانية الإنفاق على البحث العلمي تختلف من بلد لآخر بشكل كبير، حيث يكون الجهاز الإداري المصاحب لأعمال البحث والتطوير العلميين كبيراً ومستنفداً لجانب كبير من هذه الميزانية، في البلدان التي تتعامل بصورة بيروقراطية مع هذه القضية، مثلما هو الحال في غالبية الدول العربية. وهناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كأكاديمية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية، بدلاً من تكرارها.

كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية لتتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جانبية للمواهب الموجودة في الداخل وأيضاً للطفول العربية المهاجرة، من خلال نظام متطور للأحوال المالية والعلمية والوطنية. وعندما تحقق الدول العربية إنجازات لها أهمية في البحث والتطوير العلميين سيكون بإمكانها أن تتعاون من مواقع الندية والتكافؤ مع البلدان المتطورة علمياً وتكنولوجياً، وهو أمر حيوي لدخول البلدان العربية في نطاق التعاون والتنافس في هذا المجال، بكل ما يولده ذلك من إمكانيات للتطور السريع.

وبعض النظم من جوهر السياسات الاقتصادية لكل دولة عربية، وهل تقوم هذه السياسات على الحرية الاقتصادية أم على تدخل أو سيطرة الدولة على الاقتصاد، فإن الدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومهم في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كأكاديمية ضرورية

لتحديث المجتمع تكنولوجيا وتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد .

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن تفعيل مراكز البحث العلمي القائمة والتي ساهم إنشائها سواء كانت عامة أو خاصة ، يتطلب من الدولة والذات مؤسساتها الإعلامية والتعليمية أن تعمل على بناء مناهج ملائم للبحث العلمي الحر والمستقل تماما . وأن تعمل على مكافحة الجهل وكل ما يرتبط به من جهل وضموعة لهداء أسس راسخة لمناهج ملائم للبحث العلمي وللتقدم عامة كأسس ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية في التنمية الاقتصادية للمجتمعات العربية .

#### جدول (٤)

بارسو العلوم الطبيعية والفلماء والمهندسون وإنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في الدول العربية مقارنة بإسرائيل والتوسط العالي

الدولة	عدد العلماء وللمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان في الفترة من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٧	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٧	نسبة دراسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ١٩٩٧	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ١٩٨٧ - ١٩٩٧	الصادرات عالية التكنولوجيا بالليون دولار عام ١٩٩٩	عائد حقوقي الملكية وتراخيص الإنتاج بالليون دولار عام ١٩٩٩
الجزائر	..	..	٥٨	١٣٩	..	١٦	..
مصر	٤٥٩	٣٤١	١٢	١١٠٨	٢٢.٠٪	٣	٤٧
المغرب	..	..	٤١	٣٥	..	..	..
الأردن	٩٤	١٠	٢٦	١٧٧	٢٦.٠٪	١٥	...

الكويت	٢٣٠	٧١	٢٩	١٧٣	٢٠١٦	٣٥	..
لبنان	..	..	٣٠	٨١	..	..	..
لبنيا	..	٤٠	..	١٢	..	..	..
موريتانيا	..	..	٤١	٢	..	..	..
المغرب	..	..	٤١	٢٧١	..	١٠	٦
عمان	..	..	١٣	٥٣	..	١١٨	١١
السعودية	..	..	١٧	٦١٣	..	١٨	صفر
السودان	..	..	١٦	٤٣	..	..	..
سورية	٣٠	٢٥	٢٣	٥٧	٢٠٢	..	..
الإمارات	..	..	٢٤	١٢٧	..	..	..
تونس	١٢٥	٥٧	٢٣	١٨٨	٢٠٣	١٢٥	١٠
اليمن	..	..	٥	١٠	..	..	..
إسرائيل	..	..	٤٩	٥٣٢١	٢٠٣٥	٤٦٤٤	٢٥٨
العالم	..	..	٣٥	٥١٢١٣٧	٢٠١٨	٩٥٩٩٩٠	٦٧٦٤١

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2001, Table 5.11.

#### ٥- هياكل الإنتاج والصادرات وضرورات التطوير:

يتميز التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصادات العربية في المستقبل هو تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات. فالإنتاج قائم على الصناعات الاستخراجية (النفط أساساً) والزراعة مع ضعف شديد لحصة الصناعة التحويلية في هذا الإنتاج بالذات بالمقارنة مع البلدان التي تمر بمرحلة النهوض الصناعي لتتقدم إلى صفوف الدول الصناعية الجديدة أو المتقدمة كما هو واضح من الجدول "٥".

جدول (٥) تطور القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توجد بيانات عنها وفي دول صناعية جديدة ومتقدمة والعالم عموماً. بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٩.

الدولة	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٠ - ١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩
مصر	٢٢٤	٢٧
الأردن	٢١٥	٢٦٤
تونس	٢١٧	٢١٨
الجزائر	٢١٢	٢٤١

سورية	..	..	%٤٨	..
اليمن	%١٠	%١١	%٤٣	%٣٤
الكويت	%١٢	..	%٤٧	..
لبنان	..	%١٧	..	%١١
المغرب	%١٨	%١٧	%٥٠	%٥١
السعودية	%٨	%١٠	%٤٣	%٤٥
موريتانيا	%١٠	%١٠	%٤٢	%٤٦
كوريا الجنوبية	%٢٩	%٣٢	%٤٨	%٥١
ماليزيا	%٣٦	%٣٥	%٤١	%٤٣
تايلاند	%٢٧	%٣٢	%٥٠	%٤٩
اليابان	%٢٨	%٢٤	%٥٦	%٦١
الولايات المتحدة	%١٩	%١٨	%٧٠	%٧٢
العالم	%٢٧	%٢١	%٦٠	%٦١

المصدر: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠. جدول ١٢.

ونتيجة لاعتماد البلدان العربية على القطاع الأولي وعلى النفط بصورة أساسية فإن معدلات نموها تتذبذب بشكل تابع لحركة أسعار النفط (راجع الجدول ٦). ويظهر هذا التذبذب بشكل خاص في البلدان العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط والتي يشكل النفط عماد اقتصاداتها مثل بلدان الخليج والجزائر وليبيا واليمن. فنجد أن هذا المعدل قد تحسن بشكل قوى عام ٢٠٠٠.

وكان لابد أن يتراجع هذا المعدل عام ٢٠٠١ بسبب تراجع أسعار النفط خلاله. مقارنة بمستواها عام ٢٠٠٠. وهذا التراجع عام ٢٠٠١ كان يعود بصورة أساسية لتأثيرات الأزمة الأمريكية بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر من العام المذكور - والتي أدت إلى ركود الاقتصاد الأمريكي وتراجع ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٤% في الربع الثالث من عام ٢٠٠١ - وأدت إلى تراجع توقعات النمو الاقتصادي العالمي بأسره إلى ٢.٤% في عام ٢٠٠١ مقارنة بنحو ٤.٧% عام ٢٠٠٠ (١٩) وبلغ صافي الواردات النفطية الأمريكية، نحو ١٠,٩٤ مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام ٢٠٠١ (٢٠).

وفضلا عن التأثيرات السلبية للركود الاقتصادي الأمريكي والتباطؤ الاقتصادي العالمي على أسعار النفط وبالتالي على معدلات نمو الاقتصادات العربية المصدرة له، فإن الولايات المتحدة مارست ابتزازا على الدول المصدرة للنفط حتى لا تعمل على تحسين أسعاره - وحتى تعطل آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ - ٢٨



دولار للبرميل. ويقدر ما أن الدول العربية مطالبة بتقويع اقتصاداتها لتقليل اعتمادها على النفط الخام عبر تصنيعه وتصديره كمفكتجات مكررة أو كبتروكيماويات، وعبر تطوير القطاعات الصناعية والخدمية غير النفطية، فإنها مطالبة أيضا بعدم الخضوع للاهتزاز الأمريكي بشأن أسعار النفط. وهذا يعني ضرورة الإصرار على تطبيق آلية الحفاظ على أسعاره من خلال التحكم في الإنتاج وتحقيق التوافق مع المنتجين من خارج الأوبك لضبط العرض العالمي للنفط.

#### جدول (٦)

#### تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001* (تقديرات)
البحرين	3.9%	4.1%	3.1%	4.8%	4%	3.9%	...
مصر	4.7%	5%	5.3%	5.7%	6%	5.1%	3.3%
العراق	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	6.4%	2.1%	3.1%	2.9%	3.1%	3.9%	3.5%
الكويت	9.7%	8.6%	2.5%	1.7%	0.6%	3.6%	0.8%
لبنان	6.5%	4%	4%	3.5%	1%	0.7%	...
ليبيا	0.9%	5.2%	1.2%	2.9%	2.5%	3%	...
عمان	4.8%	2.9%	6.2%	2.7%	1%	4.9%	...
قطر	2.9%	4.8%	25.4%	6.2%	2.4%	10.5%	...
السعودية	0.5%	1.4%	2%	1.7%	0.8%	4.5%	2.2%
سوريا	5.8%	4.4%	1.8%	7.6%	1.8%	2.5%	...
الإمارات	7.9%	6.2%	6.7%	4.3%	3.9%	5%	...
اليمن	34.7%	5.9%	8.1%	4.9%	0.6%	5.2%	...
الجزائر	3.8%	3.8%	1.1%	5.1%	3.2%	2.4%	3.8%
جيبوتي	3.5%	4.1%	0.7%	0.1%	2.2%	0.7%	...
المغرب	6.6%	12.2%	2.2%	6.8%	0.7%	0.8%	6%
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
السودان	3%	10.5%	10.2%	6.1%	5.1%	8.3%	...
تونس	2.4%	7.1%	5.4%	4.8%	6.2%	5%	6.2%
موريتانيا	4.6%	5.5%	3.2%	3.7%	4.1%	5.1%	...
جزر القمر	3.6%	1.3%	4.2%	1.2%	1.9%	1.1%	...

Source: IMF, World Economic Outlook, October 2001.

ومن ناحية أخرى، تعاني الصناعة التحويلية القائمة في البلدان العربية، في أجرو- مهمة منها من التخلف التكنولوجي - حيث ينتمي جانب مهم منها للصناعات النصف الأول من القرن العشرين مع ضعف كبير لقدرتها التنافسية بالمقارنة مع الصناعات المتطورة في البلدان الأخرى. بما يسمى في موقف صعب لا يؤهلها للمنافسة بجدية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية في ظل تحور العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وهو ما يتطلب تحديث الصناعات التي تقاومت تكنولوجيا لرفع كفاءتها وقدرتها التنافسية.

أما هيكل الصادرات العربية فإنه جامد بصورة متسقة مع جمود هيكل الإنتاج العربية ومع ضعف الطموحات الاقتصادية لرسمائلي القطاع الخاص والدولة في البلدان العربية. بحيث أنه يتمحور في النهاية حول عدد قليل من السلع الأولية وشبه الأولية يتمصرها النفط الذي تشكل الصادرات العربية منه أكثر من ثلثي الصادرات الإجمالية للبلدان العربية. والذي يتم تصديره في صورته الخام سواء في دول الخليج أو في دول مثل مصر وسورية وليبيا والجزائر وتونس والمراق. وقد بلغت حصة المواد الأولية والسلع الاستخراجية وعلى رأسها الوقود نحو ٧٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات العربية عام ١٩٩٧. (٢١)

ومن المؤكد أن هذه النسبة قد زادت كثيرا في عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى ٢٧.٢ دولار للبرميل في المتوسط في العام المذكور. مقارنة بنحو ١٧.٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩ ونحو ١٢.٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨. (٢٢) وإلى جانب النفط تأتي الصادرات العربية من السلع الزراعية مثل الخضراوات والموالح والبطاطس والقمح. وشكلت صادرات البلدان العربية من النسيج والملابس الجاهزة ١٠٪ من إجمالي الصادرات العربية عام ١٩٩٧. ومع هذا الهيكل الجامد للصادرات والمركز على سلعة أولية رئيسية وعلى سلع أخرى أولية وشبه أولية، فإن الصادرات العربية ستظل تتخلف قيمتها. كما أن الصادرات العربية الجامدة الهيكل والتي تنطوي على قيمة مضافة محدودة وقدرة تنافسية محدودة قد تتعرض لصدمة قوية مع تطبيق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لالتزاماتها إزاء تحرير تجارتها الخارجية. وأيضا مع دخول العديد من الدول العربية إلى أطر للشراكة تنطوي على تحرير التجارة مع بلدان متقدمة ونامية مثل إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ولمواجهة التحدي الذي يمثلته تخلف وجمود هيكل الإنتاج والصادرات فإن إزالة هذا التخلف والجمود يتطلب خلق إرادة اجتماعية ونخبوية لتجاوزه باعتبار أن هذا التجاوز يحقق مصالح كل فئات المجتمع أي كانت التناقضات بينها. واستنادا إلى هذه الإرادة فإن التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديرية يتطلب وضع الدولة لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هيكل الإنتاج والصادرات ليعكس النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في الممارات التي تحقق هذا التطوير والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمبتجون أكثر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده.

كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بمحور مباشر في الاستثمار لاحتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية مثل الصناعات المرتبطة باحتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخيرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاحتحامها .

وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية ، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات الخارج إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها . شرط أن تتم أي عملية لباع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

### ثانياً : التنمية والتكامل الاقتصادي العربي :-

من الصعب على البلدان العربية ، من خلال شبح كتكتل عربي هزيل ومفرغ المحتوى والمضمون ، أن تواجه التحديات التي يطرحها عصر التكتلات الاقتصادية المعقدة التي حققت هيمنتها الحاسمة على صياغة إطار العلاقات الاقتصادية الدولية في تسعينيات القرن العشرين وستواصل خلال القرن الحالي .

ولابد للدول العربية من إقامة كتكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة في السلع والخدمات . ويتضمن أيضا تحرير حركة عمصري العمل ورأس المال وفق جدول زمني واضح ، وذلك لخلق فضاء اقتصادي عربي رحب أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج بصورة تضاعف من حوافز النمو على الصعيد الاقتصادي . وتسهم في تنمية نوازع الوحدة على الصعيد الاجتماعي في البلدان العربية .

• وإقامة هذا التكتل . أمر صعب بدون عقد قمة اقتصادية عربية تحدد ملامح التكتل المطلوب وجدول تنفيذه مع عقد قمة اقتصادية عربية دورية سنوية لمتابعة هذا التنفيذ على غرار قمة دول الاتحاد الأوروبي . ومؤسسة القمة العربية السنوية هي وحدها القادرة على تحقيق هذا الإنجاز لأن الرؤساء والملوك والأمراء العرب هم الذين يملكون كل السلطات في بلدانهم وهم القادرون على تجاوز أي عقبات يمكن أن تصادف التكتل الاقتصادي الغربي الذي يعني الكثير لمستقبل الاقتصادات العربية كما أشرنا آنفا .

أما القول بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تحقق هذا الهدف . فإنه تعلق بالمراب . لأن السلع المستثناة من التحرير في هذه المنطقة والتي تجاوزت ٢٠٠٠ سلعة . تجعل منها وهما كبيرا بالصفحة الراهنة . كما أن الروزنامة الزراعية التي تمطل آلية تحرير تجارة السلع الزراعية في مواسم إنتاجها في البلدان العربية تجعل هذه السلع خارج نطاق التحرير التجاري بين الدول العربية من الناحية العملية . هذا فضلا عن عدم الاستقرار على قواعد المنشأ التي يتم على أساسها تطبيق التحرير التجاري حتى الآن .

وكان من المأمول أن يشهد عام ٢٠٠١ % تقريبا بعقد أول قمة اقتصادية عربية في شهر نوفمبر بالقاهرة. لكن عدم توفر الإرادة الحقيقية للقيادات السياسية العربية الراهنة، في هذا الشأن، أدى إلى تراجعهم عما سبق واتفقوا عليه، فاستبدلت القمة بمؤتمر اقتصادي. وبعد ذلك لم يعقد هذا المؤتمر، ليسجل عام ٢٠٠١ استمرارا لتغييب التكامل الاقتصادي العربي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية بشكل تكاملي فيما بينها. يتيح مجالات واسعة للتبادل التجاري ويساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد وعلى زيادة حوافز الاستثمار والنمو في سوق واسعة، لا يمكن أن يتم إلا عبر تنسيق الاستثمارات الجديدة، أو ما يمكن تسميته بالتخطيط التآخيري على الصعيد العربي، بحيث تكون هذه الاستثمارات متكاملة وليست متنافسة.

### ثالثا: العلاقات الاقتصادية الدولية ومقتضيات التنمية العربية:

تشكل البيئة الاقتصادية الدولية، الوسط التاريخي الذي تتحرك الاقتصادات العربية في إطاره، وتتأثر به، وتؤثر فيه. وفي أي عملية مخططة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، لابد من دراسة طبيعة التغيرات في هذا الوسط التاريخي، ودراسة وتخطيط كيفية التفاعل معها من أجل تحقيق المصالح العربية.

وقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية، تغيرات هائلة في العقد الأخير من القرن الماضي، وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي أصبحت مؤثرة بفعالية في كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن عدة اتفاقات، (اتفاق جات لتحرير التجارة السلمية عام ١٩٩٤، واتفاقا لتحرير خدمات الاتصالات والخدمات المالية عام ١٩٩٧)، وتمخضت أيضا عن تنظيمات دولية كإطار منظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق في عام ١٩٩٤ على تأسيسها، وتأسست فعليا عام ١٩٩٥.

وبمنظرة عامة للأطر الدولية للتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي الذي تجاوز تحرير وتداول التجارة في السلع والخدمات، إلى وضع أسس قوية لتداول واسع النطاق للإنتاج، سجد أنها عبرت بالأساس عن مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم من خلال اتفاق جات لتحرير تجارة السلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة والجديدة ميزات نسبية فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الزراعية التي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيها.

كما تضمن الاتفاق آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية التي تعود الغالبية الساحقة منها، وربما كلها في بعض المجالات، إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. سواء كان

إنتاجها الفكري عائداً إلى نخبتها العلمية المحلية أو إلى الإنتاج الفكري للعقول التي جذبتها من الدول النامية ومنها الدول العربية.

أي أن الاتفاقية تمنع السطو على الإنتاج الفكري للعقول التي تهيم عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها، وهو السطو الذي تقوم به الدول المتقدمة التي أسست نظاما للبحث العلمي والابتكار قادرا على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية. بعد أن تم إعداؤها للإنتاج في بلدانها الأصلية. لاستيعابها في النهاية في منظومة البحث العلمي في الدول المتقدمة.

وهذا الأمر لا يمكن مجابهته إلا من خلال خلق مناخ عام عناصر للمعرفة والعلم. وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار. وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملامح للعلماء يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد. وتحسين القدرات التنافسية من خلال ابتكاراتهم. بحيث تكون هذه الميزات المادية والمناخ الناصر للعلم قاطرين على إغراء عقول الدول العربية على البقاء فيها والإسهام في تنميتها.

كما أن البنود الخاصة بمكافحة الإغراق وضبط المواصفات القياسية يمكن أن تستخدم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لمراقبة حرية التجارة. أو بشكل حمائي في مواجهة صادرات الدول النامية. ورغم أن كل الدول يمكن أن تستخدمها بهذا المعنى. إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تملك خبرات متفوقة في هذا الصدد. وتملك قدرات اقتصادية تمكنها من تفادي الكثير من الخسائر لدى استخدامها لها. وهذا الوضع لا يمكن مجابهته إلا بتطوير القدرات العربية المفردة أو المجتمعة. على التوظيف الكفء والمرونة للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية.

أما اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية وخدمات الاتصالات فإنها جاءت استجابة لطلب رئيسي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. نظرا لتفوق قطاع الخدمات فيها وقهرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات في مجالها. ومن المفهوم ضمناً أن تحرير الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية والاتصالات ينطوي على تحرير حركة رأس المال الذي تمتلك فيه الدول الرأسمالية المتقدمة ميزات نسبية. دون أن يتواءم ذلك مع تحرير خدمات عنصر العمل الذي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيه. وهو ما يجعل الدول النامية والعربية مطالبة بالتعاون للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال.

وبغض النظر عن فكرة العدالة التي تقف وراء مثل هذا الطلب. فإن تحرير حركة عنصر العمل يعتبر ضرورة اقتصادية لدفع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى في الدول الرأسمالية المتقدمة والتي لها نشاط دولي. إلى التركيز على ضخ استثمارات مباشرة إلى الدول النامية لإغراء عمالتها على البقاء فيها بدلا من التوجه للدول المتقدمة. وذلك بدلا من سياسة تلك الشركات والمؤسسات المالية التي تركز على ضخ الاستثمارات غير المباشرة التي تنتم بالمخونة وسرعة الحركة والتي تثير الاضطراب عادة في الاقتصادات المستقبلية لها.

وليس هذا هو كل شيء ؛ لأن البيئة الاقتصادية الدولية التي شهدت اتفاقات وأطر دولية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين، شهدت أيضا تصاعدا هائلا لقوة وتماسك التكتلات الاقتصادية العالمية التي كانت قائمة من قبل - مثل (الاتحاد الأوروبي) - وشهدت ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية وعلاقة جديدة ، مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) .

ويقدر اقتراب هذه التكتلات من التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية بينها ، أو تحولها إلى سوق واحدة بالمعنى الكامل للكلمة ، فإنها تصبح أكثر انغلاقا أمام البلدان من خارج التكتل . وأكثر قوة في أي مفاوضات دولية تدخلها ، لأنها ببساطة تنطوي على توحيد إرادة عدد كبير من الدول التي تملك قوة اقتصادية جبارة .

وفي ظل هذا الوضع فإن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة . من خلال إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى . قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل . وبحاجة أيضا لهذا التكتل لتدعيم قوتها التفاوضية . في التفاوض مع الدول المتقدمة . ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية . حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية .

#### رابعاً : استخلاصات ومقترحات :

بعد كل ما أوردناه آنفاً يمكن تركيز الاستخلاصات الرئيسية من هذا المحور ، حيث يمكن تركيز التوصيات أو المقترحات التي نطرحها للمجتمعات والدول والنخب الثقافية العربية ، بشأن مقتضيات تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة في بلدان الوطن العربي . على النحو التالي :-

١- تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترخيد الاستهلاك ، لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن .

وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك ، والتي لا تعطي للادخار وزنا ، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون . علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع بالاعتماد على الذات بشكل أساسي كقاعدة للتنمية الذاتية المتواصلة .

٢- إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل .

ونذلك لأن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة . لتعظيم حوافز الاستثمار والنمو . كما أنها بحاجة لهذا التكتل أيضا من أجل تدعيم قوتها التفاوضية في التفاوض مع الدول المتقدمة ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية . حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية .

٣- هناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتيمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ .

حيث أدت تداعياتها إلى حدوث ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم والفائدة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة . بما قلل من جاذبيتها للأموال العربية . كما أن تزايد الفزعات العنصرية ضد السرب والمعاملة التمييزية ضدهم . والرقابة التمييزية أيضا لأموالهم . تميز من فرص إبقاء الأموال العربية للاستثمار أو الاحتفاظ في بلدانها . أو تحويل مسارها إلى بلدان عربية أخرى بدلا من التوجه للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . وللدفع في اتجاه إبقاء الأموال العربية في بلدان الوطن العربي . فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع ، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب . والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية ، وهذا لا يكفي . لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة ، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف لتحقيق أرباح اقتصادية ، ومكافحة الفساد بجدية . والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون ، حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي .

٤- هناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية ، كأكاديمية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها . كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجمعها حضانة حقيقية للمواهب العلمية لتتيح لها البحث بحرية ، وتساعد على خلق بيئة علمية جانبية للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للمعقول المهاجرة ، من خلال نظام منطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية . والدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كأكاديمية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا وتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا المبدد . كما أنها مطالبة بخلق مناخ عام مناس للتعرف والمعلم وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء . يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد وتحسين قدراته التنافسية من خلال ابتكاراتهم .

٥- تحتاج البلدان العربية إلى العمل بشكل جدي على رفع إنتاجية العمل ورأس المال فيها لتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وإنتاجها من السلع والخدمات .

وهذا الأمر يحتاج إلى ثورة حقيقية في مجالات التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والكلمة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة القتمة في بعض وحدات هذا القطاع .

٦- يتطلب التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري. وضع الدول العربية لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات .

لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والمالي في المسارات التي تحقق هذا التطوير ، والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتهجون أكثر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده . كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية . مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع . ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات . تلك التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص والخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها .

وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية . فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تباع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها . شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية : لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب : لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

٧- هناك ضرورة لتطوير القرارات العربية المنفردة أو المجتمعة . على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية .

٨- الدول العربية مطالبة بالتعاون مع الدول النامية للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال فيما يتعلق بالأنطر الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

كما أنها مطالبة ، من باب أولى ، بالعمل على تحرير تدريجي لحركة عنصر العمل وحركة البشر بصفة عامة فيما بين البلدان العربية : باعتباره ركنا أساسيا في السوق العربية المشتركة التي تشكل هدفا مهما على طريق تحقيق الوحدة العربية .

#### المراجع :

- ١- د. إبراهيم العيسوي . التنمية في عالم متغير .. دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراته . الطبعة الأولى . القاهرة . عام ٢٠٠٠ ص ١٨ .
- ٢- جون مينارد كينز . النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد ، ( منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد ) ، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص ٤١٧ .
- ٣- Joseph E. Stiglitz , Keynote Address : The Role of Government in - Economic Development , Annual World Bank Conference on Development Economics 1996 , The World Bank , Washington, D.C., p. 13.



- ٤- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1995.
- ٥- أحمد السيد النجار - المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية، في د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين - معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٦٥.
- ٦- هانسين بيتر مارتين، هارالد خومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د. رمزي زكي، في العمولة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٩٦.
- ٧- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠، جدول ١٤.
- ٨- المرجع السابق مباشرة.
- ٩- جون مينارد كينز، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقد، (منشور بعنوان: النظرية العامة في الاقتصاد)، الترجمة العربية، دار النشر العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ٨٥.
- ١٠- د. مجاهد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٧٣، يناير ١٩٨٤، ص ٢٢٣.
- ١١- د. رمزي زكي - مشكلة التضخم في مصر.. أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٥٣.
- ١٢- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠، جدول ١٣.
- ١٣- البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٩.
- ١٤- المرجع السابق مباشرة.
- ١٥- The Economist, London, December 15th 2001, Economic & Financial Indicators.
- ١٦- أحمد السيد النجار - الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر - سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - العدد ٨٤، عام ١٩٩٩، القاهرة، ص ٢.
- ١٧- IMF, International Financial Statistics Yearbook 2001.
- ١٨- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٥٤، سبتمبر ٢٠٠١، جدول ٢٢.
- ١٩- صندوق النقد الدولي يجدد تفاؤله بحوث انتعاش اقتصادي مبكر في منتصف السنة المقبلة، جريدة الحياة - لندن، ٢٠٠١/١١/١٧.
- ٢٠- Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001 p.15.
- ٢١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٩، أبو ظبي، ص ٢٥٥.
- ٢٢- أحمد السيد النجار، نفط الخليج، دراسة ضمن التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٠، الخارقة، ٢٠٠١، ص ١٣٧.

# مشكلات التعليم وأزمة البطالة في مصر

أحمد جلال

■ ترجمة وتلخيص : محمد عبد السلام

هناك اختلال خطير في مصر منذ سنوات بين العدد الهائل من الخريجين (مئات الألوف سنويا) والفرص القليلة المتاحة في سوق العمل وهو اختلال يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد. إذا استمر هذا الاختلال الخطير خلال السنوات المقبلة خاصة أن هناك انكشافا خطيرا في الفرص التي ظل سوق العمل يطرحها أمام المصريين في البلاد العربية سنوات طويلة . وإيماننا من «اليسار الجديد» بأهمية كل فكرة تسهم في حل هذه المعضلة نقدم إلى قرائها ملخصا مترجما من الإنجليزية لورقة عمل في الموضوع أعدها أحمد جلال وطرحها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في مارس الماضي ، وقدم جانبها الأساسي في مؤتمر عقده بالقاهرة في يناير الماضي .

وتؤكد ورقة العمل التي بين أيدينا أنه على الرغم من أن نظام التعليم في مصر قد حقق تقدما كبيرا فيما يتعلق بانتشار التعليم ، إلا أنه ما زال في حاجة لتخريج أعداد وتوعية العمالة المطلوبة في الأسواق لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتناول الورقة هذه الظاهرة من منظور اقتصادي ، مؤكدة أن عملية إصلاح التعليم يجب ألا تقتصر على إنشاء مدارس جديدة وتدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية. وتقرّر هذه الدراسة منهجا يتضمن ثلاثة محاور رئيسية للنهوض بالعملية التعليمية ، وهي: ضرورة إعادة النظر في حوافز الطلاب والمعلمين والآباء والموظفين

والتعليم الخاص بما يخدم الهدف النهائي ، وإصلاح الأسواق من أجل زيادة الطلب على العمالة ، وأخيرا القيام بحزمة من الإصلاحات هدفها معالجة أوجه القصور في آليات السوق لضمان توفير مستوى من التعليم يتسم بالعدالة والكفاءة.

واختلالات التعليم في مصر متعددة ، وعلى سبيل المثال أن تبين أن الإنفاق الكبير على التعليم تصحبه غالبا عوائد قليلة منه ، وعلى الرغم من الحكمة تؤكد دائما أنها حريصة على إيجاد التوازن في العملية التعليمية إلا أن الواقع يشهد بأن هناك تحيزا حكوميا مطردا للتعليم العالي على حساب التعليم الأساسي والتعليم البنين على حساب تعليم البنات ، كما يشهد الواقع بزيف الادعاء الملصق عن مجانية التعليم في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف الدروس الخصوصية وغيرها من مكونات العملية التعليمية.

وهناك في الحقيقة اختلال جوهري بين نوعيات التعليم ونوعيات المهارات المطلوبة في الخريجين ، أي العرض والطلب بين حاملي المؤهلات وسوق العمل ، فضلا عن الاختلال الكبير بين أعداد الخريجين وفرص العمل الموجودة.

وفي حين أن التركيز في هذه الدراسة ينحصر إلى إصلاح التعليم ، فلنأخذ نقرر أن نجاح الإصلاحات التعليمية في مصر في الثلاثين سنة الأخيرة ليس موضع شك. فالموكد أن المزيد من البنين والبنات في مصر اليوم أفضل تعليما مما كان عليه الحال من قبل كما أن معدل القادرين على القراءة والكتابة ارتفع كثيرا ، فضلا عن أن التعليم امتد إلى طبقات اجتماعية كانت محرومة منه في السابق.

ولكن ما هو واضح إلى جانب ذلك أن النظام التعليمي لا يقدم لسوق العمل الأعداد والمهارات المطلوبة . ومن الواضح أن هناك شيئا غير مفهوم . فمن أجل تحسين نظام التعليم وجعله أكثر انساقا مع الطلب الموجود في سوق العمل من المهم الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا فشلت جهود الإصلاح السابقة في تحقيق أهدافها؟ وهل هناك صيغة بديلة لجهود الإصلاح في المستقبل؟ وأخيرا ، ما هي مكونات الصيغة الإصلاحية المطلوبة ؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تنحصر هذه الدراسة إلى الابتعاد عن النظر إلى التعليم باعتباره عملية «هتسية» والنظر إليه كظاهرة اقتصادية . ووفق هذه الصيغة تذهب الإصلاحات في النظام التعليمي إلى ما هو

أبعد من بناء المدارس وتدريب المدرسين وتحسين مستواهم لتركز على حوافز التعليم وعوائده ، في ذات الوقت الذي يتجه فيه الانتباه إلى العمل بمبدأ الفرصة المتكافئة.

وتتضمن الصيغة المقترحة ثلاثة حزم من الإصلاحات ، تتعلق الأولى بالحوافز التي تقدم للطلاب والمدرسين وأولياء الأمور وجهات التعليم الخاص التي يتزايد دورها ، وذلك بقصد الوصول إلى نوعية أجود من التعليم. وتتضمن المجموعة الثانية إصلاح سوق العمل لكي تستوعب المزيد من الخريجين ، وتهدف الحزمة الثالثة من الإصلاحات إلى إصلاح عيوب سوق العمل عبر ضمان تأهيل أفضل للخريجين.

وبلدي ذي بدء فإن الواقع يشهد بمستوى تحصيل دراسي متطور بمعدلات كبيرة في مصر ، وقد أكدت ذلك دراسات عديدة ومن بين ما أشارت إليه أن متوسط عدد سنوات التحصيل الدراسي للسكان في سن ١٠ سنوات وأعلى بلغ ١٠.٧ سنة في عام ١٩٦٠ وأنه في عام ١٩٩٦ ارتفع إلى ٥ سنوات ، أي حوالي ثلاثة أمثال . وتشير بيانات الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٧ إلى تحسن هائل في التحصيل الدراسي للبنين والبنات في

مختلف مستويات التعليم . فمعدلات القيد في التعليم الابتدائي تشير إلى أنه غطى تقريبا جميع الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في عام ١٩٩٧ فيما يعد تحسنا هائلا. وفي عام ١٩٩٧ بلغت نسبة المقيدين في المدارس الثانوية ٧٨٪ من الشبان والبنات في سن هذه المرحلة الدراسية ، وكانت هذه النسبة ٢٨٪ فقط في عام ١٩٧٠.

وكانت نسبة المقيدين في التعليم العالي في مستوى زيادة مماثل ، ففي عام ١٩٩٦ وصلت هذه النسبة إلى ٢٠.٧٪ بينما كانت ١.٩٪ في عام ١٩٧٠. وبغضلا عن ذلك فإن الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٧ لم تشهد أي هوة في الانتظام الدراسي بين البنين والبنات.

والمقارنة بالمستوى الدولي فإن مصر تشغل بذلك موقعا مقبولا بين الدول القريبة منها في مستوى الدخل الفردي بإذ تسبقها كل من جمهورية الدومنيكان وجواتيمالا وقرغستان والمغرب وتلحقها الفلبين وأندونيسيا وأوزبكستان وبوليفيا.

وإذا كان هذا التطور الكمي كبيرا فإن تقدما كبيرا لم يحدث في مجال تحسين نوعية التعليم . صحيح أنه لا توجد بيانات منتظمة للمقارنة بين مصر وغيرها في هذا المجال ،

ولكن هناك دلائل على أن الكم في النظام التعليمي بمصر كان على حساب الجودة. فالحكومة تنفق نسبة كبيرة من الدخل القومي (من ٤ إلى ٥٪) على التعليم ، ولكن ما تنفقه لا يكفي للوصول بالطلاب إلى نوعية جيدة من التعليم ، خاصة في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

بل زاد على ذلك أن هناك ظواهر سلبية انتشرت منها أن الأبنية التعليمية عانى الكثير منها من ضعف الصيانة ، وزاد عدد التلاميذ أكثر من الزيادة في عدد المدرسين ، ولجأ المدرسون إلى الدروس الخصوصية لكي يعوضوا انخفاض رواتبهم . وبالأرقام وصلت نسبة المدارس المحتاجة إلى صيانة في عام ١٩٩٢ إلى ٤٠ ٪ ، وزادت كثافة الفصول من ٣٩ و ٩ ٪ في السنة الدراسية ١٩٨٠ / ١٩٨١ إلى ٤٥ ٪ في السنة الدراسية ١٩٩٠ / ١٩٩١ . وبلغت نسبة التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية أكثر من ٥١ ٪ من التلاميذ ، وبينهم تلاميذ من أسرة فقيرة.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المتسربين من المدارس الابتدائية الإعدادية زاد كثيرا في التسعينيات وزاد على ١٣ ٪ من البنين والبنات في سن هاتين المرحلتين التعليميتين ، ويؤكد

هذا أن عائد التعليم لم يعد مجزيا ، خاصة بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة . وزاد على ذلك أن نسبة الرسوب وطلب إعادة الامتحان كانت عالية هي الأخرى بما يقطع بأن الطلاب لا يحصلون التحصيل العلمى الكافى المفترض تحصيله.

وهناك المعضلة الأكبر ، وهى علاقة التعليم بسوق العمل ، أو بمعنى آخر أزمة البطالة التى تعد عقبة خطيرة أمام التعليم . ولا يمكن أن يكون إصلاح التعليم حقيقيا بدون أن تتناسب نوعيات الخريجين مع الفرص المتاحة فى سوق العمل. وتشير البيانات الخاصة بعام ١٩٩٨ إلى أن البطالة تتركز بين الأكثر تعليما ، خاصة من يحصلون على المؤهلات المتوسطة (٥٥ ٪ من إجمالى الخريجين) . والحقيقة أن مشكلة حملة المؤهلات المتوسطة تزداد حدة باعتبار أن التوقعات تشير إلى أن سوق العمل لن تلجأ فرصا أمامهم إلا بنسبة ٥ ٪ منهم فى الفترة بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ . وتشير البيانات إلى أن نصف الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا يحملون مؤهلات متوسطة . ومن المتوقع أن تنكمش فرص العمل المتاحة لهم فى السنوات المقبلة فيما يمثل اختلالا خطيرا فى نظام التعليم.

وهناك في الحقيقة ما يشير إلى أن المشكلة أكبر من مجرد العرض والطلب في سوق العمل. فالمسوح العشوائية لآراء شركات القطاع الخاص بخصوص عوائق نشاطها في مصر توضح أن من بين هذه العوائق عدم توافر العمالة الماهرة ونقص الخبرات الإدارية ، فالنظام التعليمي لا يقدم فحسب الخريجين الذين لا توجد فرص عمل لهم ، وإنما يقدم أيضا خريجين غير مؤهلين لفرص العمل الموجودة ، وبذلك يكون التدريب أحد عناصر التغلب على هذه المشكلة الأخيرة ، ولكن التدريب هو الآخر يحتاج إلى إصلاح كبير .

واضح إذن أن مصر استثمرت الكثير في التوسع التعليمي ، وأن هذا التوسع أثمر زيادة كبيرة في أعداد المقبولين بمراحل التعليم المختلفة في مختلف المناطق ومن الجنسين في أن واحد . ومع ذلك فإنه واضح بنفس الدرجة أن نظام التعليم في مصر لم يقدم الخريجين المؤهلين بمهارات تحقق الفوائد الاجتماعية والشخصية المرتقبة منه . وأوضح عيب في هذا النظام هو عجزه عن تخريج المطلوبين في سوق العمل بالنوعيات والمهارات المطلوبة .

والتفسير الوحيد لهذه المشكلة بسيط ، وهو أن الصيغة الحالية للتعليم تقوم على وكثير جدا

من الكمية وقليل جدا من الكيفية ، وهذه الصيغة تنظر إلى التعليم على أنه عملية مختصة بذاتها ، أي مخلات / مخرجات ، أو أنه عملية إنتاجية ، بينما حقيقة الأمر أنه ليس كذلك فالتعليم في الحقيقة هو عملية تعظيم للعوائد الشخصية والاجتماعية عبر الكتلة السكانية .

لقد كان مفهوما لماذا ركزت مصر في العقود الماضية على التوسع في التعليم ليشمل الجميع ، فقد كان هناك مستوى متمايز في توزيع التعليم على السكان طبقا للمناطق والفئات الاجتماعية . وكان مفهوما بالتالي لماذا ركزت الحكومة على تخصيص الاعتمادات اللازمة لبناء المدارس ، وتحسين مستوى التعليم وتدريب المدرسين ، ثم في الآونة الأخيرة إدخال التكنولوجيا إلى الفصول الدراسية . ومن الطبيعي أن تجد الحكومة نفسها مسئولة ومشرفة على للتعليم باعتبار أنها الممول الرئيسي للعملية التعليمية ، ومالكة المؤسسات التعليمية ، والحقيقة أن هذه الصيغة للعملية التعليمية كانت صالحة فيما مضى باعتبار أن الحكومة كانت تعلم التلاميذ والطلاب وتضمن الوظائف للخريجين ، ولكن هذه الصيغة ليست ملائمة لاقتصاد تسيطر عليه قوى السوق

وتغيب فيه مسئولية الحكومة عن تعيين جميع الخريجين . وهذه الوضعية لاقتصاد السوق تتطلب تعليما يركز على إكساب المهارات ودراسة العرض والطلب في سوق العمل كما أن النظام القديم يجعل المدرسين أقل حماسا للتعليم في الفصول بسبب ضعف رواتبهم ، ويسبب الروتين الحكومي القاسى فى معاملتهم ماليا ومهنيا . ونحن المعروف أيضا أن ترقى المعلمين أو زيادة رواتبهم لا يرتبطان بنتائج الامتحانات وما إذا كانوا يقدمون لتلاميذهم مستوى أعلى من التحصيل كما أنهم لا يتعرضون للعقاب فى حالة ضعف النتائج وضعف مستوى التحصيل الدراسى .

والحقيقة أن المدرسين اكتشفوا منذ سنين أن الدروس الخصوصية هى الأكثر فائدة لهم . والحقيقة أيضا أن هناك وضعا مشابها يغيب فيه الحافز بالنسبة إلى أولياء الأمور والطلاب والمشرفين على العملية التعليمية فـ أولياء الأمور ليس لهم كلمة فى العملية التعليمية لأنهم ليس لهم دور فى إدارة المدرسة أو اختيار المدرسين لأبنائهم أو أى شئ آخر ، فهم لا يملكون إلا قيد أبنائهم فى أقرب مدرسة موجودة فى الحى . وحتى لو كان هناك اختيار متاح لدى أولياء الأمور فى إلحاق أبنائهم بهذه

المدرسة أو تلك فإنهم تغيب عنهم المعلومات عن نتائج المدارس وأفضلها فى العملية التعليمية .

وحين يكون لدى أولياء الأمور الدافع إلى إكساب أبنائهم أكبر قدر من التحصيل الدراسى وتحقيق أفضل النتائج فلن يكون أمامهم سوى المدرسين الذين يقدمون الدروس الخصوصية .

ومن الواضح أن الإجراءات الشرطية أو غيرها من الإجراءات لن يمكنها كبح جماح ظاهرة الدروس الخصوصية .

أما أكبر حافز لدى الطلاب فهو أن يذكروا دروسهم بقصد أن يحصلوا على أعلى الدرجات بما يؤهلهم للامتحان الأهم فى التعليم كالطب والهندسة والصحافة . وفى الوقت نفسه فإن الحافز ضئيل لدى البيروقراطية التى تتولى الإشراف على التعليم ووضع لوائح العملية التعليمية ، فهم يتقاضون رواتب ضئيلة مثل المدرسين ، ومن الصعب الحديث عن حقيقة دورهم فى العملية التعليمية على الرغم من أن مركزية التعليم من الناحية الإدارية تجعل نفوذهم ضحفا .

إن التدهور الحادث فى نوعية التعليم فى مصر لا يمكن أن يكون السبب فيه مجرد نقص الحوافز لدى أطراف العملية التعليمية ،

بل إن هناك أسباباً أخرى منها زيادة عدد السكان في سن التعليم ، والتوسع المتزايد في التعليم بما يؤدي إلى التجاق تلاميذ عددهم كبير من الطبقات الفقيرة لئلا يكون لديهم أي مهارات قبل دخول المدارس . يضاف إلى ذلك أن هناك تفرقة لحساب المراحل الأعلى من التعليم في مجال تخصيص الاعتمادات.

ومع ذلك فإن مشكلة البطالة تظل أكبر المشاكل ، فهي قائمة حتى لو تم حل مشكلات التعليم وعلاج الاختلالات الموجودة فيه أو أغلبها ، فالتوسع في التعليم لن يترجم بالضرورة إلى نمو أعلى أو وظائف أكثر ما دام الطلب على الخريجين ضعيفاً بالصورة الراهنة ، أو بمعنى أصح ما دامت هناك تشوهات وانحرافات هيكلية في سوق العمل.

والأسف أن العوامل المحيطة في سوق العمل بأنواعها الثلاثة موجودة بدرجات مختلفة ، فالتنوع الاقتصادي بطيء جداً بما لا يستوعب أي أعداد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة . يضاف إلى ذلك أن أسباب البطء في النمو الاقتصادي مضاعفة ، وبعضها راجع إلى الإدارة الاقتصادية للبلاد . وهناك أثر غير منكور لسعر صرف الجنيه المصري مقابل

الدولار الأمريكي على الوضعية الاقتصادية للبلاد . وقد حاولت الحكومة بكل جهدها المحافظة على معدل ثابت لسعر الصرف ولكنها لم تنجح في ذلك حتى بعد أن رفعت سعر الفائدة . وهناك أسباب هيكلية أيضاً منها الفجوة الكبيرة بين الاسعار والاستثمار وتقدر هذه الفجوة بما يتراوح بين ٤ مليارات و ٦ مليارات دولار سنوياً .

والحقيقة أنه لن يكون هناك طلب على الخريجين الجدد إذا لم يكن بمقدور القطاع الخاص الاستثمار ، والنمو ، فوجود فائض في العمال بشركات القطاع العام ، أو ما يسمى بطالة مفتعة ، يعني أن القطاع الخاص وحده هو المجال المفتوح أو الواعد لتوظيف الخريجين الجدد ، فماذا يكون الحال لو أن القطاع الخاص يمر بالمشاكل الراهنة . يضاف إلى ذلك أن الحكومة لم تعد اختياراً في مجال التوظيف لأن الدولار الحكومي متخم بالعاملين الذين لا عمل للكثيرين منهم.

ومعنى هذا كله أن هناك تشوهات تفرضها السياسات في سوق العمل وتحد من الطلب على الخريجين الجدد ، أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وذلك على الرغم من جهود الحكومة وسياساتها لتحرير الاقتصاد.



وسعر الصرف ليس وحده هو القوة الضاغطة على النمو الاقتصادي في مصر ، فهناك الجمارك الكبيرة على الواردات ، والضرائب العالية المفروضة على الشركات وسعر الفائدة العالي ، وكذلك التكاليف العالية النسبية لنقل السلع والتحويلات المالية . وهذه الأوضاع الاقتصادية تجعل المنتجين يفضلون تسويق إنتاجهم في مصر لأن هذا أكثر ربحا لهم من التصدير ، وبالتالي تفقد العمالة المصرية الرخيصة ميزتها النسبية في المنافسة في الأسواق الخارجية .

ولا يمكن طبعاً إنكار أن الحكومة نجحت في التسهيلات في تطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادي أدى إلى ضبط التضخم واستعادة التوازن الداخلي، كما نجحت في خفض الحواجز التجارية وأحرزت تقدماً في مجال الخصخصة ، وحسنت ووسعت البنية التحتية وأجرت إصلاحات هيكلية أخرى ، ولكن عملية الإصلاح ما زالت غير مكتملة، وهذا واضح في انخفاض معدل النمو وعدم قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف .

وبالإضافة إلى ببطء النمو الاقتصادي ، وتشوه السياسات فإن ملامح سوق العمل ذاتها يحتمل أنها أضعفت الطلب على

الخريجين . وقوانين العمل تعد دليلاً على ذلك ، فهي لا تميز فصل العامل لأي سبب إلا إذا ارتكب خطأ جسيماً للنظر وحين تقتضب النزاعات العمالية فإنها تستمر سنوات في المحاكم . واللافت أن قانون العمل لا يحمي العاملين في القطاع غير الرسمي على الرغم من أن هذا القطاع يمثل ٨٠٪ من إجمالي التشغيل في القطاع الخاص، وهناك مثال آخر هو سياسة الاستثمار التي تتجه إلى محاباة رأس المال وتخفيضه على القوة العاملة من خلال مجموعة من الإعفاءات الضريبية والبنية الأساسية المجانية .

وأخيراً هناك الأثر الباقي للقوى العاملة التي تضمن الوظائف للخريجين . فعلى الرغم من أن القوى العاملة انتهت في التسعينيات إلا أنه ما زال مفهوماً لدى الناس أن الحكومة سوف تتدخل وتعين أعداداً من العاطلين إذا وصلت معدلات البطالة إلى مستويات خطيرة .

وقد ثبتت صحة هذا التوقع بالإعلان منذ فترة عن تعيين ألف العاطلين في وظائف حكومية ، وأدى ذلك إلى إقبال الطلاب على الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية وكل منهم في ذهنه أن الحكومة ستواصل السير على طريق تعيين الخريجين في وظائف ثابتة لساعات

عملها محدودة.

ومن المحبطات في سوق العمل أنه لا يتسم بالفرص المتكافئة ، وسبب ذلك أن المنافسة الحقيقية غير موجودة غالباً . وعلى ذلك فإن الحكومة تظل القوة الأكثر تأثيراً في سوق العمل ، وعليها الدور الأكبر في تحقيق الكفاءة والتكافؤ في الفرص أو انتهجت خطة إصلاح حقيقية وشاملة، وهو أمر غير وارد لأن الحكومة نفسها فشلت من قبل . وبالتالي لابد من قيام توازن بين الحكومة وقوى السوق . فهل قام هذا التوازن؟

أولاً لنأخذ في الاعتبار موضوع تخصيص الاعتمادات:

كما ذكرنا سابقاً خصصت الحكومة النسبة الأكبر من الاعتمادات للمراحل الأعلى من التعليم . وهنا فإن الحكومة لم تتحيز إلى التعليم الأساسي على خلاف الحادث في دول جنوب شرق آسيا مثلاً ، وذلك على الرغم من أن مصر تخصص نسبة من الدخل القومي للتعليم تزيد على النسبة التي تخصصها الدول القريبة منها في متوسط دخل الفرد ، ولعل هذا ما أدى إلى التفاوت الحاد بين العرض والطلب في سوق العمل.

ثانياً- لنأخذ في الاعتبار موضوع التعليم

المجاني في مصر:

الكلام عن مجانية التعليم يتناقض جوهرياً مع الأعباء التي تتحملها مختلف الأسر في تعليم أبنائها ، وبالنظر إلى أن المجانية المدعاة تسري على الجميع فمعنى ذلك أن الحكومة تقدم دعماً للأسر الثرية على حساب الأسر الفقيرة التي تتحمل انخفاضاً في مستواها الاجتماعي نتيجة ما تتحمله من تكاليف في تعليم الأبناء ، وبالتالي فإن التعليم ليس عادلاً بافتراض أنه مجاني في الحقيقة.

ثالثاً- لنأخذ في الاعتبار أخيراً مشاكل الاحتكار والمعلومات : إن احتكار الحكومة لتخصيص الاعتمادات ورسم السياسات التعليمية يجعلها ذات طابع احتكاري في مواجهة أولياء الأمور والطلاب الذين لا تتوافر لديهم المعلومات غالباً في سير العملية التعليمية. صحيح أن الأموال الخاصة دخلت في مجال التعليم من مراحل ما قبل الدراسة الابتدائية حتى المراحل التعليمية العالية إلا أن النموذج البيروقراطي ما زال غالباً ، وما زال في احتياج إلى الإصلاح ، ولابد أن ينطوى الإصلاح على كسر احتكار العملية التعليمية من جانب الحكومة وتوفير المعلومات الدقيقة والحالية عن المدارس.

وخلاصة الأمر أنه إذا كانت قد قطعت خطوات واسعة نحو التوسع في التعليم فإن الوقت قد حان لإبخال إصلاحات مهمة في النظام التعليمي لكي يتوافق مع التوجه نحو اقتصاد السوق . ولكن كيف يمكن أن ننحدر نحو نظام تعليمي ملائم لسوق العمل؟

هناك رابطة بين التعليم والتشغيل ، وإذا انكسرت هذه الرابطة فإن الموارد الكبيرة التي تخصص للإتفاق على التعليم تذهب هباء ، وكذلك يتقلص العائد من التعليم . والحقيقة أن هناك دلائل كثيرة على أن التعليم ضروري للنمو الاقتصادي السري . وحين يكون التعليم واسع النطاق في المجتمع فإنه يكون من قوى المساواة بين المواطنين ، بل إنه أفضل الوسائل في هذه الناحية ، والتشغيل هو الوسيلة التي تتم من خلالها ترجمة التعليم إلى نمو وتوزيع متكافئ لهذا النمو .

وقد حققت مصر تقدما كبيرا في مجال مد التعليم إلى قطاع كبير من السكان ، ولكن المشكلة الموجودة هي أن الرابطة بين التعليم والتشغيل مكسورة ، وبالتالي فإن هناك موارد كثيرة ضائعة أي إن ثائت التعليم ضئيل . ويضاف إلى ذلك أن الغرض المتكافئة تتأكل بسبب التكلفة المتزايدة للتعليم في المدارس

العامة . وصار متعينا الوصول إلى الإصلاح الذي يحقق تعظيم العوائد الشخصية والاجتماعية للتعليم .

وكما قلنا من قبل فإن الصيغة الجديدة للإصلاح تذهب إلى ما هو أبعد من النظر إلى التعليم باعتباره عملية هندسية والانتقال إلى النظر إلى التعليم كظاهرة اقتصادية .

وهذه النقطة لا تعني إهمال الإصلاحات التي يتم من خلالها تحسين المدارس ومهارات المدرسين ومستوى التعليم ، بل إنها تعني الاحتياج إلى إصلاحات إضافية لإضافة قيم نسبية جديدة للمدخلات والمخرجات التعليمية من خلال حوافز منفيها تحقيق هذه النتائج ، فضلا عن الإهتمام بتكافؤ الفرص . وهذه الاستراتيجية الإصلاحية تتضمن حوافز لأطراف العملية التعليمية تكون أساسا لحوار قومي حول ماذا يكون وضع التعليم في المستقبل .

إن تقديم الحوافز للمدرسين والمديرين والعاملين في التعليم الخاص بهدف الوصول إلى نوعية أفضل من التعليم هو أمر صعب ، ولكنه ضروري ويتطلب هذا النظام في المدارس العامة دفع المدرسين إلى تعليم أكثر فعالية في الفصول على أساس عوائد مالية إضافية

أساسها الأداء . وأساس هذه الاستراتيجية أيضا إنهاء المركزية فى إدارة العملية التعليمية واشتراك أولياء الأمور فى نشاطات المدرسة بما فى ذلك اختيار المدرسين معهما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، وبالإضافة إلى ذلك تشمل هذه الاستراتيجية منافسة أكبر بين المدارس التى يختارونها على أساس معلومات منسقة تقدمها وزارة التعليم.

والحقيقة أن المدارس الخاصة تهتم بالكثير من مسائل الحفز على إجادة التعليم المنوه عنها سابقا . ومع ذلك فإن الحكومة عليها أن تقوم بدور مهم لضمان منافسة نزيهة بين المدارس وكذلك توفير المعلومات الدقيقة عنها، وفى حالة نشوب نزاع بين المدرسة وأولياء الأمور يتعين على الحكومة أن تقوم بدور المحكم على أساس مجموعة من القواعد والإجراءات والعقوبات المحددة سلفا.

وبالتوازي مع هذه الحوافز يجب أن تكون هناك إصلاحات متصلة لتحسين تدريب المدرسين ومستوى العملية التعليمية وصيانة المباني المدرسية . ومع مواصلة الضغط على الميزانية العامة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على بناء المدارس وصيانتها فإن الفرصة يجب أن تتاح للقطاع الخاص لدخول السوق

التعليمى بدرجة أكبر مما كان عليه الحال من قبل.

ومرة أخرى فإن هذه العملية تتطلب المنافسة والشفافية والسير على قواعد واضحة جدا . أما التطبيق فإنه يجب أن يترك للسلطات المحلية باشتراك أولياء الأمور.

ومن ناحية ثانية فإن التعليم هو استثمار يعتمد عائده الاقتصادى على الطلب على العمل، وبالتالي فإن أى محاولة للإصلاح فى مجال التطعيم يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءا من عملية إصلاح أوسع للاقتصاد ككله . وفى ضوء التقدم الذى أحرزته مصر إلى الآن فإن المرحلة القادمة من الإصلاح تتضمن تنشيط الاقتصاد وتوسيع نطاق الإنتاج ، وتحسين الأداء فى سوق العمل.

والحقيقة أن كل وجه من وجوه الإصلاح المشار إليها يجب أن تكون موضوع منافسة عامة تذهب إلى ما هو أبعد من نطاق هذه الدراسة.

والحقيقة أيضا أن الإصلاح الجدى للتعليم فى مصر مطلوب على وجه الاستعجال.

# البناء على الأرض الزراعية المشكلة والحل

■ أحمد حسن الحليني

لم يعد الفنى والفقر يعنى الدول يقاس بزيادة أو نقص الموارد والثروات الطبيعية وتوافر أو عدم توافر المناخ المناسب . ولكن الفنى الحقيقي هو فى حسن استخدام هذه الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها . ولهذا فإن دولا كثيرة مواردها الطبيعية محدودة ومناخها غير مناسب ورغم ذلك يرتفع فيها النسل القومى وكذا متوسط دخل الفرد سنوياً أكثر من دول أخرى . حينما الله ثروات طبيعية وموارد وفيرة ولكنها لا تحسن استخدامها ولا تحافظ عليها أو تصونها . لذلك فإن قضية حسن استخدام الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها هى الدمامة الرئيسية فى تقدم الأمم وإزدهارها .

خصوبتها ، وذلك بالبناء عليها أو بتبويرها أو بتجريفها ، وذلك لأن المحافظة على كل شبر من الأرض وبأن تظل أرضنا خصبة ومنتجة باتت ضرورة حياة وأمن ومستقبل وضمانا لاستمرار التنمية والتعمير لنا والأولادنا وأحفادنا من بعنا .  
والموضوع الذى نحن بصيده ليس بحثاً فى

من هذه الموارد الطبيعية والهامة «الأرض الزراعية».. ففى مصرنا الحبيبة تتعرض أرضنا الزراعية لذلك التعدى الصارخ والتى إن نعوضها مهما بذلنا من جهد فى إضافة أى مساحات من الأراضى الصحراوية غالترية المصرية تتعرض لصنور مختلفة من الاعتداء عليها سواء بتآكل مساحاتها أو بانخفاض

المشكلة الزراعية ولكنه بغا عن الأرض الزراعية تلك المساحة التي اشتهرت منذ القدم بالخصب الذي وهبه الله والنيل لمصر وحافظ عليه المصريون منذ آلاف السنين. ولقد أعد الله تعالى المثوبة لمن يساعد على خصوبة الأرض وزراعتها وغرسها بما ينفع ويفيد.

فمن أنس رضى الله عنه قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما من مسلم يفرس غرسا أو يزدع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة» رواه مسلم.

فإذا كانت مساحة مصر الأرضية تصل إلى ٢٥٠ مليون فدان تقريباً فإن مساحة المعمور منها لا يتعدى ١٠ ملايين فدان ٤٪ من جملة المساحة، منها حوالي ٧ مليون فدان أراضٍ مزرعة متدرجة ومتباينة الخصوبة.

وال٢ ملايين الباقية يعيش عليها البشر نحو ٦٧ مليون نسمة ٩٧٪ منهم يقطنون وادى النيل والدلتا في منازلهم ومصانعهم وكافة الخدمات اللازمة لاستمرار حياتهم وكما سبق أن قلنا إن من أهم المشاكل التي تتعرض لها الأراضي الزراعية المصرية هي مشكلة التفريط الكامل فيها إزاء الزحف العمراني على أخصب هذه الأراضي داخل الوادى والدلتا سواء في المساحات داخل القرى أو في

المساحات المتاخمة للمراكز والبنادر وعواصم المحافظات إذ يقدر حجم استنزاف الأرض الزراعية خلال الفترة من ١٩٦١ - ١٩٨١ نحو ١٢٥ مليون فدان.

كما يذهب البعض إلى تقدير ما فقد خلال السبعينيات بنحو ٧٠ ألف فدان سنوياً واستمرت التعديلات خلال الثمانينيات والتسعينيات وإن كان تشديد العقوبة من جهة وجمعية تنفيذ الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ قد حدا من هذه المشكلة.

إذ أنه ووفقاً لما هو ظاهر إمامنا فإن الأمر العسكري قد أحدث أثراً لا يمكن إنكاره، حيث تلاحظ انخفاض نسبة المخالفات وذلك خلال الأعوام الثلاثة أعوام من بداية تنفيذ الأمر العسكري إلا أنه ومع نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ٢٠٠٠ مادت ظاهرة بل كارثة الاعتداء على الأرض الزراعية تظهر مرة أخرى وبصورة تهدد بتآكل الأرض الزراعية. حيث تسابق المواطنون في القرى والمدن المتاخمة للرقعة الزراعية تسابقوا فيما يشبه السعاب على البناء على الأرض الزراعية ضارين عرض الحائط بما يعرف بـ «كربونات القرى» والبنادر مما أدى إلى اتهام آلاف الأقدنة من الأراضي الزراعية الخصبة.

مما يوضح حجم وخطورة هذه الكارثة ما جاء على لسان نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة من أن ما تمت إزالته من تعديات على الأرض الزراعية ٧٠٪ من التعديات على مساحة تقدر بنحو ١٩ ألف فدان (التعاون في ٢٠٠١/١٠/٢٠).

وبما صرح به وزير التنمية المحلية من أن ما تمت إزالته ٢٦٦٥٦٦ مخالفة اعتداء على ٢٧ ألف فدان .

(التعاون ٢٥/١٢/٢٠٠١) الصفحة الأخيرة.

وبما يوضح أيضا خطورة هذه الكارثة ما جاء في تصريح نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة لمريدة التعاون الصادرة في ٢٥/١٢/٢٠٠١ ص ٢ حيث صرح بأن القضاء قد حفظ ٤٠١ دعوى تعد على الأرض الزراعية كما برأ القضاء أيضا ٧٤٢١٠ مواطنين من المتعدين على الأرض الزراعية حتى ١٥/١١/٢٠٠١.

يؤكد هذه الخطورة التي تهدد الأرض الزراعية أيضا ذلك التقرير الذي عرضه نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة على اللجنة الوزارية لحماية الأرض والذي شمل جميع الحالات بالنسبة لكل محافظة ، الذي جاء فيه

أن سليات الأجهزة المختلفة أمت إلى ضياع ٢٥ ألف فدان من خلال ٢٥٢ ألف حالة تعد (التعاون في ٩/١٠/٢٠٠١ ص ١٨).

وهنا نستطيع أن نقول إن فرض سياسة الأمر الواقع وصعوبة بل استحالة تنفيذ قرارات الإزالة وإعادة حالة الأرض إلى ما كانت عليه قبل التعدي في كثير من الحالات لطروف وأسباب كثيرة سوف يكون نتيجتها خروج مئات بل آلاف الأقمدة من إنتاج الغذاء الرئيسى للسكان وإلحاق كارثة بالاقتصاد القومى.

وليت الأمر قد توقف عند هذا الحد بل إنه نلاحظ في الآونة الأخيرة أن تعالت بعض الأصوات داخل مجلس الشعب وفى بعض الصحف تطالب بوقف العمل وإلغاء الأمر العسكرية رقم ١ الصادر في ١١/٥/١٩٩٦ والخاص بحظر التجريف والتبوير والبناء على الأرض الزراعية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل تكفى القوانين والقرارات الوزارية بل والأمر العسكرية وحدها لوقف كارثة العدوان على الأراضي الزراعية ؟

بهذه وموضوعية نحاول من جانبنا البحث عن الإجابة على هذا السؤال ..

## حجم المشكلة

من الثابت أن السكان في مصر يتزايدون بمعدلات كبيرة للغاية فيحصل معدل الزيادة السكانية نحو ٢,٤٪ فمصر تعاني من انفجار سكاني "١٩ مليون نسمة كل سنة" لا يبدو في الأفق علامات هدوء لها . هؤلاء البشر يشكلون ضغطا متزايدا على الموارد المحدودة بتزايد متطلباتهم ليس فقط على الغذاء الذي تنتجه الأرض الزراعية ولكن أيضا تلك المتطلبات المتعلقة بمناحي الحياة الأخرى من خدمات "مدارس - مستشفيات - طرق - مصانع ... الخ" ولا يقتصر الانفجار السكاني في مصر على زيادة السكان ، فقط بل على التركيب السكاني - توزيع السكان وبذلك فإن مطالب السكان غير ملبوذة في ظروف موارد طبيعية عامة غاية في المحبوبة أولها المساحة المأهولة . فإذا كان عدد السكان لا يتناسب مع تلك المساحة إذ أصبح ما يخص الفرد في مصب من جملة الأراضي المأهولة بالسكان والتي يتم زراعتها وسكنها نحو ٥٠٠ م<sup>٢</sup> م<sup>٢</sup> ٢٥ " على الفرد أن يدير منها معاشه بالكامل وأن يعطى جزءا منها لمختلف المرافق اللازمة لحركته وتعليمه والعناية بصحته وجزءاً آخر لإقامة البناء الثابت للأمة كالمصانع أو

المنشآت العامة . أيضا انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الأرض المزروعة حوالى ١٠ أفدنة تقريبا . أى ما يعادل حوالى ٤٠٠ م<sup>٢</sup> مربع على المواطن المصرى أن يحصل من هذه المساحة على غذائه وكسائه وتوفير المواد الخام التي تستخدم في الصناعات التي تعتمد على المنتج الزراعي .

وهذا المعدل قليل للغاية ويكفى هنا أن نقول إن قضية الغذاء في مصر تمثل تحديا حقيقيا للاستقلال الوطنى والمستقبل الوطنى .. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الاكتفاء الذاتى من القمح لا يتعدى ٥٥٪ والأذرة ٧٦٪ والسكر ٧٢٪ واللحوم الحمراء ٦٢٪ واللحوم البيضاء ٧٢٪ والزيت ١٨٪ ، والباقي نستورده من البلاد الأجنبية .

فهل من المعقول أنه في ظل هذه الظروف التي يعيشها المواطن المصرى في الريف والحضر أن تلبح الأرض الزراعية بكل الصور من تبيير وتجريف وبناء؟؟؟

تلك الأرض التي هي مصدر غذائنا ، علما بأن هذه الأرض التي تتعدى عليها هي ذات الصفات الجيدة من الناحية التركيبية ونسبة الخصوبة العالية ذات القدرة الإنتاجية الممتازة ، وبالتالي يجب المحافظة عليها كواجب قومى



واعتبارها نظاما من أنظمة الدولة في رفع مستوى الإنتاج الزراعي للمحاصيل الاستراتيجية كالقطن - الأرز - الأذرة - القمح - قصب السكر بدلا من البناء عليها وخاصة أن مثل هذه المحاصيل الاستراتيجية لايجوز زراعتها في الأراضي الجديدة وإذا زرع بعضها فلا تعطى محصولا جيدا.

حقا لقد أسهمت مشروعات الانفتاح الاقتصادي مع بداية السبعينيات ، وكذا هجرة العمالة الزراعية وغير الزراعية إلى دول النفط ورجوعهم وقى ألبعضهم حغبة من الأموال ورغبتهم في المعيشة في مسكن صحى إلى حد ما وهذا حقهم . أيضا زحف المشاريع الخدمية " مدارس - مستشفيات - طرق - كبارى - مصانع - ملاعب .. إلخ " من هذه الأسباب التى أدت وتؤدى إلى مزيد من الضغط على الأرض الزراعية.. إلا أن الملاحظ أن تطور هذه الظاهرة ونمو وتطور حجمها فاق كل التوقعات إلى درجة أن بعض القرى تكلت أرضها الزراعية عن آخرها ولم يبق منها إلا القليل وخاصة القرى المتاخمة للمدن أو الأراضي الزراعية المتاخمة للحيز العمرانى فى القرية . وأصبح من الصعب التمييز بين الحيز العمرانى أو الكروونات القمية أو الامتدادات

العمرانية العشوائية الجديدة. وفى حدود قاموس اللغة والتشخيص لظاهرة تآكل الأرض الزراعية وضمورها بأن هذا معناه السفه الوطنى، كما يقول د. جمال حمدان ، فهذه الظاهرة الشريفة والمستشرية لنقص الاراضى الزراعية وإنخفاض جودتها بملطق إرانتنا وبأيدينا ، إذ ليس من المعقول أن نفعل المستحيلات لكى نكف إنتاجنا الزراعى الرأسى أو أن نستمتع الصحراء وفى نفس الوقت نبدد ونحرق أرضنا الزراعية الصاضرة بالفعل والموجودة من قبل والمتنتجة من قبل ومن بعد مع سبق الإصرار والترصد.

تشير إحدى الدراسات التى أعدها مركز الاستشعار عن بعد فى أكاديمية البحث العلمى حول التوسع العمرانى وأبعاده أن مساحة الأراضي الخصبة المروية التى يلتهمها هذا التوسع العمرانى سنويا يتراوح بين ٣٠-٦٠ ألف فدان تم تصويرها جوا وتم عمل خريطة شاملة لكافة الأراضي المنزرعة فى الوادى والدلتا عام ٨٤ - ١٩٨٥م.

وقد كانت نتيجة الدراسة أنها سجلت انخفاضا شديدا فى نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة حيث كان يقدر سنة ١٩٣٧ بحوالى ٣٤ آر. من الفدان انخفض إلى ١٢ آر.

من الغدان عام ١٩٩٠ هذا بجانب الانخفاض التدريجي في خصوبة التربة عالية الإنتاج وانخفاض مساحة الأراضي التي كانت توجد فيها زراعات الخضار والفاكهة .

على أية حال ففي هذا المناخ الرديء لظاهرة الهدر الكبير للأراضي الزراعية والتي كانت بمثابة النتاج الطبيعي للسياسات المعمول بها والتي عجزت عن خلق الظروف الموضوعية المحددة أو الملائمة لهذا الهدر والمتملة في عجزها عن بناء مجتمعات حديثة متكاملة الخدمات وتمكن من جذب السكان إليها بحوافز مناسبة . وكذا انحياز هذه السياسات لسيطرة رأس المال وإدارته لمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لاستخدامها في بناء مشاريعه الخاصة بالقرب من العمران حيث توافر العمالة الرخيصة والبنية الأساسية المدعومة من الدولة محققا من وراء ذلك مزيدا من الأرباح والمتاجرة في الأراضي والمضاربة عليها بعد تقسيمها إلى أراض البناء ، بجوار هؤلاء ظهرت فئة السماسرة والتجار الصغار الذين يقومون بإغراء المزارعين برفع ثمن الأراضي الزراعية ثم تحويلها إلى أراض للبناء

\* فخلص من هذا كله أن هناك أعدادا من

السكان يتزايدون سنويا دون ضابط وأن هناك في نفس الوقت أرضا زراعية تهدر دون رادع وأن هناك كذلك فجوة غذائية تتزايد عاما بعد عام وكل هذا وغيره وراءه أسباب رئيسية لا يمكن إغفالها من أهم هذه الأسباب:

\* أزمة الإسكان : وهي أزمة من الأزمات الضاغطة والحاكمة والمتحركة في المجتمع المصري لذلك لا يمكن لنا أو لغيرنا أن نفصل بين مشكلة الاعتماد على الأرض الزراعية وإستمرارها وبين مشكلة الإسكان .

\* انتشار ظاهرة التملك للوحدات السكنية والتي انتشرت في السبعينيات وحتى الآن مع قلة بل ندرة المساكن بالإيجار جعل معظم القادرين يلجأون إلى المناطق الزراعية المتاخمة للمدن ، ثم تملك أو تأجير هذه الوحدات السكنية بأسعار أقل وهذا بالطبع أدى إلى تخقيق الملاكين ومالكى هذه العقارات أرباحا طائلة وفي نفس الوقت انتشار العشوائيات بما فيها من سلبيات وقيم اجتماعية سيئة ( ٩٠١ عشوائية يسكنها نحو ٧٢ مليون مواطن ) إذ من البنيهي من جراء نشوء هذه العشوائيات أن ترتفع معدلات الجرائم وغرائبها وتنوع أصنافها وضحاياها ( جناة ومجنى عليهم ) على حد سواء إذ تؤكد

تتأرجح العديد من الدراسات الاجتماعية والصحية على ارتفاع معدلات العدوانية والعنف والعنف المقابل في ظل الزحام في أماكن ضيقة نتيجة للصراع على موطن قدم فضلا عن ضحايا الصراع على الرزق المحدود . وكذا انتشار الكثير من الأمراض العضوية .

\* أيضا مما تسبب في تفاقم مشكلة الإسكان أنه خلال التسعينيات شهدت المدن المصرية ظاهرة الاهتمام بالمساكن الفاخرة وفوق المتوسطة والتي وصلت إلى نحو ٢ مليون وحدة سكنية في مقابل تزايد عدد السكان محدودي الدخل الذين لا يستطيعون شراء مثل هذه الوحدات الفاخرة مما أدى إلى زيادة العرض بالنسبة للإسكان الفاخر وفوق المتوسط يقابله في نفس الوقت النقص الشديد في الإسكان منخفض التكاليف وقلة المعروض منه وزيادة الطلب عليه أدى ذلك إلى زيادة حدة الإسكان ولجوء كثير من محدودي الدخل إلى السكن في القرى المتاخمة والملاصقة للمدن حيث الأسعار الأرخص لانخفاض أسعار الأرض الزراعية التي أقيمت عليها هذه الوحدات السكنية مما أدى بالطبع إلى زيادة التبعديت على الأراضي الزراعية بالبناء في هذه المناطق .

\* أيضا سكان القرى هم أكثر المتعدين على الأراضي الزراعية سواء في الأراضي الخاصة بهم أو بالأغراء من الآخرين بفرض إقامة مجان للسكن فيها هروبا من المساكن القديمة التي كانوا يعيشون فيها والتي كانت تبنى بالطوب اللبن، وذلك لسفر الكثير منهم إلى البلاد العربية وفي أيديهم حفنة من الدولارات وحاجتهم إلى مساكن جديدة إما لكبر عدد أفراد الأسرة أو الزواج الحديث أو بهدف المعيشة المستقلة عن الأهل وخاصة أبناء الفلاحين الذين حصلوا على قسط من التعليم والتحقوا ببعض الوظائف الحكومية في نفس قراهم . واقع الحال وعلى ضوء العرض السابق نستطيع أن نقول إن مشكلة ، بل كارثة البناء على الأراضي الزراعية قد تجاوزت الآن كل حد وأصبحت تتفاقم وتتعد باطراد بحيث لم تعد مشكلة بعض العواصم أو حتى كل العواصم الحضرية ضد الريف الأخضر وحسب وإنما تدرجت إلى أسفل على كل المستويات حتى وصلت إلى قلب الحقول في أعماق الإقليم .. فالقرى تتلغ الحقول ، والبنابر والمراكز والعاصمة تتلغ الكل ، والكل على حساب الأرض الزراعية .

\* خلاصة القول:

إن تمادى بعض المواطنين فى التعدى على الأراضى الزراعية بالبناء يفرض علينا ولجيا وطينا وهو البحث عن حلول موضوعية ومناسبة لهذه الظاهرة بل هذه الكارثة ، حولا تضمن معها توافر المسكن المناسب للمواطنين المحتاجين للمسكن كحق من الحقوق الإنسانية وفى نفس الوقت يضمن عدم الاعتداء على الأراضى الزراعية والحفاظ عليها .

#### التطور التشريعى

عندما ظهرت حركة التقنين فى أواخر القرن التاسع عشر. رأى وضع تشريع للمعاملات الخاصة كان اتجاه واضعى هذا التشريع ينحو إلى التقنيات الغربية فصدر القانون المصرى سنة ١٨٨٢ نقلا عن قانون نابليون الصادر فى فرنسا سنة ١٨٠٤ .

ومن المعلوم أن القانون الفرنسى هذا لم يفرد للمعاملات الزراعية مكانا مستقلا بين قواعده وإنما كان شريعة عامة للمعاملات الخاصة بوبذلك صدر القانون المدنى المصرى متأثرا بالقانون الفرنسى حيث لم يتعرض للنشاط الزراعى إلا عامة وبطريقة متناثرة بين مواده .

وعندما صدر القانون المدنى الجديد ، صدر كالقانون المدنى القديم مع بعض التعديلات

التي اقتضتها الظروف. وفى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ حدثت تغييرات فى الأوضاع القانونية الزراعية بصور القانون ١٧٨ قانون الإصلاح الزراعى الأول ، وإن كان هذا القانون لم يتضمن مواده أى إشارة لما يتعلق بالحفاظ على الأرض الزراعية وحظر التعدى عليها وعندما صدر القانون الزراعى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فى ٨ سبتمبر لم تكن ظاهرة التعدى على الرقعة الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء على الأرض الزراعية تمثل خطرا يذكر ولذلك لم يتضمن هذا القانون ثمة أحكام تحظر التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة .

غير أنه عندما تفاقمت ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية وياتت تشكل خطرا داهما على الرقعة الخضراء تصدى المشرع المصرى لمواجهة هذه الظاهرة وكان ذلك على مراحل أربع :

المرحلة الأولى وهو صدور القانون رقم ٥٩

لسنة ١٩٧٣

المرحلة الثانية: وهو صدور القانون رقم ٥٩

لسنة ١٩٧٨

المرحلة الثالثة وهو صدور القانون رقم ٣

لسنة ١٩٨٢

المرحلة الرابعة وهو دستور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ .

وخلال هذه المراحل الأربع صدرت عدة قرارات وزارية صادرة عن وزير الزراعة وهي القرارات ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ .

وعلى أية حال فإنه بصور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ألغى القوانين السابقة وشدد من عقوبة التعدي على الأرض الزراعية .

ولكن رغم ذلك استمرت التعديات على الأراضي الزراعية بصورة سافرة وخطيرة فيلكي أن نقول إنه رغم صدور هذا القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والذي بدأ تنفيذه في ١٢/٨/١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٣ تم تحرير

٨٠٠ ألف مخالفة بناء وتبوير وتجريف للأرض الزراعية على مساحة ١٧٠ ألف فدان منها حوالي ٦٠٠ ألف مخالفة تعدي بالبناء . ذلك أن نقشي هذه الظاهرة وبهذا الحجم إذ تمثل جريمة لا يمكن السكوت عليها وتعلن التحدي لسلطة هذا القانون الذي يجرم هذا الفعل مما حدا برئيس الوزراء بصفته نائب الحاكم العسكري العام أن يصدر الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بخصوص حظر التعدي على

الأراضي الزراعية ومنذ هذا التاريخ كما تطالعنا مجلة التعاون في عددها الصادر في ١٠/١٢/١٩٩٦ ص ١٤ ثم تنفيذ ١٤ ألف حالة إزالة على مساحة ١٠٦٩ فداناً والتي تصل جملة الاعتداءات بالبناء عليها نحو ٧٧٠ فداناً ومنذ ذلك التاريخ صدرت قرارات إزالة في ٢٧٠٠٠ حالة في ٢١ محافظة وجار إزالة ١٣ ألف حالة تطبيقاً للأمر العسكري .

هذا وفي حكم حديث المحكمة الدستورية بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٢ نشر بجريدة الأهرام في (١١/١/٢٠٠٢ - ص ١٤) حيث أكدت المحكمة فيه حظر إقامة المباني فوق الأرض الزراعية كما أكدت اتفاق مبادئ الحظر مع أحكام الدستور وعدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وذلك بعد أن قضت برفض دعوى كان أحد الأشخاص قد أقامها أمامها طالبا فيها إباحة تشييد المباني فوق الأراضي الزراعية بدعوى أن الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ الخاصة بحظر البناء فوق الأراضي الزراعية تخالف أحكام الدستور وتتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنبئ بقسمه الأراضي .

صدر الحكم برئاسة المستشار الدكتور

محمد فتحي نجيب رئيس المحكمة.

قالت المحكمة في أسباب حكمها إن المشرع لم يؤتم تقسيم الأراضي بصفة عامة وإنما حظر تقسيم الأراضي الزراعية بغرض البناء عليها لما يترتب على ذلك من إخراج هذه الأراضي من دائرة الانتفاع الزراعي بها .

وقد استهدف المشرع الحد من التعدى على الأراضي الزراعية وتقليص مساحتها بما ينعكس بالسلب على الاقتصاد القومي.

وأكدت المحكمة الدستورية في أسباب حكمها أن مبادئ الشريعة الإسلامية توجب دفع الضرر عن جموع المواطنين وأجازت لولى الأمر أن يتدخل لتنظيم حق الملكية تحقيقا لمصلحة الجماعة والوفاء باحتياجاتها .

واختتمت المحكمة أسباب حكمها بأن نص المادة المطعون فيها الخاصة بحظر البناء فوق الأراضي الزراعية لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الغراء ولا تشكل أى مخالفة لأحكام الدستور.

#### التوصيات

مما لا شك فيه أن ظاهرة البناء على الأرض الزراعية واحدة من أخطر المشكلات التى تعاني منها مصر . وفى تقديرى أن استمرار المشكلة دون حل جذرى ونهائى هو

بمثابة تهديد حقيقى بحدوث مجاعة سواء بالنسبة للأرض الزراعية التى تتآكل يوما بعد يوم داخل القرى أو تلك الأراضي الزراعية التى فى موقع تماس بالمناطق الحضرية وعندما يتعلق الأمر بسلوك جمعى للمواطنين لا تستطيع التشريعات وحدها أن تعدل من هذا السلوك أو حتى توقفه . إذ أن الاعتماد على القوانين والأوامر العسكرية لوقف الزحف العمرانى على الأراضي الزراعية لا يجدى كثيرا . إن فاعلية القوانين والأوامر تكاد تكون محدودة بفترة زمنية معينة أو مرتبطة بمصدر هذا الأمر . لذلك فلا بد من توافر عددا من السياسات والإجراءات التى يجب أن تتخذ لوقف وتعديل هذا السلوك من خلال بعض

الحلول العاجلة والمستقبلية ومن هذه الحلول:

١- ضرورة تحديد زمام كربون مراكز العمران وخاصة الرئيسية منها بصورة دقيقة وحازمة مع عدم تمديدها مهما كانت الظروف حتى يتم وقف الزحف العمرانى على الأراضي الزراعية مع الالتزام الصارم بتنفيذ القانون فيما يختص بالإزالة والحبس والغرامة للمخالفين مع صدور هذه الكرنونات وإعلائها للأفراد حيث أصبحت الكرنونات " اللفز " الذى يعلق عليه المعتدون أسباب الاعتداء على

الأرض الزراعية وهو أيضا البربر في إصدار الأحكام المخففة على المخالفين لعدم وجود حدود واضحة المعالم أمام المحاكم لمعرفة حجم المخالفات وخطورتها.

٢- إعداد تخطيط القرى يتحدد فيه النطاق العمراني لكل قرية ولايسمح بالبناء خارجه ويكون امتداد العمران إما أفقيا في نطاق الأراضي الفضاء داخل نطاق حيزها العمراني أو رأسيا وذلك بالاعتماد على زيادة كثافة البناء مع تيسير حصول الأفراد بالقرى على القروض التعاونية لتشجيع الأفراد على التوسع الرأسي في المباني إذ أن الإسكان الريفي الحالي في القرى مسرف جدا بتمسكه بنظام المسكن ذي الطابق الواحد والتوسع الأفقي باصرار على حساب الرقعة الزراعية إذ أنه بمجرد مضاعفة الطابق يختزل بضرية واحدة نصف مساحة البناء لهذا فان الواجب على التخطيط الحالي والمستقبلي أن ينظر بجدية في مبدأ مضاعفة الطوابق وربما تتلث طوابق المسكن الفردي وبذلك يمكن إستتقاذ نصف الأرض المبنية . ولايقال في هذا أن تقاليد الفلاح المصري من الاحتفاظ بماشيته بجواره وتحت سقف واحد هي العقبة . إذ لايجوز أن يكون الحيوان هو الذي يحدد

ويخطط للإنسان شكل المسكن.

٣- إعداد تخطيط تفصيلي لجميع المدن يحدد النطاق العمراني لكل مدينة واستخدمات الأرض والكثافات السكانية والبنائية ومحاور الإمتداد العمراني للمدن التي تسمح مواقعها يمثل هذه الإمتدادات وعلى أن يتم ذلك في الأراضي الصحراوية بعيدا عن الأراضي الزراعية.

٤- أن تكون في كل محافظة أو مجموعة من المحافظات هيئة تقوم بإعداد مخططات القرى والمدن داخل نطاقها بالتعاون مع الجهات المعنية وصدر التشريعات اللازمة لوضع هذه المخططات موضع التنفيذ على أن تكون بمنأى عن عوامل التغيير والتبديل.

٥- ضرورة إعداد التخطيط الإقليمي لمصر شاملا الحيز المأهول والحيز غير المأهول تتحدد فيه محاور التنمية حسب الإمكانيات بكل منها وقدرتها الاستيعابية للسكان وطبيعتها الأيكولوجية مع تحديد الأنشطة الميشية بها وكذلك الأنماط التخطيطية والمعمارية الملائمة لها بهدف إعادة توزيع السكان على كل المسطح المصري كما يحدد التخطيط الإقليمي العلاقة بين الحيز الحالي ومحاور التنمية المقترحة مع شموله لجميع الأنشطة الإنتاجية

والخدمية . وقد أعد قسم العمارة والإسكان بمركز بحوث الإسكان والبناء دراسة ميدانية لتقييم الوضع الراهن للقرى المصرية شملت جميع أنماطها وقدمت الدراسة على هيئة ورقة عمل في المؤتمر الثالث للتنمية الريف المصري الذي عقد بكلية الهندسة جامعة المنوفية وقد رصدت الدراسة مجموعة من المشكلات منها الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية وكذا الهجرة العكسية من المدن للقرى في بعض المحافظات ومعااناة معظم القرى من الشوارع الضيقة التي لا تسمح بالامتداد في حالة إعادة التخطيط . علاوة على جرماني معظم القرى من خدمات الصرف الصحي وارتفاع منسوب المياه الجوفية مما أدى إلى تلوث مياه الشرب وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التخطيط الإقليمي لمحافظة مصر بحيث يتوافر لكل محافظة منفذ للامتداد العمراني إلى الصحراء ، أيضا اتباع نظام للمراقبة والمتابعة مع الأجهزة المحلية للقرية ومديرية الزراعة بالمحافظة حفاظا على الأراضي الزراعية .. الخ من النوصيات.

٦- أن يتخذ دور الدولة في مناطق التنمية الجديدة بالقيام ببناء وإنشاء المرافق الرئيسية

والبنية الأساسية مع تنشيط دور الجمعيات والشركات الوطنية والأفراد في القيام بالمشروعات الجنية التي يلزم لها العمالة المختلفة حيث يتم تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال إلى مناطق التعمير مثل الأسر المكونة حديثا والمجندين الذين أدوا الخدمة العسكرية أيضا الخريجين من المدارس المتوسطة الفنية وبعض التخصصات من خريجي الكليات . مع منح هذه الشرائح ميزات سواء في الأجر أو السكن أو الخدمات اللازمة لمعيشتهم في هذه المناطق.

٧- عدم التقيد بالتوزيع الجغرافي عند إقامة المشروعات الإقليمية التابعة للمحليات كإن تنشئ محافظة ما مشروعا لها بالمناطق الصحراوية الموجودة في نطاق محافظة أخرى مع توفير السكن والإقامة والإعاشة والتنقلات للعاملين بهذه المشروعات من سكان المحافظة الأولى حول هذه المشروعات.

٨- يمنع بصورة قاطعة إقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة والمستودعات فوق الأرض الزراعية . على أن يتم تركيز هذه المشروعات في نطاق الأراضي البور التي لاتصلح للزراعة أو توجيهها صوب مراكز عمرانية جديدة تمتد خارج نطاق الأراضي الزراعية وهو الاتجاه



الذى أخذت به الدولة أخيرا فى إقامة المدن الجديدة " العاشر من رمضان - السادات - ٦ أكتوبر - العامرية ... الخ).

٩- تعاون الأجهزة ووزارات الزراعة - العدل - الداخلية - الإدارة المحلية فى تحرير المخالفات للمعتدين على الأراضى الزراعية ، وذلك بسرعة مع بداية وقوع التعدى " المخالفة " وتقديم المخالفين للمحاكم المستعجلة الفصل فى الدعاوى على وجه السرعة إذ أن وقف جريمة التعديت فى البداية أسهل من وقفها بعد تطورها . أيضا العمل على إعادة الأرض المعتدى عليها إلى ماكانت عليه قبل التعدى والعمل على تجنب تدخلات السياسة بالقانون والنظام والذى ينتج عنها التراخى فى تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة بالإزالة وخاصة فى مواسم الانتخابات للمجالس النيابية " الشعب - الشورى " أو انتخابات المجالس المحلية حيث لجأت الحكومات المتعاقبة فى الآونة الأخيرة للصمت إزاء هذه التعديت الصارخة على الأرض الزراعية وماترتب على ذلك من زيادة حدة الظاهرة وصعوبة إزالة المبانى " لدواعى أمنية وخلافه " والرضوخ للأمر الواقع ونشوء بؤر عشوائية جديدة ، إذ كشف تقرير للرقابة الإدارية عن فقد مصر

١٣ ألف فدان من أجد الأراضى الزراعية فى الفترة من يوليو ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١ ، حيث أشار مصدر مسئول بوزارة الزراعة أن المساحات التى فقدت خلال انتخابات مجلس الشعب الماضية أكبر من المساحات المسجلة منذ صدور الأمر العمكرى ١ لسنة ١٩٩٦ وأزجع ذلك إلى تراخى إدارات حماية الأراضى بالمحافظات ورفض مراكز الشرطة تسلم محاضر المخالفات الخاصة بالتعدي على الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة ( الأهالى ٣١/١٠/٢٠٠١ - العدد ١٠٥٩ - ص ٥ )

١٠- التزام الحكومة بما تصدره من قوانين وقرارات وتعليمات خاصة بحماية الأراضى وبيان تكف الحكومة عن بناء المؤسسات والمستشفيات والملاعب وخلافه على الأراضى الزراعية مهما كان المقتضى.

١١- ضرورة تبنى أجهزة الإعلام الرئية والمسموعة والمقرومة المباشرة فى عرض وتناول المشكلة وحتى لا يقتصر دورها على متابعة الأحداث والمناسبات ومسيرة اهتمامات أجهزة الدولة فقط على أن يتضمن عرضها وتناولها للظاهرة من خلال البرامج الترامية والندوات النقاشية والأبحاث والدراسات التى تعالج هذه المشكلة الهامة ، وذلك من خلال

إبراز وتوضيح حجم المشكلة ومدى خطورتها والأضرار الناجمة عنها في الحاضر والمستقبل وتوضيح أبعاد وتأثير ذلك على المجتمع أو الأفراد بأن تعمل أجهزة الإعلام على إحساس الجماهير كلها في الريف والحضر بالخطر بأن أي مبنى يقام على قطعة أرض زراعية هو خصم من قدرتنا على إنتاج الغذاء ويجعلنا معرضين لأي ضغوط أجنبية من البلاد التي نستورد منها الغذاء - لا أن يقتصر دور الإعلام على "إعلام الأزمات" و"إعلام المناسبات" بمعنى أن الإعلام لايهتم بالمشكلة إلا إذا بلغت ذروتها حيث يتصاعد ايقاع الإعلام إلى أقصى مدى له ثم يهبط بعد ذلك إلى أدنى مستوى فقد بلغ النشر الصحفى واليـث الإذاعي والتلفزيوني مداه عام ١٩٨٥ وهو نهاية مهلة تطبيق القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣. ثم هبط إلى أدنى مستوى له في الأعوام التالية . ثم عاد ونشط بصورة ملحوظة مع صدور الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ ثم هبط أو كاد ينتهي الإعلام من هذه المشكلة بعد شهر أو إثنين من صدور القرار.

١٢- بقيت نقطة هامة ألا وهي صمت رجال الدين أمام استغلال الدين الإسلامي في الأغراض الشخصية أو لتحقيق المنافع الخاصة للبعض بصرف النظر عن المصلحة العامة مثال ذلك أن يقوم شخص ببناء مسجد صغير "زاوية" له في مقدمته مؤذنة ويلصق هذا المسجد مباني أخرى أو يتوسط هذه المباني ذلك المسجد على الأرض الزراعية . وبالطبع لايجزأ أحد على هدم هذا المسجد لأنه إذا قامت الشرطة والزراعة بعملية الهدم يترتب عليه هدم المسجد .. وهذا بالطبع عمل شيطاني صادر عن حكومة كافرة ومستولين كفرية ويبقى الوضع على ما هو عليه وتتزايد المباني خلف وحول المسجد!! وعلماء الدين يعرفون أن هذا التصرف من قبل البعض يمن قاموا بالتعدي على الأرض الزراعية بالبناء على تلك الأرض التي تخرج لنا قوتنا مخالف للدين والشرع ومع ذلك لانجد منهم إلا الصمت .. والأمثلة على هذه الصورة كثيرة ومتعددة يعرفها الجميع في كل قرية.



## تقارير

- 
- ١- الصراع السياسي في الصين
  - ٢- اليسار ومستقبل مصر
  - ٣- حزب اليسار الاشتراكي الموحد بالغرب
-



# صراع سياسى فى الصين

## ■ صلاح صبح

فى أول يوليو ٢٠٠١ ألقى "جيانج زيمين" السكرتير العام الحزب الشيوعى الصينى ، خطبة ، اعتبرت وقتها فى غاية الأهمية ، لأنه "اقترح" فيها لأول مرة فى تاريخ الحزب قبول عضوية رجال الأعمال والرأسماليين .

معارضتها لاقتراح " زيمين" بالسماح لرجال الأعمال والرأسماليين بالانضمام لعضوية الحزب .

وسرعان ما انتشر أمر الخطابين ، وبالتالي أمر الصراع داخل الحزب ، ولكن ظل الحديث عنه محدودا بين عامة أفراد الشعب الصينى .

وتقول مجلة "Monthly Review" فى عددها الصادر فى مايو ٢٠٠٢ " إن أهمية هذا الصراع واضحة ، لأنها تعد اختباراً لمدى قوة ووجود المعارضة داخل

وعقب هذه الخطبة انطلق صراع غير معان بين المؤيدين والمعارضين للفكرة من كبار قيادات الحزب .

وفى الوقت الذى لم تتناول فيه الصحف الصينية أمر هذا الصراع ، وحتى صحف هونج كونج - الأقل خضوعا للرقابة - نأت بنفسها عن الخوض فى هذا الموضوع .. لاحظ أن هناك خطابين موقع عليهما من رموز قديمة من قيادات الحزب يتم توزيعهما يدأ بيد ، وبشكل شخصى وسرى ، وقد أكتكت هذه الرموز فى الخطابين

— "South china Morning Post"

وهي صحيفة يمينية التوجه ، تصدر في هونغ كونج أن " الرئيس زيمين " أمر بأن يتم إقصاء القوى اليسارية المتشددة ، المعارضة لعملية " إصلاح الحزب " عند بدء عملية إجماع الرأسماليين .

وأضاف : " أن السيد " زيمين " ، من ناحية ، يخشى أن يتسبب زيادة تأثير اليساريين المتشددين في مواقع السلطة ، في هروب رجال الأعمال الأجانب من البلاد ، في الوقت الذي تنوى فيه الصين ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .. ومن ناحية أخرى فإن " زيمين " يخشى من تعرض فرصته للاستمرار في قيادة الحزب والبلاد ( أو اختيار خليفة له من أتباعه ) للخطر عند انعقاد المؤتمر العام السادس عشر للحزب نهاية هذا العام .

وقد كان من غير المألوف لصحيفة يمينية مثل ( SCMP ) أن تقول إن السيد " زيمين " يخشى على زعامته خلال المدة المتبقية له في الرئاسة ، وحتى انعقاد المؤتمر العام للحزب ، بسبب تزايد المعارضة الماركسية المتشددة له ، وخاصة بعد اقتراحه الأخير .

ورغم وجود نوع من الرقابة على الصحف ذات التوجهات الماركسية ، فإن إحدى هذه الصحف ، قد نشرت مقالا ، مؤخرا ، جاء فيه أن هناك العديد من الرأسماليين ، انضموا بالفعل إلى الحزب ،

الحزب الشيوعي الصيني ، ويمتد الأمر لبحث العلاقة بين الاشتراكية والرأسمالية في الصين .

ويبدو أن الرئيس الصيني " جيانج زيمين " لن يسمح بأي معارضة لاقتراحه ، الذي سيتم ( أو من المفترض أن يتم ) إقراره في المؤتمر العام القادم للحزب ، نهاية هذا العام ، والدليل أن " إيريك إيكهولم " مراسل الـ " نيويورك تايمز " كتب مقالا في عدد الصحيفة الصادر في ١٦ أغسطس الماضي جاء فيه أن " صحيفة ماركسية صغيرة ، ولكنها مؤثرة تسمى " The pursuit of truth " ( ملاحقة الحقيقة ) قد تم إغلاقها ، لأنها هاجمت خطة الرئيس الصيني ، لضم الرأسماليين للحزب . وقال " إيريك " إنه " على الرغم من عدم الارتياح داخل عدد من الدوائر لاتجاه الرئيس زيمين ، فإن رئيس تحرير الصحيفة التي تم إغلاقها ، كان قد كتب أن " القرار (ضم الرأسماليين) قد تم اتخاذه بالفعل ، وأي معارضة له لا طائل منها " .

ولكن الصراع يبدو أنه غير قاصر على اتجاه " زيمين " لضم الرأسماليين لعضوية الحزب ، " بما يخالف طبيعته ولائحته الأساسية وبرنامجه " — كما يقول المعارضون — ولكنه يمتد لرغبة أكيدة لدى القيادة الصينية لإقصاء القوى اليسارية المتشددة في الحزب . ففي ٢٣ أغسطس ٢٠٠١ ، كتب " فيقين بيك — كوان " في

، ويعيدون استثمار أرباحهم في المشروعات التي يملكونها ، دون تحويلها للخارج ، أو اكتنازها.

وفي مايو الماضي قالت الوكالة إن الحزب في مقاطعة جانج دونج "Guangdong" - وهي معقل الرأسمالية في الصين - قد اختار رأسماليين ضمن وفده المقرر أن يشارك في المؤتمر العام السادس عشر للحزب نهاية هذا العام.

وترجع مجلة "Monthly Review" في عدده الأخير أن يتم إجراء تغيير رسمي في هيكل الحزب الشيوعي الصيني وبرامجه ، في المؤتمر القادم . وتقول " إن معارضة انضمام الرأسماليين للحزب ، يجري الآن - أو جرى بالفعل - إخمادها ، ولكن تظل نتائج الصراع الخفي داخل الحزب ، غير مؤكدة بعد .

فهل سينجح الرئيس " زيمين " في تنفيذ خطته بالسماح بانضمام رجال الأعمال للحزب ، وهل سيسفر ذلك عن تغيير جوهري في برنامج الحزب ، ولائحته ، وتوجهاته ، أم أن المعارضة الماركسية داخل الحزب سوف تتجح في إفشال خطة " زيمين " وإبقاء الحزب - وبالتالي الصين - على شكلهما وتوجهاتهما التقليدية؟

هذا ما سنكتشفه الأيام ، عقب انعقاد مؤتمر الحزب ، نهاية هذا العام .

وأن ذلك حدث ، قبل الخطاب الذي ألقاه السيد زيمين في يوليو ٢٠٠١ . بل إن صحيفة ماركسية أخرى ، ابتعدت عن كل تقاليد الرقابة " الذاتية" وكتبت أنه " عندما رجب " جيانج زيمين " بانضمام الرأسماليين إلى الحزب في العام الماضي ، قام أربعة عشر شيوياً من الحرس القديم ، بكتابة خطاب موجه للرئيس " زيمين " يتهمون بالإخلال بوحدة الحزب ، بطريقة قد تقود الصين إلى الانهيار ، مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي "

وقد بد " زيمين " على هذا الاتهام بأن وضع زعيم المجموعة التي وقعت على الخطاب ، ويدعى " وي وي " ( Wei Wei ) وهو كاتب ومفكر يبلغ من العمر ٨٢ عاماً ، تحت الإقامة الجبرية .

كما ألقى جهاز الأمن الصيني - كما تقول " صحيفة الأمة " الصينية ذات التوجه الماركسي - القبض على بعض الرسميين ، المشاركين في التوقيع على الخطاب ، أو المتعاطفين مع ما جاء فيه .

ورغم وجود معارضة شديدة لاقتراح " زيمين " بضم الرأسماليين للحزب الشيوعي الصيني ، ورغم أن هذا الاقتراح لم يتم إقراره بعد ، فإن وكالة الأنباء الصينية الرسمية " Xinhua " نشرت في مطلع هذا العام قائمة بالرأسماليين الذين يرغبون في الانضمام للحزب ، وقالت إن " هؤلاء " من الذين يعاملون العاملين لديهم بطريقة عادلة

# اليسار ومستقبل مصر

وجهات نظر: نبيل الهلالي وعبد الفتاح شكر وحسين عبد الرازق

وبهاء الدين شعبان وأنور مغيث

## ■ متابعة خالد حريب

تنظم مركز البحوث العربية ندوة موسعة تحت عنوان «اليسار ومستقبل مصر» شارك فيها باحثون ومهتمون ونشطاء من مختلف أجيال اليسار.. ومن مواقع يسارية مختلفة.

لحمود تبجيل الهلالي المحامي والمناضل المعروف كان أول المتحدثين في الندوة واستهل رؤيته بأن نقطة البدء عند الحديث عن اليسار ومستقبل مصر، لابد أن تكون هي تحديد المقصود باليسار ثم التعريف بالمستقبل الذي ننشده لمصر. ويرى الهلالي أن اليسار مصطلح سياسي يتسع لقوى متعددة تتناضل في سبيل مجتمع متحرر من التبعية والقهر البوآيسى والظلم الاجتماعي، وهذا المجتمع يستهدف على المدى البعيد تحقيق الاشتراكية مع افتراض وجود تباين بين قوى اليسار حول موقف كل منها من الاشتراكية. ويحدد الهلالي

اتفق المشاركون على حجم الأزمة التي يمر بها اليسار بمختلف فصائله.. وجاء اللقاء فرصة لبحث الأسباب التي أدت إلى ذلك ومحاولة استشراف المستقبل.

ولم يترك المشاركون أمر المستقبل مفتوحاً للظروف الطارئة ولكن اجتهدت عدد من الباحثين في بلورة ما يشبه «الأجندة» التي تبحث عن إتفاق خطوة أولى نحو ترجمتها إلى واقع.

واقترعنا من مجلة «اليسار الجديد» بأهمية الموضوع ننشر تفاصيل هذه الندوة المهمة ونفتح الباب واسعاً للتطبيق والتعقيب.

من نحن؟.



بالتالى أن اليسار يضم الشيوعيين المنضمين لتنظيمات والماركسيين المستقلين والتجمعيين. واختار الهلالي أن يتركز حديثه على اليسار الشيوعى باعتباره منتقيا لهذا الفصل.

وينتقل الهلالي إلى رؤيته لمستقبل مصر الذى يعرفه بأنه الغد الذى تتمناه لمصر ويوضح أنه إذا كانت مصر تعاني اليوم من أزمة مجتمعية شاملة هى تحديداً أزمة التطور الرأسمالى التابع .. فالمستقبل الذى تتمناه لا يمكن أن يكون امتداداً لحاضر مصر المزوم أو صيغة محسنة ومنقحة من هذا الحاضر، بل يجب أن يكون المستقبل نقيضاً نافياً لهذا الحاضر المحتضر.

ويضيف: وإذا كانت الأزمة التى تعانيها مصر هى الحصاد المر لجمل سياسات الحكم فإن الخروج من الأزمة رهن بالخلاص من هذه السياسات وصانعها مما يتطلب بروز قيادة طبقية جديدة قادرة على طرح سياسات بديلة وتعبئة قوى التغيير وقيادة معركة هذا التغيير.

### لوضاح اليسار الحالية

، وعند تناوله لأوضاع اليسار الحالية يطالب الهلالي بضرورة أن نصارح أنفسنا بأننا أوضاعاً متساوية لأن اليسار المصرى يعانى بكل فصائله من مجموعة مشتركة من الأزمات أهمها:

- الانتقاسامية والتشردم : وهى علة يشكو منها اليسار الشيوعى واليسار الناصرى أيضاً.

- افتقار الرؤية المتكاملة عن الحاضر والمشروع الخاص للمستقبل.

- العزلة عن الجماهير وعن القاعدة الاجتماعية الطبيعية من عمال وفلاحين . وحركة اليسار الشيوعى محصورة أساساً فى نطاق القشرة المسيية على سطح المجتمع.

- ينفع اليسار اليوم ثمن إخفاقات الأمم فهو يتحمل أخفاقات وانحرافات التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، واليسار الناصرى بأجياله الجديدة يتحمل مسئولية الأخطاء والانتهاكات التى ارتكبت فى ظل العهد الناصرى.

### مهام اليسار

بعد أن يكشف الهلالي عن مواطن الضعف الحالية فى اليسار الشيوعى يحدد مجموعة من المهام يرى أنها كفيلة بتحويل اليسار إلى قطب أساسى مؤثر فى الصراع من أجل المستقبل. ولولى هذه المهام من وجهة نظره هى ممارسة نقد ذاتى علنى وجسئ عن أخطاء الفكر والممارسة والتنظيم فى المرحلة الماضية وتصحيح هذه الأخطاء.

ويوضح الهلالي أن من أهم هذه الأخطاء:

- فشل اليسار الشيوعي في تحقيق الربط الجدلي بين النظرية والواقع المصرى والاكتفاء بترجمة النصوص وحفظها عن ظهر قلب وعجز اليساريين بالتالى عن تطبيق النظرية بشكل خلاق يتناسب مع الواقع المصرى.

- اكتفاء اليسار بترجمة ودراسة كتابات ماركس وإنجلز ولينين وستالين وما فى حين أدار ظهره لكل ما هو إيجابى فى التراث الإنسانى العالمى والعربى والإسلامى رغم أن الماركسية لم تخلق من عدم ولم تهبط على ماركس من السماء ولكن تكون ماركسيين حقاً لابد من الانفتاح على كل اجتهادات العقل البشرى.

ويستشهد الهلالى بمقولة شهيرة للينين يقول فيها:

«إن الشيوعي الذى لا يتقف نفسه بأفضل ما أنتجه العقل البشرى ويكتفى بدراسة الكتب الماركسية شيوعي بائس».

- الخطأ التاريخى الفادح نظرياً وسياسياً الذى وقع فيه الشيوعيون المصريون بقبولهم تقسيم فلسطين مسيطرة لموقف الحزب الشيوعي السوفييتى رغم تناقض هذا الموقف مع مبادئ الماركسية ومفهومها عن القومية والأمة والدولة .. فتعاليم الماركسية لا يمكن أن تقبل الاعتراف بدولة إسرائيل لأن الدولة فى

الماركسية هى نتاج وجود اجتماعى سابق عليها وهو ما لا ينطبق إطلاقاً مع حالة دولة إسرائيل التى فرضها الاستعمار العالمى والصهيونية العالمية على منطقة الشرق الأوسط.

- الموقف الخاطئ من الديمقراطية: حيث يدين الهلالى مشاركة اليسار فى عهد عبد الناصر فى لعبة الديمقراطية الموجهة التى طبقها النظام الناصرى الذى ارتضى إهدار الحريات العامة تحت شعاره لا حرية لأعداء الشعب « وحل اليسار الشيوعي تنظيمه المستقل ثم حاول الدخول كإفراد فى الحزب الحاكم الأوحيد، ويضيف الهلالى أن هناك أخطاء فرعية تتدرج تحت هذا الموقف الخاطئ من الديمقراطية مثل عدم التزام التنظيمات الشيوعية عامة بالديمقراطية الداخلية وعدم توفير القنوات الصحيحة للصراع الفكرى داخل التنظيم مما أدى لتفريغ الانقسامات وفقد اليسار مصداقيته فى عيون الجماهير.

- أخيراً يتطرق الهلالى لأخطاء اليسار العديدة فى مجال العمل الجبهوى حيث ظلت قضية التحالفات من أبرز القضايا المثيرة للجدل والاختلاف والانقسام فى صفوف الحركة الشيوعية وشاب هذه القضية أخطاء بارزة مثل إهمال التحالفات الاجتماعية

والتركيز على التحالفات السياسية مع أحزاب  
البرجوازية ويضرب لذلك مثلا هو الانتصار  
التاريخي الذي حققه الشيوعيون عام ١٩٤٦  
بتأسيس اللجنة الوطنية للعمال والطلبة  
وإغفالهم تمثيل الفلاحين في هذا التشكيل  
الجهوى ، ومن الأخطاء البارزة أيضا التي  
يرأها الهلالي إخفاق الشيوعيين في ممارسة  
قانون الوحدة والصراع مع الحلفاء واكتفائهم  
بالاشتراك في تشكيل أشكال عمل جبهوية  
فوقية معزولة عن الجماهير العريضة وحركتها.

#### بوصلة اليسار

وهنا تنتهى أولى المهام التي حددتها  
الهلالي لتحويل اليسار لقطب فاعل في  
الصراع من أجل المستقبل . وينتقل بعد ذلك  
إلى ثاني هذه المهام وهي ألا يتخلى اليسار  
الشيوعي عن منهجه الطمى المتمثل في  
الماركسية اللينينية أي إيديولوجية الطبقة  
العاملة وهو المنهج الذي يعد بمثابة البوصلة  
التي توجه خطى اليسار.

ويوضح الهلالي أنه في مواجهة اكانيب  
النيومارخية الامبريالية حول انتهاء عصر  
الايديولوجيات فعلى اليسار أن يتمسك أكثر  
بالماركسية اللينينية لأن الانتهيارات التي وقعت  
في الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا ليست  
شهادة وفاة للماركسية فكما قال ماركس

والفلسفة تموت في الممارسة لكي تولد من  
جديد كظنرية تقدم ممارسة جديدة للحياة .  
وينبه الهلالي إلى ضرورة قيام اليسار  
الشيوعي بإعادة قراءة وفهم ماركسية ماركس  
: واينين يعيرون وعقول العصر الراهن حتى  
نعيد إنتاج ماركسية لينينية على ضوء  
مقتضيات الواقع الجديد الذي لم يعيشه  
ماركس ولا لينين.

والمهمة الثالثة التي يمكن أن تحول اليسار  
لقوة مؤثرة هي توحيد اليسار الشيوعي  
وتجاوزه أوضاع الانقسام والتشرذم التي  
يعانى منها منذ عقود على أن يتسم التوحيد  
على أسس مبدئية ومن خلال عملية فرز  
واستقطاب لمعرفة الفئ من السمين .

ورابع المهام من وجهة نظر الهلالي هي  
إنجاز تحالف اليسار ونفخ الفبار من على  
شعار تحالف اليسار بالمعنى الواسع وتوسيعه  
على أرض الواقع ولا تلت طاقات اليسار غير  
الموحدة مبددة.

والمهمة الخامسة هي الالتقاءات الأوسع  
بمعنى الدخول في سلسلة من أشكال التنسيق  
مع قوى اجتماعية وسياسية عديدة ومتنوعة قد  
تتفق معنا حول نقطة أو أكثر من نقاط  
مشروعنا عن مستقبل مصر وتختلف مع  
اليسار حول بقية النقاط.

## مشروع نبيل

وسادس المهام هي وجوب طرح مشروع نبيل غير مشروع البرجوازية الحاكمة حيث تتوقع الجماهير الشعبية من اليسار طرح رؤية علمية للحاضر المتأزم وتصور متكامل لكيفية انتشارال الوطن من برائن طريق الندامة أى طريق التطور الرأسمالى التابع المسود ، ويشير الهللى إلى أن طرح مثل هذا المشروع المتكامل سوف يسهم فى تمييز اليسار الحقيقى أمام الجماهير عن حملة الوجه اليسارى الساترين فى ركاب السلطة، وللمهمة السابعة هي قيام اليسار بطرح نفسه على الجماهير طرحاً نضالياً بالنزول للجماهير فى مواقعها ومعاشية همومها ومشاكلها ومشاركتها فى معاركها الحياتية اليومية وعدم الاكتفاء بالاستغراق فقط فى المعارك الفكرية والسياسية ذات الطابع الفوقى التى تعكس شواغل واهتمامات المثقفين.

ثم يطرح الهللى ثامن المهام وهي ضرورة أن يلعب اليسار الشيوعى وغير الشيوعى دوراً مبادراً وفاعلاً من أجل الإسراع فى تحقيق التلاحم بين بؤر المقاومة للعولة الرأسمالية والإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية لتشكيل جبهة عالمية واسعة ضد كل أعداء الشعوب، ويبدأ ذلك بإطلاق حركة شعبية فى مصر

لمقاومة العولة الرأسمالية كرافد من روافد الحركة العالمية ضد العولة . وهنا يسجل الهللى اعتراضه الشديد على ما ورد فى «افتتاحية اليسار الجديد» حول اختفاء مزعوم «الصراع من أجل إقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للرأسمالية» أو «لبناء نظام اقتصادى لاجتماعى نبيل على النطاق العالمى» ، ويؤكد الهللى أن هذا النضال العالمى نضال قديم جديد لم وإن يتوقف أبداً ويدعم للتوقف عن إطلاق مثل هذه المقولات المثبطة للهمم . وأخيراً يؤكد نبيل الهللى على أن اليسار لن يستطيع أن يكون قوة فاعلة إذا ظل مجرد تيار يفتقد للقوام.. فتحقيق الاشتراكية مستحيل دون توافر جيش منظم من الاشتراكيين الحقيقيين المؤمنين بالقضية والذين يعتبرون أن النضال فى سبيل الاشتراكية عطاء وتضحية ونداء وليس انتفاعاً واستنزافاً وإثراء.

## العمل المطلوب

القائد اليسارى هيد الغبار شكر أدار التوبة بخبرته المعروفة ولكنه خرج عن هذا الإطار -كثير- ليقدم نقاط سريعة ربما تنفيد فى المناقشات التى يقول عنها شكره قد تستمر موسم ثقافى كامل بالمرکز .. ولكن قبل عرضه لدخلته أوضح أن مجلة «اليسار الجديد» هي منبر لكل تيارات اليسار المصرى واختلاف

-بناء تنظيم حزبي ديمقراطي على أرضية مؤسسية.

-الحرص على وجود حوار منتظم بين كل قوى اليسار.

### تراجع الحركة

الكاتب الصحفي والمفكر اليميني حسين عيد الرزاق جاء إلى النوبة حاملاً رؤية كاملة لما يور في المجتمع المصري وأثر ما يحدث في أرض الواقع على اليسار .. فهو يبدأ حديثه متفقاً على أن اليماني في أزمة ويصفها بأنها «أزمة طاحنة» ولا يستثنى من ذلك الأحزاب العنصرية أو المصرية .. مع اختلاف أسباب وشكل ونتائج الأزمة في كل حزب على حدة.

ويرى عيد الرزاق أن اليسار في مصر يضم التجمعين والناصرين والحزب الشيوعي المصري وحزب الشعب الاشتراكي والاشتراكيين الثوريين إلى جانب الشخصيات اليمانية المستقلة.

ويرى عيد الرزاق أن المجتمع المصري في السنوات الأخيرة يتجه يميناً ولذلك فإن الحركة الإسلامية وتيار الإسلام السياسي يسيطر عليه .. ويطالب بضرورة مواجهة هذه الحقيقة .. وإذا كان توجه المجتمع إلى اليمين هو أول أسباب الأزمة العامة فإن ثلثي الأسباب هو تراجع الحركة العمالية خاصة الحركة ذات

الهائل مع ما جاء في مقدمة العدد الماضي يكشف عن الحاجة إلى حوار مستمر بين المهتمين .. ووجه شكر الدعوة لأحمد نبيل الهلالي لكتابة وجهة نظره كاملة إلى المجلة لنشرها والحوار معها.

ويخل شكر في نقاطه المرشدة بسرعة وإيجاز مؤكداً في بداية عرضه أنه إذا طالبنا مشاركة كل اليساريين في العمل المطلوب فلن ينهض اليسار ولكن من الممكن أن يتقدم فصيل تلقى حوله إذا تحققت له هذه الشروط وهي:

-توافر رؤية فكرية وسياسية سليمة تتعامل مع التطورات.

- رسم خريطة لتحالفات سياسية صحيحة على اعتبار أن اليسار ليس وحده في المجتمع. -إنعكاس الرؤية والتحالفات على الممارسات اليومية.

-إعطاء الأولوية للإصلاح السياسي وبناء جبهة ديمقراطية سليمة لضمان مشاركة العمال والفلاحين.

-الانخراط في عمل جماهيري قادر على بناء الديمقراطية من أسفل بعيداً عن مناقشة الحكم لتحقيق ذلك.

- اكتشاف جيل جديد من القيادات الشابة.

الطابع السيامى ويرصد فى ذلك أن المجتمع يشهد ما يشبه السكن خلال السنوات الماضية فلم يحدث إضراب مشابه لإضراب سنائفى السكك الحديدية أو مظاهرات مشابهة لما حدث أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ .

هذا التراجع فى رأى عبد الرزاق لم يقتصر على الحركة العمالية فقط ولكنه امتد إلى حركة الفلاحين وحركة الطلبة .. ولا يعتبر ما حدث فى الشهور الأخيرة من تضامن طلابي مع الانتفاضة أمرا حاسما فى شكل ومضمون حركة الطلبة المنشودة.

ويضيف أيضا أن من الأسباب العامة للآزمة التى تواجه اليسار هو انعكاس انهيار الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والوسطى على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية.

#### مواقف عدائية

ويشير حسين عبد الرزاق بوضوح وصراحة إلى إنقسام وتشنت الحركة الشيوعية مما نتج مواقف عدائية وأرجع ذلك إلى لا أخلاقية بعض المنتسبين إلى اليسار واحتفاء بعض القوى بهؤلاء رغم سقوطهم الأخلاقى والسياسى من جانب قوى أخرى.

ويصف حسين عبد الرزاق أحوال العضوية فى اليسار أنها تكلست وغابت الأجيال

الجديدة ويظهر ذلك بوضوح فى أحزاب التجمع والناصرى والأحزاب الشيوعية مع ملاحظة خصوصية الاشتراكيين الثوريين والحركة الطلابية.

#### وفى الاقتصاد

وبالرجوع إلى الوضع الاقتصادى فى مصر وأثره على المجتمع وبالتالى انعكاسه على الحركة يرصد حسين عبد الرزاق نقاطاً وعناوين موجعة :

- حالة الركود فى السنوات الخمس الأخيرة.

- ارتفاع الدين الداخلى إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

- انخفاض معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلى.

- العجز فى الميزان التجارى.

- العجز فى ميزان المدفوعات.

- انخفاض النمو فى الصناعة والزراعة .

- فشل سياسة الرهان على التصدير والاستثمارات الأجنبية والخاصة.

- انهيار سعر الجنيه المصرى أمام الدولار (٣٤٪) خلال أقل من عام) وارتفاع أسعار كافة السلع.

- أزمة ١١ سبتمبر وانعكاس ما سبق على مستوى معيشة الطبقات الشعبية حيث إزداد

الأغنياء غنى والفقراء فقراً .. أما العنوان العريض الذي وصل إليه عبد الرزاق فهو «تعميم الفساد».

### وفي السياسة

خريطة شاملة يرسمها عبد الرزاق للواقع السياسي ويبدأ بكشف موقف العداء للديمقراطية ويندل على ذلك بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بقصر رئاسة القضاة للجان الفرعية في انتخابات مجلس الشعب والاستفتاءات المنصوص عليها في المادتين ١٢٧، ١٣٦ من الدستور .. وأن هذا التعديل قام باستبعاد رئاسة القضاة للجان الفرعية في إنتخابات المجالس المحلية والاستفتاء الخاص بالرئاسة والاستفتاء على تعديل الدستور والاستفتاء على الإجراءات التي يتخذها الرئيس طبقاً للمادة ٧٤ والاستفتاء على المسائل الهامة التي يقرر رئيس الجمهورية طرحها على الاستفتاء.

كما يشير عبد الرزاق إلى وقائع محددة في العداء للديمقراطية مثل تزوير انتخابات المجالس المحلية والموقف من التظاهرات الطلابية والمسيرات السلمية وإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وكذلك إصدار قانون العمل الموحد.

كما يلمح عبد الرزاق في رصده للواقع

السياسي إلى مواقف بعض قوى اليسار واقتربها من السلطة.

### وفي المستقبل

وعن المستقبل يتحدث عبد الرزاق في ثقة.. فيؤكد أن مستقبل مصر مرتبط بمستقبل اليسار.. وذلك على اعتبار أن البرجوازية حصلت على فرصتين الأولى قبل ثورة ١٩٥٢ والثانية بعد عام ١٩٧٤ وأن الحصاد كان هو هذه الأزمة التي يمر بها المجتمع الآن .. وهذه الأزمة تكشف وتؤكد أنه لا حل بدون اليسار.

وفي هذا يتضح حجم عبء النور المنتظر لليسار المصري .. فهناك حاجة ضرورية للوحدة بين قوى اليسار .. ويحدد أكثر أن المطلوب وحدة نضالية تطرح رؤية وتتجاوز التشبيث بالرؤى السابقة. وتعمل هذه الوحدة في صفوف الطبقات من العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والمثقفين .. وضرورة العمل وفق برنامج يرتبط بقضايا الناس الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الديمقراطية. ويشير عبد الرزاق إلى أهمية القضية الفلسطينية وارتباطها بالأمن القومي المصري .. وكذلك القضية العراقية والتصدى للعولة والهيمنة الأمريكية.

### الحقائق الثابتة

ومجموعة من الحقائق الثابتة التي قد لا

يختلف معها أحد يقدم أحمد بهاء الدين شعبان رؤيته له أزمة اليسار المصرى .. «الأعراض والافتراحتات» ، وأولى هذه الحقائق أن الحركة اليسارية المصرية واحدة من أقدم الحركات السياسية فى مصر، إذ يعود أول تنظيماتها الملمنة إلى أوائل العشرينيات من القرن الماضى «وسبق ذلك جهود ونشاطات عديدة مهنت الأرض لإعلان ميلاد حزب الاشتراكية فى مصر عام ١٩٢١ وعلى مدار العقود الماضية قدم آلاف المناضلين تضحيات جسيمة ونفقوا من حياتهم سنين طويلة فى المعتقلات والسجون وتركوا بصماتهم الواضحة على ثقافة وفكر الوطن . وهنا يلتق بهاء الدين شعبان النظر إلى الحقيقة الثانية وهى أن عوائد كل تضحيات اليسار المصرى وجهود المنتمين إلى صفوفه حتى الآن لا تتناسب بأى حال مع تاريخ حضوره السياسى وتبدو صورة اليسار الآن غير مرضية على الإطلاق إذ بدأ قرناً جديداً وهو فى أسوأ حالاته على الإطلاق. ويعد هذا الرصد السريع لماضى اليسار وحاضرة ينتقل بهاء الدين شعبان إلى تحديد عدة أمراض قادت اليسار المصرى والعربى إلى هذا الواقع المتردى :

—هناك يساريون ولكن لا توجد حركة منظمة اليسار .هناك فكر يسارى مشوش

دون خطة مدروسة لترتيب بيت اليسار وهناك منتمون لليسار دون قوة يمارية منظمة ومؤثرة تملك فرض جدول أعمالها ورؤاها .وياختصار يرى بهاء الدين شعبان أن اليسار المصرى مجرد حالة وليس واقعاً والحالة مجرد احتمال، أما الواقع فهو وحده الذى يعتمد عليه فى موازين القوى وفى لحظات صنع القرار.

—بعد ثمانين عاماً ما زالت الحركة اليسارية المصرية تعيش نفس أزمتها القديمة وتور داخل دوامتها المورقة وتحمل نفس الأمراض التى ولدت بها وأهمها الانقسامية والتشرذم والتفتت والتخوين وشخصنة الخلافات.

—أثر الوضع السابق ثماره المحرمة المرة فلصيب اليسار بالشلل الذى مزله عن الجماهير وأعجزه عن الانفراس فى التربة الوطنية بعمق وغفوان وباستثناء حالات فردية لم ينجح اليسار بشكل عام فى نسج روابط قوية مع الطبقات الفقيرة وظل الحديث عن الجماهير والطبقة العاملة والكاسحين محض كلام نظرى مرسل لم يتجسد كحقائق فى أرض الواقع إلا نادراً.

—على مر تاريخه لم ينجح اليسار فى حل العضلة التنظيمية حلاً موفقاً فداثماً ما كان يقع اسير التناقض بين التنظيم المغلق المعزول



### أسئلة اللحظة

ولم يتوقف بهاء الدين شعبان عند مجرد استعراض أمراض اليسار المثيرة للأسس لكنه ينتقل بنا سريعاً إلى اثارة مجموعة من الأسئلة التي طال الزمن نون أى محاولة جادة للإجابة عنها ويطلق عليها أسئلة اللحظة الراهنة ومن أبرزها:

-أسئلة حول اليسار وأزمة المصطلح:

فماذا نعنى بتعبير «اليسار» : هل هو القوى الماركسية (إذا استخدمنا المعيار الطبقي)، أم القوى الماركسية والناصرية (إذا استخدمنا المعيار الوطنى)، أم القوى الماركسية والناصرية وكل دعاة الحرية والتقدم (إذا استخدمنا المعيار السياسى -الديمقراطى).

-أسئلة حول اليسار وأزمة الرؤية.

لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ هل المشكلة فى الجذور والأصول أم فى التطبيق ؟ وهل المشكلة فى النظرية أم الممارسة؟ ما الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى ولماذا وكيف ننظر إلى تقويمه ونستفيد من هذه التجربة ونستخلص منها الدروس ؟ وهل ما زالت الاشتراكية صالحة للتطبيق وللنضال من أجلها وإذن : ما هى الاشتراكية؟.

-أسئلة حول اليسار وأزمة الحزب:

أو التنظيم المفتوح الضائع ولم يفلح أبداً فى صياغة منظومة تنظيمية تحدد العلاقة بين العمل الخاص والعام وبين الـ «تحت» و«الفوق» وغيرها من المكونات التنظيمية.

-يرى بهاء الدين شعبان أن اليسار عجز أيضاً عن طرح منظومة برامجية تؤثر وتعيش وتتطور بالتراكم المستمر على مدى الأحقاب والسنين وهذا البرنامج المتفق عليه هو الذى كان سيجعل الهدف النهائى لليسان لا يغيب عن أنظار مناضليه وتصبح قضية التغيير لا مجرد حلم عصى المزال ولكن عملاً متكاملأً وساعداً متماسك الحلقات ، فكما يقول ماركس إن التاريخ ليس شيئاً إلا الإنسان المتجه نحو أهدافه.

-من أخطر نقائص التجربة اليسارية ولعلها أخطرها غياب روح التجديد والعجز عن فتح بوابات الأمل أمام الأجيال الجديدة وما دام لليسان فى معياره الأساسى هو الانحياز للمستقبل فينبو الوضع مسؤوليا حين نرى كافة الأشكال اليسارية فى غربة حقيقية عن الأجيال الجديدة، تتحدث لغة غير لغتها وتهتم بقضايا غير قضاياهم وهو ما يعنى بالضبط خيانة اليسار لنفسه وانقلابه على مفاهيمه وتخليه عن المستقبل لصالح ماضى ولى وإن يعود.

فى هذا الأمر؟

- أسئلة حول اليسار والموقف من الإسلام  
السياسى:

ما موقف اليسار العلمى من الدين  
«الإسلامى بالذات» ، ومن الهجمة على الإسلام  
والمسلمين خاصة بعد ١١ سبتمبر وما موقف  
اليسار من قوى الإسلام السياسى : عدا  
مطلق مثل موقف الدكتور رفعت السعيد أم أن  
هناك إمكانية لتطوير مواقف مختلفة من  
السعيد أم أن هناك إمكانية لتطوير مواقف  
مختلفة من التيارات الإسلامية والتفاعل معها  
فى إطار هجمة إمبريالية ساحقة كالتى  
نعيشها ؟

-أسئلة حول اليسار والموقف من العولة:

كيف يفهم اليسار ظاهرة العولة: نحن  
معها أم ضدها ؟ نقاتلها أم ننضهر فيها وما  
موقف اليسار من جماعات مناهضة العولة  
وكيف يتعامل معها ؟ وهل هناك مجال لبناء  
عولة أممية ذات بعد إنسانى يكون اليسار  
المصرى جزءاً منها أم أن العولة ظاهرة لصيقة  
الصلة بالمجتمع الرأسمالى ومفصلة على  
مكوناته العضوية.

-أسئلة حول اليسار وقضايا الصراع

العربى- الصهيونى : كيف يرى اليسار الآن  
طبيعة الصراع العربى؟ الصهيونى ومستقبل

هل ما زال الحزب البلشفى بصيغته التى  
نعرفها صالحاً لقيادة التغيير فى ظروف  
السموات المفتوحة والعولة والإنترنت وثورة  
الاتصالات أم نحن فى حاجة لشكل جديد  
يستفيد من هذه التطورات ويتمتع بيناميكية  
وقدرة على التطور والتأثير وإذا كان الأمر  
بالإيجاب فكيف يمكن بناء حزب حقيقى مرتبط  
بقواعده ومعبر عن حاجات موضوعية فى  
الواقع.

-أسئلة حول اليسار وأزمة الديمقراطية:

ما هو موقف اليسار من الديمقراطية ومن  
الليبرالية داخل الحزب وفى المجتمع؟ وما هو  
تعريف الديمقراطية من وجهة نظر اليسار وما  
هو موقف اليسار من قضية ديكتاتورية  
البروليتاريا .هل ما زال متمسكاً بها وهل  
يتناقض ذلك مع ادعائه بشأن الديمقراطية  
وإذا كان تخلى عن هذه الديكتاتورية إلا يعد  
ذلك هرطقة ماركسية ؟ وما موقف اليسار من  
قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية ومن هم  
الحلفاء ومن هم الأعداء ؟ إلخ.

-أسئلة حول اليسار والفكرة القومية:

ما هو تقويم اليسار الآن للقضية القومية  
وللقوى القومية العربية والطبيعة الصراع مع  
خصوم هذه الفكرة؟ وهل يعتبر اليسار أن  
هناك أمة عربية متحققة أم ما زال على تشكك

التمسوية وهل نقبل الاعتراف بإسرائيل إذا  
أقيمت دولة فلسطينية بالشروط الأمريكية؟ وما  
موقفنا من قيادة عرفات الحالية ومن مواقفها  
الأخيرة؟ وكيف ننظر لقضية الإرهاب  
والعمليات الاستشهادية وما موقفنا مما يسمى  
بمعسكر السلام الإسرائيلي؟.

-أسئلة حول اليسار وقضايا الصراع

السياسي:

كيف يرى اليسار الموقف الآن في مصر  
وما هي رؤيته للتحالف الطبقي الحاكم؟  
وكيف ينظر لظواهر كالفساد وتقشّي البطالة  
والركود وغيرها من ظواهر المجتمع؟ وهل يرى  
إمكانية للتغيير وبأي وسيلة وما شروط نجاحه  
في ذلك وما هي تحالفاته في هذا الشأن؟.

-أسئلة حول اليسار والتحول

الاجتماعية:

كيف يرى اليسار التحولات الطبقيّة  
الواسعة؟ وعن يعبر اليسار المصري طبقياً  
الآن وعن أي مصالح اجتماعية يدافع؟ وما  
هي ملامح الطبقة العاملة من وجهة نظر  
اليسار وما الموقف من بقية الطبقات وعلى  
أيها يمكن المراهنة كرافعة لعملية التغيير؟  
وعديد من الأسئلة الأخرى المرتبطة بالتغييرات  
الاجتماعية.

-أسئلة حول اليسار والثورة التكنولوجية:

كيف ينظر اليسار للثورة التكنولوجية  
الهائلة التي تعم العالم الآن وما تأثيرها على  
وضعية التخلف الراهنة؟ وهل يمكن الاندماج  
فيها والاستفادة من زخمها للانطلاق وما هي  
شروط ذلك ومن يقود هذه الانطلاقة؟.

-وأخيراً أسئلة حول اليسار وحركة

المجتمع المدني:

ما هو فهم اليسار لمسألة المجتمع المدني  
وإشكالياته وما هو الموقف اليساري الصحيح  
من حركات المجتمع المدني والجمعيات غير  
الحكومية . هل تنوب فيها باعتبارها بديلاً  
للحزب السياسي أم نعاديها ونعتبرها مدخلاً  
لرغوة المثقفين أم أن هناك موقفاً وسطاً بين  
هذا وذاك؟.

الاقتراح

ومن كل ما سبق يصل أحمد بهاء الدين  
شعبان إلى اقتراح محدد هو تشكيل لجنة  
تحضيرية أولية يوكل إليها مهام إجرائية فقط  
للإعداد لعقد مؤتمر وطني شامل لليساريين  
المصريين تحت شعار محدد واحد هو وإعادة  
بناء الحركة اليسارية المصرية. ولا يكون لهذه  
اللجنة أية صلاحيات لاستبعاد أي فرد أو  
مجموعة من الحضور وتكون مهامها عملية  
فقط من نوع تحديد وتوقيع مكان لانعقاد  
المؤتمر وتحديد زمنه وتبوير تكاليف تنظيمه

بالتبرعات من أعضائه مثلاً وطباعة الأوراق والاتصال بوسع التجمعات لدعوتهم للحضور. ويرى بهاء الدين شعبان أن هذا المؤتمر يعقد خلال ما لا يزيد عن شهرين للنظر في جدول أعمال محدد سلفاً ومدرّوس مسبقاً مبنى على جهود استطلاعية مسبقة قامت بها اللجنة التحضيرية للاستبصار بالقضايا التي يود المؤتمر مناقشتها على أن يحدد المؤتمر شكل ما يراه اليساريون المثلثون فيه لحل أزمته ويتخذ قرارات مناسبة للتحرك الفعال لمواجهة هذه الأزمة.

#### أفكار المناقشة

وفي ورقة مركزة تحدث الدكتور أنور مغيث مفجراً من الأسئلة أكثر من الإجابات والشرح فيقول أننا الآن في مواجهة نمطين من اليسار .. الأول صيغة لإدارة المجتمع بالتبادل مع الليبرالية ، والثاني بوصفه حاملاً لمشروع اجتماعي بديل.. وهنا يكشف مغيث أن النمط الأول في إزدهار مشيراً إلى ما يحدث في أوروبا والثاني في أزمة .. والنمط الأول يبرز دائماً كبديل الليبرالية عندما تطفو مشكلات مثل التأمين الاجتماعي والبطالة وما غير ذلك، أما اليسار الراديكالي الذي يعتمد على أسس في الماركسية يجب النظر إليها خاصة في مفهوم الثورة .. ويتساءل مغيث : هل هي

تطور قوى الإنتاج أم هي حدث سياسي . يتنهد الفرصة المعكنة لانتزاع الحكم؟.

والرأي الذي يتبناه مغيث هو أن الثورة ليست بالضرورة أن تكون حدثاً سياسياً وإنما هي مشروع طويل في مواجهة الرأسمالية .. وعن اللحظة الحالية على الأرض يقول مغيث: «الرأسمالية منتصرة على المستوى العسكري والسياسي .. ولكن هل هي منتصرة على مستوى الاقتصاد ؟» ويشير في هذا الاتجاه إلى أن فرض الرأسمالية لمنطقها لا يحل أزمة البشر وبعيد مغيث إلى الأذهان ما ذكره كيسنجر إلى السادات عندما أشار إلى أنه إذا كانت الإقطاعيات مثلت مشكلة لرأس المال .. فإن المشكلة التي تواجهها الرأسمالية الآن هي الدول القومية.

ويرجع بنا أنور مغيث إلى مقولة ماركس الشهيرة «إما الاشتراكية وإما البربرية» ويربط ذلك بمفهوم الرأسمالية عن التنظيم الذاتي للسوق .. وهنا يشير مغيث بوضوح من الممكن أن تتحدد أسعار كل السلع ولكن كيف يتحدد «سعر» «قوة العمل» وسعره النقود» ليفتح بذلك المجال للحديث عن القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع الثورة ، مشيراً إلى رهان الماركسية على الطبقة العاملة ولكن في لحظتنا الراهنة لا يمكن أن تعمل على

الطبقة العاملة وحدها وأن هناك ضرورة أن يكون لدينا قوى اجتماعية جديدة.

وفى فكرة الأهمية يشير مغيث إلى أشكال جديدة فى النضال تجمع بين أيديولوجيات شتى مدلاً على ذلك بما حدث فى "سياتل" و"دريان" ولذلك فإن هناك واقعاً عالمياً جديداً لابد من التعامل معه. وإذا كان ما سبق يعتبر طوافاً فى رحاب اليسار العالمى فماذا عن اليسار فى مصر؟ يقول مغيث: لابد أن يكون هناك تفكيراً جديداً فى برامج الإصلاح الاجتماعى .. وأن يحدد اليسار ملعبه فى اتجاه العمل الأهم وأن الأحزاب لم تعد شرطاً.

ويلج مغيث على ضرورة بحث موقف اليسار من قضية التنمية .. مشيراً إلى أن الرأسمالية استنزفت موارد الطبيعة وإذا كان للرأسمالية قدرة على ترويض العمال فماذا ستعمل فى تناقضها مع الطبيعة .. وأن التنمية حسب تعريف آدم سميث لا يمكن أن تتم إلا بما تسمح به الأرض وأن الأرقام تشير إلى أن الدول الغربية مسئولة عن أكثر من ٧٥٪ من تلوث البيئة وأن مواجهتنا لنمط الاستهلاك الغربى مهم فى حركة عملنا حفاظاً على

الأرض.

وفى موضوع دقيق يتحدث أنور مغيث مؤكداً على ضرورة الفصل بين الفكر والسياسى وفى رأى مغيث أنه على الفكر أن يتمسك براديكاليته بعيداً عن ابتزاز السياسى ومتطلبات العمل السياسى اليومى.

#### مداخلات

شارك فى التعقيب وإبداء الملاحظات عدد من المهتمين والمفكرين ولأن المداخلات كانت مختصرة فنحن فى انتظار إرسالها مكتوبة لمواصلة الملف. والملف مفتوح لكل الزملاء من مختلف الأجيال والمواقع والمحافظات لإثراء الإجابة على السؤال الصعب وهو اليسار ومستقبل مصر!!..

أما عن الزملاء الذين شاركوا بالتعقيب فهم فاروق العشرى ، صلاح على ، صابر بركات ، على نجيب عطية الصيرفى ، و. شريف حتاتة ، د. عبد المجيد عمارة ، على عباس همام ، سعد الطويل ، محمد الجندي ، د. إيمان يحيى ، طلعت عبد الحميد ، ماجدة الرفاعى ، فتحى إمامي ، فيليب فؤاد.

# حزب اليسار الاشتراكي الموحد المغربي

## حوار مع محمد بن سعيد

شهدت الساحة السياسية المغربية مؤخراً انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب اليسار الاشتراكي الموحد المكون من ائتماج أربع منظمات يسارية وهي الحركة من أجل الديمقراطية وحركة الديمقراطيين المستقلين ومنظمة الفعاليات اليسارية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

ويقول محمد بن سعيد أيت إيدر رئيس الحزب الذي التقته «اليسار الجديد» أثناء وجوده بالقاهرة إن الحزب الجديد هو استجابة لتحذ موضوعي يفرض ضرورة تجاوز التفتت والتشرذم ، والانخراط في الكفاح من أجل فرض الخيار الديمقراطي بمعناه الشامل على أرض الواقع . فاليسار الاشتراكي الموحد- كما يرى محمد بن سعيد- ليس تحالفا مؤقتاً مرتبطاً بظروف انتخابية عابرة، بل هو مشروع مجتمعي وهادف إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسي الجاد الكفيل بإعادة الثقة للمواطنين في المشاركة في الشأن السياسي العام. كما تساهم هذه الخطوة الكبيرة في مجابهة كل محاولات التنشيس والتميع للحياة السياسية في البلاد ، والتي تمثلت في تفريغ الأحزاب المرتبطة بالإدارة والتشجيع على الانشقاقات الحزبية وتحكم الدولة في المجال السياسي.

ويشخص رئيس حزب اليسار الاشتراكي الموحد عوائق التحول الديمقراطي في المغرب في استمرار الاستفراد بالشأن العام وتهميش كل المؤسسات المعنية بالمشاركة في تنبيره . ويرى أن إزالة هذه العوائق مرتين بإقرار ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب مصدراً للسيادة والسلطة ،

ديمقراطية قائمة على حقوق المواطنة الكاملة وتوزيع عادل للثروة وفصل فعلى ومتوازن للسلطات بما يفرض إلى تداول فعلى وتناوب حقيقى على السلطة لضمان وحدة البلاد ومصالحها الاستراتيجية ومستقبلها . وذلك فى اتجاه ملكية برلمانية حيث يسود الملك ولا يحكم . الأمر الذى يتطلب إجراء إصلاح دستورى وسياسى يستجيبه الواقع السياسى والاجتماعى .

ومن وجهة نظر حزب اليسار الاشتراكى الموحد تتأسس الديمقراطية فى المغرب على قيم الحوار الإيجابى الذى يعترف بالآخر وعلى التعاقد الذى يعبر عن إرادة الشعب المغربى ويعكس موازين القوى فيه . ومن ثمة فالديمقراطية الحقيقية تعبير عن مصالح الأغلبية وضمان للمصالح العامة للشعب .

ويشدد الحزب المغربى الجديد على الروابط العضوية بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل تحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية .

وترسخ قيم المواطنة التى باتت تشكل مطامح ملحة للمواطنين والمواطنات . وإقامة دولة الحق والقانون على أسس سليمة وصلبة تضمن استمراريته فى إطار مشروع مجتمعى ديمقراطى .

### الوضع الاقتصادى

ويرى رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد أن الاقتصاد المغربى يعانى من عوائق أساسية تتمثل فى تحكم البنية التقليدية فى عجلات الاقتصاد ومرافق الإنتاج مما يحول دون تقدم الاقتصاد الوطنى فى اتجاه تحديث حقيقى وعصرية تفتح الطريق لتطويره وجعله قادرا على إنتاج الثروة وتنميتها وتراكمها لحل مشكلة البطالة التى طالت حتى الفئات المثقفة ، وتأهيل قطاع المقلولات وتحديثه ليكون فى مستوى المنافسة فى زمن العولمة وتلبية للمتطلبات الاجتماعية والمعيشية للمواطنين .

ويشير محمد بن سعيد إلى أن التحولات التى شهدها العالم منذ انهيار المنظومة السوفيتية وتعمق التوجه نحو العولمة بشقيها الاقتصادى والعسكرى جعلت الاقتصاد فى المغرب يعيش مازقا فعليا ، وذلك نتيجة لاحتكار الثروة فى البلاد والحد من أى تطور منتج للاقتصاد الوطنى وحصره فى دوائر ضيقة وتوجيه السياسة المالية والاقتصادية لخدمة مصالح الفئات المتنفذة فى مراكز القرار من بيروقراطية إدارية وعسكرية .

وقد جعلت هذه التحولات من المحسوبة والامتيازات قاعدة.

### المسألة الاجتماعية

ويرصد حزب اليسار الاشتراكي الموحد ما آلت إليه السياسة الاقتصادية الاحتكارية في المغرب والتي تقوم على الاستحواذ على الجزء الأكبر من الثروة التي ينتجها أفراد الشعب . ومن هنا تنشأ الفوارق الصارخة بين الطبقات الاجتماعية سواء بالنسبة لحظها من الثروة المنتجة أو فيما يتعلق بالمستوى المعيشي الأمر الذي يؤدي إلى شروخ اجتماعية عميقة بين أقلية تتحكم في الثروة وتتمتع بأسباب الثراء والبذخ والفئات الواسعة التي تعاني من التهميش والفقر . وهذه المعطيات تؤكد بوضوح كما يقول رئيس اليسار الموحد- أن الأزمة الاجتماعية التي تعرف تفاقما نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية للنظام المغربي ، أصبحت تتذر بانفجارات وخيمة العواقب، الشيء الذي يفرض على القوى الوطنية والديمقراطية وحزب اليسار الموحد في مقدمتها أن تواجه الأوضاع بنظرة متكاملة شاملة تربط النضال الديمقراطي بالتنمية الاجتماعية.

### دولى وعربى

يرى محمد بن سعيد رئيس حزب اليسار الاشتراكي الموحد أنه بانهيار المنظومة السوفيتية عرف الوضع الدولى هيمنة النظام العالمى الجديد بزعامة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وهكذا عملت أمريكا على تثبيت سيادتها سياسيا على العالم عن طريق التحكم فى قرارات الأمم المتحدة واستعمال مجلس الأمن لخدمة مصالحها عن طريق فرض الحصار الاقتصادى والسياسى على الدول التي تدافع عن استقلالها وترفض الهيمنة ، أو من خلال استغلال منافع إشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان للضغط على أنظمة أخرى.

أما على المستوى الاقتصادى الدولى فقد تجسنت العولة فى سيطرة الشركات العالمية على اقتصاد العالم وتوجيهه من خلال القوانين التي تحاول المنظمة العالمية للتجارة تطبيقها فى العالم . ويزيد ذلك من تهميش وإفقار اقتصاديات البلاد التي تملك الأسس السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للمنافسة . كل ذلك حسب رأى حزب اليسار الموحد فى المغرب يفرض على شعوب الجنوب ضرورة البحث عن وسائل للاخراط الإيجابى فى العولة مع الحفاظ على استقلالها



وهويتها الثقافية . ففي نفس الوقت الذي تعمل فيه من أجل توفير الشروط لعولة المقاومة وذلك بالتضامن بين كل من تهددهم العولة في مقومات عيشتهم ووجودهم وكرامتهم وتشجيع بواصر المقاومة التي امتدت من سيائل إلى غيرها من البلدان.

### فلسطين والعراق

ويوضح محمد بن سعيد رؤية حزب اليسار الاشتراكي الموحد لقضايا الوضع العربي فيرى أنه يتميز بتناقض صارخ بين تطلع شعوبه إلى الديمقراطية والتنمية والتحديث والتضامن وبين عرقلة من قبل أنظمة غير ديمقراطية تعتمد الحكم الفردي المطلق أو أنظمة عسكرية بيروقراطية عاجزة بدورها عن تحقيق آمال شعوبها . وهذه الوضعية تحول دون قيام حد أدنى من التكامل أو الاندماج.

ويؤكد محمد بن سعيد أن التشرذم والتناحر الذي تعيشه البلدان العربية تدعمه الولايات المتحدة بهدف تأييد الهيمنة التي تفرضها على خيارات الشعوب العربية وخاصة منها الثورة البترولية . ولتدعيم صنيعتها وحليفاتها المتمثلة في الكيان الصهيوني وتمكينها من فرض سيطرتها على المنطقة العربية.

ولفت حزب اليسار الاشتراكي الموحد في المغرب إلى أنه في ظل هذه الظروف يبرز نضال الشعب الفلسطيني الذي اتخذ شكل انتفاضة شعبية مستمرة وضعت السياسة الصهيونية في مأزق فرض عليها الكشف عن وجهها الحقيقي الذي يمثل السفاح الدموي شارون .

كما كشفت الانتفاضة الدور الحقيقي للإدارة الأمريكية كداعم استراتيجي للسياسة الصهيونية ، كما وضعت الانتفاضة الفلسطينية الأنظمة العربية في مأزق تاريخي وفضح عجزها عن تقديم الحد الأدنى من الدعم والحماية للشعب الفلسطيني وإصرارها على منع شعوبها من القيام بنورها في مساندة الانتفاضة .

ويشير محمد بن سعيد إلى ما يتسم به الوضع العربي من غياب الحد الأدنى من التضامن مع العراق وشعبه المحاصر منذ أكثر من عشر سنوات .

بل وإضرار عدد من الدول العربية على استمرار الحصار واستعمال أراضيها كقواعد تنطلق منها الجيوش الأمريكية لتدمير العراق.



# ملف

## خمسون عاماً على ثورة يوليو (١٩٥٢-٢٠٠٢)

- ١- ثورة يوليو وقضية التنمية والاشتراكية.
- ٢- تجربة تنظيم الحكم الناصري في سياق التاريخ المصري.
- ٣- على ذكر ثورة يوليو، عن (عسكرة، النظام).
- ٤- ثورة يوليو والماركسيون المصريون، التعاون والصدام.
- ٥- ثورة يوليو وحركة التحرر الوطني العالمية.
- ٦- ثورة يوليو ١٩٥٢، ما لها وما عليها.
- ٧- يوليو عبد الناصر والأفق المغلق.
- ٨- ثورة يوليو وأسس الحكم الليبرالي ١٩٥٢-١٩٥٤.
- ٩- يوليو والثلاثة والثلاثون.
- ١٠- عبد الناصر، الكاريزما والعصر.

# ثورة يوليو .. وقضية التنمية والاشتراكية

■ د. فوزى منصور

كنت أشعر على الدوام ولازال .. أن التاريخ المصرى الحديث على مدى قرنين من الزمان لا يحمل .. بالإضافة إلى نضال الشعب المصرى المتواصل ضد القهر والاستغلال الداخلى والخارجى .. سوى تجربتين عظيمتين تستحقان التوقف طويلاً عندهما :

تجربة " محمد على " لبناء مصر الحديثة فى مستهل عصر انعقاد السيادة على المستوى العالمى للنظام الرأسمالى .. وتجربة ثورة ٢٣ يوليو للدخول بمصر إلى عصر التحولات الاشتراكية العظمى.

والنتائج التى انتهت إليها لاينتهى ، على أن الأحداث الجسام التى حقت بها السنوات الثلاثون الأخيرة على المستوى العالمى مالبثت أن ألحت على

والحديث عن نقد وتقييم الانجازات الكبرى التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو على هذا الطريق ، وبيان العقبات والسلبيات التى اعترضتها وتحليل أسبابها

الحيرة والتردد والردة والمراجعة  
 الوسيطة ، ترفع فى سنوات نضجها  
 الأخيرة وحتى هزيمة ١٩٦٧ التى كاد  
 يتوقف معها ، دون ضرورة ، كل تقدم  
 اجتماعى .. كانت الثورة ترفع على  
 لسان قائدها الذى أصبح فريداً فى طول  
 قلمته ومتفرداً بالسلطة ، شعارات تزداد  
 قريباً يوماً بعد الآخر وسنة بعد أخرى  
 من شعارات تجارب القرن العشرين  
 الاشتراكية الكلاسيكية . أصبح عبد  
 الناصر يردد المرة تلو المرة فى المحافل  
 العامة والخاصة أن الاشتراكية لا يبنينا  
 إلا الاشتراكيون . وكان يعرف أن  
 الاشتراكيين لن يبنوا الاشتراكية إلا  
 إذا انتظمت صفوفهم فى تنظيم طليعى  
 يقود الجماهير ويقود العمل التنفيذى ،  
 وأصبح عبد الناصر يسلم بأن  
 الاشتراكية لا تبنى اعتباراً وبشكل  
 انتقائى ولكن وفقاً لقوانين عامة للتطور  
 الاجتماعى ، استناداً إلى أمس مادية  
 ، قوامها سيطرة الشعب على وسائل  
 الإنتاج طبقاً لخطة محددة تضمن  
 استخدام جميع الموارد الوطنية المادية  
 والطبيعية والبشرية بطريقة علمية

بخاطر بدا لى غريباً ومفاجئاً فى أول  
 الأمر . ثم وجدت نفسى أتقبله بعد طول  
 تأمل فيه ، وهو أن ثورة ٢٣ يوليو تنتمى  
 بصلة القرابة القريبة إلى تلك العائلة ،  
 وإن أسميها الآن بهذا الاسم أو ذاك ،  
 إلى تلك العائلة من الثورات العظمى  
 التى أضاعت بنورها القرن العشرين ثم  
 لم يلبث نورها أن خبا أو كاد مع غروب  
 شمسها ، وعلى رأسها الثورة السوفيتية  
 والثورة الصينية ، وإن البحث فيما هو  
 مشترك ومختلف بين ثورة ٢٣ يوليو  
 وهذه الثورات ، ربما كان هو الأهم الآن  
 ، لفهم عالمنا المعاصر ، وموقعنا نحن  
 منه وتحدياتنا حاضرتنا ومهام مستقبلنا .  
 وأظن أن ذلك فى النهاية هدفاً لقة  
 الاحتفالات السياسية التى تركز على  
 إيجابيات وسلبيات ونتائج توجه ثورة  
 ٢٣ يوليو الاشتراكى ، أو المقارنة بين  
 جهدها للنهوض بمصر والعالم العربى ،  
 وجهد محمد على ، على أهمية ذلك كله  
 . لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو بعد السنوات  
 الأولى التى سارت فيها مصر على  
 طريق التطور الرأسمالى وأكد أقول  
 النظام الرأسمالى التابع ، وبعد سنوات

إنسانية ، لكي تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية ، أصبح عبد الناصر يسلم بأهمية التحليل الطبقي لفهم قضايا التطور الاجتماعي ، ويؤكد أن الصراع الحتمي بين الطبقات لا يمكن تجاهله ، ويسعى لكي يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية ، ويجعل شرط ذلك تجريد الرجعية أولاً وقبل كل شيء من جميع أسلحتها ، والحرص على قيمة سيادة تحالف قوى الشعب العاملة الذي يحتل فيه الفلاحون والعمال مكاناً متميزاً ، يستوجب أن يضمن لهم نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها.

أخيراً وفي مواجهة القوى التي كانت تسعى وبدأب داخل تنظيمات عبد الناصر العامة والخاصة للتفرقة بين تجربة مصر الاشتراكية وتجارب البلدان الاشتراكية الأخرى وتصر على تسمية ما يحدث بالاشتراكية العربية أو الاشتراكية التعاونية الديمقراطية ، كان عبد الناصر يؤكد أن هناك اشتراكية واحدة لها تطبيقات مختلفة ، وفقاً

للظروف التاريخية الخاصة بكل بلد ويعد بمراجعة نصوص الميثاق الخاصة بالتطبيق العربي للاشتراكية وفقاً لتجربة تقدم مصر الحية . ويتواتر عنه أنه كان يريد أنه ليس هناك من يقف على يساره ، موحياً بذلك أنه سوف يسير بالتحول الاشتراكي إلى آخر المدى، وإن كان البعض منا قد يرى أن التفسير الواقعي لهذه المقولة ، هو أنه لم يسمح بوجود قوى أخرى تجاوز رؤيتها مايراه هو مناسبا لأي لحظة تاريخية معينة . إن هذه المبادئ والنصوص المتواترة التي لا تختلف كثيراً عن النصوص والمبادئ المتواترة التي حكمت تجارب القرن العشرين الاشتراكية العظمى ، أو تولدت منها بالإضافة طبعاً للمستوى العملي في التلميحات الكبرى ومحاولات التخطيط وأشكال العمل السياسي ، هي التي دفعتني للقول بوجود صلة قرابة عائلية بين ثورة ٢٣ يوليو وتلك التجارب الاشتراكية العظمى وأكاد أسمع على الفور اعتراضين أساسيين على هذه المقولة ، أولهما أن الثورات الاشتراكية

بمشاعر واحتياجات الجماهير الشعبية ، والتوحد معها ، وتأثر بلا ريب بقوى التقم التي كان على اتصال شخصي بها ، ومعرفة كاملة بمدى اخلاصها واستقامتها . وأود بهذه المناسبة أن أوجه تحية خاصة وبمناسبة الذكرى الخمسين للثورة الى الاساتذة الكبار " خالد محيي الدين " و " أحمد حمروش " والمغفور له " يوسف صديق " الذين أسهموا مع العديد من رفاقهم الآخرين المعروفين وغير المعروفين من داخل القوات المسلحة ثم بعد أن أبعثوا عن المشاركة في قيادة ثورة ٢٣ يوليو أسهموا رغم ذلك في نجاح تلك الثورة وفي تطويرها . أخيراً ينبغي عدم التهورين من نور الضغوط التقدمية والشعبية المنظمة وغير المنظمة التي لعبت فيما أرى وفيما يقر الميثاق في فقرات شهيرة مليئة بالزخرف وبالإيحاءات الحية ، دوراً حاسماً بل ربما الدور الحاسم لتتقيف عبد الناصر ، وتغيير توجهاته ، وربما كان لدى البعض منا شواهد محددة ملموسة في فترات تاريخية معينة ، على هذا التأثير

الحق بدأت منذ لحظاتها الأولى من قبل ذلك في فترات الإعداد السابقة، مسلحة بنظرية كاملة للعمل الثوري ، تشمل التعريف السليم لقوى الثورة وأساليب تعبئتها وتنظيمها وحشدتها للثورة أو للبناء ، وطبيعة المراحل التي تمر بها عملية البناء الاشتراكي والأسس التي تقوم عليها .. الخ مما يعرفه كل قارئ مبتدئ في الكتب الدارجة أو التي كانت دارجة عن الاشتراكية العلمية ، والاعتراض الثاني هو أن بناء الاشتراكية الكلاسيكية ، أخذوا مبادئهم ونصوصهم بقدر أكبر بكثير من الجدية ، وعملوا بها في ظروف تاريخية أصحح لتطبيقها مما كان يتوافر لمصر في ظل تطورات ثورة ٢٣ يوليو ، التي بدأت بفهم محدود ولاأريد أن أقول فهم قاصر لطبيعة الاستعمار وأعوانه الذين قامت الثورة بالأساس لمنازعتهم وفي ظل تطورات وأساليب القيادة والعمل التي كانت لصيقة بشخص قائد الثورة . لقد تمتع عبد الناصر بحكم فضائله ولبائعه الشخصية وانتماءاته الطبقية الأصلية بدرجة عالية من الإحساس

تصلح المبادئ والقواعد التي استرشدت بها التجارب الاشتراكية العظمى ، أو استمدت منها معياراً للحكم على مدى قرب أو بعد التجربة المصرية من عملية التحول والبناء الاشتراكي ١٩. إننى مثل الكثيرين قد قرأت الكثير عن أسباب انهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى غيره ، ورغم وجهة الكثير مما كتب عن هذا الموضوع فإننى لم أجد فيه التفسير الجذرى الكامل لما حدث ، وانتهيت الى رأى أن الذى كان يبنى فى الاتحاد السوفيتى ، ثم فى الصين وفى غيرها من البلدان ، لم يكن المجتمع الاشتراكى الذى كان يتنبأ به آباء الاشتراكية العظام فى القرن التاسع عشر . هؤلاء على أية حال ، كانوا ينتظرون قيام الاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية الأكثر تقدماً ، ليس فقط على أساس أن تناقضات الرأسمالية فى هذه المجتمعات سوف تصبح الأكثر حدة واستعصاء على الحل . ولكن أيضاً وبنفس القدر وربما بقر أكبر من الوجاهة ، لأن التطور العالى لقوى الإنتاج فى تلك المجتمعات

المباشر ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية وداخلية لايتسع المجال لتقصيها ، أقول رغم ذلك جميعه فربما كان أقوى المؤثرات فى أسلوب قيادة عبد الناصر وفى النتائج التى انتهت إليها ثورته ، هو حرصه الشديد على عدم قيام تنظيم فعال قادر على تقييد حريته فى الاختيار والمناورة. والاعتراضان المتقدمان على المقاربة التى أجريتها بين ثورة ٢٣ يوليو والثورات الاشتراكية العظمى اعتراضان صحيحان فى الأساس ، لكنهما ينقلان المناقشة إلى مستوى آخر أكثر أصولية ، إذا صح أن الثورات الاشتراكية الكلاسيكية كانت أعظم معرفة بالقوانين العلمية، وبالتطور الاجتماعى ، وأكثر إخلاصاً لها وقدرة على تطبيقها ، فكيف نفسر إذن خيار الاشتراكية الكامل فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى التى كانت لصيقة به ، وتوجه الاشتراكية السريع كنظام اجتماعى لا كمجرد مشروع لبناء اقتصاد حديث متطور

إلى أى مدى إزاء هذا الانهيار



المتقدمة ، وما يصحبه من ارتفاع فى مستويات الوعى الاجتماعى ، سوف يجعلان التحول إلى أسلوب الانتاج الاشتراكى أكثر يسراً من النواحي المادية والتنظيمية وأكثر ثقيلاً وفهماً ، من جموع القوى العاملة فى المجتمع ، مما هو عليه الحال فى المجتمعات المتخلفة ، ولعل بعضنا يذكر القصة الشهيرة التى رواها ماركس عن مسافر المستقبل الذى ينتقل من مجتمعه الاشتراكى فى انجلترا ليجد الرأسمالية المزدهرة بكل تناقضاتها ومآسيها تبنى فى الصين ، وأن الحياة كما نعرف قد صارت على خلاف النسق الذى تتبأ به ماركس أو حتى لينين فى سنوات الثورة الأولى التى اعتبر فيها قيام الثورة فى روسيا مجرد خطوة تمهيدية تحفظية ، دعت إليها ظروف ثورية خاصة تسبق قيام الثورة الحقيقية المكتملة البهاء فى ألمانيا ، ومن بعدها فى البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى . وبعد أن خيبت ألمانيا الرأسماليات المتقدمة الأخرى الآمال المعقودة عليها ، فسر لينين استمرار الثورة الاشتراكية فى

روسيا المتخلفة بمقولة قيام الثورة الاشتراكية فى أضعف حلقات سلسلة البلدان الرأسمالية . لقد كان ماركس وكان لينين من عباقرة التحليل الاجتماعى والعمل الثورى ، لكن حتى أكبر العباقرة يعجز فى العادة عن الإحاطة الكاملة بظروف عصره ، وبوجه خاص إذا كانوا من المشاركين بشكل فعال فى أحداثه الكبرى ، ولقد كان ماركس نفسه هو الذى قال ، وأمامه مثال الثورة الفرنسية ، أن الثورات ترفع فى العادة شعارات أكثر تقدماً من مضمونها التاريخى الحقيقى ، حتى يضمن تجميع أكبر قدر من التأييد لصفوفها . والذى يبدو لى أن ذلك تحديداً هو ما حدث للثورتين السوفيتية والصينية وهو الذى يجمع بينهما وبين ثورة ٢٣ يوايو . فكلها رغم الشعارات الأكثر تقدماً التى رفعتها ، تحتوى على مضمون تاريخى واحد ، هو اختراق الحصار الذى تفرضه داخل النظام الرأسمالى العالمى مراكز هذا النظام المتقدمة على القسم المتخلف المسيطر عليه والمستقل . وتؤكد لى هذه النظرية

عندما راجعت كتابى لينين عن تطور الرأسمالية فى روسيا وعن الاستعمار أعلى مراتب الرأسمالية وبتقنت منها ومن غيرهما من المراجعة العامة ، أن روسيا التى قامت فيها الثورة فى عام ١٩١٧ لم تكن فقط أضعف حلقات السلسلة الرأسمالية ، ولكنها ورغم تطور العلاقات الرأسمالية فيها على النحو الذى وصفه لينين ، كانت من واقع مستوى تطور قوى الإنتاج ، وطبيعة علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وسيطرة رأس المال الأجنبى على اقتصادها ، تنتمى إلى القسم المتخلف المحاصر من الاقتصاد العالمى ، وهذا الوضع أكثر وضوحاً بالنسبة للصين بطبيعة الحال وبالنسبة لمصر .

وفى مصر حيث تمت إجراءات مايسمى التحول الاشتراكى على مراحل يسهل الربط مرة بعد الأخرى بين هذه الإجراءات ، وبين ضرورات الفكك من الحصار والاستغلال الاستعماريين ، كخطوات أساسية لتطوير قوى الإنتاج الداخلية ، ويعنى التصور العام أن ماحدث بعيداً عن وضعه بوصف الثورة

الاشتراكية ، إنه كان محاولة الخروج من إطار النظام الرأسمالى العالمى الذى كان القسم الأكثر تقدماً ، ولم تجد تلك البلدان سبيلاً للخروج من هذا الحصار المحكم سوى اتباع أساليب تبدو فى ظاهرها أنها تنتمى إلى عالم الاشتراكية ، لكنها فى حقيقتها هى محاولة للتطوير والتنمية بأساليب لاتتوافق مع التطور الرأسمالى التلقائى ، وبوجه خاص أساليب التخطيط القومى الشامل المرتكز على الملكية العامة ، أو السيطرة العامة على وسائل الإنتاج الرئيسية ، باعتبار أن هذا أو ذاك يتكفلان بتقديم مايعجز عن تقديمه التطور الرأسمالى الطبيعى بوسائل التقىم والتخطى وبوجه خاص فى ناحيتين : تجميع الموارد وتوزيعها بكفاءة أكبر مما يستطيع النظام الرأسمالى التلقائى توزيعها على فروع الإنتاج ، وفقاً لخطة مدروسة تستطيع الإسراع بخطى التطور لقوى الإنتاج ، بصرف النظر بعد ذلك ، عما إذا كان الوضع العام يستجيب لتسمية البناء الاشتراكى أو لا يستجيب . هل يعنى

هذا التفسير لأحداث الماضي القريب أن قضية الاشتراكية كانت قضية زائفة ؟ أو أنها أصبحت قضية مرجأة أو مؤجلة إلى غير مالا نهاية ؟ إطلافاً وعلى العكس . إن العالم ونحن في مصر تحديداً ، لم يكن أحوج إلى استبدال النظام الحالي وإحلال نظام إشتراكي محله ما هو الآن . وكل مايعنيه حديثي أن الإطار الفكري لقضية الاشتراكية ينبغي أن يتسع ، لكي يتناسب مع التناقض الرئيسي الذي أصبح يحكم عالمنا الحديث ، ويشقه إلى قسمين ، قسم البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وقسم البلدان المتخلفة ، وتتصاعد حديثه وتزايد مخاطره حتى أصبح يهدد البشرية بأكملها المتقدم منها والمتخلف بالفناء ، هذا العالم الحديث ولد مع مواد الرأسمالية القومية في بلدان أوروزيا الغربية واحدة بعد الأخرى ، منذ حوالي خمسة قرون ، ورغم التناقضات التي كانت قائمة داخل هذه الرأسماليات القومية ، وهي التي ركز على تحليلها ماركس ومن بعده لينين ، وبين بعضها والبعض الآخر رغم المظاهر الشديدة

الحدة التي كانت تأخذها تلك التناقضات الداخلية في إطار النظام الرأسمالي القومي الواحد ، أو إذا شئتم ، العائلية القائمة بين النظم الرأسمالية المتقدمة ، رغم هذه التناقضات فإن التناقض الرئيسي الذي ولد مع ولادة النظام الرأسمالي العالمي واستمر يتفاقم داخلها رغم اختفاء العديد من مظاهره وأسبابه وفترات التطور الأولى ، هو التناقض بين مراكز النظام المتقدمة والمناطق التي أخضعت لسيطرة تلك المراكز ، ومورست عليها أشكال متعاقبة ومتعددة من القهر والاستغلال ، بدأت بالقهر المادي المباشر والسلب والنهب ، وتطورت إلى الاستعمار بأشكاله التقليدية حتى انتهت في عصرنا الحالي إلى الشكل الحديث ، شكل الاستغلال الرأسمالي على المستوى العالمي للمناطق المتخلفة ، بواسطة المراكز المتقدمة . وبشكل من الاستغلال تخالف في الكثير من النواحي شكل الاستغلال الرأسمالي التقليدي في بلدان الرأسماليات المتقدمة . إن تقسيم

العالم إلى مراكز متقدمة وأخرى متخلفة وتابعة هو ظاهرة اجتماعية وتاريخية . وكل ظاهرة اجتماعية وتاريخية لم تكن الحواجز بين القسمين ثابتة ومصمتة ، ولم تمنع بعد البلاد المتخلفة المحدودة العدد من أن تصعد في ظروف تاريخية محددة إلى مصاف البلدان المتقدمة ، كما حدث في اليابان ، وبعض البلدان التي تقع على حافة القارة الآسيوية ، التي استفادت من التناقضات التي كانت قائمة بين الغرب والاتحاد السوفيتي في فترة معينة ، أو سمح لها بتخطي التخلف بناء على اعتبارات استراتيجية معينة . لكن يبقى أن أساس النظام العالمي القائم فرض نمطاً للتقسيم العمل النوى يتغير تبعاً للتغيرات المستمرة في فنون الإنتاج ، يجعل التقدم ذاتي الحركة حركاً على

المراكز الرأسمالية المتقدمة ، ويبقى على البلاد التي كانت في الماضي مستعمرة ليست فقط دائمة التخلف عن مستوى البلدان المتقدمة ، ولكن أيضاً دائمة اللهاث للحاق بها ، هذا التطور لا يجعل الاشتراكية قضية ملغاة ، وعلى العكس إنه يجعلها قضية أكثر إلحاحاً لكنه أيضاً يرتب على الاشتراكيين أعباء نظرية وعملية أعمق بكثير وأكثر مما كنا نتوقع ، أعباء رصد حركة التناقضات الرئيسية التي تحرك هذا العالم ، وصف قوى الثورة في جانب منها من الممكن أن يتعدى خطوط التقسيم الجغرافي ليشمل بعض جماهير البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، وبيان واجبات المرحلة وأساليب العمل ، تلك واجبات كبيرة لا يتسع هذا الحديث للكشف عنها .

# تجربة تنظيم الحكم الناصرى فى سياق التاريخ المصرى المعاصر

## طارق البشرى

(أولا)

أقصد بالديمقراطية ذلك النظام فى إدارة المجتمع وإدارة الدولة ، الذى يعتمد على التشكيلات المؤسسية الموضوعية وليس على العلاقات الشخصية بين القائمين على الأمور ، ويعتمد على جماعية اتخاذ القرار وليس على الفردية فى هذا الشأن ، ويعتمد على تمعد الهيئات والجهات التى تمارس الشئون العامة وليس على واحدية هذه الجهات.

، والديمقراطية فى تصورى هى وصف يلحق التشكيلات والتنظيمات التى تتكون فى المجتمع لإدارة الشئون العامة لجماعة معينة ، وأهم هذه التشكيلات والتنظيمات وأخطرها شأنها هو " الدولة " بطبيعة الحال . وسواء صح هذا الفهم للديمقراطية لدى القارئ أو لم يصح ، فإبتى أبدية لا لأقنع القارئ بصوابه ، ولكن لأوضح له أننى فيما أكتب هنا إنما أصدر عن هذا التصور للديمقراطية . وذلك حتى لا تلتبس فى ذهنه المعانى حول حقيقة ما أقصد.

على أننى أيضا بهذا التصور " للديمقراطية " . أزعم أن لها متطلبات ، فالتقوم الديمقراطية ولا يحسن إعمالها إلا بهذه المتطلبات . ومن ذلك مايتعلق بعصمة الإنسان وحرمة فى جسمه وعرضه وسمته وماله . وبحقه فى العمل وفى التنقل والسكن وغير ذلك ، وحقه فى الاجتماع وتنظيم شئون جماعته الفرعية التى ينتمى إليها ، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية ، أو سواء كانت من الحرمات والعصم أو من حقوق الفعل والممارسة . وسواء كانت من حقوق الإنسان فى حال سكونه أو من حقوقه فى حال حركته .

هذه الحرمات والحقوق لازمة للإنسان بذاتها وهي ضرورية له أفرادا وجماعات ، ولكن إثارتهنا هنا إنما ترد بمناسبة الإشارة بأنها ليست لازمة بذاتها فقط لبنى البشر ، ولكنها أيضا مما يشكل المناخ الاجتماعي السياسي الثقافي الضروري لإقامة التشكيلات المؤسسية الديمقراطية، فهي من الأبنية التحتية الواجب توافرها بوصفها متطلبات مسبقة لإقامة الهياكل التنظيمية الديمقراطية. ومن حيث الأبنية الديمقراطية ، فإن المقصود في ظني بالتشكيلات المؤسسية وجماعية اتخاذ القرار ويتعدد الهيئات الممارسة للشئون العامة لجماعة من الجماعات ، المقصود في ذلك هو إقامة التوازن بين الهيئات بعضها البعض . والتعددية مثلا لا أقصد بها " الأكثر من الواحد أيا كان عددها ولا أقصد عددا محددا " . إنما أقصد هذا القدر من التعدد بين الجهات والتنظيمات الذي يقيم التوازن بين بعضها البعض ويضمن بقاءه . وكذلك الشأن بالنسبة للجماعية ، يقوم حدها اللازم بما يحقق " التوازن " بين الإرادات الشخصية والذاتية لن يتولون اتخاذ القرار .

ونحن هنا لنسأ أمام تعدد رمعي فقط . ولسنا أمام جماعية أو أكثرية مطلقة فقط ولكننا أمام " تعدد " و " جماعية " لما يمكن من تحقيق التوازن بين القوى المؤسسية المختلفة التي يكون لها دور في رسم السياسات والأهداف واتخاذ القرارات وتنفيذها . والتوازن المقصود هنا ليس هو التوازن الصفرى " من نحو (٢-٢) = ٠ مما يؤدي إلى الجمود ، ولكن المقصود هو التوازن الحركي الذي يجعل القوى المتعابلة ليست متطابقة في طاقة كل منها ، ولكنها " متقاربة " وهي أيضا " متغيرة " ، مما يجعل هناك دائما حركة تحد وحركة صعود ومقاومة . مع بذل للجهد من أجل التفوق ، أى مما يجعل الأمور قائمة على التدافع بالتحديات والاستجابات .

ومن جهة أخرى ، فإن الديمقراطية في تصوري ليست مشورة في الرأي ، ولكنها مشاركة في اتخاذ القرار ، وهي لا تتعلق بالقرار الذي اتخذ من حيث موضوعه ، ولكنها تتعلق بكيف اتخذ هذا القرار . أى بطريقة اتخاذه . إن الديمقراطية نسق تنظيمي لاتخاذ القرار . أى القيام بالنشاط بطريقة جماعية تجرى بين أنداد . والقادة الفردية ( غير الجماعية ) ليست استبداد بالرأى . وإنما هي استبداده بالقرار .

إن أى قائد فردى رشيد . إنما يسأل ويشاور ويتبادل الرأي ، وهو بموجب رشده يتلقى معارف جماعية عن الأوضاع القائمة . ويتبادل الرأي مع من يستحسن الاستعانة بتجاربيهم حول ماتصلح به الأوضاع لصالح حكومته وجماعته . ويستطلع الخبرات حول ردود الفعل وحول القيود والضوابط الحاكمة للأوضاع القائمة وللجماعات المتعددة التي تخضع لحكومته . وكل ذلك يحتاج إلى معارف جماعية وإلى خبرات جماعية وإلى آراء متعددة يجمعها ويقارن بينها ويتحرى الأصح منها من وجهة

نظرة ومن جوانب المصالح التي يراعها . ولكن قراره بعد ذلك يبقى قراراً فردياً يملكه وحده لا يخضع فيه لقرار يرد من غيره ويلتزم هو به .

ومن جهة أخرى أيضاً فنحن نعلم أن تاريخ البشرية قبل تطبيق النظم الديمقراطية يستغرق عشرات القرون . ولا يحدد منصف ما تقدمت به البشرية عبر تلك القرون . سواء في الثقافة أو في مسائل المعيش أو في نظم المجتمع أو في تبلور المثل الإنسانية في علاقات البشر . وكل ذلك جرى قبل بزوغ فجر التنظيمات الديمقراطية . وهو يفيد أن خير البشرية ليس حبيس التنظيمات الديمقراطية المعروفة الآن . وأن رشد القرارات يمكن أن يتشكل بغير هذه التنظيمات . وقد حدث ذلك فعلاً .

وبالعكس فإن نظاماً ديمقراطياً عرفت من وسائل البطش والجبروت ومن حماقة اتخاذ القرارات المالتخفي وقائمه . وديمقراطية " فايمر " شبه المثالية في ألمانيا في العشرينات من القرن العشرين تولد منها النظام النازي عبر انتخابات حرة . وديمقراطيات أوروبا الغربية بعمامة أنبثت على أشد أنواع العنف والاستغلال لشعوب المستعمرات . والديمقراطية الأمريكية تأسست فيما تألمت عليه على فائض اقتصادي أتى من جهود الرق الأفريقي . وما أضرانا ماهو الرق الأفريقي وتاريخه في أمريكا .

إن كل مانستطيع أن نؤكد - من حيث الديمقراطية - أن التنظيم الديمقراطي تزداد فيه احتمالات الوصول إلى الصواب وتجنب الخطأ ، وأن النظام غير الديمقراطي تزداد فيه احتمالات الخطأ والظلم . لأن السلطة المقيدة تكون أكثر ذكاءً وأحد بصراً وحذراً وأكثر تلقياً لتبني وجوه ردود الفعل بالنسبة لأي قرار . بينما السلطة الطليقة تعربها طلائقتها بالاندفاع وإغفال قوة الغير ، ويتضخم لديها الإحساس بالقوة الذاتية والاحتصار في مراعاة المصالح الذاتية .

ونحن عندما ندرس قراراً صدر في الماضي واكتملت آثاره من بعد ، إنما ندرس موضوعه وما ترتب عليه من نتائج . دون أن نهتم كثيراً بكيفية اتخاذ هذا القرار ، لانهتم عادة إلا بموضوعه وبمدى ما جلب من خير أو اقتصروا من شر . ولكننا عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولا تصرف ماسبق في هذا المستقبل ، إنما يجب علينا أن نختار ما نختار فيه احتمالات الخطأ والضرر وما تزداد فيه إمكانيات النجاح والنفع . لذلك نهتم برسم كيفية اتخاذ القرار ، ويكون الماضي هنا مما تضرب به الأمثال للاعتبار ، مع تركيز الاهتمام على المستقبل ، فتكون الديمقراطية أكثر ضماناً لإدراك الصواب .

ومن هنا تبدو أهمية مناقشة موضوع الديمقراطية ، نحن لانتهى بها الماضي ، لأن الماضي يقيم من خلال موضوع القرارات المتخذة ، ولكننا نرثو بها إلى المستقبل ، ونعتبر من الماضي ودروسه الاستفادة في مجال احتمالات الصواب والخطأ .

### ( ثانيا )

إذا نظرنا إلى التنظيم الديمقراطي في تصوره التقليدي المتعارف عليه . من حيث قيام سلطات ثلاث متميزة الواحدة منها عن الآخرين . ومن حيث وجود جهاز تشريعي يصدر التشريعات ويراقب أعمال الحكومة ويمكنه إسقاطها . ومن حيث قيام سلطة قضائية ذات تميز عن غيرها تراقب سيادة القانون . وإذا نظرنا إلى سوابق هذا التنظيم في مصر لا من حيث أنه دعوة سياسية فقط ولا من حيث أنه محض مثال مرجو الأخذ به . إذا نظرنا إلى كل ذلك لم نجد أمانا في التاريخ المصري إلا تنظيم دستور ١٩٢٣ الذي كان ساريا في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ .

وفي هذه الفترة نلاحظ أن دستور ١٩٢٣ خولف في ثاني انتخابات جرت في ١٩٢٥ وبقي مخالفا حتى ١٩٢٦ . ثم عاد للتطبيق . ثم وقف العمل به في الفترة بين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ثم عاد لتطبيق ثم ألغى وحل محله دستور آخر من نهايات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٥ . ثم عاد للتطبيق في ١٩٣٦ . بمعنى أن الدستور في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٦ كان مطبقا في عام ١٩٢٤ ثم في نحو عامين في ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ثم لأقل من عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

وبقي الدستور معمولا به في المدة المتصلة بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ ، ولكن خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية مع بداية الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ حتى نهايتها في ١٩٤٥ . ورفعت الأحكام العرفية من نحو منتصف ١٩٤٥ حتى منتصف مايو ١٩٤٨ عندما خاض الجيش المصري الحرب ضد إسرائيل ، واستمرت حتى منتصف ١٩٥٠ ، ثم رفعت الأحكام العرفية في يونيو ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ . بمعنى أنه خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية خض سنوات مع الحرب العالمية ثم سنتين مع حرب فلسطين . ورفعت هذه الأحكام ثلاث سنوات ثم سنتين تقريبا .

بمعنى أن دستور ١٩٢٣ لم يستمر تطبيقه بغير مخالفة ولا وقف ولا إلغاء . وبغير أحكام عرفية إلا مددا متقطعة مجموعها لا يزيد على عشر سنوات ، ولا تجاوز المدة المستمرة الواحدة ثلاثة أعوام . ومن بين عشرة انتخابات جرت في ظل هذه المدة جرت ست منها نزيهة والأخرى نتائجها مصنوعة مطعون في نزاهتها حسبما شاع لدى الرأي العام وقتها ولدى المؤرخين المتابعين لهذه الفترة . وإن مجالس النواب التي شكلت تشكيلا نزيها . استمر أولها في ١٩٢٤ أقل من عام واحد واستمر ثانيها في ١٩٢٦ نحو عام ونصف واستمر ثالثها في بداية ١٩٣٠ نحو ستة أشهر . واستمر



رابعها فى ١٩٣٦ عامين واستمر خامسها فى ١٩٤٢ عامين واستمر سادسها عامين اثنين فقط بمدة إجمالية إذا احتسبت بالشهور لارتيزد عن ثمانية أعوام .

وأن وزارة الوفد التى كانت تتولى الحكم مع كل انتخابات حرة لم يتجاوز مجموع بقائها فى الوزارة خلال مدة دستور ١٩٢٣ كلها لم يتجاوز سبع سنوات ، وهى عندما تحالفت مع حزب الأحرار الدستوريين بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٨ لم تتجاوز هذه المدة العام ونصف العام .

وإن هذا المرض يظهر لماذا كان ( إزورار ) تنظيمات شباب الثلاثينيات عن التركيز على المثل الديمقراطية فى صورته التقليدية . ذلك أنهم وجدوا أن الطريق ليس معدا وليس سهلا وليس مقص حتما إلى تحقيق الأهداف الموضوعية الكبرى التى كانت الجماعة السياسية ترنو إلى تحقيقها ، وذلك بالنسبة لتحقيق الاستقلال السياسى وإقصاء النفوذ المسكرى والسياسى الأجنبي أو استعادة المرجعية الثقافية والإسلامية أو تحقيق وجوه التنمية والاستقلال الاقتصادى .

وإما كان مدى صواب نظرتهم هذه ، وقد ثبت من بعد بتجارب السنين ومن المحن التى تلت فى العقود التالية ، إن الطريق غير الديمقراطية ليس اقل وعورة ولاوطأ أكنافا ، وإن فقدان الديمقراطية قد هدك كل المكاسب السياسية والاجتماعية التى بدت فى لحظة تاريخية أنها تحققت . أقول رغم ذلك كله كان علينا أن ننظر فى حال تلك الأجهال عندما كانت تعمل فى الساحة السياسية وتتصدى لمشكلات بلدها واثروا وجهة نظرهم السائدة فى مجريات الأمور فى ذلك الوقت . فقد كانت الديمقراطية لديهم هدفا مسبوقا وتابعا ، وليس هو الأصل المطلوب .

وهذا المرض يظهر أيضا ، أن التطبيق الديمقراطى لم يكن مقنودا ولاكان سرايا يحسبه الظمان ماء . إنما كان حقيقة واقعة . وإن إجراء انتخابات حرة ست مرات ليس بالأمر الهين ، وتولى الحكم حكومة لاترضى عنها القوى الحاكمة وقتها ذات الوجود الثابت كالإنجليز والملك ، ليس ذلك أيضا بالأمر الهين ، وإن مايسبق كل ذلك ويستتبعه من تحركات شعبية بالمظاهرات والإضرابات والتجمعات ليس بالأمر الهين ، ولاكان أيضا بالأمر الهين قيام ذلك القدر الفصح من حرية التعبير السياسى وحرية نقد الحاكمين .

إنما النتيجة المقصود إظهارها والكشف عنها ، أن التنظيم الديمقراطى فى وضعه التطبيقى الذى عرفناه تاريخيا قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، إنما كان عن الحقيقة ما بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ ، وأن هذا التطبيق لم يتخذ صورة مثالية مستقرة مطلقة ، إنما كان متقطعا ومضطربا ومحدودا ، وإن هذا ماأضعف من اثر هذه التجربة التاريخية وصرف حركات شباب الثلاثينات ومايعدها عن أن تهبوى الديمقراطية الأولية فى أهدافها ومساعيها .

ولكن هذه النتيجة لاتمنع من القول بأن هذا القليل الذى جربه المصريون فى العقود الثلاثة لنظام دستور ١٩٢٣ ، افقتنوه ولم يبق لهم فى الفترة التالية ، وإن هذا الفقدان هو ما جعل تجربة تلك العقود السابقة ذات بريق ووهج.

أما أن ثورة ٢٣ يوليو قام بها ضباط من الجيش ، فلاغرابية فى هذا الأمر إذا وضع فى الاعتبار أن الانعطافات الأربع الكبرى التى عرفتها مصر من بداية القرن التاسع عشر، منها ثلاثة انعطافات قام بها ضباط من الجيش أو شاركوا فيها بمشاركة فعالة وتتمتع بقيادة هذه الحركات . وهى حركة محمد على فى ١٨٠٥ وحركة عرابى فى ١٨٨١ وحركة ٢٣ يولية.

وإن لم يختلف عن ذلك إلا ثورة ١٩١٩ ، بمراهقة أن الجيش لمصرى بعد إعادة فتح السودان فى ١٨٩٩ ظل مغيبا فى السودان بقيادة انجليزية له حتى ١٩٢٤ قلبيس فى الأمر شذوذ، إنما الأمر يتعلق بما فرضه قيام الضباط بالحركة السياسية من انعكاسات لعادات عملهم ونوع ثقافتهم وطبيعة علاقاتهم المؤسسية ، ما فرضه ذلك كله من انعكاسات على أوضاع الدولة والمجتمع.

### ( ثالثا )

إن التنظيم السياسى للدولة الذى اقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، نشأ وتشكل فى المدة القصيرة الأولى من قيام الثورة ، وتم تشكيله خلال مدة تتراوح بين السنتين والأربع سنوات ، من بدء الثورة فى يولييه ١٩٥٢ حتى استقرت أوضاعها السياسية فى آخر ١٩٥٤ ، أوحى صدر أول دستور متكامل لها فى يونيه ١٩٥٦ . ونحن هنا لانؤرخ للثورة ، إنما نتبين ملامح التنظيم السياسى الذى اقامته . وأول هذه الملامح فى ظنى أن لم تكن هناك صورة تنظيمية دستورية وإدارية وسياسية مسبقة ، بنيت على أساسها تشكيلات دولة ٢٣ يوليو ومجتمعها ، إنما تراكمت الملامح والخطوط العامة والخاصة من خلال تفاعل الإمكانيات المتاحة مع التشكيلات السياسية الرسمية والأهلية القائمة ، وهى متفاوتة فى الصلاية والهاشاة ، ومن خلال أوضاع الصراعات السياسية التى نشبت.

لأريد أن استطرد هنا وأكرر الحديث بما سبق أن فصلته فى كتابى " الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ " . ولأزال مقتبعا بما اثبتته فيه وما انتهيت إليه به ، وحسبى أن أشير هنا إلى الملامح العامة التى اثبتتها فى هذا الكتاب ، ثم استطرد من ذلك إلى محاولة ربط الأهم من هذه الملامح بالسياق التاريخى السابق واللاحق لنظام ٢٣ يوليو ، لأن ملامح نظام الحكم فى خلال مدة ثورة ٢٣ يولية ( ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ) لم يكن فى ظنى مقطوع الصلة بما سبقه ، وهو ليس معدولا عن جوهره فيما لحقه.

لقد قامت ثورة ٢٣ يولييه من داخل الجيش المصرى . ومن خلال تنظيم الضباط الأحرار . والتنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش ، قد يتبنى الأهداف السياسية للجماهير أو لتبهاى جماهيرى . ولكنه لا يمكن أن يكون ذا توجه جماهيرى ، من حيث الخطاب السياسى الذى يتعين أن يبقى سرىا وليس جهريا . ولأن حيث إساليب العمل التى يتعين أن تبقى محصورة ومحكومة بعضوية ضيقة اختيرت اعتمادا على الثقة والروابط الشخصية وليس على الانتشار والروابط السياسية وحدها .

ولذلك لا يمكن أن تكون وسائله للتغيير إلا محصورة فى عمليات الإغتيال السياسى أو الانقلاب العسكرية . والحاصل أنه بعد التردد بين هذين الاتجاهين ، اختارت قيادة التنظيم الطريق الأرفع مستوى فى العمل السياسى وهو الانقلاب الذى يمكن من تقرير سياسات وتنفيذها حال نجاحه . وليس مجرد هدم بعض قوائم النظام القديم أو إثارة قلقه واضطرابه ، كما هو الحال فى موضوع الاغتيالات .

وهذا التنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش . عندما يقوم بحركته الانقلابية ، فهو لا يعتمد على قوته الذاتية فقط ، فهى قوة محدودة لا تمكنه من شئ فى أمر السيطرة على السلطة فى دولة ذات رسوخ واتساع إنما هو يعتمد فى الأساس على موقعه لأنه موجود داخل السلطة ، بل إن رجاله يشغلون أماكن حساسة داخل عمود الارتكاز الأساسى للدولة وهو الجيش ، وهؤلاء عندما يستغلون مواقعهم إنما يحركون غيرهم من رجال الجيش وفقا لقواعد التحريك العادية التى يعرفها الجيش . أى يحركون قوات لأهداف يعرفونها هم وحدهم ولا يذنبونها ولا يتحركون بالقرار السياسى المعروف الهدف . ولكن بالأمر الإدارى الذى ينفصل فيه الأمر التنفيذى عن هدفه السياسى العام ، فلا يعرف المنفذون عادة أى أهداف سياسية تتحقق عن صنعهم .

فهو تنظيم محدود العدد ، يركب على مفصل حساسة من جسم الدولة ويحركها لأهداف تقررت لديه ولا تعرفها قيادة الدولة بل تكون قيادة الدولة . فالتنظيم السياسى العسكرية لا يكون قويا بذاته ، ولكنه قوى بموقعه داخل الدولة ، ليمسك على جهازها ولتتحرك به حركة تتفق مع أهداف سياسية جديدة . ولذلك لا يمكن تصور فصله عن جهاز الدولة من حيث هو الجهاز الأساسى لإدارة الشؤون العامة .

وفى ظنى أن التنظيم السياسى الذى يتولى السلطة نتيجة ثورة يقوم بها إنما يكسب الدولة سماته التنظيمية ، أى أنه محور تنظيمها إلى ما يتناسب مع نظام العلاقات التى كانت سائدة فى التنظيم قبل وصوله إلى الحكم . ويمكن أن نقول أن التنظيم السياسى هو من الناحية التنظيمية جين الدولة

التي يسيطر عليها ، لا ينقله إليها من نمط علاقات تنظيمية سادت لديه وتكون بها نظام علاقات العمل وعادات ممارسته لدى هذه النخبة التي كونت التنظيم.

وفي الحالة التي نحن بشأنها ، فإن التنظيم السياسي في أصل نشأته ، وبحسبانته تنظيميا قام من ضباط للجيش بموجب انتمائهم العسكري فضلا عن الهدف السياسي ، هذا التنظيم بموجب عسكريته إنما قام وهو يحمل في نسيجه المضوى خصائص العلاقات الوظيفية لأجهزة الإدارة والدولة ، من حيث مراعاة الرتب والأقدميات وغير ذلك . كما أنه لم يكن يستفيد من أسلوب عمله أنه عندما يقوم قومه إنما سيحرك ما يستطيع تحريكه من قوات الجيش ، لا بموجب المضوية السياسية لهؤلاء في التنظيم ، فهم ليسوا فيه ، ولكن بموجب التهيئة الإدارية للقوات المتحركة لأعضاء التنظيم وبموجب الموقع القيادي لهؤلاء الآخرين.

لذلك كانت صلة تنظيم الضباط الأحرار بجهاز الدولة المصري صلة استنساخ متبادل من حيث نظم العلاقات والملاحم الرئيسية لهياكل البناء.

ومن حيث التكوين السياسي للضباط الأحرار ، فهم من هذا الجيل من الشباب المصري الذي تفتح إدراكه السياسي في الثلاثينات ودخلوا الكلية الحربية في أواخر الثلاثينات ، وهم من جيل التنظيمات السياسية التي تكونت عبر الثلاثينات والأربعينات ، وهم بترتبه النشوء الحزبي الوطني والإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحركة الشيوعية وبعض من شباب الوفد في الأربعينات الذي تأثر بواحد من هذه الاتجاهات (الحزب الوطني حزب سابق طبعاً على كل هؤلاء سواء أحزاب العشرينات أو مابعدا ، ولكن تجددته بالشباب عبر الأجيال ، وعدم اعتباره من الأحزاب التي تصل إلى الحكم أبقي شبابها متفاعلا مع التيارات الجديدة ومستجيباً للمتطلبات المتغيرة على نحو ما).

وهذه الأحزاب الناشئة تنسم كلها بأنها صارت أكثر بعدا عن المثل الليبرالي الذي خطف الألبار في العشرينات ، وقام لديهم التحفظ عن مدى جدوى التنظيم الليبرالي في تحقيق الأهداف الوطنية التقليدية وفي تحقيق جلاء الانجليز من مصر واستقلال الإرادة السياسية للشعب المصري ، وفي مدى إمكان تحقق المدينة الفاضلة لمجرد أن تجري انتخابات دورية وأن تفضى إلى تداول السلطة . وهم جميعا نظروا إلى الديمقراطية الليبرالية بحسبانها وسيلة لخلخلة النظام القائم لا لتحقيق الأهداف المرجوة ، وهي تتعلق بالاستقلال وبالمرجعية الإسلامي وينمط ما من التنمية . والشيوعيون كانوا يجهرون بأن المال هو للأخذ بعيداً دكتاتورية البورليتاريا.

لم يكن في الساحة المصرية إلا الوفد والأجيال المتحدرة عنه من يؤمن بالتنظيم الديمقراطي الليبرالي بصورته التقليدية المعروفة ، ومع ضعف الوفد وظهور قوى سياسية خارجة عن إطاره

ومتحدية له وناقصة الإيمان بما يمكن للوفد أن يحققه في مجال الاستقلال الوطني والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والأصالة الثقافية . مع هذا الضعف ونقص الإيمان ضعف أيضاً المثالي الديمقراطي ونقص الإيمان به .

وهنا أذكر كلمة قرائتها للدكتور محمد مندور عندما كان يدور قلعه في قضايا السياسة في الأربعينات ويشارك في تحرير صحيفة " الوفد المصري " ، قال إنه إذا انهار الوفد انهارت الديمقراطية في مصر . وهذه العبارة لاتشير فقط إلى معنى المديح لدور الوفد ، إنما هي في صدقها السياسي والتاريخي عندما قيلت ، إنما كانت تشير أيضاً إلى أن التنظيم الديمقراطي في مصر ليس من الرسوخ والثبات بحيث أنه يستغنى بإيمان الجماهير به عن وجود مؤسسة سياسية حزبية بعينها تسهر عليه وتصونه .

#### ( وابعاً )

تنظيم الضباط الأحرار قام بحركته في ليلة ٢٢-٢٣ يولية ١٩٥٢ وفى الصباح كان قد سيطر على الحكومة . وهو تنظيم وحيد عسكرى يتكون من بضع عشرات من الأعضاء وهم ومن جذبهم اليهم من قرائتهم حركوا مايتبعهم من وحدات عسكرية للاستيلاء على عدد من المواقع والمراكز التى تكفل الهيمنة على الجيش ، مع ضمان إعلام المواطنين بالحركة ومراقبة تحركات الملك ومراكز حكمه ، لشل الفاعلية إذا بدت احتمالات تحرك مفساد ، كانت خطة ذكية ومختصرة وشديدة الفاعلية . ثم تقدموا بطلباتهم السياسية .

المهم أنه فى هذه البدايات الأولى ، انتهى تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالحركة الانتقالية ، التى مكنته من السيطرة على الدولة . وظهر مسمى باسم " مجلس قيادة الثورة " من قيادة التنظيم الذى ضم ، وهو اسم يتناسب مع موجبات الهيمنة على الجيش كله وجهاز الدولة كله . واندمجت هذه القيادة التنظيمية الجديدة فى الجهاز الإدارى للدولة عبر عدد محدود جداً من الشهور ، وتحولت القيادة إلى رئاسة ، وذلك بعد أن أجرى عدد من الإصلاح والترميزات على أجهزة الدولة ذات الحساسية من الناحية السياسية .

اندمجت السياسة فى جهاز الإدارة ، واندمجت القيادة السياسية فى الرئاسة الإدارية ، واندمجت وظائف الدولة التنفيذية والتشريعية ، وحصر نطاق الرقابة القضائية بما يمكن من طلاقة اتخاذ القرارات ذات الأهمية السياسية أو ذات الأهمية التنظيمية والإدارية فى تشكيل الوضع المؤسسى الجديد . وعرف نظام الاحزب ، أى النظام الذى لايعتمد فى اتخاذ قراراته السياسية على جماعة محددة يتشكل منها تنظيم سياسى يملك اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجهات العامة ،

معتمدا على صلاته المباشرة بقوى الرأى العام ، والنخب والجماعات التى يتشكل منها الرأى العام .  
الفعال .

لاوجه للاستطراد والتفصيل فى ذلك ، ولكن بيانا لرؤوس المسائل ، يمكن الإشارة إلى أنه صدرت فى مصر فى هذه الفترة ، البيان الدستورى فى ١٩٥٣ ثم دستور ١٩٥٦ الذى جرى الاستفتاء عليه . ثم دستور الوحدة مع سوريا ، اصدره رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨ ثم بيان دستورى اصدره الرئيس فى ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا ، ثم مسمى بالدستور المؤقت الذى صدر بقرار من الرئيس فى ١٩٦٤ . ثم صدر بيان دستورى من رئيس الجمهورية أيضا فى ١٩٦٩ .

وخلال الفترة ذاتها جرت تغييرات وتعديلات وزارية فى السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . كما جرت ثلاثة تشكيلات لمجلس الشعب ، الأول بالانتخاب فى ١٩٥٧ فى ظل دستور ١٩٥٦ والثانى بالتعيين من المجلسين السابقين لمصر وسوريا فى ظل دستور الوحدة ١٩٥٨ . والثالث بالانتخاب فى إطار الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ . وثمة تسع سنوات من المدة الكلية منذ ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ لم يوجد بها مجلس نيابى .

وان استقراء الوثائق الدستورية التى صدرت فى هذه الفترة ومتابعة التشكيلات الخاصة بمؤسسات الحكم ، هذان الاستقراء والمقابلة يكشفان عن أن أجماعة المصرية . خلال هذه الفترة لم تعرف توزيعا بين السلطات بالشكل الذى تتصوره النظم الديمقراطية التقليدية ، وعرفت اندماج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية . وان غالب القوانين التى صدرت فى ذلك الوقت كانت تصدر فى صورة " قرارات بقوانين " تصدر من رئيس الجمهورية .

والحاصل كما سبق الإشارة أنه خلال ثمانى عشرة سنة لم يوجد مجلس نيابى أصلا لمدة تسع سنين ، والمجالس التى وجدت ثلاثة فى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، وأوسطها كان بالتعيين من رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلسين السابقين فى مصر وسوريا ( خلال دستور الوحدة ) وفى المجلسين الآخرين كان للتنظيم الشعبى سلطة الاعتراض على المرشحين ، ولم يذكر أن مجلسا منها مارس حق الرقابة على الوزراء فى عملهم التنفيذى . وأن الشواهد على هذا الدمج واستيعاب السلطة التنفيذية للوظيفة التشريعية وهيمنتها على المجلس النيابى وقتما يوجد ، إن شواهد ذلك متوافرة فيما حذر من أعمال ودراسات تملقت بهذا الأمر ، بما لا يحتاج إلى مزيد إثبات .

ومن جهة أخرى فإن ذات عملية الاستقراء للعلاقات والتشابكات والخرائط التى ترسم الهيكل التنظيمى للدولة وأجهزتها ، تكشف عن مركزية قابضة فى بناء هذه الأجهزة والهيئات ، وتتساعد السلطات المركزية تصاعدا سريعا من أدنى المستويات إلى أعلاها متركزة فى رئيس الجمهورية ، الذى

صار هو مصدر الدفع الرئيسي فى النشاط العام بأوجهه المتعددة . ومن الطبيعى أن يبنى جهاز الإدارة بطريقة هرمية ، فالأعلى يعين الأدنى ، والأدنى يعمل فى إطار التوجيهات التى ترد له من الأعلى .. وهكذا . ولكن وجه الملاحظة أن هذا جهاز الإدارة والتنفيذ قد أدمجت فيه سائر وظائف الدولة الأخرى من سياسية وتشريعية ورقابية وغيرها .

وكان الرئيس المختار بالاستفتاء الشعبى . تتركز فيه سلطات التقرير والتنفيذ والاستفتاء ، يسوغ له ممارسة هذه السلطات بالوصف التمثيلى الشعبى المستمد من الاستفتاء العام . وباستثناء دستور ١٩٥٦ الذى عاجلته الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ فلم يبق إلا عامين ، باستثناء هذا الدستور ، فإن جميع الدساتير التالية والإعلانات الدستورية كانت تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية . وإن متابعة حجم سلطات رئيس الجمهورية واختصاصاته فى التقرير والتنفيذ تكشف عن هذا التركيز الشديد للسلطات .

ومن جهة ثالثة ، فنحن لانرى فيما أنشأ نظام الثورة من تنظيمات سياسية ، لانرى إنها كانت أحزابا ولاتنظيمات سياسية . إن التنظيم السياسى الوحيد - فى ظنى - الذى كان تنظيما سياسيا فعلا وأنشأه رجال الثورة ، كان هو تنظيم " الضباط الأحرار " وهو الذى به أمكن السيطرة على جهاز الدولة وقيام الثورة . وتحقق به الانتقال إلى قيادة أجهزة الدولة وإدارتها . وأدى التنظيم وظيفته وفقد وجوده بإتمامها . ثم نشأ مجلس قيادة الثورة ، وهو تكوين من تكوينات الدولة رسبت له وظائف أشار إليها الإعلان الدستورى لسنة ١٩٥٣ بوصفه من المؤسسات التى تمارس سلطة الدولة . وأنشئت هيئة التحرير بحسبانها تجمعا للشعب المصرى بديلا عن الأحزاب المفلغة .

ثم ذوت هيئة التحرير وألغى مجلس قيادة الثورة مع دستور ١٩٥٦ ، وبموجب هذا الدستور أنشئ تنظيم " الاتحاد القومى " الذى يشكله المواطنون وله وحده حق الترشيح لعضوية المجلس النيابى . وكان رئيس الجمهورية هو رئيسه وواضع نظمه ، وقد شكل فى مايو ١٩٥٧ وأعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٥٩ بعد الوحدة التى جرت بين مصر وسوريا ، وبدء بالتفكير فى المدول عن صيغته فى ١٩٦١ وأعلن عن الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٢ ، أشير إليه فى دستور ١٩٦٤ المؤقت . وشكل بالانتخاب أولا ثم أعيد تشكيله بالتعيين فى ١٩٦٥ ثم أعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٦٨ .

إن وظيفة التنظيم السياسى أنه هو الجهاز الذى يرسم التوجهات السياسية العامة ويحدد المطالب العامة التى يرى صالح الجماعة فى تقريرها فى مرحلة تاريخية معينة ، ويشكل تحققها الاستجابة الحميدة لتحديات الواقع الملميش فى هذه المرحلة . وكل ذلك وفقا للرؤية الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تتبناها الجماعة التى يعبر عنها جهاز التنظيم ، سواء كانت الجماعة

الوظيفية العامة أو واحدة من الجماعات والمصالح الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية الموجودة في المجتمع . والتنظيم يحتك بهذه الجماعة التي يعبر عنها ويدرك مطالبها ويردود أفعالها ويعكس أزماتها ويترجم طموحاتها . كما أنه يتخذ وسائل الدعوة لهذه المطالب المتبناة لتصير بالتأييد الشعبي قوة قادرة على فرض النفوذ.

هذه الوظائف في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ كانت أجهزة إدارة الدولة هي من تقوم بها . كان جهاز الدولة متين البنيان فائق القدرة مدربا على حكومة الناس ، ولم يمض وقت طويل حتى كان هو من يجمع قياسات الرأي العام لرئاسته الجديدة التي تلازم معها ، وهو من يقوم بتنفيذ سياساتها والدعوة لها ، وكانت رئاسة الدولة وماتوافر لها من تشكيلات جديدة هي من يصنع القرارات السياسية ويرسم التوجهات العامة . وأعيد بناء أجهزة الأمن السياسي بما يناسب هذه الوظائف السياسية ، جعما للمعلومات وتهيئة لرسم السياسات وضماناً لفاعلية القرارات وحماية لها . ونحن نلاحظ أن أخطر ما اتخذت قيادة الثورة ورئاسة الدولة من قرارات سياسية ، وترتب عليها آثار سياسية بالغة الأثر في تحديد مصائر الشعب والوطن ، أخطر ما اتخذ من ذلك كان في وقت غاب فيه التنظيم السياسي تماما أو كاد أن يكون غائبا ، وهي على التحديد قرار تأميم قناة السويس في يولييه ١٩٥٦ . إذ كانت هيئة التحرير قد نوت ولم ينشأ بعد الاتحاد القومي ، وقرارات التأميم الكبرى في يولييه ١٩٦١ ، إذ كان الاتحاد القومي قد ذوى ولم ينشأ بعد الاتحاد الاشتراكي . وأدى ذلك إلى اندماج الوظيفة السياسية في الوظيفة الإدارية من حيث الأجهزة المنوط بها ذلك ، وآك الأمر إلى قيام أجهزة الأمن بدورها الفعّال في هذا الأداء السياسي التنفيذي المتوحد .

#### ( خامسا )

لكي نفهم الظواهر السابقة في سياقها التاريخي ، علينا أن نتفحص وظائف أجهزة الدولة المصرية قبل قيام ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، لنعرف ما إذا كانت هذه الملامح التي تكشف عنها البناء التنظيمي للثورة قد تولدت عن نظام الثورة ونشأت به إنشاء ، أم كانت هذه الملامح متهيئة للظهور من قبل وذات جذور سابقة .

إن نظام ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ لم يخلق هذه الظواهر ، فهي قديمة وهي في مصر تدعمها الجغرافيا السياسية ، مصر الواحة الكبيرة المحصورة بين الصحارى والبيادى ، ومصر السهل المنبسط الذى يحكمه ويتحكم فيه مصدر رى وحيد . ولما سأل هارون الرشيد فقيه مصر الليث بن سعد عما تصلح به مصر ، فقال "جريان النيل وصلاح الحاكم"



وان جهاز إدارة الدولة فى مصر ، إن كان يستمد قوته التتليدية من أوضاع الجغرافيا السياسية فقد أضيف عليه من أسباب القوة والدعم منذ القرن التاسع عشر مازاده هيمنة وجبروت . فإن ظهور الجماعات القومية المتحدة فى أوروبا الحديثة ونشوء الدول القومية هناك ، كان قد دعم ابنية الدولة المركزية فى أوروبا وظهر بأساليب الحكم المركزى وطورها هناك . وانتقلت هذه الخبرة إلى مصر فى بدايات القرن التاسع عشر على ايدى محمد على ، لتخدم مشروع نهوض وبناء مجتمع ودولة ذات جيش مسلح تسليحا حديثا ومشروع سياسى طموح . فثمة مشروع سياسى يقتضى تركز السلطة وتقويتها ، وثمة خبرة مجتمعات وتجارب تطبيق سبقت فى دول صارت ذات احتكاك بمصر والدولة العثمانية . ويمكن الاستفادة من هذه التجارب.

وكذلك فإن التطور العلمى والتقى كان يقضى مركزية السلطة ويمنحها إمكانات الشمول والإحاطة ، ومن أهم ذلك التقدم الذى حدث فى وسائل النقل وفى الاتصالات ، وهما يمكنان من سرعة تبادل المعلومات مما يزيد السلطة المركزية قدرة على جمع المعارف والتدخل فى التفاصيل وإصدار القرارات والربط المباشر للأطراف بالمركز، وكذلك سرعة النقل سواء كان ذلك تبادل ماديات أو كان تحريكا لقوات وفرق عسكرية.

والجانب الآخر فى الخبرات الحديثة ، كان جانبا تنظيميا وإداريا يتعلق بأساليب تقسيم العمل . إن ماحدث فى الصناعات من تقسيم للعمل حدث مثله فى الإدارة الحكومية وفى بناء الجيوش . وتنظيم القوات المسلحة لم يعد إضافة عديدة بسيطة للمشاة والفرسان ولحملة السيوف والحراب والرماح ، ولكنه صار تركيبا عضويا متكاملا ومقآزرا لتخصصات متباينة من هؤلاء المشار إليهم مع سلاح المدفعية وغيره ، وإن حروب الفترة النابليونية فى أوروبا أسفرت عن تقدم جوهري فى الأساليب الحديثة لبناء الجيوش.

وحدث ذلك بطريقة مشابهة بالنسبة لنظم الإدارة الحديثة وتوزيع العمل الواحد عبر مراحل متميزة فى تشكله طبقا لتخصصات إدارية ونوعية متباينة ، وقد دفع هذا الأسلوب قدرات الإدارة الحديثة دفعات قوية زادت من إمكانات تركيز السلطة ذاتها واتصالها المباشر بتفاصيل العمل فى مجالاته النوعية ومجالاته المحلية الإقليمية المتعددة.

والحاصل أن إدارة محمد على قد توزعت على سبعة ديوانين انقسم العمل بها ( تقسيما نوعيا) فثمة ديوان " الوالى " وديوان الإيرادات وديوان الجهادية ( القوات البرية ) و ( ديوان القوات البحرية ) وديوان المدارس - وديوان الأنور الأفريقية وديوان " الفاوريات " ( المصانع ) وديوان المدارس لازم للمدارس الحديثة التى أنشئت لإعداد الجيش ، وكذلك ديوان المصانع المنتجة للوالم القوات

المسلحة . ثم فى ١٨٧٨ تكون أول مجلس للنظار فى مصر فى نهايات عهد الخديوى إسماعيل . وتشكل من الخارجية والداخلية والمالية والجهادية والحقانية والأشغال والمعارف . هى ذاتها تقريبا التقسيمات النوعية للدواوين السابقة.

هذا التشكيل شمل مايسمى حاليا وزارات السيادة التى كانت وظيفة الدولة تقتصر عليها قديما . من حيث حفظ الأمن الخارجى والداخلى وضبط العلاقات بين الجماعات والأفراد وإعداد المرافق العامة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للجماعة السياسية وأدائها الاجتماعى . ذلك أن الدولة هى الشخص للجماعة السياسية العامة الحافظة لبقائها والضابطة لتصرفاتها . أما مايتعلق بالخدمات الإقليمية أو النوعية لوجوه النشاط المختلفة للجماعات الفرعية التى تتكون منها الجماعة . وسواء كانت جماعات تقوم على أساس المهن والحرف أو الأقاليم الجغرافية أو المذاهب والملل . فإن ذلك كان متروكا شأنه لكل جماعة منظمة فى إطار الضوابط العامة للعدل والسكينة والانتظام.

ولكن لم تقتصر وظائف الدولة المركزية على المجالات السيادية ، إنما ضمت إليها مع تعاقب الزمن ومع نمو قوتها ومع ازدياد إمكانياتها العلمية والفنية . ضمت إليها العديد من الخدمات وأوجه النشاط الشعبى الذى كانت تبسقل بتنظيمه تقريبا جهات الإدارة الذاتية لكل من هذه الوجوه . لقد تعددت الدولة المركزية . وبخاصة فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر . وزاد تمددها من بعد ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول هو شمول نشاطها أنواع الخدمات المستخدمة وأنواع الخدمات التى كانت فى الأساس تقوم بها الهيئات الأهلية . مثل جهات التعليم كالكتاتيب وهيئات الكبرى كالأزهر مما كان ذا إدارة ذاتية فى الأساس ويمول من ريع الأوقاف ، وكان إشراف دولة محمد على على التعليم إنما يتعلق بما يخص ماله صلة بالجيش ومؤسسات الإدارة الجديدة للدولة ، وليس التعليم العام . وكذلك إدارة المرافق القليلة التى كانت لازمة للأهالى بالنسبة للسقاية ودور الرعاية الصحية ، وكل ذلك انتقل بالتدريج القديم منه والحديث إلى إدارة الدولة وإشرافها .

والوجه الثانى يتعلق بالهيئات المشخصة للجماعات الفرعية فى المجتمع . كانت هذه الهيئات فى بدايات القرن التاسع عشر تتمثل أساسا فى نقابات الطوائف والطرق الصوفية والهيئات المالية والأوقاف . وبدأت سلطة الدولة المركزية تنمو على حساب هذه الهيئات وتقودها الدولة بما تقدمه من خدمات وماتصدره من قرارات وماتمارسه من وجوه إشراف . كل ذلك يخصم من وظائف هذه الجهات ويقلل من مجال نشاطها ويضعف من الأهمية الاجتماعية لبقائها.

ثم تحول الأمر على مدى النصف الأول من القرن العشرين إلى نوع هيمنة من الدولة وإشراف على هذه الهيئات وفرض وجوه وصاية على نشاطها وعلى تشكيلاتها . ولم يقتصر الأمر على الهيئات الأهلية التقليدية مثل الطرق الصوفية والأوقاف وهيئات المال ، ولكن امتد طبعاً إلى الهيئات الأهلية المنشأة حديثاً ، مثل الجمعيات والتعاونيات والنقابات العمالية والنقابات المهنية ، وهذه الهيئات كانت كلها تشكيلات حديثة ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في إطار نوع من الإباحة القانونية والتشريعية الفسيحة ، ثم بدأت القيود التشريعية تظهر متدرجة ونامية على مدى النصف الأول من القرن العشرين.

أنا لا أجد مجالاً الآن للإيضاح التفصيلي لهذا الأمر ، وأتصور أنه جلي لكل ذي بصر بالنتائج التاريخية المعاصرة ، ولا أحب أن أضرب الأمثال فيبدو الدليل انتقائياً وسابق التجهيز في دلالاته ، وأتصور أن تجريد الفكرة يجعلها أصقل في تحديد مرماها ، مادامنا في مجال العرض المركز العام . وإن كل ما أردت أن أبينه ، أن الدولة المركزية الحديثة بسلطاتها الشاملة وبقدراتها المستوعبة وبميلها الاضطرابي لتنظيم الجماعة وبتفردا المؤسسي ، لم يكن ذلك نبأً ناصرياً ولا كان من مواليد ثورة ٢٣ يولييه . إنما بدأ ونما من قبل ذلك بأكثر من قرن ، وكانت ثورة ٢٣ يولييه في ذلك تابعة ومسبوقة . وإن كانت هذه الثورة نمت بهذه الخصائص وجرت بها خطوات بعيدة غير مسبوقة . وكان المؤثر في الرسم البياني الذي يبين سيطرة الدولة المركزية وإشرافها وسميحها للتفرد على حساب الجماعات الأهلية ، كان المؤثر أثناء ثورة ٢٣ يولييه أحد صعوداً واسعاً وصعوداً ولكنه كان يشكل استمراراً ، ولم يكن يشكل انكساراً للخط البياني ولا تغييراً لتوجهه السابق.

( سادساً )

مع إعادة بناء أجهزة إدارة الدولة على نهج حديث ، ومع نموها وتوسعها وانتشار نفوذها المركزي ، بقيت السلطة فردية على رأس الدولة وعلى رأس كل من أجهزتها ، وبقيت الشرعية مستمدة من هذه السلطة الفردية ، وبقيت قوة الدفع صادرة عنها . وقد عرف نظام محمد علي عدداً من المجالس التي تداول النظر فيما يعرض من أمور ، ولكنها كانت مجالس معينة منه وكانت ذات وظيفة استشارية . وأنشأ الخديوي إسماعيل في ١٨٦٦ مجلس شورى النواب وكان منتخباً . ولكنه كان مجلساً استشارياً لا يشارك في اتخاذ القرار ولا يراقب سلطة التنفيذ ، ودستور العرابيين صدر في ١٨٨١ وأنشأ مجلساً تشريعياً حقيقياً عصف به الاحتلال الإنجليزي في ١٨٨٢ ، وبعدها نشأ مجلسان استشاريان ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، الأول بالانتخاب والثاني بالانتخاب والتعيين . ولكن لم يكن لأى من ذلك سلطة تفريع ولإرقابة.

لذلك كان نمو جهاز الإدارة الحديثة وتوسعه سابقاً على نمو الجهاز التشريعي وتطوره ، الأول بدأ قبل ثلاثينات القرن التاسع عشر ، والثاني بدأ في عشرينات القرن العشرين . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان جهاز الإدارة المركزي الحديث قد بلغ من عمره نحو مائة وعشرين سنة متصل الوجود والنمو ، وكان المجلس التشريعي الرقابي ذو الوجود المستمر قد بلغ من عمره بضع سنوات متقطعة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة.

لقد عرفت الثلاثين سنة التي عاشها دستور ١٩٢٣ بمجلسيه التشريعيين ( النواب والشيوخ ) ، عرف عشرة انتخابات أنشأت عشرة مجالس نواب ، كلها كان يحل قبل انتهاء مدته ماعدا المجلس قبل الأخير (١٩٤٥ - ١٩٤٩) الذي لم تمثل فيه المعارضة الحزبية إلا ببضع أفراد ولم يدخله حزب الوفد ذو الأغلبية التقليدية في الانتخابات الحرة وقتها . ولم يستطع مجلس واحد أن يستخدم سلطته الدستورية في إسقاط حكومة واحدة. وصار تزيف الانتخابات وتزيدها فنا تتوارث أساليبه وصار مناهج وطرق وبدائل يختار منها الأنسب لكل حالة مخصصة ولكل ظرف تاريخي محدد ، منها تعديل الدوائر الانتخابية بما يفتت أنصار مرشح معين ويتركز أنصار الآخر ، ومنها رشوة الناخبين ، ومنها الضغط السياسي وضغوط الشرطة ، ومنها سرقة الصناديق أصلاً وتغييرها ، وصار لكل من ذلك خبرات تتناقل.

ومن جهة ثانية ، فإن تفرد الحاكم بالسلطة لايعنى انطلاق سلطته من القيود كلها وتفلتها من الضغوط ، لأن تفرد الحاكم يعنى أن القرار يصدر منه وحده ، ولكنه يمكن أن يكون رشيداً فيدخل في حسابه مايمتد إليه بصره ويصيرته من تقديرات لاعتبارات الموازنة ووزن الأمور وتقدير القوى المختلفة ، وليس التفرد مما يعنى استفتاء المزاج والهوى ، وإنما يعنى أن تقدير الموازين إلتى يصدر القرار على هديها.إنما يملكه صاحب القرار الفردى وحده في نهاية الأمر ، وقراره يصدر عن مشيئته وحده.

وبهذا الوصف يمكن القول بأن الوالى الذى كان يحكم مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كان صاحب سلطة متقدمة ، ولكن تفرده هذا يكون محكوماً بأن تدور إرادته فى إطار الصالح العثمانى العام الذى يقدره الباب العالي فى استامبول ، وأن يكون مقيداً بما يقتاسب ولايتعارض تعارضاً جوهرياً مع إرادة كبار بكوات الممالك فى مصر ، بحسبان أن حكم مصر فى الإطار العثمانى ، كان يدور على وفق إرادة مشتركة للوالى المعين من الدولة العثمانية وللقوة السياسية المحلية فى مصر المثقلة فى بكوات الممالك . فهو نوع من الحكم " الثنائى " إن صح هذا التعبير.

فلما تولى محمد على الحكم فى ١٨٠٥ ، أمكن له فى ١٨١١ أن يتخلص من المالك يوصفهم قوة مشاركة ومنافسة لتفرد بالسلطة ، ثم تمكن من التخلص من قوة التخب المصرية الأهلية المتمثلة فى العلماء والشيوخ ، وكذلك قوة الجند الألبان والانتشارية بوصف هؤلاء ، كل فيما يخصه ، بشكل مكنة مشاركة فى السلطة . وتفردت حكومة محمد على مع إنشائه الجيش المصرى منذ سنة ١٨٢٠ . ومن ذلك التاريخ التقربى صارت سلطة والى مصر وخديويها فى الإطار البشائى العام سلطة فردية ، تقبل وجود ضغوط عليها وتقبل تقدير الإمكانيات المتاحة وحسابها ، ولكنها تظل فى إطار السلطة الفردية التى تصدر عن حاكم يملك إصدار القرار ويملك فى النهاية حسم ملاماته وترجيح توازناته . بغير مشاركة منظمة له .

فلما احتل الانجليز مصر ، وجدت قوتان سياسيتان ، مما أطلق عليه أحمد لطفى السيد السلطة الشرعية التى يمثلها الخديوى ، والسلطة الفعلية التى يمثلها المعتمد البريطانى . مستندا لجيش الاحتلال . وكلا السلطتين لايمتطع الواحد منهما أن يزيح الآخر فى الظروف السياسية والتاريخية التى كانت قائمة فى الداخل والخارج . ودارت القرارات السياسية فى هذا الإطار من الازدواج والتزام والتقارب والتباعد .

ومع ثورة ١٩١٩ - وباختصار شديد - وجدت فى مجال سلطة الحكم قوة ثالثة مشاركة للقوتين السابقتين . وهى قوة الحركة الوطنية التى صارت ممثلة للجماعة فى سعيها الى الاستقلال . والثورة لن تستطع أن تقضى اياها من القوتين السابقتين ، فبقى الملك على رأس الدولة صاحب قرار يتعلق بالشرعية . وبقى الإنجليز قوة " بالفعل " بقواتهم المسلحة ، وصيغ التنظيم الدستورى بما يمكن من الإفصاح للصراع والتحريك السياسى من خلال هذا الصراع بين القوى الثلاثة . وقامت الضغوط المتبادلة والتحالفات المتنقلة بين الملك والوفد على الانجليز أو بين الملك والانجليز على الوفد أو بين الوفد وحلفاء الإنجليز على الملك .. وهكذا ، فكانت كلما تقاربت قوتان استبعدت القوة الثالثة .. وهكذا .

ثم قامت ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ، ومالبث الوضع أن أوجد صورة مختلفة تماماً عن المرحلتين السابقتين ، وصارت على الوجه الآتى :-

- لقد ألغيت الملكية ، وصارت قوة ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ هى من يمارس السلطة السابقة للملك وللرساى ، وتمثل ذلك فى مجلس قيادة الثورة حتى صدور دستور ١٩٥٦ ، ثم تمثل فى رئاسة الجمهورية بعد ذلك .

- وجلت القوات الإنجليزية من مصر بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ ، وتم الجلاء كاملا وفعلنا فى يونية ١٩٥٦ ، ثم حدث العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس ثم جلت قوات العدوان فى ديسمبر ١٩٥٦ . ولم تعد هناك سلطة فعلية بالمعنى الذى أطلقه أحمد لطفي السيد فى بداية القرن العشرين على الاحتلال العسكرى الأجنبى .
- وألغيت الأحزاب السياسية ومنها وعلى رأسها حزب الوفد الذى كان يشخصن الحركة الوطنية للجماعة المصرية فى سعيها لإجلاء المحتل الأجنبى ولحكم نفسها بنفسها .

#### ( سابعا )

ورثت ثورة ٢٣ يوليو هذه القوى الثلاث التى كانت تتنازع السلطة وتمارسها بالصراع أو بالتوافق ، وتتشكل الأوضاع السياسية وفقا لحصيلة هذه النتائج والصراع والتوافق : ولكن السؤال هو كيف ورثتها كلها ، وكيف استطاعت أن تترك القوة وتقيضها معا . فإن هذا أمر لا يتعلق بالإرادة والاختيار ، ولكنه يتعلق بالاستطاعة والقدرة .

إن الحالات التى أشرت إليها فى سوابق التاريخ المصرى الحديث ، قبل محمد على وبعد الاحتلال الانجليزى وفى ظل نظام ثورة ١٩١٩ ، هذه الحالات قامت فيها المشاركة فى السلطة أو المزاومة عليها ، قامت لاهموجب رغبة ولا باختيار . جرى فى تقرير هذا النظام ، ولكنها قامت بموجب وجود أكثر من قوة سياسية ، كل منها قادر على ممارسة السلطة وغير قادر على إزاحة الآخر ، فجرت المشاركة إما بطريق المزاومة ، أى بممارسة الضغوط المتبادلة مع كل حادث يحدث لفرض الأرجحية من قوة على قوة أخرى ، أو بطريق التداول بتبادل الأرجحية عن طريق تغيير الوزارات وتعديلها حسب النوازل التى تطرأ وما يمهده لذلك من انتخابات يتقرر أن تكون نزيهة أو مزيفة .

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو إسقطت الملك وحل مجلس قيادة الثورة محل المؤسسة الملكية ، ثم حققت نزوة ماسمعت إليه الحركة الوطنية المصرية منذ ١٨٨٢ وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى عن مصر ، ويسر لها ذلك الأمر أن لم يعد هناك " ملك " يقضى الحركة الوطنية من الحكم ويستبدل بها حكومة من الحكومات غير المادية للانجليز . وإن ثورة ٢٣ يوليو بهذين الإجراءين ورثت وظيفة الوفد فى قيادة الحركة الوطنية . وكان الوفد قام لتحقيق رسالة تاريخية هى إجلاء الانجليز وتحقيق استقلال مصر ، وكانت رسالته الثانية المتعلقة بالديمقراطية تتضمن فى جوهرها إزاحة السلطة الملكية ، أى محاصرتها فى أضيق نطاق ممكن .

إننا نعرف في نظم الغرب أن القوى السياسية التي تتشارك أو تتزاحم على السلطة إنما تتحدد وتتشكل باعتبار أن كلا منها يمثل "قسما" من الأمة من حيث المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية ، وليس منها فيما أظن واحدة تعبر عن المصلحة الوطنية في عمومها ، لأن الصالح الوطني العام آمن ومستقر بما صارت إليه هذه المجتمعات من قوة ومنعة وقدرة لا على تأمين مصالحها بعيد المدى فقط ، ولكن قدرة على فرض هذه المصالح بعيدة المدى على الآخرين . فصارت الانتماءات الداخلية للجماعات الفرعية التي يتكون منها المجتمع هي ما يجمع الناس في السعي لتحقيق المكاسب الأكبر والوجود الأقوى في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى . وتبلورت هذه القوى تاريخيا في إطار تكوينات سياسية محددة بما لا يستطيع أى منها أن ينفى الآخر . أقصد بذلك طبعاً دول أوروبا الغربية وشمال أمريكا ، وهي الدول والمجتمعات التي صيغت النظم الديمقراطية والدستورية في ضوء تجاربها ، وصارت هذه الدول والمجتمعات هي نموذج الممارسة الصحيحة لهذه النظم . وهي صحيحة لأن النظم ذاتها قادت على قدحها وصيغت وفقاً لتجاربها.

أما نحن في مصر وفي بلاد العرب والمسلمين وفي كل بلاد أسيا وأفريقيا ، نحن من الأمم غير الآمنة ، لا على مجتمعاتها ولا على شعوبها ، لا على أرضها ولا على ثرواتها ولا على ثقافتها . هذه المجتمعات والشعوب والأمم غير الآمنة التي عرفت أزمات حادة تتعلق بالأمن القومي لها على مدى القرنين الأخيرين ، هذه الجماعات إنما تتحرك حركتها السياسية الأساسية في إطار التجمع على مستوى الجماعة السياسية الوطنية لتقاوم مخاطر الخارج ولمحاولة فرض عصمتها ومناعتها على قوى الخارج المهددة لها .

إن الدولة تقوم بحسبانها المؤسسة السياسية المشخصة للجماعة الوطنية العامة ، لأن أهم ما يجب عليها أن تكفله هو حراسة أمن هذه الجماعة في مواجهة أخطار الخارج عليها ، أو في مواجهة اختلال صيغ التوازن بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الوطنية العامة ، اختلالاً يهدد قوى التماسك الجماعي أو ينذر بالتفكك.

والحاصل أن الجماعات الوطنية في بلادنا العربية والإسلامية ، استشعرت أقصى درجات الخطر على أمنها من نهائيات القرن الثامن عشر . بالتوغل الروسي تجاه الجنوب في بلاد الفرس والعثمانيين ، وبالتوغل البريطاني تجاه الشمال في هذه البلاد ذاتها ، وبالتهديد والاقتحام الذي جرى من فرنسا لمصر (١٧٩٨) ثم للجزائر (١٨٣٠) وكانت المقاومة ترد من الحكومات المعبرة عن الجماعة الوطنية . وهذا ما يفسر إصلاحات محمد علي ومحمود الثاني وغيرهما في النصف الأول للقرن التاسع عشر .

فلما سقطت مقاومة الدول والحكومات على مدى لقرن التاسع عشر . بدأت تظهر حركات المقاومة الشعبية بتنظيمات شعبية وأهلية تستهدف جميع الأمة للقيام بذات الوظائف التي فُشلت الحكومات في أدائها . ومن هذه التنظيمات مثلا الحزب الوطني القديم الذي ظهر في مصر أيام العربيين ، وحركة عبد القادر الجزائري في الجزائر ، وحركة محمد أحمد في السودان . وحركة السنوسى في ليبيا والصحراء الأفريقية الكبرى لبلاد المغرب العربى .. وهكذا . كما نرى ذلك في حزب المؤتمر الهندى وعصبة الإسلاميين هناك . هنا نحن لانكون أمام حزب أو أحزاب بالمعنى الذى أطلقته نظم أوروبا الغربية على التجمعات السياسية بها . لأن تجمعاتهم السياسية فى بلادهم الآمنة كانت تجمعات للجماعات الفرعية فى المجتمع سواء الراسماليين أو العمال أو غير ذلك . أما فى بلادنا فقد كانت تجمعات تشخص الجماعة الوطنية العامة فى سمعها لتتأكد ولصد مخاطر الخارج التى صارت متحققة بالنسبة لبعض بلادنا أو وشكة التحقق بالنسبة للبعض الآخر . هى جماعات بديل عن الدولة الساقطة أو عن الدول التى عجزت عن أن تقوم بأداء وظيفتها الأساسية فى حماية أمن الجماعة .

ومن هنا تبدو معقولة فكرة التنظيم السياسى الواحد التى ظهرت فى غالب الأمم الساعية إلى الاستقلال ، بعد أن غزت الجيوش الأجنبية وسيطرت على حكوماتها ودولها ، من حزب المؤتمر فى الهند إلى حزب الكومنتاج فى الصين ( ثم الحزب الشيوعى الصينى ) إلى جبهة التحرير الجزائرية إلى أحزاب التحرير فى أفريقيا جنوب الصحراء ، لأن التنظيم الواحد هنا قام بديلا عن الدولة فى تشخيص الجماعة الوطنية بعامه ، وقام بديلا عنها فى السعى لاسترداد الاستقلال واجلاء النفوذ الأجنبى .

والحزب الواحد أو التنظيم الواحد هنا لم يكن يعنى منع قيام تنظيمات أخرى ، ولا كان أى من هذه الأحزاب أو التنظيمات يقدر على منع قيام منافس له أو أى حزب أو تنظيم آخر ، لأنه لم يكن يملك إرادة الدولة القادرة على المنع ، إنما كانت واحدة آتية من تمبيره على الجماعة كلها وسعيه لتحقيق مااجتمعت عليه من طموح ومقاصد تقتضيها المرحلة التاريخية التى كانت قائمة ، ومن مصداقية هذا السعى واطمئنان الغالبية الثغالية فى الجماعة إلى صدق مسعاه ، وعزوفهم عن قيام منافس له ، وقد وجدت فعلا تنظيمات أخرى معه ولكنها لم تكن شيئا . كما توجد تنظيمات وأحزاب فيما عرف باسم نظام الحزبيين فى بعض ديمقراطيات الغرب ، فالواحدة المقصودة هنا هى واحدة سياسية وليست قانونية ، واحدة بالقول وليس بالشرع . إننى أقصد التنظيم الواحد بمعنى أنه التنظيم " الجامع " وليس التنظيم " الوحيد " .



### (ثامنا)

وفى مصر ، فان أول مظهر فى مصر كان مسمى " الحزب الوطنى " لتقديم ايام المرابيين . ولفظ " الحزب " كان يشير بمعناه اللغوى إلى " الجماعة " ، وهو لا يشير إلى مايشير إليه اللفظ المقابل فى اللغات الأوروبية. من معنى " القسم " ونحن نقول الحزب الوطنى بذات المعنى المتصود بعبارة " الجماعة الوطنية " ، وكما تستخدم الآن عبارة " الجماعة الإسلامية " . ولم يظهر تنظيم يحمل هذا المعنى إلا مع بدء السيطرة الأجنبية على مصر فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، ثم مع الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين على يدى مصطفى كامل ومحمد فريد .

ثم ظهر " الوفد المصرى " مع ثورة ١٩١٩ وكان تحدد للفظ الحزب معناه الإصطلاحى المقابل للفظ الأوروبى بحسبان الحزب يكون قسماً بين أقسام . فلم يطلق الوفد على نفسه قط أنه حزب ولم يعترف قط بأنه كذلك . كان دائم التعمير عن نفسه بعبارة " الوفد المصرى " باعتباره " وفداً " موفوداً من الأمة بموجب وكالته عنها " للسعى فى تحقيق استقلال مصر استقلال تاماً " حيثما وجد إلى السعى سبيلاً. ولأزمه هذا الإصرار على عدم اعتباره حزباً حتى نهايته ، وحتى عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو و أصدرت قانوناً للأحزاب وألزمت الأحزاب القائمة بتقديم طلباتها للاعتداد بوجودها وبقائها ، عندما حدث ذلك وانصاع له الوفد ، تقدم بطلب للاعتداد بوجوده بوصفه حزباً بناءً على قانون الأحزاب ، ومع ذلك صدر طلبه بعبارته التقليدية " إن الوفد المصرى " يشير أن يسبقه لفظ الحزب . وكان ذلك فى سنة ١٩٥٣.

ولم يقبل أن يضيف لفظ الحزب إلى اسمه إلا فى تشكيل الوفد فى السبعينات ، وكانت دولة الخمسينات والستينات قد نازعته صفته ، صفة " الوفد " الممثل للجماعة السياسية فى عمومها . والمشخص المؤسسى لها .

وهذا ماحدث أيضاً مع جماعة الإخوان المسلمين ، فلم تعتبر نفسها حزباً قط فى عهدها الأول ، وكان ذلك جلها فى كلمات المرشد العام المؤسس لها الشيخ حسن البنا ، كان ينكر كونها حزباً من الأحزاب " أو طريقة من الطرق " . بما يعنى إن كانت تعتبر نفسها مثلاً ومشخماً لجماعة المسلمين . وما يتعين ملاحظته من ذلك أن التنظيمات السياسية التى جمعت مثلاً جماهير وحركات شعبية واسعة النطاق وعبرت عن جموع كثيفة ، كانت تنكر على نفسها وصف " الحزب " بدلالته الاصطلاحية الغربية التى انتقلت إليها ، وسادت فى الفهم السياسى .

والحاصل أن ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ استجابت لمطالب الحركة الوطنية السابقة عليها وأنجزت منها ما كان على مشارف الإنجاز ، وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى من مصر ، واستردت الاستقلال السياسى لمصر ، وتحقق كل ذلك كاملا فى السنوات الأربع الأولى من عهدها . ثم لم تلبث أن طورت أهداف الحركة الوطنية وهى فى موقع السلطة السياسية ، فقادت حركة مقاومة الأحلاف العسكرية التى كانت دول الغرب الاستعمارية تسعى لفرضها على شعوب آسيا وأفريقيا ، وقد فرضتها فعلا بما عرف بحلف بغداد وحلف مانيفلا ، ثم ساهمت مساهمة فعالة فى بناء تجمع دول من الدول حديثة العهد بالاستقلال لشمان موقف عدم الانحياز فى الصراع الدولى بين دول الكتلة الشيوعية ودول الكتلة الرأسمالية ، وأقدمت على النهوض بالاقتصاد لدعم الأساس الاقتصادى للاستقلال السياسى.

لذلك تكون ثورة يولية قد ورثت باستحقاق وجدارة قيادة حركة التحرير الوطنى فى صورتها المتطورة المتلائمة مع ظروف النصف الثانى من القرن العشرين ، وتكون قد استردت للدولة وظيفتها الأساسية التى تقوم عليها وهى حفظ الأمن القومى للجماعة السياسية ، واستردت للدولة دورها السياسى فى كونها الشخص المؤسسى للجماعة السياسية ، كل هذا صواب .

والصواب أيضا ، أن سعى الثورة لإنشاء تنظيم سياسى واحد ، لم يكن بدعا ولا شذوذا فى سباق السوابق المشار إليها ، وبحسبان أن كانت الجماعة لا تزال تخوض معارك الاستقلال ، سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية ، وأن مخاطر الخارج عليها تظل محدقة ، وبحسبان أن الدولة صارت متوجهة إلى أداء دورها فى حراسة الأمن القومى ودعمه أفقيا بما اتخذت من سياسة عربية ودولية ، ودعمه رأسيا بما شرعت فى تنفيذه من مشروعات النهوض الاقتصادى المستقل ، فهى بقيت تؤدى وظيفتها فى خوض المعارك دفاعا عن الأمن القومى ، مع فارق هام هو أنها طورت هذه الوظيفة ، بأن أجرت معارك الدفاع عن الأمن القومى خارج الحدود السياسية للدولة ، ضد إسرائيل وضد الأحلاف العسكرية وضد ظاهرة الاستعمار بها .

إنما المشكل يبدو من عدد من الوجوه ، أولها أن ثورة ٢٣ يوليوى لم تؤيد مفهوم التنظيم الجامع ، إنما جعلته التنظيم الوحيد ، و التنظيم الجامع يعنى - حسبما أقصد هنا- إنشاء تنظيم سياسى يعبر عن مجمل السياسات والطموحات التى تعبر فى إطارها العام عن الجماعة الوطنية على أن تترك للأفراد حرية إنشاء ما يرون من تنظيمات تقوم على هوامش هذا التنظيم الجامع للدعم أو النقد أو الحث أو التعبير عن مطالب الجماعات الفرعية فى المجتمع . وثورة ٢٣ يولية عندما شكلت تنظيماتها أقامت تنظيما وحيدا وليس تنظيما جامعا فقط ، ومنع قانونا إنشاء أى تنظيم سياسى

وفرض العقاب الجنائي على مخالفة هذا المنع . فلم تسمح بفتح ذرائع التفاعل الحسى بين الجماعة الفرعية المنتمعة لها . والحق أن جامعية التنظيم لا تضمنها ولا يكفل تحقيقها الفعلى إلا باتاحة فرص التحدى له من وجود تنظيمات أخرى . وإن منع التعدد هو ما يقضى على التنظيم "الجامع" لأن السلطة تستوعبه فى هذه الحالة وتقضى عليه . وهذا ما أدى إلى المشكل التالى .

والمشكل التالى يبدو أيضا من أن التنظيم الجامع الذى نادت به الثورة وأنشأته لم يكن تنظيما حقيقيا له استقلاليته وله وجوده المتميز عن سلطة الدولة . وذلك إذا نظرنا للأمر فى الإطار العام لممارسة دامت ثمانية عشر عاما وتنوعت فيها التنظيمات وتعدلت . وحسبما سبقت الإشارة كان كل من هذه التنظيمات فى وقت وجوده يمثل واجهة لنشاط الدولة ، فهو لا يرسم سياسة ولا يصدر قرارا . إنما يجرى ذلك فى رئاسة الجمهورية . وهو لا يحشد جمهورا لأن ذلك تقوم به فى الأساس أجهزة الإدارة المحلية . ولا يشيع فكرا فإن ذلك تقوم به وسائل الإعلام . ولا يجمع معلومات لأن ذلك تقوم به أجهزة الأمن ، وإن قام بأى من ذلك فهو جهد المقل يضاف لقليله إلى الكثير الذى تقوم به أجهزة الدولة .

#### (تاسعا)

إن الفترة المعنية فى هذه الدراسة هى من أول أيامها إلى آخرها تشكل ثمانى عشرة سنة حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، أو تسع عشرة سنة حتى مايو ١٩٧١ عندما انفرد الرئيس أنور السادات بالسلطة وأعلن عدوله عن نمط التنظيم السياسى للدولة الذى كان معتمدا ومتبعا فى الفترة الناصرية السابقة عليه . ومن ثم يكون مسمى على نهاية هذه الفترة حتى الآن ما يشارف ثلاثين سنة . وهذه الفترة الأخيرة هى من الطول بما يسمح بالقول بإمكان أن يتعدل خلالها ويتغير ما سبق إرساؤه فى الثمانى عشرة سنة السابقة عليها ، فإن لم يكن حدث هذا التعديل والتغيير كاملا بعدمضى المدد الكافية التى تسمح بذلك ، فإن ذلك يترجم به الظن أن نظام الحكم خلال فترة ثورة ٢٣ يوليو ليس مسئولاً وحده عن قيام هذا النمط من السلطة السياسية وأن الأمر لا بد أن يرجع إلى أوضاع تجاوز "السبب الناصرى" كما اعتاد البعض أن يقول .

ومع بدء السبعينات صدر دستور ١٩٧١ فى أول عهد الرئيس السادات ، وصيغ على نهج دستور ١٩٦٤ من حيث رسم هيكل السلطة وعلاقاتها . ثم خلال السبعينات ، وبخطوات متردة ومعارضة ، ولكنها على مدى عقد السبعينات أفادت نوعا من التتابع ، آك النظام السياسى للدولة إلى نوع من التعددية الحزبية ، وفك مبدأ التنظيم الواحد . ومن جهة ثانية أطرد نشاط المجلس النيابى

بالانتخاب الدورى ، وصار لمجلس الشعب (حلت هذه التسمية له محل اسم مجلس الأمة بموجب دستور ١٩٧١) مؤسسة مستمرة ثابتة.

ويمكن إجمال الوضع الحاضر من الناحية التنظيمية ومن ناحية الممارسة الدستورية فى عدد من النقاط أهمها - ما يتعلق ببدى استقلال مؤسسة التشريع عن السلطة التنفيذية ومدى أثر الوجود الحزبى فى اتخاذ القرارات.

الحاصل أن مجلس الشعب صار مؤسسة مشاركة فى إصدار القرار ، فلم يعد واجهة سياسية فقط ووجوده مطرد وانتخابه تجرى مع كل انتهاء له ، وهو ينتهى بالحل أو بانتهاء مدته بقوات خمس سنوات . وفى ظل دستور ١٩٧١ جرت انتخابات بمجلس الشعب فى أكتوبر من ذات السنة . واستمر مدته كاملة حتى انتهت فى ١٩٧٦ فأجريت انتخابات جديدة للمجلس التالى . وجرت هذه الانتخابات فى ظل موجه من التنازل عن الانفتاح الديمقراطى ، وجرت فى ظل وجود ثلاثة منابر تشكل تنظيمات سياسية فى إطار التنظيم الوحدى المنصوص عليه دستورياً وهو الاتحاد الاشتراكى.

ولكن فى يناير ١٩٧٧ حدثت الانتفاضة الشعبية التى هزت قوائم نظام الحكم بشدة ، فشدت الدولة يدها المرتخية ، ثم حدثت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نهايات السنة مما أثار عاصفة من النقد والهجوم الحاد . واتعكس ذلك على مجلس الشعب بما فيه من شبه تنظيمات مستحدثة . وتبلورت فيه المعارضة ببضعة عشر عضواً ، منهم من شد النكير بمد ذلك على مشروعات الصلح مع إسرائيل التى انتهت بالاتفاقية المعروفة فى ١٩٧٩ . فحل الرئيس السادات المجلس وأجرى انتخابات جديدة فى أبريل ١٩٧٩.

إن انتخابات ١٩٧١ بمجلسها الذى استمر مدته كاملة صفى المرشحون لها بما يستبعد كل من رآته سلطات الرئيس السادات معاديا له من أنصار المهد السابق عليه الذين هزمهم فى مايو ١٩٧١ . وفى انتخابات ١٩٧٦ التى رشح لها ممثلون عن التنظيمات الوليدة ، كان لتنظيم الحكومة (تنظيم الأوسط - مصر العربى الاشتراكى) نحو ٨٢٪ وللهميين (الأحرار الاشتراكيين) نحو ٣٠٪ وللبنساريين (التجمع الوطنى الوحدوى) نحو نصف فى المائة وكان "التجمع" هو تنظيم المعارضة الحقيقى وقتها . أما باقى الأعضاء فكانوا مستقلين . فقد حل هذا المجلس لمعارضة بضعة عشر عضواً فيه لاتفاقية الصلح مع إسرائيل . ثم جرت انتخابات ١٩٧٩ بعد أن كان تم الاعتراف بالنظام الحزبى وتحولت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى إلى أحزاب مستقلة من الناحية القانونية . وحصل حزب الحكومة (الوطنى الديمقراطى) على ٩٠٪ من المقاعد ، وسقط فى الانتخابات كل وجوه المعارضة السياسية التى كانت ظهرت فى المجلس السابق ومنهم الأستاذ محمود القاضى.

ثم بعد ذلك جرت انتخابات ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية ، ووجد تمثيل حزبي لحزب الوفد ووجد التحالف مع الإخوان المسلمين وقتها ولحزب الأحرار ، ثم حل المجلس بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطالان الانتخابات التي تجرى بنظام القوائم الحزبية ، وأجريت انتخابات جديدة فى ١٩٨٧ ، ووجد تمثيل حزبي فى المجلس الجديد لحز الوفد وللإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار ، وبلغت نسبة مقاعد المعارضة كلها فى المجلس ٢٢٪ ، وهى أعلى نسبة وصلت إليها المعارضة منذ ١٩٥٢ ، وهى من أعلى النسب التى بلغت المعارضة حتى فى ظل دستور ١٩٢٣ . ثم حل هذا المجلس فى ١٩٩٠ بناء على حكم صدر للمحكمة الدستورية لبطلان مبدأ الانتخاب بالقوائم الحزبية بالصيغة المعدلة التى جرت فى ١٩٨٧ . ثم جرت انتخابات ١٩٩٠ واستمر المجلس مدته كاملة حتى انتهت فى ١٩٩٥ ، ثم جرت الانتخابات الثالثة واستمر المجلس مدته كاملة التى إنتهت فى ٢٠٠٠ وكان نصيب المعارضة السياسية فى كلا المجلسين المتتاليين لا يزيد عن بضع أعضاء من مجموع ٤٤٠ عضوا منتجا.

فى سنة ١٩٧٧ عقدت بالجامعة الأمريكية ندوة عن مستقبل الديمقراطية فى مصر ، وكنت شاركت فيها بورقة أعدتها (حاولت فيها أن أوضح الصلة بين الديمقراطية وحركة التحرر الوطنى فى مصر بحسبان أن المصريين نظروا دائما للديمقراطية فى توظيفها لخدمة الحركة الوطنية) . وكان من محاضرى الندوة المهندس سيد مرعى من كبار المسؤولين وساسة الحكومة وقتها ولفت نظرى فى حديث وفى رده على الأسئلة وقوله إن تعدد الأحزاب آت لا ريب فيه وأن المطلوب هو الانتقال من نظام الحزب الواحد على نمط السوفييتى إلى نمط الأحزاب المتعددة على نمط بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية .

فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة ، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية سواء فى الاتحاد السوفييتى أو فى الصين أو فى بلدان أوروبا الشرقية .

فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة ، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية سواء فى الاتحاد السوفييتى أو فى الصين أو فى بلدان أوروبا الشرقية . وكان معنى كلمة المهندس سيد مرعى أن تقيم فى مصر نظاما لتعدد الأحزاب يتشكل من أحزاب صورية هى رسوم يغير محتوى ، لأن ذلك كان هو وضع الأحزاب التى وجدت بالاسم فقط مع الأحزاب الشيوعية فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وغيرها ، وظهر

ل من توالى السنين أن ذلك القول لم يكن يصدر عن محاكات للتجارب الشيوعية وقتها . ولكنه كان يصدر عن حقيقة ما تبغيه الدولة المصرية من "التعدد" فكريا وتطبيقا . وهو أن يكون تعددا صوريا . ونحن إذا نظرنا إلى مجالس الشعب السابق الإشارة إليها منذ العمل بدستور ١٩٧١ فى عهد الرئيس السادات . نلاحظ أن المجالس التى استمرت مدتها كاملة وهى خمس سنوات لكل منها . كانت أربعة مجالس . الأول فى ١٩٧١ وكان النظام لا يزال غير حزبي وكان للاتحاد الاشتراكي أن يعترض على الترشيح وكانت أقصيت من الترشيح كل الأسماء المعارضة لحكم الرئيس السادات وكانت المعارضة الظاهرة وقتها قاصرة على الناصريين من الاتجاه السياسي الذى أقصاه السادات . ومجلس ١٩٧٩ عند إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل . وكان حظ حزب الحكومة منه يصل إلى ٩٠٪ من مقاعد المجلس . وكان حزب العمل فى بداية إنشائه وحصل على نحو ٣٣ مقعد . ثم انخفض هذا العدد فى ١٩٨١ إلى ١٢ مقعد فقط . ومجلس ١٩٩٠ ومجلس ١٩٩٥ الذى أتم كل منهما مدته . وقد تمثلت فى كل منهما المعارضة الحزبية وغير الحزبية فى أدنى درجاتها وانحصرت فى بضغ أعضاء فقط .

وان المجالس الأخرى التى لم يتم أى منها مدته هى مجلس ١٩٧٦ الذى كانت نسبة مقاعد الحكومة فيه نحو ٨١٪ وكانت وجه المعارضة المنظمة أو المستقلة ذات قوة ونفوذ ومنهم مثلا ممتاز نصار ومحمود القاضى . وقف هؤلاء يمارضون الحكومة . وبخاصة بالنسبة لاتفاق السلام مع إسرائيل . وتركز انزعاج الحكومة فى نشاط بضعة عشر نائب لم تطق الحكومة وجودهم وحلت المجلس ووقفت ضد إعادة انتخابهم فى ١٩٧٩ . وقدم ممتاز نصار ومحمود القاضى طلبا لتكوين حزب رفسته لجنة الأحزاب ثم رفسته القضاء .

والمجلسان الآخريان وهما مجلس ١٩٨٤ ومجلس ١٩٨٧ . قضت المحكمة الدستورية ببطلان تشكيل كل منهما استنادا إلى أن إجراء الانتخاب بنظام القائمة الحزبية يقصر الترشيح على الحزبين مما يمتنع انتقاصا لحقوق المواطنين غير المنتمين لأحزاب . ولكن كلا من هذين المجلسين كان يشمل نسبة تمثيل لا بأس بها من أحزاب المعارضة السياسية . وهى أحزاب الوفد والعمل والأحرار . فضلا عن الإخوان المسلمين الذين تحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٤ مع الوفديين وتحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٧ مع حزب العمل . وكانت هاتان التجربتان قد نبهتا الحكومة إلى أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية أفضل لأحزاب المعارضة وأكثر لحجم تمثيل معتبر لهم مما تسفر عنه الانتخابات الفردية . كما أن وسائل الاصطفاع والتأثير فى نتائج الانتخاب تكون أسهل وألوق فى الانتخابات

الفردية . وقد ترتب على صدور كل من حكمى المحكمة الدستورية حل كل من المجلسين قبل انتهاء مدته بعامين أو أكثر.

والحاصل كذلك أن نسبة مقاعد المعارضة فى مجلس ١٩٨٧ كانت بلغت ٢٢٪ من مجموع لمقاعد . وأنكر عندما صدر التقرير الاستراتيجى الحولى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وكان يناقش كالعادة فى نواته السنوية التى يعدها مركز الدراسات والبحوث السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، أذكر أننى فى تعقيبى على نتيجة الانتخابات أن ذكرت أن أحزاب المعارضة يمكن أن تتحملها الدولة على أن تدور فى أحسن الفروض فى إطار جماعات الضغط . ولكن ليس مأنونا لها أن تصل إلى الحكم . أو أن تكون مشاركة فى اتخاذ القرار . أو يقوم أدنى احتمال بذلك . وأن نتائج الانتخابات وفقا لهذا القرار يتعين أن ينظر إليها فى إطار أنه ينهى للحكومة أن تضمن لنفسها ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب ، وهى تشكل النصاب الخاص بالقرارات الاستثنائية كترشيح رئيس الجمهورية ، ورجعية القوانين وغير ذلك . ولضمان هذه النسبة فى الواقع يتعين أن تضمن الحكومة على أقل الاحتمالات نسبة تمثيل تقل عن ثلاثة أرباع المقاعد . سدا لدرائح غياب عضو أو أعضاء لحادث طارئ . ومن ثم تكون النسبة المتاح التنافس فيها بين الحكومة والمعارضة هى ٢٥٪ من المقاعد . إذا حصلت المعارضة على ٢٢٪ تكون قد اقتربت من خط الخطر وهو احتمال أن تهدد نسبة الثلثة أرباع . وأنه على ذلك فاما أن يجرى سد الذرائع أمام تكرار هذه التجربة فلا تحدث ابدا من بعد . أو أن تكون أمام احتمال تغير أوضاع نظام الحكم فى مصر إلى نوع من التعددية الحزبية الحقيقية التى تمكن من تداول الحكم والاشتراك فيه بالتحالف أو التداول . ولم لتكرر قط هذه النسبة ولانصفها ولأقل من ذلك.

#### ( عاخرأ )

وبالنسبة للملاحظات العامة والخاصة بفترة دستور ١٩٧١ ، وهى فترة ثلاثين سنة حتى الآن ، نلاحظ مثلا أن المحكمة الدستورية حكمت ببطلان انتخابات ١٩٨٤ ، ثم ببطلان انتخابات ١٩٨٧ . ثم حكمت بعد تسع سنوات من رفع الدعوة بطلان انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩١ لنقص الاشراف القضائى على عملية الانتخابات وقد صادف أن صدر حكمها على هذين المجلسين المتعاقبين . حكما واحدا فى يوليه ٢٠٠٠ بعد أن كانا أتم كل منهما مدته فى وقته . فلم تترتب آثار عملية بالنسبة لأى من هذين المجلسين - وصحت قوانينهما بموجب شرعية الأمر الواقع . ولكن ذلك لا يخل بأنه طبقا للمحكمة الدستورية . كانت مجالس الشعب كلها باطلة فى بلدنا ولتخلف

الإشراف القضائي منذ صدور دستور ١٩٧١ واشتماله على المادة ٨٨ التي توجب الإشراف القضائي . وإن صحة عمل هذه المجالس يرد بموجب فكرة " التغلب " أى بموجب الأمر الواقع . ومن جهة ثانية فإن قانون الأحزاب الذى صدر فى ١٩٧٧ ولا يزال معمولاً به ، يشترط لقيام حزب جديد أن يقدم طلباً لذلك إلى لجنة الأحزاب وهى لجنة تتكون وفيها رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء منهم وزراء العدل والداخلية وشخصيات عامة . وهى لجنة الغالبية فيها للحكومة وحزبها . ولم يحدث من ١٩٧٧ حتى الآن قط أن وافقت على ظهور حزب جديد . وإنما ترفض ( وأخيراً وافقت على حزب فى ٢٠٠٠ ) . ثم تاتى الموافقة إن أتت من محكمة الأحزاب وهى محكمة تشكل بمجلس الدولة . ولكن فيها شخصيات عامة تختارها الحكومة بعدد الأعضاء القضاء فيها . ولجنة وقف الحزب أو صحيفته ولها طلب حله .

ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة للصحافة القومية ، كانت تابعة للاتحاد الاشتراكي فى الستينات . فلما أُلغى الاتحاد الاشتراكي وظهرت الأحزاب لم يمكن نقل تبعيتها إلى حزب الحكومة ولا إلى الحكومة ذاتها لأن ذلك يكون بمثابة تأميم أو سيطرة حكومية غير شعبية على الصحافة . فأنشئ مجلس الشورى بذات التعديل الدستورى الذى استبدل نظام الأحزاب بنظام الاتحاد الاشتراكي وذلك فى ١٩٨١ . ونيط بمجلس الصحافة التابع لمجلس الشورى أن يكون هو المهيمن على الصحف القومية . فحل مجلس الشورى محل الاتحاد الاشتراكي فى أسباغ المظهر الشعبى على الصحافة القومية . مع بقائها بيد الحكومة .

ومن جهة أخرى ، فإن فترة الرئيس السادات التى جرى بها التحول من وضع إلى وضع آخر ، تحتاج إلى دراسة تجمع بين التخصص القانونى التشريعى وبين الإدراك التاريخى السياسى لأوضاع الفترة . لأنه كان مع كل تحول فى أشكال الحكم وصياغاته كانت تصدر تشريعات تقنن إمكانيات تدخل الدولة وسيطرتها وتجرم أفعالا غير منضبطة ، ولامحددة ، مثل ماحدث فى قانون حماية الجبهة الداخلية . وقانون محكمة التمييز والمدعى الاشتراكي وغير ذلك .

وكانت الإجراءات تجرى بالتجربة والخطأ وتلمس ردود الفعل بحيث تحتفظ الدولة بالقدر الأكبر من جوهر سلطاتها مع تعديل فى الأشكال والهيكل وتعديلات فى العلاقات . وهذه المجموعة من القوانين هى مااعتمد عليه الرئيس السادات بوصفها بديلاً عن حالة الطوارئ عندما ألغاهما فى نهايات حكمه . ولكن حالة الطوارئ فرضت من جديد عقب اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ . وهى لا تزال مفروضة إلى اليوم بما شارف واحد وعشرين سنة مدداً متصلة ، كانت تمد سنة بسنة ثم صارت تمد ثلاث سنين بثلاث سنين . وحالة الطوارئ عرفت مصر منذ سبتمبر ١٩٣٩



وفرضت وأُنقِيت ثم فرضت وهكذا . وعدد سنوات إلغائها بغير بديل من نوعها لا يجاوز السنوات الخمس طوال هذا المدى . وكذلك فى ظل دستور ١٩٧١ لم تلغ قط بغير بديل من نوعها . والجديد فى الأمر أنها كانت تفرض غالبا بسبب حالة حرب أم بمناسبتها . ولكنها فى المرة الأخيرة بقيت أكبر مدة متصلة فى التاريخ وهى عشرين سنة . وكان ذلك جميعه بعد انتهاء حالة الحرب تماما وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وعدم نشوب حرب أخرى . وحالة الطوارئ تيسر للسلطة التنفيذية ممارسة شئون السلطة التشريعية والقضائية أيضا . من حيث إصدار الأوامر العسكرية ومن حيث إجراءات القبض والاعتقالات والإحالة للمحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة .

#### ( احدى عشر )

وفى النهاية فإن وحدة القيادة فى الدولة وفى الحزب ووحدة العناصر القيادية وبقاء الأغلبية الساحقة فى مجلس الشعب لحزب الحكومة على مدى ثلاثين سنة متصلة لا تنقطع . إن ذلك يفهد حدوث الاندماج بين السلطات التنفيذية والتشريعية والتكوين الحزبى . ولا يمكن ألا يتم هذا الاندماج إلا أن تكون الأغلبية فى المجلس التشريعى قابلة للتغيير والتعديل من حيث الأشخاص ومن حيث الوصف الحزبى ولا يمكن ألا يتم الاندماج إلا إذا كانت الأحزاب التى تتولى الحكم متغيرة . ولا يمكن لجهاز الإدارة الذى ينظم الانتخابات أن يكون محايدا إلا إذا كان يرى احتمالا أن تكون السلطة مجالا للتداول بين الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات .

والنتيجة فنحن إذا قارنا بين النظام السياسى خلال المدة الأساسية لشورة ٢٣ يولييه . أى من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ . وبين مدة الثلاثين سنة التالية . نلاحظ طبعاً اختلافاً فى رسم هياكل السلطة ونوعاً من التوزيع للأدوار والمشاركات فى اتخاذ القرار .

ولكن يبقى جوهر الاندماج بين سلطتى التنفيذ والتشريع قائماً . وجوهر التوحيد بين السلطة المندمجة والحزب الحاكم قائماً . فالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والحزب الحاكم . هم ثلاثة فى الشكل وواحد فى الجوهر .

ويبقى جهاز إدارة الدولة بتشعباته وامتداداته . هو المؤسسة شبه الوحيدة التى لاتقوم بإزاعها مؤسسات أخرى : لاهلية ولا رسمية . وأنه بموجب هذا التوحيد يمتلك للسلطة كاملة . سواء بالانتخابات أو بغيرها . وكل ماعداها ملحق بها تابع لها .

وإن الحل الصحيح فى ظنى لايرد من الحديث عن ما يخلف من نظام ثورة ٢٣ يولييه . فالظاهرة أقدم وإن كان غذاها نظام ٢٣ يولييه . والظاهرة أحدث وأبقى من نظام ٢٣ يولييه فهى محيطه به . وهو منفعل بها بقدر ما هو فاعل فيها أو أكثر مما هو فاعل فيها .  
والحل فى ظنى هو السعى والضغط لتقوية هيئات المجتمع الأهلى ، وبخاصة النقابات العمالية المستقلة والنقابات المهنية والهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ذات الاستقلال النسبى مثل الجامعات . والقصد من ذلك ليس إضعاف الدولة طبعاً ولكن موازنة قوتها فى حدود توازن السلطات وفى حدود الأطر الشعبية والأهلية للجماعة الوطنية ولكن ذلك يتعلق بحديث آخر.

## على ذكر ثورة يوليو

### عن «عسكرة، النظام وآثارها

#### ■ د. رفعت السعيد

منذ البدايات الأولى شعر الحكام الجدد أنهم يتحكمون في السلطة لكن أدوات هذه السلطة لم تنزل في أيدي «الغير». والغير لا يشترط أن يكون «الخصم» وإنما هو ذلك الوعاء أو الأفراد المختلفين تكويناً أو أسلوباً أو حتى في طرق الخضوع.

وخاصة البوليس السياسي الذي اعتاد العسكريون الشبان على اعتبار رجاله عملاء المراءى أو الاحتلال، أو كانوا يتحسبون من تأمرهم مع الرجعية التي قامت بتربيتهم واستخدمهم على الدوام .. وهكذا ومنذ البدايات الأولى، وانتقل منذ الأيام الأولى ظهرت ظاهرة أسمى «منتوب القيادة» وقد ظهرت أول ما ظهرت في أروقة الصحافة. ضباط شبان يختالون بزيمهم العسكري (الذي كان مبهراً، ومثيراً لكبرياء أصحابه .. اليسوا أصحاب الثورة ومحركى الوطن من الملكية والرجعية ؟) ويمتلكون سلطة حاسمة وأمرة في نشر ما يشاؤون وشطب ما لا يرغبون .

ومنذ اللحظة الأولى اكتشف هؤلاء الحكام أن استيلائهم على السلطة وتواصل هذا الاستيلاء يحتاج إلى التحكم المحكم القبضة على أجهزة وأدوات بعينها .. منها مثلاً الإعلام ( فقد كان هناك صحفيون مشاغبيون أو معتنزون على معارضة الحاكم، أو حتى مويدون ولكن في غير تهليل، أو مؤيدون مع بعض التحفظات، أو متجاسرون على القول بما لايرضى، أو حتى بالاعتراض في مجالات لايجب أن يلمسها أحد في هذا التوقيت، أو منازعون لفريق من الضباط ضد فريق، أو داعين لتحالفات غير مسموح بها .. أو أى شئ آخر ..) ومنها الأمن ( أجهزة البوليس

الثقة.

\* وهناك ضباط يتعمرون أو يستعبدون للتمرد، أو يعتبرون أنفسهم شركاء في الثورة فيحاولون المشاركة في اتخاذ القرار . وهم يمتلكون بحكم مشاركتهم في « الضباط الأحرار » علاقات وتحيزات وانحيازات لم يعد مسموحاً بوجودها مع احتدام الخلاف بين أعضاء مجلس الثورة.

\* وهناك تحيزات ومنافسات بين الضباط من مختلف الأسلحة وخاصة الفرسان و المشاة والمدفعية وخمسة الجيش والطيران ..

وهكذا كان من الضروري التخلص من هؤلاء جميعاً حتى يستقيم الأمر داخل المؤسسة العسكرية التي أصبحت تعاني من خلافات داخلية ، ومجاهرات بالاختلاف ، وانتقادات ومؤتمرات ( لعل أشهرها مؤتمر ضباط الفرسان في اليس الأخضر ) .. وهؤلاء الذين انغمسوا في " السياسة " والخلاف والاختلاف هم " رجال الثورة " وهم قوام الضباط الأحرار . ولكنهم جميعاً سواء من الأصقاء أو الخصوم يتعين استبعادهم وبشكل حاسم من صفوف الجيش . هذا هو الدرس الأول الذي تطلمه عبد الناصر مبكراً ، وربما بعد عدة أشهر من يوليو ١٩٥٢ ، وانتقل مع راحة أول خلاف ، أو أول محاولة جادة للخلاف ، وتفاقمت الحاجة مع أول محاولة

ورويداً رويداً امتدت ظاهرة « منسوب القيادة » إلى مختلف أروقة الحكم ، وأصبح إلى جانب كل وزير مدني " ظل " يلاحقه أمراً ونهاياً .

واتخذت هذه الظاهرة مسميات لاحقة ابتكرها البعض ناقداً مثل العسكرياتريا (وأعتقد أن صاحبها كان صلاح عيسى ونال مقابلها ما يستحق من غضب ) أو مبرراً ومؤيداً مثل « أهل الثقة » ( وأعتقد أن صاحبها كان الأستاذ هيكل ) والغريب - والمثير للدهشة - أنه وضع " أهل الثقة " في مواجهة ما أسماه « أهل الخبرة » وكان هناك تناقضا بين الاثنين.

وكان الأمر ممكناً ليس فقط لأن هذه هي رغبة " القيادة " وإنما لأن الجيش كمؤسسة يستوعب في صفوفه خبرات ومهنأ متعددة فهناك في صفوفه - وهذا طبيعي وضروري - مهندسون من مختلف التخصصات ، وأطباء ومحامون وصيادلة ومتخصصون في الأمن .. الخ لكنهم وبطبيعة الحال ويرغم اختلاف النشأة التعليمية يتأقلمون مع الطبيعة العسكرية ويتصفون بها ، وربما تتمتعهم هذه الصفة بطابعها المميز.

وتوالى عملية " العسكرية " لأسباب عديدة.

\* هناك طبعاً الرغبة في إحكام قبضة الحكم على الحكومة.

\* هناك وظائف ومؤسسات تحتاج لأهل

للانقلاب في صفوف الجيش ضد ثوار يوليو.

وبعد مارس ١٩٥٤ كان طبيعياً أن تتحو هذه الظاهرة منحنى قسرياً داخل الجيش فقد صار إستبعاد الكثيرين من ضباط "الفرسان" (بعد مناصرتهم لخالد محيي الدين) . ولكن وحتى هؤلاء الذين تعرضوا للعسف بعد نفي خالد محيي الدين للخارج ، عادت السلطة (ربما في محاولة لاستعادتهم إلى أحضانها ، وربما كي تحافظ على مشاعر وعلى ولاء زملائهم القدامى الباقين في صفوف المؤسسة العسكرية ) عادت لمنحهم مناصب إدارية تتراوح بين درجة سفير ودرجة "موظف" في الجهاز الإداري .

والغريب أنه حتى هؤلاء المقصوب عليهم ظلوا في كثير من الأحيان عوناً للنظام ، وأدوات داعمة له .. ربما لأسباب قسرية (الامتزاز بالانتماء السابق للمؤسسة العسكرية) أو لأسباب تتعلق بتطور العلاقات الشخصية ( عودة خالد محيي الدين وتصالحه من خارج الحكم مع عبد الناصر) أو حتى بتطور الأوضاع السياسية ، فمع اشتعال المعركة ضد الاستعمار صعوبت حتى تأميم قناة السويس اصطف جميع المصريين ( أو غالبيتهم الساحقة ) مع عبد الناصر وبالطبع كان في المقدمة أبناء المؤسسة العسكرية وحتى الذين استبعدوا من صفوفها يقول باتريك سيل

:" أصبحت صورة عبد الناصر في أذهان الجماهير العربية محببة أكثر فكثر منذ إعلانه الحرب بلا هوادة ضد الاستعمار وحلف بغداد في الأعوام ١٩٥٢-١٩٥٥ (١) ويريد ذات الفكرة باحث آخر قائلا : " كان على عبد الناصر أن ينتظر حتى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ كي يتم عبوره التاريخي إلى الصورة الكاريزماتية الخاصة به . ففي ذلك اليوم لم يؤد تأميم قناة السويس إلى إسخال عبد الناصر في عقول غالبية الجماهير المصرية والعربية فحسب ، بل وأدخله في قلوبهم أيضا .. والواقع أنه قد تم رسم خط فاصل بين عبد الناصر الرجل القوي في الانقلاب العسكري ، وبين عبد الناصر الزعيم المستحوذ على محبة جماهير واسعة في أنحاء كثيرة من العالم مع نهاية عام ١٩٥٦ وبداية ١٩٥٧" (٢).

ومع زيادة نفوذ الزمامة يزداد الولاء .. يزداد التحكم ( ويتمين أن نلاحظ أن تحكم الزعيم كان يستدعي تداعيات عديدة من بينها - وبالضرورة- زيادة تحكم العسكريين السابقين الذين تم اختيارهم أو حتى استبعادهم إلى الجهاز الإداري ) .

ومع حرب ١٩٥٦ وما ترتب عليها من رحيل أو ترحيل آلاف من الأجانب ، ورفع شعار التعمير ، والاستيلاء على ملكيات ومؤسسات رجال الأعمال الأجانب ، وتكوين المؤسسة

الاقتصادية" زادت عملية " إيفاد " عسكريين إلى الجهاز الاقتصادي .

ومع بريق المناصب غير العسكرية التي تبذرت وكأنها جنة خالية من القيود العسكرية ومفعمة بالمال والسلطة والنفوذ ، بدأت تتلاحق عمليات " الإنعام " على " الأصدقاء " والمقربين بمناصب إدارية رفيعة .

ولعل ذلك بذاته قد أدى إلى إطلاقة الفساد ليس فقط في صفوف العسكريين السابقين ، إنما حتى داخل المؤسسة العسكرية ذاتها .

يقول أحد المدافعين عن عبد الناصر دفاعاً عن تجربته : « المؤسسة العسكرية تصاعدت سلطتها وأصبحت دولة فوق الدولة ، وامتنعت قياداتها مندلاً بأس به من التدخل القومي ، فأصبح القادة العسكريون من بين قمم الأثرياء والمترفين والوسطاء في الصفقات المدنية والعسكرية ففسدوا هم أولاً ، وأفسدوا الحياة ثانياً » (٣) .

وقد تطور الأمر بحيث أصبح كل ضابط في الجيش ينتظر منصباً مهنياً بعد إحالته على المعاش وهو منصب يتفاوت نخله ومكانته وفق مدى رضاء هذا أو ذاك عليه .

وأدى الانقسام الحادث والمعترف به من الجميع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى أن اتخذت عملية « العسكرية » منحى خطيراً حيث صارت وسيلة لحشد الأتباع والتخلص

من الخصوم .

ثم تحولت إلى أداة من جانب المشير يحاول أن يهيمن بواسطتها على الجهاز المدني بالإضافة إلى القوات المسلحة ، فتسارعت عملية تنصيب أنصار المشير وبفعة شمس بدران في مواقع مدنية واقتصادية حاكمة .. إما إرضاءً لهم ، أو لضمان السيطرة على ما تبقى من نفوذ خارج المؤسسة العسكرية .

ولكى نتعرف على حقيقة هذا الصراع بين ناصر وعامر ، وهو صراع لم يحاول أطرافه إخفاء ملامحه نقرأ التجربة التالية .. يقول عبد الله جزيلان نائب رئيس وزراء اليمن ، خلال حرب اليمن : « عكست التجربة في اليمن حقيقة التشنج المتصاعدة داخل النظام السياسي المصري .. كان بإمكان المرء أن يميز جبهتين رئيسيتين : جماعة ناصر وجماعة عامر . ولأن اليمن كانت ساحة قتال عسكري ، كان أمراً طبيعياً أن تكون جماعة عامر في تلك الساحة أقوى ، وقد كنت معتاباً أن أحضر إلى القاهرة واجتمع إلى عبد الناصر وأحصل على موافقته على بعض المسائل ، إلا أنني عند عولتي لليمن ماكنت أجد يداً واحدة مستعدة لتقديم المساعدة .. ومع مرور الوقت تعلمت أن على المرء أن يقابل عامر ويقنعه بما يريد .. فقد كان بيد المؤسسة العسكرية سلطة العقد والحل » (٤) .

ولقد كان الصراع مفتوحاً ومكشوقاً ..  
وتطلب الأمر المزيد من حشد الأنصار ( أقصد  
أنصار المشير) داخل السلك الدبلوماسي  
وداخل مختلف المؤسسات المدنية ، وخاصة  
الهامة منها وهكذا امتدت أمواج العسكرة.

\* \* \*

وقد اجتاحت عملية العسكرة مختلف  
المجالات ..

ففى المجال السياسى ومنذ قيام هيئة  
التحرير كحزب للثورة كان هناك الاسمان  
الأبازان الطحاوى وطعيمة ثم وحيد رمضان.  
وفى النقابات المهنية تفترس العسكريون  
على قمة العنيد منها.

وتمادت عملية العسكرة حتى انطلقت  
عشرات النكات ( كعادة المصريين فى مواجهة  
مهمهم ) حول أمر عبد الناصر لأحد قادة  
يوايوكى يطلق لحيته ليتولى منصب شيخ  
الأزهر وأحيانا ليصبح " بابا" للكنيسة  
الأرثوذكسية.

ولكى تتضح الصورة نحتاج الى وقفة  
احصائية.

خلال الفترة الممتدة من وزارة محمد نجيب  
الأولى التى شكلت فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ وحتى  
التعديل الوزارى الذى أجراه عبد الناصر فى  
١٩٦٨ تولى الوزارة ١٣٦ وزيراً وزعوا كالتالى  
لكن المشير الدهشة أن دور هؤلاء المدنيين ظل

دوماً باهتاً وبلا أثر بحيث كانوا يأتون ويذهبون  
دون أن يذكرهم أحد أو أن يهتم بهم أحد.

لكنه من المهم أن نتابع كيف تدرج الأمر.  
ففى الوزارة الأولى التى شكلها محمد  
نجيب ( ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ) كان نجيب هو  
الوحيد من السلك العسكرى والباقيون جميعا  
مدنيين ، حرصت الآلة الإعلامية للثورة على  
إبراز أن نجيب حاصل أيضا على ليسانس  
الحقوق ( أى أنه يستحق ان يتولى منصباً  
مليئاً ) .

ثم نخل تعديل فى وزارة نجيب الثانية  
(يسمى ١٩٥٢) وظل نجيب رئيساً وفباركه  
فى التشكيل الوزارى أربعة عسكريين فقط عبد  
الناصر - عامر - بغدادى - صلاح سالم.  
كانت هذه مجرد بداية ، ثم تغيرت النسب  
بصورة ملفتة للنظر.

#### تزايد نسبة العسكريين فى التركيب

##### الوزارى

وعل ما يوضح بشكل جلى انعكاس العلاقات  
والأوضاع وتوازنات القوى السياسية على نسبة  
العسكريين محاولة المقارنة بين التطور السياسى  
ونسبة العسكريين فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ومع  
تصاعد السخط الشعبى على دور المؤسسة  
العسكرية فيها ، ثم مائلى ذلك من مظاهرات  
طلابية وصالية عارمة ضد أحكام ضباط الطيران  
أدخل عبد-الناصر تعديلاً وزارياً جوهرياً انخفضت

فيه نسبة العسكريين بصورة حاسمة وملفتة للنظر-

مقارنة بين تركيب الوزارة القائمة في

يونيو ١٩٦٧

والوزارة التي شكلت بعد فبراير ١٩٦٨

(٥)

ولعل في هذه المقارنة ما يكفي ويزيد.

لكن بحر الإحصاءات لم يزل يحمل المزيد.

ونشأ من موقع رئيس الوزراء من ١٩٥٢

وحتى ١٩٦٨ تولاه العسكريون يوماً: نجيب -

عبد الناصر - على صبرى - زكريا محيى

الدين - صدقى سليمان.

أما الوزارات الهامة الدفاع . الإنتاج

الحربى . الحكم المحلى فكانت يوماً في يد

العسكريين

أما وزارة الداخلية فكانت يوماً في يد

ضباط من الجيش باستثناء فترة وجيزة

تولاها عبد العظيم فهمى (ضابط بوليس).

ووزارة الارشاد القومى وما يتبعها من

إذاعة - تليفزيون - استعلامات - التحكم فى

الصحف ، فقد كانت يوماً في يد العسكريين

باستثناء لمحات محدودة . وزارة الثقافة

(دشروت عكاشة ، د.عبد القادر حاتم) وكذلك

وزارة الخارجية ( محمود رياض وعسكريين

آخرين) وحتى البحث العلمى ( صلاح

هدايت).

ويروى أنيس منصور واحدة من أهم

ملاحم العسكرية قائلاً إنه عندما قرأ الأستاذ

عباس العقاد أن السيد كمال الدين حسين قد

أصبح رئيساً للجنة الطاقة الذرية ضمن

وظائف أخرى عديدة قال : إن الله لن

يحاسبنى على ما أفعل ، إذ كيف يحاسبنى

وقد خلقتنى فى عصر كمال الدين حسين (١) .

وتبقى أرقام مهمة وكاشفة

\* نواب رئيس الجمهورية من ١٩٥٢ وحتى

١٩٧٠ - كانوا ثمانية جميعا عسكريين .

\* رؤساء الوزارات من ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠

كانوا أربعة جميعا عسكريين.

\* نواب رئيس الوزراء من ١٩٦٤ - ١٩٧٠

كانوا ١٧ منهم عشرة عسكريين.

\* المحافظون الذين عينوا عند قيام الحكم

المحلى فى ١٩٦٠ كانوا ٢١ محافظاً منهم ١٠

ضباط جيش و٨ ضباط بوليس و٢ مدنيين .

وفى ديسمبر ١٩٦٤ بلغ عدد العسكريين ٢٢

محافظاً من بين ٢٦ بنسبة ٨٢.٦١٪

كذلك تمت عسكرية وزارة الخارجية.

تطور عسكرية مناصب السفراء (٧)

نسبة العسكريين إلى إجمالى عدد

السفراء

ويبقى رقم آخر مثير للاهتمام هو متوسط

الاستمرار فى المنصب الوزارى .

فالضباط كان متوسط استمرارهم ٥.٩٥



شهوراً بينما المدنيين كان متوسط استمرارهم  
٢٧ شهراً (٨)

\*\*\*

ويتبقى أن نتأمل الآثار المترتبة على هذه  
العسكرة . وهي آثار سياسية واجتماعية  
وفكرية وحتى نفسية . ونلاحظ مايلي .

\* العسكريون تربوا على نمط محدد هو  
النمط الأوامري - وهذا طبعى وضرورى -  
تتلقى أمراً واجب الطاعة بون نقاش من  
القيادة ثم تعكسه إلى الأدنى مرتبة منك أمراً  
واجب الطاعة بون نقاش .

ومن ثم افتقد الجهاز الإدارى المدنى حق  
النقاش ولبيروالية التعامل ومن ثم افتقد  
الشفافية أيضاً . فليس لك أن تناقش حتى لو  
اكتشفت خطأ ما .. فقد يكون لذلك حكمة  
خافية ، وعلى أية حال ليس لك أن تناقش أو  
أن تعترض أو أن تسأل . وساد ذلك حتى فى  
تعامل القيادات المدنية مع المراتب الأدنى فى  
السلم الوظيفى .

\* الاستعلاء . ففي زمن كانت السلطة فيه  
للثوار كان مثلهم هم أصحاب السلطان فى  
كل موقع ، وترتب على ذلك حالة من الاستعلاء  
وما يترتب على ذلك من آثار سلبية انعكست  
أحيانا فى شكل فساد وإفساد .

خلاصة الأمر أن عملية العسكرة بدأت  
كمحاولة لحماية الثورة الوليدة ، ثم تطورت

لتكون أداة لمواجهة الرجعية المتراكمة فى  
أجهزة الحكم ، ثم تحولت إلى أداة للتخلص  
من المناوئين فى صفوف القوات المسلحة ، ثم  
سبيلاً لإرضاء الموالين ، ثم تحولت إلى مظهر  
من مظاهر الصراع داخل السلطة بين عبد  
الناصر وعامر .

كانت حلاً سهلاً لعديد من المشكلات لكن  
نوع من الحلول التى تتولد منها مشكلات أكبر  
وأقبح .

فالعسكرة وما حملته إلى الجهاز الإدارى  
من نظام " أوامرى " أفقدت الجهاز بأكمله  
ليبرالية الأداء المقترضة . ثم أفقدته الشفافية ،  
ثم فتحت أبواب الفساد والإفساد ، بل إنها  
أرقت الجهاز الإدارى ومؤسسات القطاع  
العام بعناصر خالية - فى أغلب الأحيان - من  
الرأية الكافية بالشئون التى تتولى التحكم فى  
إدارتها ، فراح تستمر انعدام المعرفة بانعدام  
الديمقراطية فى الإدارة فازداد الأمر ثقافاً .

ثم إن سياسة الإغراق بالمناصب الرفيعة  
على الانتصار حولت الولاءات ، وأثرت على  
طبيعة العمل فى مؤسسة تقوم بالأساس على  
الانضباط وعلى أن الكفاءة والمقدرة هما  
أساس الاختيار ، بل إنها جعلت من القيادات  
الوسطى فى المؤسسة العسكرية عناصر غير  
ملتفتة إلى واجباتها فى التدريب وتنمية  
المواهب والاعتداد بالروح القتالية بل سكبت  
كثير من اهتمامها للاستعداد لما هوأت من

المراجع:

1- patric seale - the  
struggle for syria - oxford

- (1965) p 196

٢- د. أسعد عبد الرحمن - للناصرية -

للبيروت والقرطبة والثورة في تجربة البناء الداخلي - بيروت

- ط٢ (١٩٨١) - ص ٥٩.

٣- د. محمد سيف الدولة - هل كان عبد الناصر

ديكتاتوراً - دار المسيرة - بيروت (١٩٧٧) - ص ٢٥٢

٤- د. أسعد عبد الرحمن - المرجع السابق -

مناقشة مع عبد الله جزيان - ص ١٢٧

5- R. herir Dekmajian -

Egypt under Nasser - Lon

don - (1972) 272

٦- أنيس منصور - في صالون العقاد - دار

الشرق - (١٩٨٤) ص ٢٤

7- Dekmejian - Ibid - p.

273.

٨- لمزيد من التفصيل راجع : د. رفعت السعيد

- تملّص في الناصرية - ط٤ - دمشق (٢٠٠٠).

وأيضا د. رفعت السعيد - التيارات السياسية في

مصر (٢٠٠١).

حياة مدنية رغدة ، ومناصب مدنية رفيعة ،  
ولعل هذا التوجه الصليبي كان ولحداً من  
أسباب هزيمة ١٩٦٧.

كذلك فإن مزاحمة هؤلاء الفايين من  
المؤسسة العسكرية للكوار الوسطى والطيا  
في المؤسسات المدنية قد خلق نوعاً من  
الحساسيات المكبوتة ، فالقادمون يزاحمون بل  
ويستجبنون أبناء المؤسسة ويفقدونهم النحل  
والطموح لأي منصب رفيع ، ولعل النموذج  
الصارخ لذلك هو وزارة الخارجية حيث احتل  
العسكريون وعلى مدى سنوات طويلة منصب  
السفير في أغلب الأحيان ، بما سد امكانات  
الطموح لهذا المنصب أمام أبناء السلك  
النبولماسي الأصليين.

ويتبقى بعد ذلك الدرس الذي تلقته مصر  
وتلقته المصريون . فالمؤسسة العسكرية  
مؤسسة قومية تمتلك واجبات سامية أسمى  
بكثير من أن تتبدد في حسابات صغيرة أو  
حتى كبيرة . وواجباتها السامية تتطلب من  
أفرادها انضباطاً وتقانياً وتطلعاً إلى مزيد من  
تنمية الروح القتالية والكفاءة العسكرية ،  
ولا تسمح بتبديد ذلك عبر تطلعات أخرى مهما  
تبدت مغرية.

واعتقد أن مصر قد وعت هذا الدرس  
جيداً.

# ثورة يوليو والماركسيون المصريون

## بين التعاون والصدام

### ■ عبد الغفار شكر

تتھيا مصر - وهى تبخل القرن الواحد والعشرين - لبدء مرحلة تاريخية جديدة تطوى صفحة النصف التانى من القرن العشرين ، وتطوى معها صفحة ثورة ٢٣ يوليى التى قادت مصر والوطن العربى خلال هذه الحقبة نحو آفاق لم تكن تخطر على البال ، وحققنا بالفعل إنجازات كبيرة، لا يقلل من شأنها ما يحدث اليوم من تزلزل عنها وعدوان عليها . وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليى تؤشك أن تصبح من ذكريات الماضى فليزها لن تفقد

خلاها ماضى الأجيال السابقة من أجله من استقلال وطنى وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. ولأن التقدم على طريق المستقبل لن يكون مأمونا بدون الاستفادة من خبرات الماضى ، فإن الحاجة ماسة إلى استخلاص أهم الدروس المستفادة من تجربة ثورة ٢٣ يوليى والانطلاق منها لبدء المرحلة التاريخية الجديدة . لن تكون ثورة ٢٣ يوليى حدثاً عابراً	- رغم ذلك - تأثيرها على مستقبل مصر والوطن العربى ، فالإنجازات التى حققتها والأهداف التى صاغتها للنضال الشعبى سوف تبقى علامات تهنئ بها الأجيال القادمة فى سعيها لاستئناف مسيرة الثورة العربية بمفهومها الشامل . سرخ تبقى الحرية والاشتراكية والوحدة أهدافاً كبرى للنضال الشعبى فى مصر والوطن العربى يتحقق من
---	---

فى تاريخ مصر، بل هى إحدى أهم أحداث  
أواسط القرن العشرين، إذ حققت أهداف  
مرحلة كاملة من تاريخ مصر - مرحلة النضال  
ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى  
الكمبروا دورى الملكى الفاسد، بالإضافة إلى  
أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية  
بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام  
الاستعمارى العالمى (١).

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات  
والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور  
قيادى بارز وبسط البلدان الحديثة التحرر فى  
آسيا وأفريقيا، وبهذه الصفة فهناك الكثير مما  
يتعين دراسته فى خبرة الثورة، وكيف نجحت  
فى مواصلة دورها هذا رغم ما واجهته من  
عقبات، وكيف تحولت من انقلاب عسكرى  
تصور البعض أنه على شاكله انقلابات أمريكا  
الجنوبية إلى عملية ثورية متكاملة تمتلك كل  
مقومات وعمق الثورة الحقيقية التى تناضل من  
أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى، ومن  
أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية  
والفئات الوسطى، وإنجاز الاستقلال  
السياسى والاقتصادى، وكيف نجحت فى  
التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على

أساس التوجه نحو الاشتراكية (٢). ليس من  
شك فى أن هذه الضمانات التى ميزت ثورة ٢٣  
يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط  
الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم  
الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى  
عاشها المجتمع المصرى فى السنوات العشر  
السابقة على عام ١٩٥٢. كانت هذه الجماعة  
على صلة وثيقة بمختلف التيارات والفروقات  
السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك  
، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم  
المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات  
الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت، أى  
التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت  
من قوى من خارج نخبة الحكم، ولم تشارك  
فى هذا الحكم أو تقترب منه، وكانت بمثابة  
النقيض له، وتضم الجناح اليسارى من شباب  
حزب الوفد، والمنظمات الشيوعية، ومصر  
الفتاة، والحزب الوطنى الجديد، والإخوان  
المسلمين (٣).

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه  
التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى  
وما يتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات  
الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار

فى تاريخ مصر، بل هى إحدى أهم أحداث  
نواسط القرن العشرين، إذ حققت أهداف  
مرحلة كاملة من تاريخ مصر - مرحلة النضال  
ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى  
الكمبروا دورى الملكى الفاسد، بالإضافة إلى  
أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية  
، بمساهمتها الضخمة فى بحر النظام  
الاستعمارى العالمى (١).

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات  
والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور  
قيادى بارز وسط البلدان الحديثة التحرر فى  
آسيا وأفريقيا . وبهذه الصفة فهناك الكثير مما  
يتعين دراسته فى خبرة الثورة ، وكيف نجحت  
فى مواصلة نورها هذا رغم ما واجهته من  
عقبات ، وكيف تحوالت من انقلاب عسكرى  
تصور البعض أنه على شفاكلة انقلابات أمريكا  
الجنوبية إلى عملية ثورية متكاملة تمتلك كل  
مقومات وعنى الثورة الحقيقية التى تناضل من  
أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى ، ومن  
أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية  
والفئات الوسطى ، وإنجاز الاستقلال  
السياسى والاقتصادى ، وكيف نجحت فى  
التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على

أساس التوجه نحو الاشتراكية (٢) . ليس من  
شك فى أن هذه السمات التى ميزت ثورة ٢٣  
يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط  
الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم  
الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى  
عاشها المجتمع المصرى فى السنوات العشر  
السابقة على عام ١٩٥٢ . كانت هذه الجماعة  
على صلة وثيقة بمختلف التيارات والقوى  
السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك  
، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم  
المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات  
الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت ، أى  
التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت  
من قوى من خارج نخبة الحكم ، ولم تشارك  
فى هذا الحكم أو تقترب منه ، وكانت بمثابة  
النقيض له ، وتضم الجناح اليسارى من شباب  
حزب الوفد ، والمنظمات الشيوعية ، ومصر  
الفتاة ، والحزب الوطنى الجديد.. والإخوان  
المسلمين (٣).

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه  
التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى  
وما يتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات  
الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار

### جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات

لا يمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى ، ومن بينها الماركسيون المصريون ، فهما سليما ما لم ننظر إليها في إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات ، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع يرفض نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه ، يدين أحزاب الأقلية التي استخدمها الاستعمار والقصر الملكي لإضعاف الحركة الوطنية ، ويتشكك في قدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واعترف بدور لقوات الاحتلال في الدفاع عن مصر . جيل جديد اجتذبه أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنية جديدة تناهض الحكم العداء في مقدمتها الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المتعددة . وملا هذا الجيل الساحة السياسية فور انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥ ، ومارس كافة أشكال النضال السياسي ابتداء من تسيير المظاهرات

في الداخل . كانت هذه القضية هي محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية ، كما كانت أساس العلاقة التي نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينيات . وسواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات ، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتطبيقات لكل منها هويته الخاصة ، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية . ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة ودروسها المستفادة . وسوف نكتفي في هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية ، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة في نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ ، وما شهدته هذه العلاقة من تدبذبات شديدة بين التعاون الكامل والصدام الحاد ، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية .

### جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات

لا يمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى ، ومن بينها الماركسيون المصريون ، فهما سليما ما لم ننظر إليها في إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات ، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع يرفض نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه ، يدين أحزاب الأقلية التي استخدمها الاستعمار والقصر الملكي لإضعاف الحركة الوطنية ، ويتشكك في قدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واستترف بدور لقوات الاحتلال في الدفاع عن مصر . جيل جديد اجتذبه أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنية جديدة تنافس الحكم العداء في مقدماتها الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المتعددة . وملا هذا الجيل الساحة السياسية فور انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥ ، ومارس كافة أشكال النضال السياسي ابتداء من تسيير المظاهرات

في الداخل . كانت هذه القضية هي محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية . كما كانت أساس العلاقة التي نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينيات . ومواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات ، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتنظيمات لكل منها هويته الخاصة ، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية . ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة وبرومها المستفادة . وسوف نكتفي في هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية ، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة في نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ ، وما شهنته هذه العلاقة من تذبذب شديد بين التعاون الكامل والصدام الحاد ، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية .

وتنظيم الإضرابات ، إلى إصدار الصحف وتوزيع المنشورات ، إلى إنشاء النقابات العمالية والمهنية والكيانات الجبهوية ، إلى ممارسة الاغتيالات السياسية للزعماء السياسيين المرتبطين بالاستعمار والقصر . واستوعبت حركة هذا الجيل الجديد فئات الشعب من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية إلى عمال الصناعة والخدمات إلى المهنيين والمثقفين والموظفين ، ولم يكن ضباط البوليس والجيش خارج هذه الحركة السياسية الجديدة ، حيث شهد النصف الثانى من الأربعينيات إضرابات صريحة لضباط البوليس كان آخرها فى إبريل ١٩٤٨ ، وأولا إعلان الحرب فى مايو ١٩٤٨ ويدخل الجيش المصرى أرض فلسطين لتبهدت البلاد تطورا خطيرا فى موقف رجال البوليس وضباط الجيش ، خاصة وأن السنوات السابقة كانت قد كشفت بوضوح أن عدداً غير قليل من هؤلاء الضباط قد ارتبط بالفعل بهذه التنظيمات السياسية الجديدة ، يستوى فى ذلك ضباط البوليس وضباط الجيش ، وكان أنشط هذه التنظيمات فى تجنيد هؤلاء الضباط حركة الإخوان المسلمين والتنظيم الماركسى المعروف باسم الحركة

الديمقراطية لتحرير الوطنى (حتتو) الذى كان بناؤه التنظيمى يضم قسما للجيش.

كانت القضية الوطنية هى الشغل الشاغل لأبناء هذا الجيل الجديد من الضباط ، الذين التحقوا بالجيش المصرى بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، حيث سمحت بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى ، مما تطلب التوسع فى عدد الضباط ، وأدى هذا التوسع إلى التحاق أبناء الفئات الوسطى بالجيش ، فلم يعد قاصراً على أبناء الطبقة الأرستقراطية أو أبناء كبار ملاك الأراضي الزراعية من الإقطاعيين . وكما كان طلاب الجامعات وعمال المصانع والخدمات والمثقفون والمهنيون منشغلين بالقضية الوطنية كان أقرانهم من ضباط الجيش مهومين بها فى معسكراتهم سواء فى مرسى مطروح فى أقصى شمال البلاد إلى منقباد فى وسط الصعيد إلى جبل الأولياء فى السودان . ولم يقتصر اهتمامهم بالقضية على الارتباط بالتنظيمات السياسية الجديدة كإخوان المسلمين والشيوعيين ، بل شكلوا تنظيمات سرية خاصة بهم فى قلب الجيش مستقلة عن هذه التنظيمات مثل التنظيم الذى أسسه بعض الطيارين وشارك فيه عبد اللطيف البغدادي



وحسين ذو الفقار صبرى وعبد العزيز سعودى والتنظيم الذى أسسه جمال منصور وزملاؤه فى الجيش . أما جمال عبد الناصر نفسه فإنه قبل أن ينهى دراسته الثانوية كان قد تعرف على الواقع السياسى فى مصر وعلى الأحزاب السياسية ، وكان قد نشط لبعض الوقت فى إطار حزب الوفد ومصر الفتاة والإخوان المسلمين . وفى النصف الأول من الأربعينيات ، وقبل تأسيس جماعة الضباط الأحرار ، قام بعض ضباط الجيش المرتبطين بتنظيمات سياسية ، أو الذين أثروا تشكيل تنظيمات خاصة بهم ، بالنشطة سياسية بالفعل مثل محاولة تهريب الفريق عزيز المصرى للاتقاء بقوات المحور فى العلمين ( مجموعة سعودى والبغدادي ) ، أو مساندة الملك فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ضد تدخل الانجليز لتشكيل وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس باشا ، إلى اختيال أمين عثمان باشا وزير المالية الوفدى ( أنور السادات وحسين توفيق ) . وفى مرحلة تالية نظم بعض الضباط معسكرات لتدريب الفدائيين تمهيدا للحرب فى فلسطين . هكذا كانت حركة ضباط الجيش الشبان جزءاً من الحركة الوطنية المصرية خلال الأربعينيات .

، وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ سبباً مباشراً فى المد الجديد الذى شهنته الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة ، وإلى تلك الفترة بالذات يعود تبلور فكرة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة داخل الجيش بعيداً عن الارتباط بأى قوة سياسية أخرى . نعم نشأت جماعة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة ، لكنها فى نفس الوقت كانت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية فاتفقت المهمة الاستراتيجية للحركة مع أهداف الحركة الوطنية أى انتزاع استقلال مصر بالقضاء على القهر الاستعماري وإنهاء الاستغلال الإمبريالي (٤) . وهكذا كان هناك ما يجمع الضباط الأحرار بالتنظيمات السياسية الأخرى وما يدعوهم للتعاون معها . ولم يكن ذلك بعيداً عن انتفاضة جيل الغضب بكل صورها ، والتي استمرت طوال النصف الثانى من الأربعينيات حتى قيام ثورة سنة ٥٢ . إن التداخل بين جماعة الضباط الأحرار عند تأسيسها وواقى التنظيمات السياسية - الزافضة لنظام الحكم يتأكد بوضوح من تشكيل الخلية الأولى للضباط الأحرار ، التي عقدت أول اجتماع لها فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩

وضمت : جمال عبد الناصر ، خالد محبى الدين ، عبد الحكيم عامر ، عبد المنعم عبد الرؤوف ، كمال الدين حسين ، حسن إبراهيم (هـ) فقد كان خالد محبى الدين، مرتبطاً بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو) ، وعبد المنعم عبد الرؤوف عضواً بجماعة الإخوان المسلمين وكذلك كمال الدين حسين ، بينما كان جمال عبد الناصر قد انشغل فى فترة سابقة بالاتصال بالإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ولعل هذا التدخل كان أحد جذور تذبذب العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات بعد استيلاء جماعة الضباط الأحرار على الحكم ، وهو ما سوف نوضحه بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد. هكذا كانت الظروف مهية لقيام علاقة وثيقة بين جماعة الضباط الأحرار والماركسيين المصريين ، كانت توجد فى هذا الوقت (نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات) العديد من التنظيمات الماركسية أكبرها وأكثرها تأثيراً الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو)، والحزب الشيوعى المصرى ، ومنظمة ظليعة العمال التى عرفت أحياناً باسم المنظمة الشعبية الديمقراطية (د. ش) وباسم حزب العمال والفلاحين الشيوعى

المصرى فيما بعد. وإلى جوارها مجموعة من التنظيمات الصغيرة التى كانت طرفاً فى الصراع مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فيما بعد مثل النجم الأحمر الشيوعى ، وطلايعة الشيوعيين المصريين ، ونواة الحزب الشيوعى المصرى (٦) كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدثو) هى التنظيم الماركسى الوحيد الذى أسس قسماً للجيش تقوده لجنة تتكون من الضابط أحمد حمزوش كمسئول سياسى ، والضابط شوقى فهمى حسين كمسئول تنظيمى ، ووكيل النيابة أحمد فؤاد كمسئول تنفيذى ، يقول أحمد فؤاد إنه تعرف على جمال عبد الناصر عن طريق خالد محبى الدين (٧) ، وإن لجنة قسم الجيش وافقت على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار يكون أحمد فؤاد مسئولاً عنها (٨) . وكان خالد محبى الدين قد رتب لقاء بين جمال عبد الناصر والرفيق بدر (سيد سليمان رفاعى) . سكرتير عام الحركة جرى فيه استعراض الأوضاع السياسية فى البلاد . كان التوجه العام للماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم يعطى الأولوية للقضية الوطنية والديمقراطية حيث برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر

الوطني في هذه الفترة يدور حول طرد الاستعمار وتحقيق الجلاء والكفاح المسلح وعدم دخول مصر في أية أحلاف عسكرية مع دول الغرب وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي كما طالبت بتأميم قناة السويس وتوسيع الحريات الديمقراطية التشريعية التي تحد من حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب والإفراج عن المسجونين السياسيين ، وطالبت بتحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع ، وذلك من غير أن تضع اقتراحا بعد أقصى للملكية الزراعية وتأميم الاحتكارات (٩) . إما الجذب الشيوعي المصري فقد تشكل على أساس تقرير سياسي صدر باسم وتطور الرأسمالية ومصرع الطبقات في مصر جاء فيه أن مصر ستمر بثورتين هما الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، وأن الثورة العاجلة هي الثورة الوطنية الديمقراطية التي تصفى السيطرة الاستعمارية وبقايا الإقطاع ، وأن عدو الثورة ليس الاستعمار وحده ولكن الإقطاع ومن يلوذ به من الرأسمالية الكبيرة ، وأن قوى الثورة هي الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وخاصة الفلاحين والمثقفين مع إهمال نور البرجوازية الوطنية واعتبارها طبقة خائنة

للثورة الوطنية ، ولابد من قيادة الطبقة العاملة الحركة الثورية وتحقيق هذه القيادة لابد من تكوين الحزب الشيوعي المصري كهيئة عاجلة وملحة للثورة (١٠) . لم يكن هناك خلاف جوهري بين التنظيمات الشيوعية رغم تعددها حول طبيعة المرحلة الثورية وأولوية القضية الوطنية ، وبالتالي فإنه لم يكن هناك ما يحول دون التعاون بين الماركسيين المصريين وبين الضباط الشباب الذين نشطوا سياسيا من أجل القضية الوطنية ، وتعتبر العلاقة التي نشأت بين الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني (حدثو) وبين جماعة الضباط الأحرار تأكيدا لهذه الحقيقة ، وقد ساعد على تطور هذه العلاقة واستمرارها ما شهنته مصر خلال هذه الفترة وخاصة ما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ من تطور ملحوظ لنضالات القوى التقدمية وإملاكها نفوذا سياسيا وجاهيريا متزايدا ، فقد نشطت حركة أنصار السلام التي كانت تتخذ من مجلة الكاتب الأسبوعية منبرا لها . ونسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لعمال نقابات مصر إلى تطوير الحركة العمالية ، فشهدت مصر ٤٩ إضرابا عماليا عام ١٩٥١ ، واستعانت اللجنة الوطنية للطلاب

نشاطها مرة أخرى وكان ثلثا قياداتها أعضاء في الجبهة التي شارك فيها الماركسيون ويسار الوفد ، وأخيرا فقد شهدت الحركة النسائية أيضا تطورا ملحوظا (١١) . وتطورت الأحداث خلال هذه الفترة فرفعت كل القوى الوطنية شعار مقاطعة الانجليز ، ونجحت ضغوط القوى الوطنية في إجبار الحكومة المصرية في ٨ أكتوبر ١٩٥١ على وقف المفاوضات مع الانجليز وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا سنة ١٨٩٩ . قدمت الحركة الديمقراطية للتححر الوطني خدمات هامة لجماعة الضباط الأحرار ، وكان لأحمد فؤاد شخصيا نور أساسي في العلاقة التي نشأت بين التنظيمين فقد شارك في كتابة منشورات الضباط الأحرار التي كانت تطبع في المطبعة السرية لحنقو ، وكان خالد محيي الدين وجمال عبد الناصر يشتركان في كتابة بعض هذه المنشورات ، ويعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أصبحت (حنقو) هي الجهة التي تقوم بطبع وتوزيع المنشورات (١٢) . كما تولت طباعة المجلة السرية للضباط الأحرار «التحرير» (١٤) ، لم تقتصر العلاقة بين (حنقو) والضباط

الأحرار على طباعة وتوزيع منشورات الضباط الأحرار ، بل اقترح أحمد فؤاد أن يكون للثورة أهداف محددة ووافق جمال عبد الناصر على ذلك . وقدم أحمد فؤاد اقتراحا بالأهداف الستة التي أقرت وصدر بها منشور (١٥) . وبالإضافة إلى هذه المساعدات قامت (حنقو) بتوفير عضوية جديدة للضباط الأحرار ، يقول خالد محيي الدين عن ذلك : «عرض أحمد فؤاد فكرة انضمام ضباط (حنقو) لتنظيمنا ، ووافق جمال عبد الناصر لكنه اشترط كعائته أن يضم الأعضاء فرادى .. أي كإفراد وليس كمجموعة منظمة .. وقبل أحمد فؤاد ، أو . بالنقطة قبلت حنقو ، وبدأ تنظيم الضباط الأحرار يفتح أبوابه للشبيوعيين من أعضاء (حنقو) وانضم أيضا عدد لا بأس به منهم . محمود المنسترلي ود . محمود القويسني ، وصلاح السحرتي وجمال علام وآمال المرصفي وأحمد قدرى وغيرهم . أما عثمان فوزي فقد كان أحد مؤسسي مجموعة الضباط الأحرار في سلاح الفرسان ، واندمج هؤلاء الضباط في مجموعات التنظيم وأسهموا إسهاما كبيرا في عملها وخاصة في توزيع المنشورات بالبريد كذلك أسهمت حنقو فيما بعد في طباعة

## الضباط الأحرار في الحكم

نشأ وضع جديد في مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتحولت جماعة الضباط الأحرار من تنظيم سرى إلى سلطة حاكمة ، وانعكس هذا الوضع الجديد على العلاقة بين السلطة الجديدة وحلفائها الشيوعيين ورغم ما كان بينهما من تعاون كامل ، ورغم ما قيمته حتى من خدمات ومساعدات للضباط الأحرار فقد كانت هناك عوامل عديدة تدفع في اتجاه الصدام رغم التأييد الكامل الذي أبدته حتى لحركة الجيش صباح ٢٣ يوليو والفترة التالية وقد أفرجت حركة الجيش عن المعتقلين السياسيين خلال خمسة أيام من ٢٣ إلى ٢٨ يوليو ومن ضمنهم بعض قيادات حتى . لم يكن بيان التأييد الصادر من حتى صباح يوم ٢٣ يوليو معبرا عن موقف كل الشيوعيين من الحركة ، فقد كان للحزب الشيوعي المصري موقف آخر مناقض حيث أصدر يوم ٢٦ يوليو الذى طرد فيه الملك فاروق منشورا يدين فيه حركة الجيش باعتبارها فاشية عسكرية (٢١) . وقد استغنى هذا الموقف جمال عبد الناصر ، وحاول أحمد فؤاد أن يفسر له الفرق بين

منشورات الضباط الأحرار ، كما أسهم ضباطها إسهاما نشيطا وفاعلا ليلة ٢٣ يوليو (١٦) . كانت حتى مشاركا نشطا فيما جرى يوم ٢٣ يوليو ابتداء من نور يوسف صديق منصور في التحرك مبكراً ساعة بقواته مما أفشل قدرة قيادة الجيش على إحباط تحرك الضباط الأحرار ، إلى دور أعضاء حتى في سلاح البحرية المصرية ودعمهم للثورة رغم عدم وجود أعضاء لجماعة الضباط الأحرار في البحرية (١٧) . كما قام أحمد حمروش ليلة قيام الثورة بإبلاغ سكرتير عام حتى (بلر) بالأمر مما جعل حتى تبادر إلى إصدار أول منشور يؤيد الحركة في شوارع القاهرة صباح يوم ٢٣ يوليو (١٨) . ليس هذا فقط بل إن المعتقلين السياسيين من أعضاء حتى ياندروا إلى تأييد الثورة، حيث يقول زكى مزاد عضو المكتب السياسى لصحتى استقبلنا حركة الجيش داخل المعتقل بتأييد فوري ، وعلقتنا على جدران المعتقل بيانا بذلك (١٩) وعن هذا البيان يقول فتحى خليل إنه تولى صياغته تحت عنوان «نحن نؤيد هذه الحركة وننتهج» (٢٠).

التنظيمين ، لكنه لم يقتنع قائلًا إنه من الصعب توضيح هذه الفروق للمسؤولين أو الجماهير (٢٢) . كما أن معظم الحركة الشيوعية العالمية باستثناء الحزب الشيوعي السوداني قد أدانت الحركة ، وكذلك الاتحاد السوفيتي (٢٣) ، الذي يتضح موقفه من فقرة في مطبوعة رسمية هي دائرة المعارف السوفيتية جاء فيها «وفي ليلة ٢٣ يناير ١٩٥٢ قامت مجموعة من الضباط الرجعيين بقيادة الجنرال نجيب والذين كانوا على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على السلطة في مصر» (٢٤) وقد أثرت هذه المواقف بالسلب على علاقة السلطة الجديدة بطلقاتها في حدتو ، وبرز هذا التطور السلبى إعدام العاملين خميس والبقرى الذى أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين وزود المنظمات الشيوعية الأخرى بمادة دعائية ضد حدتو وموقفها المؤيد للحركة كما أصابها بالعزلة وأثر على قناعات قياداتها وقواعدها إزاء الحركة ، وتوالى المواقف التى تباعد بين الطرفين وعدم تجاوب السلطة الجديدة مع مطالب حدتو السياسية وتأسيس هيئة التحرير كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد ، وفتح أبواب المعتقلات من جديد لتضم ١٤٤ من الأحزاب

القديمة ، ٤٨ شيوعيا ، ٢٩ بتهمة الاتصال مع جهات أجنبية ، وفرض الرقابة على الصحف ومصادرة المجلات التقدمية كالواجب والكاتب اللتين تصدرهما (حدتو) (٢٥) ، واعتقال أحمد حمروش ، وإبعاد يوسف صديق إلى أسوان . ونشطت (حدتو) فى الاتجاه المضاد فطرحت وثيقة سياسية قامت بجمع توقيعات عليها باسم «ميثاق الطبقة العاملة» تدور حول مطالب لها مغزاها فى هذا التوقيت بالذات (٢٦) منها مطالب وطنية عامة مثل:

- ١- الجلاء الكامل عن مصر والسودان ورفض أى تحالف مع الاستعمار.
  - ٢- إجراء انتخابات برلمانية سريعة.
  - ٣- إلغام الأحكام العرفية.
  - ٤- الموافقة على مطلب اتحاد عام نقابات عمال السودان بالجلاء أولا ثم تقرير المصير.
  - ٥- حماية تطور الصناعة الوطنية بالحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية وإلغاء كل المعاهدات والاتفاقات التى تسهل دخولها .
- وتضمن الميثاق أيضا مطالب فئوية فى مقدمتها وضع حد أدنى للأجور ، التأمين ضد البطالة والمرض والمجزر والشيخوخة ، إلغاء منع الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات

من مزاوله نشاطها والسماح بعقد مؤتمرها ،  
تعميل كافة القوانين العمالية مع اشتراك ممثلى  
العمال فى هذا التعديل ، توسيع الحقوق  
والحريات التى حصل عليها العمال فى ظل  
أحكام الظروف وعلى رأسها إلغاء مواد قانون  
العقوبات المقيدة لحق الإضراب ، حق العمال  
فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم تكويناً  
ديمقراطياً بعيداً عن أى تأثير وجماعة النشاط  
النقابى وإلغاء مكتب العمال أو البوليس  
السياسى فى مظهره الجديد ، حق العمال  
الزراعيين فى تنظيم أنفسهم بعيداً عن تدخل  
واضطهاد رجال الإدارة وحققهم فى الاشتراك  
فى مناقشة كل ما يتصل بحياتهم وفى خطوة  
لها دلالتها نشطت (حتو) فى اتجاه تشكيل  
جبهة وطنية ديمقراطية مع الوفد والإخوان  
المسلمين فى أبريل ١٩٥٢ ضمت فى قيادتها  
النائب حنفى الشريف مندوباً عن الوفد ،  
والدكتور خميس حميدة وعبد الحفيظ الصيفى  
عن الإخوان المسلمين ، وأحمد الرقاصى وزكى  
مراد عن حتو ، وقد قمت هذه الجبهة  
للمحاكمة فى يوليو ١٩٥٤ ، وصدرت أحكام  
بالسجن تراوحت بين سنتين وعشر سنوات  
(٢٧) . هكذا حدثت القطيعة بين حلفاء الأمم ،

وبلغت أشدها فى أزمة مارس ١٩٥٤ ،  
واستمرت حتى عام ١٩٥٥ بعد أن عزز جمال  
عبد الناصر مكانته الدولية من خلال الدور  
الذى قام به فى مؤتمر بانكوك . انتقلت حتو  
من موقف التأييد للثورة والتعاون معها إلى  
العداء ، وشهدت أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ،  
١٩٥٥ العديد من المواقف الصدامية وتواتر  
المنشورات التى تبين الحكم ومن أمثلتها بيان  
صادر فى سبتمبر ١٩٥٢ جاء فيه «إن  
اعتداءات العصابة الحاكمة المتتالية على  
الشعب لم تعد خافية على أحد ، لقد بدأت  
العصابة العسكرية بالنتكر لوعودها البراقة  
شيئاً فشيئاً . ومارست حتو نقداً ذاتياً  
لموقفها من قضية خميس والبقرى ، وأقرت  
بخطأ موقفها من انقلاب ٢٢ يوليو الذى أدى  
إلى انزعالها عن طبقتها العاملة والعجز عن  
فهم تحركاتها إذ ذاك فهما سليماً ، واعتبرت  
هذا الموقف نتيجة تحليل سياسى انتهائى  
يمىنى يتحمل السكرتير العام السابق (بدر)  
مسئولته .

وواصل الحزب الشيوعى المصرى هجومه  
على الثورة ، ومن أمثله بيان فى مارس ١٩٥٤  
عنوانه «غليواصل الوطنيون كفاحهم من أجل

إسقاط العصاة الفاشية ، وإقامة حكومة وطنية ، وبيان آخر في ٢٠ أبريل ١٩٥٤ يطن فيه أن كورييل جاسوس خطير مثل عبد الناصر وأفراد عصابته (٢٨) . وعندما سافر جمال عبد الناصر للمشاركة في مؤتمر بانتنويج أصدر الحزب بيانه الشهير في ١٢ أبريل ١٩٥٥ بعنوان «فاشي مصر الغلس يبحث عن المجد في بانتنويج» . وهكذا راحت كل التنظيمات الشيوعية تتبارى في إدانة الحكم ، وقشلت حثث في المحافظة على علاقتها بالضباط الأحرار وتطويرها ، ورغم أنها لا تتحمل وحدها مسؤولية ذلك ، بل كانت هناك مسؤولية مشتركة للطرفين عن تدهور هذه العلاقة ، إلا أن خالد محيي الدين الذي لعب الدور الأكبر في قيام هذه العلاقة ، يرى أن مسؤولية الشيوعيين أكبر في فشلها بقوله عن حثث «لقد غرما أنها شاركت وأشركت في صناعة هذا الحدث التاريخي ، لكنها نسيت الفارق الهام بين التعامل مع مجموعة قليلة العدد من الضباط يعملون سرا ، وبين التعامل مع ضباط يحكمون الوطن ويطمعون إلى تعزيز حكمهم هذا» . كما كانت حثث متعجلة ، وزیما تحت ضغط الحركة الشيوعية العالمية التي

كانت تدین حركتنا وتتهمها بأنها صنيعة الأمريكية، وتصمها بأنها مجرد تعبير عملي عن الصراع الخفي والتهب بين الاستعمارين الأمريكي والبريطاني ، وكانت من ثم تتهم حثث وتدينها لأنها كانت تؤيدنا ، بل وكانت مشاركة وفالعة معنا ، ربما تحت هذا الضغط، وتحت ضغط المنظمات الشيوعية الأخرى التي كانت تتهمنا بأنها حركة فاشية ، وتتهم حثث بالعمالة ، كانت حثث تضغط من أجل مواقف ميدينية وواضحة وإعلان نوايا صريح وواضح من حركة الجيش بركان هذا صعبا بل ومرفوضا من قبل مجلس قيادة الثورة ، فالحركة عندما حكمت كانت راغبة في الاستقرار وفي حماية هذا الاستقرار» (٢٩) وياختصار «كان اليسار في ذلك الوقت يفتقد القدرة على التعامل المتوازن مع سلطة له علاقة قديمة بها ، لكنها أصبحت علاقة غير متكافئة ، ولم يعمل على الاحتفاظ بنقطة ارتكازية داخل السلطة وتنمية نورها . بل وأسرع بالتصادم بما أفقده علاقته بالسلطة نهائيا ، بل وأوقعه في مواجهة مريرة معها» (٣٠) ومما سبق كله يتضح أن تحول العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو والحركة الديمقراطية للتححر الوطني (حثث)



من التعاون إلى الصدام كانت له أسباب متعددة منها:

١- الانقسامية في صفوف الحركة الشيوعية المصرية واختلاف المواقف من ثورة ٢٣ يوليو بين التأييد والإدانة ، وهو أمر لم يكن مقبولا من قيادة الثورة ، وكما ذكرنا فإن جمال عبد الناصر أوضح أنه أمر لا يمكن تفسيره للمسؤولين أن الجماهير ، وقد ساهمت الانقسامية في إضعاف موقف الطرف المؤيد للثورة ، وهيات المجال للمزايدة بين التنظيمات الشيوعية على إدارتها.

٢- موقف الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العالمية ضد الثورة وتصويرها على أنها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهو عنصر مؤثر في موقف الشيوعيين المصريين ، ولم يكن باستطاعة أى منهم أن يتجاهله طويلا.

٣- قرارات السلطة الجديدة ومواقفها السياسية التي لا تتجاوب بالكامل مع مواقف الحركة الديمقراطية للتحرد الوطني سواء فيما يتصل بالإصلاح الزراعى أو الحياة الحزبية أو الديمقراطية أو قضايا الطبقة العاملة ، واستقرارها فى النهاية على إلغاء الأحزاب

وعزم إجراء انتخابات برلمانية والحكم من خلال سلطة استثنائية ومصادرة حق الأطراف السياسية الأخرى فى ممارسة نشاط سياسى.

٤- التصور الخاطئ لدى قيادة جندو أن تعاونها مع جماعة الضباط الأحرار قبل الثورة يعطيها الحق فى المشاركة فى السلطة ، وتمجّلها السلطة الجديدة لاتخاذ المواقف التى تراها صحيحة دون أن تعطى اعتباراً لتكون هذه السلطة من أجنحة بعضها يسارية وبعضها يمينية ، مما يؤدى فى الغالب إلى إتخاذ مواقف وسطية ترضى الجميع.

هذه بعض الأسباب لتحول العلاقة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وحدو من التعاون إلى الصدام، لكنها ليست كل الأسباب ، فهناك سبب أهم يوضحه طارق البشرى فى دراسة له عن «الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو» يقول فيها «إن من قام بثورة هو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه أن يحكم ، فإن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها لاختيارا.. وإنما هى أهداف بدئ بها واستقطبت قوى وهذمت قوائم واستفترت خصوما..» هى مركب من ركبه لا ينزل عنه

وسط الموج إلا بمنزل كما أن من دخل حريا لا يخرج منها الا بنصر أو هزيمة وأكثر من هذا فإن صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة إنما تأتي على صورة الجماعة التي قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية . هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل أن يفرضوها هم اختياراً على غيرهم» (٢١) . خلاصة هذا الرأي أن من قام بالثورة هو الذي سيحكم ، وأن الجماعة التي تحكم هي التي ستحدد طبيعة الحكم الجديدة ، ولم يكن ذلك بعيداً عن فكر جمال عبد الناصر منذ البداية عندما أسس جماعة الضباط الأحرار حيث اشترط على أعضاء الجماعة إنهاء ارتباطاتهم التنظيمية مع أي جماعة أخرى وأصدر قراراً بفصل عبد المنعم عبد الرؤوف عندما اكتشف أنه ما زال على صلة بالإخوان المسلمين ، ولم يقبل أن تتوحد جماعة الضباط الأحرار مع جماعات أخرى . يقول خالد محيي الدين إن علاقته مع أحمد فؤاد كانت علاقة فردية «إنني فضلت هذه العلاقة الفردية لأنني وجدت أنه من غير الملائم أن أكون أحد قادة تنظيم الضباط الأحرار ، بينما أتلقى أوامر أو

تعليمات تنظيمية من جماعة أخرى أو تنظيم آخر» (٢٢) وعندما اقترح أحمد فؤاد أن ينضم ضباط حنتق إلى الضباط الأحرار اشترط (جمال عبد الناصر) أن ينضم الأعضاء فرادى .. أي كفراد و ليس كمجموعة . يقول خالد محيي الدين « ولكن أكون واضحا فإن هذا الشرط كان شرطاً دائماً عند جمال عبد الناصر ، فعندما عرضت عليه فكرة التوحد مع مجموعة جمال منصور رفض مسألة التوحد ، وأصر على أن ينضم أعضاء المجموعة فرادى إلى التنظيم وقبل جمال منصور ذلك ، كذلك قبل أحمد فؤاد ، أو بالدقة قبلت حنتق» (٢٣) . إذن كانت جماعة الضباط الأحرار هي الأصل ، وكان تمايزها عن غيرها أمراً أساسياً ، يأتي بعد ذلك التعاون مع الآخرين حنتق أو الإخوان المسلمين أو الوفد . وإذا كان من يقوم بالثورة هو الذي سيحكم ، وأن جماعة الضباط الأحرار هي الأصل ، فإن جمال عبد الناصر تفهم ذلك مبكراً وقبل قيام الثورة بغنى رواية لإبراهيم الطحاوي ، أنه خلال اجتماعات الضباط الأحرار قبل الثورة جرى الحديث عن مسألتى الأحزاب ويومها قال جمال عبد الناصر «أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف في

مصر يوما ما ، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صانقة ومنظمة تعمل من أجل مصر» (٣٤) ويقول إبراهيم الطحاوي الذي عهد إليه بتنظيم هيئة التحرير أول تنظيم شعبي تقيمه الثورة ، إن عبد الناصر استنواه في أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٥٢ وقال له : لقد يست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير في ركاب الأحرار ، ولذلك فاجد من إيجاد هيئة جديدة (٣٥) وكلفه بإعداد دراسة حول هذه المسألة ، فتم الاتصال بأهل الرأي والفكر والصحافة والسياسة الذين لم تلوئهم الحزبية ، وكانوا مبدئيا حوالى ٨٠ سياسيا وقدم الطحاوي نتائج دراسته لعبد الناصر الذي أعاد النظر فيها وقدم مشروعا مقترحا بتسمية الهيئة هيئة التحرير (٣٦) والجدير بالذكر هنا أن الصاغ إبراهيم الطحاوي والصاغ عبد الله طعيمة اللذين أشرفا على إنشاء هيئة التحرير وإدارتها لم يكن لهما أى نشاط سياسي سابق سوى عضويتهم للضباط الأحرار . وهكذا يتأكد أن الصدام بين ثورة يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو) بعد قيام الثورة ، ورغم تعاونهما السابق كان جزءا من الصدام بين الثورة وكل الأحزاب

السياسية ، وهو صدام لم يكن يعود فقط إلى الخلاف حول السياسات ، بل كان يجري فى الأساس حول الوجود الحزبي نفسه (٣٧) ولعل هذا التوجه يعود إلى طبيعة الجماعة التي قامت بالثورة وهي جماعة عسكرية تشكلت من خلال قواعد الضبط والربط وإطاعة الأوامر ووحدة التنظيم مما لا يعطى مجالا لقبول تعدد التنظيمات أو وجود المعارضة.

### بين التعاون والصدام

تميز الماركسيون المصريون دائما بتفليب العامل الوطنى فى علاقتهم بثورة ٢٣ يوليو على أى اعتبار آخر ، فإذا كانت القضية الوطنية هي التي جمعتهم بالضباط الأحرار فى أواخر الأربعينيات ، وكانت السبب الرئيسى للتعاون الذي استمر بينهم حتى قيام الثورة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فإن هذه القضية نفسها هي التي أصابتهم مرة أخرى إلى التعاون مع قيادة الثورة سنة ١٩٥٦ ، رغم خلافهم معها ورغم وجود رفاقهم فى السجون والمعتقلات وكان جمال عبد الناصر يتخذ نفس الموقف ، يقول أحمد فؤاد عندما أشيع أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يقدم إنذارا لجمال عبد الناصر بعد إعلان صفقة الأسلحة

المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي الذي أعاد تقييم نور البرجوازية الوطنية واعتبرها حليفا للقوى العاملة واتخذ قرارات بمناصرة حركات التحرر الوطني. وقد أدى هذا إلى جانب محاولة الثورة الصينية احتواء البرجوازية الوطنية تحت شعار «دع مائة زهرة تتفتح» .. أقول أدى هذان العاملان إلى حدوث تغيير من أقصى اليسار حيث الرفض الكامل إلى أقصى اليمين حيث التأييد الكامل (٢٩) في هذا الوقت وفي ظل التطورات الجديدة بدأت تتمود داخل السجن وخارجه اتجاهات لإعادة التفكير في الموقف من جمال عبد الناصر . تبنى هذه الاتجاهات الجديدة أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني الذين كانوا قد شاركوا في تأسيس الحزب الشيوعي المصري الموحد مع منظمات ماركسية أخرى ، وباسم هذا الحزب صدرت منشورات وتطبيقات تعبر عن هذه التوجهات الجديدة . ساعد على ذلك تغيير الموقف الأسمى من ثورة ٢٣ يوليو ، ومن حركة التحرر الوطني عموما . في أواخر أكتوبر ١٩٥٥ صدر منشور تحت عنوان بيان إلى الشعب المصري جاء فيه « لقد انزعج الاستعمار من اقتراح مصر اشتراك الاتحاد

استدعاني جمال عبد الناصر وطلب مني الاتصال بزملائي القدامى استعدادا لنضال سرى مسلح ، ولكن وكيل الخارجية الأمريكية تراجع عن موقفه » . وقد أيد لطفى وأكد هذه الواقعة . كان ذلك عام ١٩٥٥ حيث توالت الإشارات إلى تصاعد المواجهة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . يقول الدكتور فؤاد مرسى ( سكرتير عام الحزب الشيوعي المصري في ذلك الوقت ) في حوار له مع جريدة الأهرام يوم ١١ / ٩ / ١٩٨٥ عن هذه الفترة : «سرعان ما بدأت مواقف عبد الناصر تتبلور بعد مؤتمر باننوج ، ثم صفقة الأسلحة التشيكية والتصدي للأحلاف بمعركة تمويل السد العالي وتأميم قناة السويس ، وبعثة أمريكا لإسقاط النظام عند ذلك بلغ تفكيرنا لعبد الناصر مدى بعيدا . وبدأ هو يدخل في معركة التنمية فطرحنا عليه من خلال المنشورات تأميم المصالح الفرنسية والبريطانية لكنه مصرها ثم أممت بعد ذلك » . ويضيف الدكتور إبراهيم سعد الدين إلى ذلك هو كان عام ١٩٥٦ قد تميز بتأميم القناة والدوان الثلاثي والتصدي السلطة القائمة له ، كما كان من معلله البارزة أيضا

السوفيتي وأوكرانيا في لجنة تقرير المصير للسودان .. وأزعج الاستعمار الأمريكي الإنجليزي الاتجاه الجديد في حكومة عبد الناصر الذي تجلّى في الخروج على الأسواق الاستعمارية وتوسيع نطاق تجارتها مع الكتلة الشرقية لصالح اقتصادنا القومي . كما أزعج الاستعمار الأنجلو أمريكي وقوفنا إلى جانب حركة السلام العالمي ورفض الأحلاف العسكرية ، ولقد أزعج الاستعمار الأنجلو الأمريكي أخيرا المعونة العسكرية التي قدمها الاتحاد السوفيتي لبلادنا في صورة طائرات حربية من طراز ميغ واستعداد الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش المصري بالأسلحة الثقيلة إن الديكتاتورية العسكرية تخضع لضغط استعماري سافر لأنها منفردة بالحكم وليس لها سند شعبي» (٤٠) وفي نوفمبر ١٩٥٥ تصدر اللجنة المركزية للحزب بياناً يتحدث عن خطة سياسية جديدة تقدم نقدا ذاتيا لمواقف الحزب السابقة «الذي يفتني ذكره هنا ببساطة أن كفاحنا الحزبي كان يتميز باتجاه يساري حاد ، ففي تحديد موقفنا من سياسة الديكتاتورية العسكرية الخارجية لم يكن موقفنا من بانتونج ، ولم يكن موقفنا من

رفض الحلف العراقي - التركي إلا اتهاماً للديكتاتورية بالمانورة والتآمر .. وكنا تتغافل دائماً عما في هذه السياسة من اتجاه استقلالي . ولقد أدى هذا إلى موقف قوقعي يساري بحث في كفاحنا الجماهيري» (٤١) وفي فبراير ١٩٥٦ تسقط كل التحفظات ، ويختفي تغيير الديكتاتورية العسكرية ، ويبرز بوضوح التأييد الكامل للتوجهات الوطنية لثورة ٢٣ يوليو . يتضح ذلك من برفقة بحث بها أعضاء اللجنة المركزية المعتقلون بسجن الواحات إلى جمال عبد الناصر : «إننا نحن الشيوعيون نؤيد سياستكم ومواقفكم ، نؤيد مواقفكم في مؤتمر باننوتج التاريخي ، ونقدر تفسيراً عالياً لوركم في هذا المؤتمر وفي اتخاذ قراراته وفي السعي لوضعها موضع التطبيق ، ونؤيد موقف حكومتكم المعادي للحلف التركي العراقي وضد كل الأحلاف العسكرية، وضد الإمبريالية المعتدية ، ونؤيد نضالكم من أجل وحدة البلدان العربية في نضالها ضد الإمبريالية ومن أجل حماية أراضيها ونؤيد نصوب مشروع الدستور التي تنص على أن العمل حق لكل مواطن والتي تجعل من التأمينات الاجتماعية في حالة

العجز أو المرض أو الشيخوخة حقا مكفولا للوطنين» (٤٢). وواصل الشيوعيون تأييدهم لسياسات جمال عبد الناصر ومواقفه الوطنية طوال عام ١٩٥٦ ، بما في ذلك تأييد تأمين قناة السويس ، والاشتراك في المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي ، ودخول متطوعين منهم إلى مدينة بور سعيد لتنظيم المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال ونجاحهم في تأسيس الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية «(٤٣) . وادى الشيوعيون المصريون دورهم الوطني كاملا في هذه الفترة ، وواصلوا تأييدهم للنظام في مواجهة مشروع إيزنهاور إن وحدتنا الوطنية ستقوى وتتدعم بمزيد من اليقظة والانتباه ، وإن تأمر الرجعية لن يزيينا إلا التفافا حول حكومتنا الوطنية الباسلة . عاشت وحدتنا الوطنية . عاش بطل تحررنا جمال عبد الناصر ،، يسقط مشروع إيزنهاور» (٤٤) وفي سبتمبر ١٩٥٧ يصدر بيان عن الحزب الشيوعي المصري المتحد الذي ضم كافة الفصائل الماركسية الكبيرة يؤكد من جديد نقد ممارساتهم السابقة والشيوعيون لا يخشون أن يعترفوا بخطائهم الماضية أمام الجماهير في صراحة وأمانة ، وفوق هذا يعلم الجميع

أننا قد علمنا موقفنا منذ زمن طويل ، وأننا نقف في طليعة القوات الوطنية المصممة على النفاذ عن الحكومة الوطنية وكافة المكاسب الشعبية(٤٥) . كما تتضمن النشرة الداخلية للحزب في نفس الوقت (سبتمبر ١٩٥٧) تحليلا للرفيق خالد أنهى إلى استنتاج جديد: « الثورة المصرية هي ثورة برجوازية وطنية ديمقراطية من نوع جديد تتم في ظروف عالمية ومحلية متقدمة ، وظروف انتصار الاشتراكية عالميا ، وانتصار الشعب داخليا وبخاصة الطبقة العاملة ، وهي ثورة ديمقراطية مما يتولاها تحالف وطني لا شعبي ، يتقوده البرجوازية الوطنية ، وتلعب فيه الطبقة العاملة متحالفة مع الجماهير الشعبية دورا قياديا . إنها ثورة جديدة في التاريخ لا يمكن أن تقارن بالثورة البرجوازية التقليدية ، ولا بالثورة البرجوازية الجديدة كثورة الصين الشعبية «والبرجوازية الوطنية المصرية هي برجوازية من نوع جديد لم يسبق له مثيل في التاريخ فهي ليست البرجوازية التقليدية . إنها تقدمية في عالم احتضار الرأسمالية .. وهي برجوازية يغزوها الفكر الاشتراكي .. وتتعلق بالاشتراكية العالمية بوصفها النظام الوحيد الذي يمكن

ويريد أن يعاونها في مهمة تطوير بلادها (٤٦) وفي ظل هذا المناخ الجديد فكريا وسياسيا تأسس الحزب الشيوعي المصري يوم ٨ يناير ١٩٥٨ شاملا كل المنظمات الماركسية التي توجت حول خط المساندة لحكم عبد الناصر ، وكانت الظروف مهيئة لتطوير أوجه التعاون بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين إلى مستوى أرقى ، وكانت هناك بالفعل إمكانية حقيقية لبدء مرحلة جديدة في مصر أساسها وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية حول برنامج مشترك لحماية وتطوير الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر ، وتصفية العلاقات الاجتماعية المتخلفة . وبلغت النظر بشدة أنه قد صدر في هذه الفترة ( عام ١٩٥٧ ) كتاب تطوير الحركة الوطنية ، تأليف شهدي عطية الشافعي يتضمن برنامجا كاملا لتحقيق ذلك يطرح رؤية فكرية وسياسية لا تختلف كثيرا عما تبناه جمال عبد الناصر بعد ذلك في الميثاق الوطني . يقول شهدي عطية الشافعي في هذا الكتاب : « فليس أمام مصر إذا أرادت رفع مستوى شعبها المادي والثقافي ، وإذا أرادت أن تكون جبهة عربية حقا ، إلا أن تسلك طريق التطوير الاشتراكي في اقتصادها ، وليس هناك طريق

واحد لتحقيق الاشتراكية ، فهناك عدة طرق ، كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية في داخله . ولكن مهما تعددت طرق التطوير إلى الاشتراكية ، إلا أن جوهرها الاقتصادي يستمر واحدا ، أن تصبح المصانع والتجارة والخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكا للدولة العمال والفلاحين ، وأن تصبح الأرض بالتدرج ملكية جماعية للزراعيين الذين يفلحون الأرض بأنفسهم . ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن اليوم التحول فورا إلى الاشتراكية في مصر ؟ إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه فإقتصادنا متخلف ، ولا زال من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالي والملكية الفردية لبعض وسائل الانتاج دورا في نهضة البلاد الاقتصادية (٤٧) . ويطرح شهدي عطية الشافعي المهام الأساسية المحققة لهذا الهدف تحت عناوين المحافظة على استقلالنا ، وتحطيم العوائق في سبيل تطورنا (وتشمل تصفية بقايا الإقطاع وتصفية الاحتكار) ، كما يطرح مهام زيادة القطاع الحكومي ، وتخطيط الاقتصاد القومي ، وتدعيم النظام التعاوني ،

ومواصلة الحصول على المساعدات الأجنبية غير المشروطة ، وسياسة جديدة للضرائب ليتحول عينها إلى القادرين ، وأسس جديدة لتوزيع الأرباح والأجور والجهة الوطنية المتحدة. كان الماركسيون المصريون باختلاف توجهاتهم يتطلعون في هذا الوقت إلى المشاركة في العمل الوطنى من أجل دعم وتطوير استقلال مصر السياسى والاقتصادى وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى وكانوا يأملون أن تتم هذه المشاركة في إطار ديمقراطى من خلال جبهة وطنية متحدة وكانوا يعتقدون . بإمكانية أن يتحول الاتحاد القومى (التنظيم السياسى الوحيد آنذاك) أطولا لهذه الجبهة ، التى كان يراها شهدى عطية الشافعى جبهة طبقات تضم الطبقات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية فى الخارج والمعادية للإقطاع والاحتكار فى الداخل . جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمتقنين والطلبة وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسمالية الوطنية بكافة أقسامها متوسطة وكبيرة وأثرياء الريف . هذه الجبهة يجب أن تضم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية واتحاد

عام لها ومن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعية واتحادات فلاحين وتنظيمات جماهيرية لها كجبهة فى المصانع والقرى والأحياء ، وهى جبهة سياسية سيكون فيها تناقضات وصراع طبقي يحل بديمقراطيا وسلمياً . لم تعترف ثورة يوليو بحق التنظيم السياسى المستقل ووجود تنظيمات سياسية خارج التنظيم السياسى الوحيد المعترف به (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى) ، لكنها تهاضت عن النشاط السياسى والجماهيرى الماركسى خلال فترة احتدام الصراع الوطنى ضد الاستعمار والصهيونية فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ وكانت هناك اتصالات خلال هذه الفترة بين ممثلين للحكم ومنسوين عن التنظيمات الماركسية ليبحث كيفية تنظيم التعاون بين الطرفين ، ولم تتخل ثورة يوليو عن المبدأ الذى اعتمده جمال عبد الناصر منذ تأسيس جماعة الضباط الأحرار وهو أن من يريد الانضمام إليها له ذلك بشرط أن يتم الانضمام كفراد وليس كت تنظيم ، وبالتالي فإن فكرة الجبهة التى تتكون من تنظيمات مستقلة كانت مرفوضة وهو ما تأكد فى نهاية المطاف للماركسيين المصريين عندما رتب الدكتور يوسف إدريس فى أكتوبر ١٩٥٨ لقاء بين أنور



السادات مكرتير عام الاتحاد القومي ومحمود أمين العالم ممثلا للحزب الشيوعي المصري حيث دعا أنور السادات الماركسيين إلى الانضمام للاتحاد القومي كفراد ولكن محمود أمين العالم رد عليه بأنهم مستعدون للتعاون التنظيمي داخل الاتحاد القومي محتفظين بمنبرهم المستقل (٤٨) وكان الرد العملي اعتقال عدد محدود من الشيوعيين بعدها بيومين ، ثم اعتقال كل الشيوعيين من كل التنظيمات بعدها بشهرين في ٣١ ديسمبر ١٩٥٨.

هكذا فإن الذين تجمعوا حول الموقف الوطنى المشترك فى مواجهة الاستعمار تفرقوا مرة أخرى نتيجة لاختلاف الموقف من قضية الديمقراطية . وكانت هناك أسباب أخرى للفرقة مثل وحدة مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ التى عارضها الحزب الشيوعى السورى ورفض حل نفسه ، كما انتقدها الماركسيون المصريون ، وتساعد نور الشيوعيين فى ثورة ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٨ بالعراق ، وتصفيتهم العناصر القومية فى الثورة ، وانفجار خلاف على حاد بين مصر والاتحاد السوفيتى بسبب ذلك فى نهاية ١٩٥٨ كان

هناك خلاف فى ذلك الوقت حول رؤية كل من الطرفين للقومية العربية . وكان هناك خلاف مع الاتحاد الصوفيقي ، لكن السبب الرئيسى لانتهاؤ التعاون بين الثورة والماركسيين كان هو إصرارهم على حقهم فى العمل التنظيمى المستقل واختلاف رؤية كل منهما للديمقراطية.

### الانتماء فى تنظيمات الثورة

قضى الشيوعيون ما يقرب من خمس سنوات فى السجون والمعتقلات عانوا خلالها من المعاملة القاسية وعندما استعانوا حريتهم عام ١٩٦٤ كانت مياه كثيرة قد جرت فى النهر ، وكانت أحوال مصر قد تغيرت بصورة جوهرية ، فقد فشلت الوحدة بين مصر وسوريا بانقلاب عسكري مولته الرجعية السورية والرجعية العربية ، واكتشف جمال عبد الناصر أنه لا يمكن جمع كل الطبقات فى تنظيم واحد . وأُعترف بانقسام المجتمع إلى طبقات وبالصراع الطبقي وبحتمية الحل الاشتراكي لمشاكل مصر المزمنة ، وحققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات ملموسة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى طريق العدالة الاجتماعية والحد من الاستغلال ، وتحققت مشاركة العمال فى الإدارة والأرباح ، وتم استكمال قانون

الإصلاح الزراعي لتحديد سقف أقل للملكية الزراعية ، بتأميم وسائل الإنتاج الصناعية الأساسية تنفيذا للقرارات الاجتماعية عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، وصدر الميثاق الوطني في مايو ١٩٦٢ كإطار فكري للثورة تضمن تحديدا واضحا لحدود القطاع الخاص والدور القيادي للقطاع العام في التنمية ، وتأسس الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي وحيد في البلاد يقوده جهاز سياسي سرى باسم طليعة الاشتراكيين ، أعلن جمال عبد الناصر أنه الحزب الاشتراكي الذي يتعين أن يجمع كل الاشتراكيين في مواجهة تجمع الرجعيين في حزب واحد . ولم يكن هذا الذي جرى بعيدا عن البرامج المرحلية التي طرحتها التنظيمات الشيوعية ، بل كانت تسير في الاتجاه العام الذي حددته هذه البرامج . وكانت ثورة ٢٣ يناير قد نجحت أيضا خلال السنوات الخمس الأولى من الستينيات في مواجهة الضغوط الاستعمارية والتصدى لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المنطقة ، وساندت الثورة حركات التحرر الوطني في الوطن العربي وأفريقيا وبلاد العالم الثالث ، ووطدت تحالفها مع الاتحاد السوفيتي

والمعسكر الاشتراكي وتلقّت منه مساعدات اقتصادية وعسكرية هائلة ، كما نجحت الثورة في اكتساب مكانة قيادية مؤثرة في الوطن العربي ، بتصاعدت إلى درجة كبيرة الروح القومية العربية ، ومن خلال هذه الإنجازات مصريا وعربيا وبوليا عزز جمال عبد الناصر مكانته كزعيم بارز يحظى بشعبية هائلة في مصر والوطن العربي . في ظل هذه التطورات استعفى جمال عبد الناصر في صيف ١٩٦٣ أحمد فؤاد وأخبره أنه ينوئ بناء تنظيم حيدى «مثل اللي كان عنكم» يقصد التنظيمات الشيوعية ، وأنه لا توجد خلافات جذرية بين الثورة وبين الماركسية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وطلب منه ترشيح عشرة أسماء لعضوية هذا التنظيم كانت هذه المقابلة في حضور حسن إبراهيم ، ومحمد حسنين هيكل ، وعلى صبرى ، وسامى شرف ، وانتهت إلى تكوين فرع خاص بقوده لجنة مشكلة من أحمد فؤاد وأحمد حمروش والدكتور عبد المعبد الجبيلي (٤٩) . وإنما هذا الفرع من طليعة الاشتراكيين نما سريعا واستقطب إليه عناصر ماركسية ناضجة فكريا وسياسيا في مجالات الثقافة والصحافة ، كما انضم إليه

عدد من الشيوعيين الذين خرجوا من المعتقلات ، وبلغ عدد الذين انضموا إلى هذا الفرع ما يزيد عن ٢٥٠ عضوا معظمهم يصلح كادرا قياديا مؤثرا في مجال عمله أو مكانته (٥٠) . وعندما قدمت بعد ذلك خريطة تنظيمية بأسماء شيوعيين لتسكينهم في طليعة الاشتراكيين في مواقع مختلفة رفض جمال عبد الناصر هذه الفكرة (٥١) . يقول أحمد حمروش إنه في ظل هذه الظروف كان صعبا من الوجهة العملية أن تجد التنظيمات الشيوعية فرصة عمل تؤدي فيها دورا مميزا بعيدا عن قيادة جمال عبد الناصر في هذه المرحلة التي كان يتحرك كل شئ فيها نحو التطبيق الاشتراكي ، وكان اختيارا قاسيا لها أن ترفض فكرة الاندماج في التنظيم الرسمي والعلني الوحيد حيث تتاح فرصة عمل أكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية (٥٢) . كانت هناك مقدمات لهذا التحول في موقف الشيوعيين المصريين وقبولهم فكرة الاندماج كإفراد في تنظيمات الثورة ، فقد شهدت الفترة الأخيرة من سنوات الاعتقال وبعد صدور الميثاق الوطني مناقشات حول هذه التطورات انتهت إلى تبني الحركة الديمقراطية للتححر الوطني (حتق) فكرة وجود مجموعة

اشتراكية في قمة السلطة العليا ينبغي دعمها ومساندتها ضد الأجنحة الرجعية في السلطة ، وتبنى الحزب الشيوعي المصري فكرة التطور اللارأسمالي في بلدان العالم الثالث . كانت هذه الأفكار هي المقدمة الطبيعية لصدور قرارات بحل التنظيمات الشيوعية لنفسها والانضمام كإفراد إلى الاتحاد الاشتراكي العربي . يقول أحمد الرفاعي أحد قيادات حتق: يتعين علينا أن نعود للأفكار والإطار العالمي اللذين سادا في هذه الفترة . فعلى الصعيد الفكري سادت نظرية النمو غير الرأسمالي وهي فكرة لم تكن تتضمن وضوحا لدى القيادة السوفيتية .. ثم أن الحزب كان قد تآكل ليس بسبب الإرهاب والتعذيب كما يقول السذج ، وإنما لأن عبد الناصر سحب البساط من تحت أقدام الجنيح ، لأن عبد الناصر تقدم وتجاوز كل الشعارات التي كانت مطروحة .. ولم يكن بالإمكان الزيادة على عبد الناصر ، وإلا تحولنا إلى المغامرة اليسارية (٥٣) . ويقول الدكتور فؤاد مرسى سكرتير عام الحزب الشيوعي المصري في ذلك الوقت : «كنت مؤيدا لفكرة الحل . ولقد قلت ساعتها ربما لا تتمشى هذه الفكرة تماما مع المبادئ ، لكنها

كانت شيئاً ضروريا ضرورة ملحة ، وأمر فرضته الحقائق الملموسة لقد هجرنا الكثيرون ، ولم يبق سوى القليلين الذين يدافعون عن قضية الشيوعية ، وكان النظام يرفع ذات شعاراتنا . ورفع عبد الناصر شعار بناء مجتمع اشتراكي على أساس من مبادئ الاشتراكية العلمية ، وكان يسعى لتجميع المناضلين داخل حزب طليعي كان مفترضا أن يصبح قيادة الاتحاد الاشتراكي . وهكذا لقد فكرنا في الأمر على أساس عملي وليس على أساس المبادئ لقد قلنا إن هذا ليس موقفا مبدئيا ولكنه ضرورة مفروضة علينا كي نستطيع مجرد الاستمرار والبقاء كي نستطيع الاستمرار كشيوعيين كأن يتحتم علينا أن نحل الحزب وهذا هو التناقض» (٥٤) في الرابع عشر من مارس ١٩٦٥ اجتمع الكادر القيادي للحزب الشيوعي المصري (حينئذ) وممثلو مناطق المختلفة ، وتم في هذا الاجتماع الموسع الموافقة الإجماعية على إنهاء الشكل التنظيمي المستقل للحزب وتجسيد هذا التنظيم في شخص واحد هو كمال عبد الحليم وتقويضه بالتعبير عن هذا التيار . وقد قام كمال عبد الحليم في نفس الاجتماع وبمجرد

اختياره بإنهاء الشكل التنظيمي للحزب المستقل . وفي أبريل ١٩٦٥ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري اجتماعا موسما يضم مسئولى المناطق ، وسكرتارية منطقة القاهرة ، ومسئولى العمل الجماهيرى ، وقرر الاجتماع بالإجماع إنهاء الشكل المستقل للحزب ، وتكليف كافة أعضائه بالتقدم - كفراد - بطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي العربى والانضمام من أجل تكوين حزب اشتراكي واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا . وبهذه القرارات حقق الشيوعيون المصريون الشرط الذى لم يتنازل عنه جمال عبد الناصر أبدا وهو أن من يريد أن يشارك فى العمل الوطنى تحت قيادته فليتنضم إلى تنظيمات الثورة فرديا قام الماركسيون بعد ذلك بنور كبير ومؤثر فى تنظيمات الثورة ومؤسساتها ، فشارك ثلاثة منهم فى إدارة التنظيم الطليعى التى كانت تتكون من ١٢ عضوا (عبد المعبود الجبيلى وأحمد حمروش ومحمود أمين العالم) وشاركوا أيضا فى صياغة محاضرات وبرنامج إعداد كوادر منظمة الشباب الاشتراكي (الدكتور محمد الخفيف ، الدكتور عبد الرازق حسن ، الدكتور حسن خليل ،

الدكتور ابراهيم سعد الدين) ، وتولوا مسئولية المعهد العالى للدراسات الاشتراكية تحت قيادة أمين المعاهد بالاتحاد الاشتراكي العربى الدكتور ابراهيم سعد الدين - وقاموا بنور قيادى وإشرافى فى الصحافة (خالد محيى الدين ، أحمد حمروش ، د. رشدى سعيد، د. محمد الخفيف ، صلاح حافظ ، أبو سيف يوسف ، ميشيل كامل .. إلخ) كما قاموا بنور مماتل فى المسرح وأجهزة الثقافة والنشر) نعمان عاشور، سعد كامل ، محمود أمين العالم ، عبد العظيم أنيس).

خاض الماركسيون المصريون معارك فكرية مهمة داخل التنظيمات السياسية وفى الصحافة وأجهزة الثقافة ، وناضلوا من أجل طرح الأفكار الأساسية للاشتراكية العلمية ، ونجحوا فى تشكيل تيار يسارى حقيقى داخل هذه التنظيمات وفى الحركة النقابية العمالية والمهنية وفى صفوف الشباب . وكانوا فى طليعة المدافعين عن استمرار الثورة وإنجازاتها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ و انقلاب مايو ١٩٧١ ، وقدموا نموذجا إنسانيا قلما يتكرر عنتما ظلبوا مسئولياتهم تجاه المجتمع والوطن على جراحهم الشخصية وما نالهم من الأذى خلال

سنوات السجن والاعتقال وكان لنشاطهم للفكرى والسياسى فضل كبير فى استمرار المقاومة لسياسات الردة عن مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وإنجازاتها طوال السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن.

#### ملاحظات ختامية

وفى نهاية هذا العرض لتطور العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين وتبينها بين التعاون والصدام يصيح من المهم أن نستخلص من هذه التجربة الإنسانية أهم دروسها المستفادة ، وأن نرصد الأسباب التى حالت دون استمرار التعاون بين الطرفين ، رغم إتماثهما إلى الحركة الوطنية المصرية ، ورغم اتفاقهما فى الأهداف الكبرى للنضال الوطنى المصرى ، ورغم الحاجة الملحة لوحيد النضال الشعبى المصرى فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وما أكثرها ، وفيما يلى نعرض بعض الملاحظات الختامية حول هذه التجربة:

أولاً:- كان العامل الحاسم فى الصراع بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين هو قدرة الثورة على الإنجاز ، ونجاحها فى تصفية النظام القديم ، وإنهاء الاحتلال الأجنبى

بوتصير الاقتصاد المصري، وتأكيد الإرادة السياسية المستقلة لمصر، وتصفية الإقطاع، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكاسحة والمحرومة، وورها العربي والإقليمي والعالمى المؤثر، بينما كانت التنظيمات الماركسية تعاني من العزلة الجماهيرية، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العميقة بالكتل العريضة من الشعب. ولا يعنى ذلك التهورين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانياً: - لعبت الانقسامية والتشرنم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية نورا ممرا ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين، بل أيضا وهذا هو الأهم فى عدم مقسرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع حال تعدد التنظيمات الماركسية واختلاف مواقفها السياسية نون بناء حزب شيوعى مصرى له ارتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكاسحين عموما هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار

العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها مما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدر تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية فى البلاد.

ثالثاً: - رغم أن اندماج الماركسيين فى تنظيمات الثورة كقفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية مهمة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة، ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا: - كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت نورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما، وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديمقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كقفراد لإمكانية ممارسة

العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها وما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدد تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية في البلاد.

ثالثا:- رغم أن اندماج الماركسيين في التنظيمات الثورة كفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية مهمة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها ، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا:- كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت دورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديمقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كفراد لإمكانية ممارسة

وتمصير الاقتصاد المصرى، وتأكيد الإرادة السياسية المستقلة لمصر بوصفية الإقطاع ، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة والمحرومة ، ودورها العربى والإقليمى والعالمى المؤثر ، بينما كانت التنظيمات الماركسية تعاني من العزلة الجماهيرية ، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العميقة بالكتل المريضة من الشعب . ولا يعنى ذلك التهمين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانيا:- لعبت الانقسامية والتشرذم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية دورا مهما ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين ، بل أيضا وهذا هو الأهم فى علم مقبرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة ، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع بحال تعدد التنظيمات الماركسية واختلاف مواقفها السياسية نون بناء حزب شيوعى مصرى له ارتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكادحين عموما . هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار

## العمل السياسي.

### الهوامش:

١- أ. ف توفتوتونوفيتش - ثورة الضباط الأحرار، كتاب الأهالي رقم ٢٠ القاهرة ديسمبر ١٩٩٠ ص ١٢.

٢- ثورة الضباط الأحرار ، المرجع السابق ، ص ١٢.

٣- د. رؤوف عباس (تحرير) ، أريعون عاما على ثورة يوليو ، طارق البشرى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة يوليو ١٩٩٢ ص ٥٧-٥٨.

٤- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

٥- خالد محبى الدين -والآن أتكلم- الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٦٣.

٦- د. رفعت السعيد -منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠- ١٩٥٧ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١ وما بعدها.

٧- أحمد حمروش -شهود يوليو ، الطبعة الأولى ، شهادة أحمد فؤاد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت يونيو ١٩٧٧ ، ص ٥١.

٨- شهود يوليو ، المرجع السابق ص ٥٢.

٩- طارق البشرى -الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٤٢٦.

١٠- الحركة السياسية ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥.

١١- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص ٤٤.

١٢- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص ٤٥.

١٣- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٥١.

(١٤) ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص ١٠٢.

(١٥) شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٥١.

١٦- والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ص ٦٨.

١٧- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص ١٠٢.

١٨- شهود يوليو ، شهادة أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

١٩- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد ، مرجع سابق ص ١٦٧.

٢٠- شهود يوليو ، شهادة فتحى خليل ، ص ٢٦٠.

٢١- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد ، مرجع سابق ص ١٦٨.

٢٢- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ص ٥٤.

٢٣- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص ٩٨.

٢٤- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ص ٩٨.

٢٥- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص ١٢٩.



سابق ، ص ٢٧٢ .  
 ٤٤- منظمات اليسار المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .  
 ٤٥- د. رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧-١٩٦٥ ، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ، ج ١٤٦ ، ١٤٧ .  
 ٤٦- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، المرجع السابق ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .  
 ٤٧- شهادي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ ، الطبعة الأولى ، دار شهادي للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦ .  
 ٤٩- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ص ٤٩ .  
 ٥٠- أحمد حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٢٤٣ .  
 ٥١- مجتمع جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ص ٢٤٤ .  
 ٥٢- مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .  
 تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .  
 تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، مرجع سابق ص ٢٧٦ .

٢٦- منظمات اليسار المصري ، مرجع سابق ، ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ .  
 ٢٧- شهود يوليو ، شهادة زكي مراد ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ ، ١٧١ .  
 ٢٨- منظمات اليسار المصري ، مرجع سابق ص ٣٧٠ .  
 ٢٩- والآن أتكم ، مرجع سابق ص ٩٧ .  
 ٣٠- والآن أتكم ، مرجع سابق ، ٩٨ .  
 ٣١- أربعون عاما على ثورة يوليو مرجع سابق ، ص ٨١ .  
 ٣٢- والآن أتكم مرجع سابق ، ٦٨ .  
 ٣٣- والآن أتكم ، مرجع سابق ص ٦٨ .  
 ٣٤- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ٨٢ .  
 ٣٥- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ص ٨٠ .  
 ٣٦- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .  
 ٣٧- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ص ٧٦ ، شهود يوليو مرجع سابق ص ٢٨٠ .  
 ٣٨- شهود يوليو ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .  
 ٣٩- شهود يوليو ، شهادة د. إبراهيم سعد الدين ، مرجع سابق ص ٢١ .  
 ٤٠- منظمات اليسار المصري ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .  
 ٤١- منظمات اليسار المصري ، مرجع سابق ص ٢٦٥ .  
 ٤٢- منظمات اليسار المصري ، مرجع

## ثورة يوليو ..

### وحركة التحرر الوطني العالمية

#### حلمى شعراوى ■

يبدو أن خمسين عاما ليست بالزمن الطويل ، فهنا نحن فى يوليو ٢٠٠٢ نعيش ظروفنا اليومية تنفعنا وقائعا بدرجة أو بآخرى لاستحضار الكثير من وقائع ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر . نستحضر ظروفنا تذكر بمواجهة الاستعمار التقليدى والاستيطانى من جهة كما تذكر بانطلاق الامبريالية الأمريكية وخطواتها نحو الهيمنة العالمية . وفى قلب هذه العملية التاريخية نستحضر دور الدولة الوطنية وحركة التحرر العالمية منذ الحرب العالمية الثانية.

الحديث مثل الثورة الفرنسية والاشتراكية السوفيتية بحكم نزوعه الرومانسى لوضع مصر فى قلب العالم ..

لكننا بعيداً عن أجواء الرومانسية نستطيع أن نضع ثورة يوليو أمام أسئلتها التاريخية التى تبقىها دائماً حثاً رئيسياً فى عالم التحرر الوطنى ، ليس فقط بما صنعته أو قدمته ، ولكن أيضا بآثار التخلّى عنها مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، حين سقط سقفها على يد السياسة الساداتية الجديدة ١٩٧١/١٩٧٣ .

وقد لاتستطيع فى هذه العجالة أن نقدم

وقد فرضت ثورة يوليو ١٩٥٢ نفسها فى لحظة حاسمة من تاريخ العالم الذى كانت تتفرد به الامبريالية العالمية ، ويبدو أن وجود " يوليو" فى قلب حركة التحرر العالمية قد شكل سندا كبيرا لمعسكر المقاومة - الاشتراكي والوطنى - مما أجل تلك الهيمنة الامبريالية الشاملة ، حوالى نصف قرن ا

ومن الطبيعى أن يكون هذا الإحساس هو الذى دفع مفكراً مثل جمال حمدان ليضع ثورة مصر بين أحداث تحررية كبرى فى التاريخ

تفصيلات عن كل ماجرى ، ولكننا يمكن أن نطرح بعض أسئلة يوليو ، أو بعض الأسئلة حول يوليو ؛ بما يفيد استمرار التأمل فيما بعد "يوليو".

**أولاً : هل انطلقت " ثورة يوليو " من فراغ؟**  
ثانياً: مرجعية التحرر الوطنى ، أم نظرية الدوائر الثلاث.

**ثالثاً: ممارسات التحرر الوطنى وخاصة فى أفريقيا.**

**رابعاً : نكسة ١٩٦٧. لم تحصل حركة التحرر الوطنى.**

**خامساً: مرجعية مايو .. وتساولات أهل يوليو.**

**أولاً: هل انطلقت ثورة يوليو من فراغ؟**  
لم تكن ثورة يوليو « مشروعا ثوريا » لمصر فقط ، وإنما حركة تحرر وطنى أصيلة لمصر وعوامها المحيطة ، هكذا لابد أن نتخيل كيف صاغ جمال عبد الناصر عوالمه تلك مع زملائه ، وهو الضابط العائد من عملية مقاومة للاستعمار الاستيطانى فى فلسطين ، وهو المعلم فى الكلية الحربية وكلية الأركان مدرسا وقارئا لمادة الشرق الأوسط والفكر الاستعمارى حوله ، وهو المراقب الذكى للحدث العالمى عقب الحرب العالمية الثانية ، وجنود

الفكر الوطنى فى الحركة المصرية من الوفد والحزب الوطنى ومصر الفتاة والاشوان المسلمين والحركة الشيوعية.

لابد أن نتصور هنا أن قراءته كانت " سياسية " أكثر منها اجتماعية ، فالحدث السياسى " كان كبيرا وافتتا بل وسائداً بقدر التعظيم على الحدث الاجتماعى العالمى . وكانت ردود الفعل فى مصر ماقبل يوليو ، رتوداً على الحدث السياسى والسياسات العالمية فى لندن وواشنطن يكثر مما كانت على التطورات الاشتراكية فى موسكو ويكين . لم تكن بارزة أمام شباب يوليو تحليلات النظام الرأسمالى العالمى وآلياته الجديدة بعد الحرب قدر مابرزت معالم الحرب الباردة فى مبادئ ترومان ١٩٤٧ لمواجهة معسكر الشيوعية والسوفيت ، ومشروع مارشال واقامة حلف الأطنطى لانهاض حركة أوروبا وحمايتها أمام حماية السوفيت لأوروبا الشرقية ، ثم صدام المعسكرين المبكر فى شبه جزيرة منشوريا أو الحرب الكورية . تضادك عنيد دلالات ونماذج ثورة الصين واستقلال الهند واقامة باكستان ، وتراجع بريطانيا وفرنسا عن وعونها لشعوب المستعمرات فى آسيا وأفريقيا.

لم تكن مصر أمام عبد الناصر مجرد "مستعمرة" تطالب بالاستقلال ، لأن الواقع أن "وطنية الاستقلال" في مصر ، شرعت قبل "يوايو" في مواجهة المشروع الاستعماري ، حيث وقفت القوى الوطنية مع حكومة الوفد لنفع "وطنية الاستقلال" أمام المشروع الاستعماري والامبريالي في حدود دولة الاستقلال الوطني عند الوفد ، وليس مشروع الدولة الوطنية على نحو ما شرعت فيها الناصرية عقب ذلك . لقد أسقطت وطنية الاستقلال نظام ١٩٣٦ للتحالف المصري البريطاني بالمعادلة في أكتوبر ١٩٥١ ، ورفضت الدخول في حلف عسكري مباشر مع بريطانيا ، كما رفضت الاشتراك تحت العلم الأمريكي في الحرب الكورية ، ورفضت نظام الدفاع المشترك والبيان الثلاثي ١٩٥٠ أيضاً والذي طرحته القوى الاستعمارية والامبريالية مما - بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - بل إن مصر الوطنية رفضت وساطة أمريكية مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال المنشود" مقابل دخول مصر نظام الدفاع المشترك الأمريكي البريطاني في ذلك الوقت قبل يوليو ١٩٥٢ . إذن فقد استحضّر عبد الناصر ورفاقه بالضرورة تلك " الخريطة السياسية "

والإتخطيطات التي تتخضع لها ليدرك أن الاستعمار حقيقة عالمية وأن التحرر الوطني لا بد أن يكون عالياً بدوره حتى ولو لم يكن ملف كل ذلك ناضجاً على مستوى الثقافة السياسية بهذا الأوضوح . ولأننا نعلم أن السياسة الخارجية هي دائماً انعكاس للأوضاع الداخلية فإن مجتمع " الاستقلال الوطني" بقيادة الوفد ، لم يكن يطرح أكثر من مطامح بعض القوى البرجوازية المحلية " للاستقلال" وليس للصدام مع النظام الرأسمالي العالمي ، وسوف تكون تلك المسألة هي إحدى مسائل ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما بعد ذلك بعقد من الزمان على الأقل ، وخلال مشروعها لبناء الدولة الوطنية في مصر ، لكن هذا المشروع الجديد " ليوايو" لم يكن قائماً على نظرية " ألقطع التاريخ" مع ما قبله على نحو ما يصوره البعض ، بقدر ما كان تعميقاً لتيار الحركة الوطنية في مصر ، وإن لم يكن ابن " الحركة الوطنية الديمقراطية " التي يرى البعض أنها كانت مرشحة بدورها للإنتلاق.

**ثانياً : مرجعية التحرر الوطني أم نظرية**

**الدوائر الثلاث؟**

منذ اللحظات الأولى بدا واضحاً أن زعامة

" يوايو" تفكر في مشروع وطني كبير لمصر ،

مهدهد له مواقف الوطنية المصرية من جهة لكنها كانت تحتاج لبناء دولة وطنية مستقلة من جهة أخرى . لعل ذلك ماتكشفه حسابات التفاوض بشأن الجلاء مقترنة بمفاوضات المسئلة السودانية" وإن أدخل هنا فى تفاصيل هذه المسائل التى لاتنخل فى موضوع بحثنا الآن ، ولكن حساب أن بناء الدولة الوطنية فى مصر لايحتمل جهد حماية السودان الشاسعة من الوجود الثقيل للانجليز فيها وحولها فى حوض النيل مع دعم القوى الاستعمارية الأخرى ، هذا الحساب الذى يجعل اتفاقية السودان تسبق اتفاقية الجلاء عن مصر " لايمن أن يكون محض صدفه ، ولامجرد السعى إلى السلطة فى مصر بئى ثمن . ولعل ذلك يذكرنا بأن مبادئ " حق تقرير المصير " هى التى تصدرت مشروع الثورة الاشتراكية من قبل على يد لينين وهامى تتضمن مشروع ثورة التحرر الوطنى فى مصر ، وذلك خلافا لمبادئ " نشر الثورة " لمصالح البرجوازية على يد قيادة الثورة الفرنسية من قبل . ليس مصادفة أن جاء مبدأ حق تقرير المصير فى السودان هو نافذة مصر على أفريقيا ، كما كان مؤتمر باننونج بدلالته الأوسع هو نافذتها على آسيا . لابد أن رسالة القوى الاستعمارية

قد وصلت زعامة " يوليو " باستحالة البقاء هناك فى ظل هذا النفوذ الاستعمارى ، وإن ذلك قد دفع هذه الزعامة للتفكير فى القفز على هذا الموقف والقيام " باحتواء مضاد " عبر تخليص مصر أولا . ألا يدخل فى هذا نشر الصحف المصرية تباعا لأتباء منقابات القيادات المصرية لزعماء من " الماومو " وأوغندا وتيجيريا فى يناير ١٩٥٤ فى رسائل مضادة لبريطانيا المتأخرة فى السودان . ولقد ذكرنا أن عبد الناصر كان دارسا لمسائل ومشروعات القوى الامبريالية الكبرى تجاه الشرق الأوسط ، ولابد أن تتصور كيف بدأ له " الزحف الأمريكى " بالفعل بديلاً للحضور الاستعمارى التقليدى ، ومواجهها جديداً أيضاً لتيارات التحرر من الاستعمار ، وعلى المحللين أن يقوموا كيف تعاملت الزعامة الشابة مع هذا المشهد ككل . ولنتذكر هنا قوة تحولات السياسة البريطانية إزاء شرق السويس فى إطار الهجوم الأمريكى ومشروعات إقامة منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ، والأحلاف المقترحة لتنفيذها .. الخ وقد يفيد هنا تأمل زيارات وزراء أمريكيين لمصر تباعا فى هذه الفترة ( دالاس ٥٢ ثم أكتوبر ١٩٥٥ ووزير مالية أمريكا ديسمبر ١٩٥٥ ) .

وقد دفع ذلك القيادة المصرية أن تدخل في "حوارات" مباشرة مع السلطان الأمريكي الجديد بدت غير مفهومة وقتها إلى حد كبير ، بل وما زالت تدخل في قاموس بعض المناقشات حتى الآن نتيجة شواهد عن وجود مساعدات أمريكية مباشرة لمصر وفق برنامج النقطة الرابعة الأمريكية ، وعن طروح أمريكية حول الوساطة مع بريطانيا أولاً ثم إسرائيل من أجل تنفيذ "خطة شاملة للمنطقة سميت" ألقا" في بعض المصادر . ولكن هجوماً إسرائيلياً على غزة في فبراير ١٩٥٥ دفع بحضور المسألة الفلسطينية كلها دفعا أمام الزعامة الجديدة في مجال العمل الولي . واستتخضر هنا توابع هذا العنوان لنرى معنى الفارق بين حجم اعتداء محدود في غزة في فبراير ليجرى توقيع اتفاقية دفاع مع سوريا مع تأييد سعودي لها في مارس ١٩٥٥ ، والذهاب إلى بانديونج بلكبر وفد حضر المؤتمر في أبريل ١٩٥٥ ثم إعلان صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥ .

في تقريرى أن صياغة " استراتيجية يوليو" عن علاقتها الخارجية فيما يعرف بالنواثر الثلاث" التى تضمنها كتيب فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ لاتعبر عن الفلسفة الحقيقية وراء هذه

الخريطة من الوقائع والمشاهد التى عاشتها ثورة يوليو لحوالى عقدين من الزمان فى تلك الفترة ، بل أننى أعتقد أن مرجعية " النواثر الثلاث " لاتتوفر لها مصداقية كبيرة كمضمون أو أداة تطيل لتظل مرجعية التحرر الوطنى كبنية أسستها البراجماتية الناصرية فى فترتها الأولى ورسختها مبادئ التحرر الوطنى على الصعيد العالمى كله بعد الحرب العالمية الثانية تظل هى الجديرة بالاعتبار . إن نظرية " النواثر الثلاث" لاتتضمن إلا هيكله جامدة لتحركات " يوليو" ، وإن خدمت مسائل " الانتماء" أو الهوية التى مازالت موضع الجدل . ولهم دور ثورة يوليو التاريخى على الساحة العالمية والتى تمثلها ساحة التحرر الوطنى ومعركتها مع الامبريالية العالمية ، فأننى أرى الفصل بين القضايا التاريخية والثقافية وبين قضايا الاستراتيجية التى تلزمها بنية " الدولة الوطنية" الناصرية فى عالم التحرر الوطنى . إن بنية الدولة الوطنية مفهوم متكامل للاستقلال والتنمية المعتمدة على الذات وعلى بنية اجتماعية اقتصادية ذات توجه ديمقراطى وبناء تحالفات اقليمية وعالمية تساند هذا التوجه الوطنى ولاتعوقه وهذا ما أتصوره معنى الدولة الوطنية فى مصر يوليو . ومع أننا لانريد

التوسع في هذا الجدل أيضاً فانتى أضغ بعض عناصر المشهد التي قد تساعد مختلف الأطراف على التحليل:

\* قفزت العديد من القضايا الأفريقية وحماية وادى النيل من النفوذ الاستعماري قريفة وعقب اتفاقية السودان مباشرة وأصبح مبدأ تقرير المصير حاكماً لموقف مصر في أوغندا وكينيا (مساعدة الماو ماو) ونيجيريا (الاستعمار البريطاني) وأريتيريا .. وذلك في تحركات سابقة على اللقاء بثوار الجزائر أنفسهم رغم أن الانطلاق مع كتلة الوطنية المنارية عموماً كان في إطار التحرر من الاستعمار الفرنسي وليس بناء الوحدة العربية مثلاً بدءاً من المغرب.

\* كانت "بانونج" النافذة التالية مباشرة والتي فتحت على آسيا ولقاء معسكر التحرر الوطني بالمعسكر الاشتراكي عن طريق الصين ومواقم من علاقات استراتيجية وثيقة عقب ذلك مع الهند وليس مع الباكستان ، وأعقب ذلك اللقاء بيوغوسلافيا وقبرص واليونان لنواحي التحرر وعدم الانحياز وليس مع تركيا المسلمة حيث بدأت تحالفات اسلامية مضادة معظم الوقت لدائرة التحرر الوطني.

\* كان انعقاد مؤتمر تضامن الشعوب

الأفريقية والاسيوية بالقاهرة في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٧ نافذة كبيرة على قضايا التحرر الوطني عاد بالقاهرة إلى أفريقيا بقدر ما تكلت الدائرة اسيوية في بانونج ، وقد اقترن ذلك بالوحدة مع سوريا كما تعالت نغمة مقاومة الاستعمار الامبريالية على نغمة القومية العربية رغم أن العنوان الثلاثي على مصر كان قد عبأ الجماهير العربية بشكل بدا مفاجئاً للمحطين ، ومازال يذكر حتى الآن تقريباً بحس المفاجأة لفياب ثقافته سياسية من حول ذلك رغم شيوع فلسفة الثورة لعدة سنوات ، ولكن الشعوب العربية نفسها لم تنس الدور الهندي اسيوي عموماً - إلى جانب الدور الاشتراكي - في الوقوف ضد العنوان الاستعماري.

\* إن كان التحرك الجماهيري العربي هو قاعدة استراتيجية الدائرة العربية ، وهو ماله من أسس ثقافية ومطامح شعبية وطنية ، فإن التحرك السياسي النظم وشبه المؤسسي كان قاعدة الانطلاق في الدائرة الأفريقية ( مجموعة الدول المستقلة ١٩٥٨ - الدار البيضاء ١٩٦١ - منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ ) ، ولذا فقد ظل ثقل مصر التحرري في دائرة عدم الانحياز ذات التأثير المعروف في النظام الدولي فترة

تفعيلها لعدة عقود معتمداً على الدائرة  
الافريقية المؤسسة ثم الآسيوية ، ولم تكن  
الدائرة العربية لمؤدجة أحيانا ولأمؤسستها فى  
الجامعة العربية هى السند الرئيسى لمصر فى  
هذه الساحة.

\* يمكن لآى محلل أن يراجع مدى حضور  
الدائرة الاسلامية فى استراتيجية يوليو حتى  
يعرف أنها لم تتفاعل معها فى أى وقت ، بل  
إن التناقضات معها ظلتها فى معظم الأوقات  
وكانت المعارك مع الأحلاف الاستعمارية قرينة  
تحالفات دائمة لهذه المشروعات داخل الدائرة  
الاسلامية.

نستطيع أن نقول الآن أن نظرية " الدوائر  
الثلاث " لم تكن إلا رداً متواخساً - فى  
صياغتها تلك - على ثقافة سياسية شائعة مع  
بداية يوليو - وذات عمق لاينكر فى الواقع  
المصرى - حول انتعاشات مصر العربية  
والمتوسطية وحتى الفرعونية ، وعندما صيغت  
بعض الأفكار القريبة من زعامة يوليو ممثلة فى  
أعمال مثل " مصر ورسالتها " فى الخمسينيات  
أو عن " شخصية مصر " فى منتصف  
الستينيات فإنها لم تشعر قادة يوليو  
بمصادقية مرجعيتها لما تمضى فيه ، كما لم  
يكن فلاسفة القومية العربية المعروفين نوى

نظرة شاملة للتححر الوطنى على صعيد عالمى  
- ولذا فإن " ميثاق العمل الوطنى " فى مطلع  
الستينات يكاد يكون الوثيقة الأصق تعبيراً  
عن يوليو وليس صفة أن تجاهل الميثاق  
الإشارة للصياغة المبسطة فى فلسفة الثورة  
ليتحدث - كوثيقة للتححر الوطنى والاجتماعى  
- بقدر ماوسعه التعبير إزاء زخم معسكر  
التحرر والاشتراكية فى تلك الفترة.

### ثالثاً: ممارسات التححر الوطنى ، وخاصة فى أفريقيا

لسنا بصدد تقييم ممارسات فى عصر  
مختلف ، فكل عصر ظروفه وأبعاده ، ولكنا  
لا بد أن نعى أننا كنا بصدد بنية وطنية ذات  
نزوع استقلالى وطنى ، وأن هذا المطلب ما زال  
قائماً حتى فى ظروف العولة بل والحماية من  
سياسات العولة ، وذلك فى ضوء علمنا أيضاً  
أن لاسياسة خارجية نون أن تعبر عن طبيعة  
البنية الداخلية . وأظننا شعرنا بذلك منذ  
اللحظات الأولى لثورة يوليو فى قرار التسليم  
بحق تقرير المصير للسودان ، ذلك القرار الذى  
لم يتحرك عالمياً - إلا بالكفاح المسلح الصينى  
أو الكفاح السلمى فى الهند . ولعل المبدأ نفسه  
الذى نفع ثورة يوليو للوقوف بقوة وراء حق  
الشعب الكينى والزيمبابوى فى أسبقية



ملحوظة حتى عن دعمها لثورة الجزائر .  
والأسئلة التي تطرح نفسها هذا تقتزن بحركة  
التحرر الوطني العالمية كلها عقب الحرب  
الامبريالية الثانية ، وعن مدى جذرية التطلع  
للاستقلال عن النظام الرأسمالي العالمي  
والامبريالي ببنية اقتصادية واجتماعية تضمن  
دعم التوجه السياسي في هذا الفضاء . والحق  
أن المعسكر الاشتراكي نفسه لم يستطع حتى  
هذه الفترة إلا أن يكون " مشروع انفصال " عن  
ذلك النظام عن طريق نظام اشتراكي دولتي  
في الاتحاد السوفيتي نفسه ؛ وفي إطار الرغبة  
في كسب هذا المعسكر لحركة لتحرير الوطني  
أصبح النموذج السوفيتي هو السائد ولم تكن  
خيارات يوليو الاجتماعية لتصل لأبعد من ذلك ،  
ولم تساعد الحركة الشيوعية العربية نفسها  
لنفع أفكار حول التجربة الصينية ، بينما كانت  
بؤرة الجذب الأخرى هي الهند بديمقراطيتها  
الليبرالية الرأسمالية التي لم تطرح الانفصال  
بنورها .

من هنا كان توجه يوليو - الدولة الوطنية -  
إلى تصفية الاستعمار كخطوة أولى ثم إلى  
المشاركة في بناء كتلة التحرر الوطني التي  
اتخذت إطاراً لها حركة عدم الانحياز : ليس  
صنف أن بدأت العلاقة بقيادات حركات

التحرير الأولى والوافدة إلى مصر عقب  
استقلال السودان - من الدول المحيطة بحوض  
النيل ، كينيا - أوغندا - اريتريا - الكونغو -  
تشاد . وأعقب ذلك الالتفاف على إسرائيل في  
العالم العربي ببروز الدور المصري مع سوريا  
وفي لبنان والصراع مع الأردن . كان ذلك  
لحماية ظهير الدولة الوطنية وبابها الشرقي  
بالضرورة ثم انطلاقاً إلى الحضور على الصعيد  
الدولي بتكتل أسبوي أفريقي ، شعبي  
وحكومي أسس لكتلة الحياض الإيجابية ثم عدم  
الانحياز ، تلك الكتلة التي أجلت عولة  
الامبريالية لعدة عقود رغم عدة قذرة كتلة  
التحرر الوطني على الخروج الفعلي من النظام  
الرأسمالي العالمي ، التوسعي الامبريالي  
بطبيعته .

لقد توثقت العلاقة بشكل ملفت بين عبد  
الناصر ونهرو وتيتو تحديداً . وتشير هذه  
العلاقة الخاصة واجتماعات " بيريوني " في  
يوغوسلافيا أن رسالة " ما " صدرت عن هذه  
الاجتماعات إلى طبيعة الكتلة الجديدة ، غير  
النظامية .

رسالة إلى الغرب أن الزعماء الجدد  
عازمون على التحرر الوطني من الاستعمار  
وإن استمرت علاقة المصالح بالمعسكر

الرأسمالي ، ورسالة إلى الشرق أنهم لن يقبلوا بمبادئ الحرب الباردة وسياسة الأحلاف ومعاداة الشيوعية ، لكن ستبقى اختياراتهم " خاصة في مسائل الاشتراكية وتحفظاتهم قائمة على الأممية الشيوعية نفسها . قال أى حد قبل المعسكر أن هذه الرسائل أو أتاحوا لهذه الصيغة أن تكون قابلة للعمل ؟ هذه كانت معركة التحرر الوطنى ووقائعها العديدة ؟

انطلقت الهند على الصعيد الآسيوى محاولة دائما تهديد الصين بتوازن مع السوفيت حتى اشتد الصراع الصينى السوفيتى فعزلات الصين نفسها بعد حرب محدودة مع الهند بدت فيها الخسارة أمام قوة التحرر الوطنى وحليفها السوفيتى.

وانطلقت يوغوسلافيا تنشط وتقدم البنية الاقتصادية للكتلة الجديدة التى حمتها من الضغط السوفيتى . وانطلقت ثورة يوليو على الصعيد الأفريقى والعربى ووراء كتلة التحرر الوطنى.

لقد كانت ثمة أحداث كبيرة كفيلا أن تردى تجرية يوليو منذ وقت مبكر لولا وجودها وسط ساحة التحرر الوطنى . فانهيار الوحدة مع سوريا ، والصعوبات الدائمة فى لبنان ، وتعثر دورها فى اليمن ، واشتداد الصراع الفرنسى

مع الثورة الجزائرية ، والقلق الزئبوى الأمريكى من اتفاقية مياه النيل مع السودان ، والفشل فى انقاذ اومومبا فى الكونغو بانتصار الثورة المضادة ، وتراجعات كتلة الدار البيضاء فى الطريق لبناء منظمة الوحدة الإفريقية ، كل ذلك كان فوق طاقة تجربة منفردة مثل ثورة يوليو ، لكنها اكتسبت قوتها من حشد التحرر الوطنى الذى كان يضيف الجديد كل يوم من نمو البرجوازية الهندية حتى تتامى دور الثورة الكوبية على الحدود الأمريكية وفى حقيقتها الخلفية فى أنحاء أمريكا اللاتينية . وقد تعمقت علامات وأدوار ثورة يوليو بقوة على طول هذه الساحة.

ويمكن هنا إجمال بعض عناصر هذا المشهد فى عجالة :

\* ساحة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ وقرار حق الشعوب فى تقرير مصيرها.

\* قيام منظمة الوحدة الإفريقية ، وإقامة لجنيتها لتحرير المستعمرات من دار السلام إعلانا لحق التدخل المسلح فى المستعمرات وببعم من القوى التقدمية والمحافظة لبدء الزحف على مناطق الاستعمار التقليدى والاستيطانى فى الجنوب الأفريقى وكذا إعلان

منظمة التحرير الفلسطينية ليقوم الشعب الفلسطيني بدوره في التحرر الوطني.

\* اتخاذ القاهرة منفذا لأكثر من عشرين حركة تحرر وطنية أفريقية ، تخاطب العالم من القاهرة عبر أكثر من خمسة وعشرين محطة إذاعة موجهة لأفريقيا.

\* تحالف مع أنوار خاصة وقوية مثل نور دولة الجزائر الجديدة تحت شعارات للعالم الثالثية ، ونور غانا لترسيخ حركة الجامعة الأفريقية ، ونور تنزانيا بشعارات الاشتراكية الأفريقية المتحالفة مع الصين وليس السوفييت ، مع نموذج جماعي أفريقي بالأا يسمح للصراع الصيني السوفيتي بتعميق حركة التحرر الوطني.

\* الانتباه إلى ضرورة دعم حركة عدم الانحياز السياسية ببنية للتفكير الاقتصادي عبر انعقاد مؤتمر التجارة والتنمية بالقاهرة عقب اجتماعات القمم العربية والأفريقية وعدم الانحياز ١٦/١٩٦٥ وانطلاق مجموعة الـ ٧٧ (الانكتاد) التي مازالت تحمل بقايا دعوة نظام اقتصادي عالمي جديد منذ هذه الفترة وحتى الآن.

\* الاستجابة - وإن في حدود - مع انطلاقه جيفارا والمهدى بن بركة لبناء ساحة

أوسع وأعمق للتحرر الوطني في إطار مؤتمر القارات الثلاث الذي عقد بهافانا عام ١٩٦٦ ، وأثار رعبا في معسكر الإمبريالية كلف القائمين المناضلين حياتهما ، بل كلف الكتلة كلها ما هو أكثر من ذلك.

رابعاً : انعكاس ١٩٦٧ لم تحاصر حركة التحرر الوطني.

لم تكن ضربة ١٩٦٧ موجهة لثورة يوليو في مصر وحدها وإنما كانت إنتقاما إمبرياليا لا يمكن إنكار آثاره . وقد تعالج أوراق أخرى أسباب هذه النكسة وكيف أن يوليو أكلها أبنائها مثلما انتهكها الآخرون . لقد تفجرت عناصر الانتهاك على صعيدها الاجتماعي بكثير مما تثلثت حركة التحرر الوطني العربية والأفريقية بهذا الحدث المروع . ويبدو أن بقاء شخص عبد الناصر والشروع العاجل في إعادة بناء الجيش الوطني ليرد الفعل بفعل مناسب ، كان حجر الزاوية في بقاء أبنية الدولة الوطنية رغم هزيمتها ومن ثم بقاء الروح في حركة التحرر الوطني ، ذلك أن المراقب يمكن أن يرى بوضوح أن موجة التحرر الوطني قد احتفظت بزخمها ، ومن حول مصر في قسم كبير منها دون أن يكون لهذه النكسة أثرها الخارجي بقدر ما كان التأثير في الداخل

، ومن هنا انطلق مبدأ تأثير الأوضاع الداخلية على السياسة الخارجية لمصر وبشكل فلكي بعد ١٩٧٣/٧١.

فمع وقوع الهزيمة ١٩٦٧ لم يسقط تحالف قوى التحرر الوطني مع المعسكر الاشتراكي حيث دعم السوفيت إعادة بناء القوة الجديدة للجيش المصري في ظل شعارات تحرير الأرض بالقوة ، ولكن المخاوف تزايدت على صعيد قوى التحرر الأخرى نتيجة ضغط القوى الامبريالية الذي تجسد في حظر كتلة عدم الانحياز مباشرة كما بدأ في قرارات الأمم المتحدة في ذلك الحين . ومع ذلك فلا يمكننا أن ننسى أثر المقاومة الفيتنامية المصعومة من المعسكر الاشتراكي أيضاً على معنويات حركة التحرر العالمية وتفجير المواقف داخل وخارج معسكر الرأسمالية والامبريالية عام ١٩٦٨ و (حركات الشباب والنساء .. الخ) . ولأن نفعل وقوع ثورات السودان وليبيا والصومال ، على المستوى العربي وتزايد الضغط على الاستعمار البريطاني في اليمن ، وتطور الشعور الوطني في سوريا والتقدمي بالجزائر . وإعلان ميثاق طرابلس ، ومع رفض ثورة يوليو للاستسلام ، انتفعت روح المقاومة الفلسطينية وانضمت لحركات الكفاح المسلح لأول مرة بعد عقين

من قيام الكيان الصهيوني . وقدمها عبد الناصر بنفسه لموسكو ، وهي تشرع في دفع أعمال الكفاح المسلح بل وفتح جناحها القومي فكرة السياسي لاقاق أوسع من الثورية وتبنى الماركسية . هذا فيما هو من حول مصر يوليو مباشرة . أما على الصعيد الأفريقي ، فقد انطلقت مناطق أوسع من المستعمرات بعد ١٩٦٧ لدائرة الكفاح المسلح بعد اعتمادها لفترة فلسفة النضال السياسي ، وهذا ماحدث في روميسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا ، كما تقدم زحف حركة التحرر في غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق ولعت أسماء كابرال ونيثو ومونداني لأول مرة على الساحة العالمية . ومع تصاعد الكفاح المسلح من فيتنام حتى بيساو نضجت الأفكار الاشتراكية . وجرى مراجعات للنموذج السوفييتي نى أكثر من موقع بين الثوريين والقوميين الوطنيين فى الوطن العربى وإفريقيا على السواء .

أما نى مجال الاقتصاد السياسى للنظام العالمى فقد اكتسبت المواجهة ملمحا جديدا فى تجارب وتحالفات مايد ١٩٦٧ . بدءاً من دفع البناء فى السعد الحالى ومروراً بالصناعات الصربية المشتركة بين مصر والهند وبوغور : سلافيا (١٩٦١/٦٨) ، وصولاً إلى

مؤتمرات وإلحاح النطالب العالم الثالث بمراجعة النظام الرأسمالي الامبريالي من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد ، بل وبرزت فلسفات الاعتقاد على الذات في تنمية مستقلة ، قد تكون تحالفات بلدان الجنوب ساحتها والتيسيرات الاشتراكية سندها.

إن روحا متوثبة بهذا الشكل في ساحة التحرر الوطني عقب ١٩٦٧ مباشرة كان يمكن أن تعنى " حالة علمية" أخرى في طريق بناء عالم مختلف . لكن جمود الأوضاع الاجتماعية في المنطقة العربية ، وصعوبات انتقال النظم الأفريقية - خاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية - من دولة الاستقلال إلى مشروعات الدولة الوطنية ، واشتداد الصراع الصيني السوفيتي دون أخلاقيات اشتراكية حقيقية ، لم تكن لتضمن لثورة يوليو أو غيرها تجديد بيئة التحرر الوطني بقدر ما توفر لها من عناصر التجديد ، ومن هنا تهيأت الأوضاع لانكسار يوليو وحركة التحرر الوطني العالية كلها بعد نكسة ١٩٦٧ ببضعة سنوات ، منسية إلى درس أساسي وما زال ذي معنوية وهو أنه في البدء كان التحرر الوطني ، وأن الدولة الوطنية ببنيتها التحتية ، وبأثره التحرر الوطني لم تشكلا أممية تقليدية ، ولذا يستحيل استمرار

بنية كهذه دون البنية الاجتماعية الديمقراطية المناسبة ، وهذا ما لم يتح استمراره من قبل مؤسسات يوليو ، أمام هجوم مايو ١٩٧١ .

**خامسا: مرجعية مايو .. وتساؤلات أهل يوليو**

لا أرى لماذا لا يعترف الكثيرون الآن بأن ثورة يوليو نفسها مسئولة جزئياً أو كلياً عما جرى لحضورها ونهجها التحرري أو الاجتماعي بدليل السرعة التي تم بها التحول الكبير عنها ، بإشراكها في ذلك حلفائها في الداخل والخارج على السواء ، ولأن ذلك ييسر فهمنا لما جرى من بعد " كحالة أخرى" وأنه لا معنى للقول أننا دائما في يوليو ..

لقد قامت شرعية " يوليو" على بنية اقتصادية واجتماعية معينة وصيغة سياسية بل ومستورية معينة ، وتحالفات وأنوار معينة وهذا ما شكل مشروع الدولة الوطنية الناصرية.. فهل أن تغير كل هذه المقولات إلى ما نعيشه الآن لا يعنى أننا لسنا في رحاب يوليو؟ وأتينا في مصر أخرى غير مصر يوليو؟ ومن حق من يرتضيها أن يطرح لنا قناعاته ، وأسس مشروعيته؟ بينما يراجع أهل يوليو حساباتهم وتحالفاتهم إزاء أسئلة العصر الملحة؟ كما أن حلف اليسار كله مطالب بالمراجعة؟

فلسطين والصراع العربي الصهيوني قائما ، فكيف يمكن تفسير فك التحالف مع المعسكر الاشتراكي بهذه السرعة ، نون وقائع جذرية إلا جذرية التوجه الجديد ، خاصة تجاه معسكر التسليح ، الذي بدأت به علاقة التحرر الجيدة ليوليو في الخمسينيات . وكيف ستبقى يوليو مع بيانات التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة رأس النظام الرأسمالي العالمي ومركز التحالف مع " العدو الصهيوني " الذي قامت يوليو على مواجهته؟

\* كيف لارتبط بين تحولات ثورة مايو - النمرى في السودان وبين تحولات سياسة مصر تباعا في أفريقيا ، تجاه الثورة الأثيوبية ، وتجاه ثورة التحرير في أنجولا والتعامل مع سافمبي ، ومشاركة الغرب في شبابا الكونغو بل والتعاون الأمنى مع نظام إيان سميث في روديسيا ، واحتضان نظم مويوتو وعيدى أمين .. ومعنى ذلك أن بوابة السودان التي انطلقت منها مصر بحق تقرير المصير وحماية حوض النيل أصبحت تنطلق منها إلى مسار يوليو الجديدة بنادى السفارى مع المغرب والسعودية والكونغوروديسيا .

\* كيف عولجت أو استثمرت نتائج حرب أكتوبر المجيدة وقد تقاعلت الوقائع الصغيرة

لست بصدد الحديث عن " انقلاب " أو ثورة تصحيح " أو ردة " .. إلى آخر ما يخص مناقشات التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على يد قيادة مايو ١٩٧١ ، ذلك أن هذا الحدث الكبير قد شارك فيه " يوليويون " كبار شاركوا أيضاً في صياغة سياساته ، وضمموا لإنجاح انقلابيته بعض الوقت حتى تبلور في مصر أخرى " ، قد يكونوا ارتضوها أو لم يرتضوها ، لكن ذلك ليس من اختصاص بحثنا ، نشير فقط إلى أننا ما زلنا نرى أن السياسة الخارجية هي انعكاس لأوضاع داخلية بالضرورة . ووضع ذلك أمام أصحاب مايو أسئلة حول طبيعة الطبقة الجديدة التي اتهمت مكاسب يوليو ، طبيعة الكاريزما القيادية الجديدة ، وكيف سخرت الاعلام والثقافة والاجتماعيات ، طبيعة اليسار الذي حوصر ، والمارد الذي انطلق باسم الدين ليواجهه ، بل وطبيعة النمط " الليبرالى " الذي فرض ، وفئات المثقفين واليساريين الذين عملوا في إطاره . ومن هذه البنية نفسها انطلقت المواقف من قضايا التحرر الوطنى عالميا وعربيا وأفريقياً .

\* فإذا كان الالتزام العربى ليوليو تجاه

لتؤدي إلى القطيعة العربية هنا وهناك رغم مشهد التضامن العربي من حول حرب أكتوبر؟ كما انفض الارتباط بالهند وبيوغوسلافيا - واستبدلت بها ايران الشاه وتركيا الاطلنطي؟ إذن فنحن لم نعد أمام يوايو التحرر الوطني وجبهته العريضة ، ومحاولاتها للخلاص من سيطرة نظام الرأسمالية العالمية الامبريالي ، وإنما أصبحنا أمام مقاربات جديدة ، لم تتعلق فقط بممارسات سياسية يمكن الرجوع عنها ولكن البنية التحتية الداخلية كانت تمهد لها في ظل تحليلات وتطبيقات مختلفة بالتأكيد.

#### ثانياً: مسالة أهل يوايو وحلفائهم :

اختلطت التحليلات " اليوايوية" مع التحليلات الماركسية في كثير من المراحل والظروف نون أن يتقدم الجهد المشترك لنفع مواقف حماية " الثورة" من التردى ، مهما تغيير خطاب " النولة" القائمة ، وانتلخذ بعض مايفض دائرة التحرر الوطني في إيجاز:

\* أدى مفهوم " الرأسمالية الوطنية غير المستغلة " في الخطاب الناصري إلى مسالك ضرورية على سياسات الانفتاح في السبعينات ، كما أدى مفهوم " طريق التطور اللارأسمالي " للماركسي القبول الضمنى برأسمالية النولة ..

الخ ولم يلاحظ كلامهما إمكان ابتلاع النظام الرأسمالي العالمى وآلياته الوحشية للطريقين ، بينما كانت تحليلات مدرسة التبعية التى ترددت مفرداتها كثيرا فى مصر تؤدي - مع تطوراتها فى التحليل - إلى موقف نقدى مبكر للسوفيت من جهة وموقف جذرى أعمق من النظام الامبريالي كأساس للمحافظة على قاعدة الثقافة السياسية للتحرر الوطنى فى مخصر والعالم العربى ( نشير إلى وثائق تفاهمات سعودية ايرانية أمريكية حول رفع سعر البترول منذ ١٩٧٢ وقيل مظاهر البطولة والتضامن البترولية فى ١٩٧٣).

\* يبدو الحوار الناصري مع الاسلاميين متغافلا عن نتائج السياسة الخارجية فالأممية الإسلامية ذات طابع خاص ومحكم من جهة ، وهى رأسمالية بالضرورة ومن ثم يصعب دفعها أو الانتفاع بها فى عالم أوسع للتحرر الوطنى بمعنى المواجهة المشتركة للرأسمالية الامبريالية بمفهوم ناصري سابق ، قد يكون ذلك قد عوق حركة جبهة اليسار مجتمعا بما فيها الناصريين - تجاه حركة تحرر واسعة معادية للامبريالية ولها وجود لايتكر على مستويات شعبية مختلفة ضد العولة وغيرها ، واليسار فى مصر مستمر فى

بحث أشكال فوقية للأحزاب الشيوعية على مستوى عربي أو عالمي لم تشهد لها فاعلية تذكر في مجال التحرر الوطني الديمقراطي المنشود . من ثم لا تساعد أطراف التحالف التقدمي الناصري اليساري على استمرار خط يوايو نفسه في العمل على مستوى بلدان الجنوب وحركة شعوبها الأفريقية الآسيوية.

\* أصبح التوجه القومي الناصري محافظا ومنكفئا على الذات بشكل ملفت ، وتمثل نواتج تحركه العربية نموذجا واضحا لذلك كما وتمثل صياغاته للصراع العربي الصهيوني جوهر التحرر الوطني العربي مثالية لا تتفاعل حتى مع القوى الوطنية الأخرى السائدة في المنطقة ، ومن ثم تبني مثالية انعزالية - ولايساعد اليسار التقليدي على تطوير هذا الموقف مع حليفه الناصري ، حيث يبدو رغبيا في عزل نفسه بدوره عن هذا الاتجاه القومي ، فإلى جانب مشاكله القديمة مع صياغة الوجود الصهيوني في المنطقة ، فإنه يكتفي بدعم الطول الفلسطينية القاصرة والعاجزة ، ولم

يقبل بالصمود أو دعم " حل النواة الديمقراطية للقضية الفلسطينية حتى بعد نجاح هذا الحل في نموذج جنوب أفريقيا وإرضاء اليسار العالمي والوطنية الاقليمية ، ويوقع ذلك في صياغات حول " مستقبل السلام " تباعد بينه وبين كثير من التيارات الوطنية أو القومية ، ويعطي تبريرات لحركة التحرر الوطني خارج الوطن العربي بل ودخله بالقبول بالوضع الراهن الذي يحمل في طياته فرص نجاحات أخرى للمشروع الصهيوني والامبريالي.

#### وختاماً

لعل احتفالية مرور خمسين عاماً على ثورة يوايو أن تعيد زخم الحوار الأصيل والفعال بين القوى الوطنية والديمقراطية في مصر والوطن العربي والحركة الأفريقية الآسيوية . إن ثورة يوايو نفسها في صيغتها الوطنية ليست إلا نتاج هذا التفاعل نفسه الذي ازدهر أو تعثر بفضل ممارسة حميمة لمنطلقات التحرر الوطني الذي بقينا دائماً نجلم بعمقه الوطني الديمقراطي.



# ثورة يوليو : ما لها وما عليها

■ وديع أمين

توافق هذه الأيام التكرى الخمسين لثورة يوليو ١٩٥٢ المجيدة التي غيرت وجه الحياة على أرض مصر وزرعت الأمل في قلوب المصريين والشعوب العربية وجعلتهم يحسون بالكرامة والعزة القومية . وإن المرء أينما ولى وجهه في أنحاء البلاد سيجرى وجه جمال عبد الناصر .. إن الحديث عن إيجابيات الثورة أمر معروف وليس بحاجة إلى التكرار ، فقد أفاضت فيه الصحافة والكتابات الكثيرة من قبل ودرسها التلاميذ في المدارس ، ويكفى أن أول تأميم للمصالح الاستعمارية في العالم العربي كان قناة السويس ، وأن أول انتصار عسكري على الاستعمار كان انتصار بور سعيد . وإذا كان لليسار انتقادات لسلبيات وأخطاء التجربة الناصرية فهي تتركز أساسا حول قضية الديمقراطية والحريات ، وهو انتقاد للأفكار ومواقف الرئيس الراحل كبر ليس فوق مستوى النقد ، ما دام أن هذا النقد بعيدا عن التجريح والإساءة إلى شخص وروح القائد والزعيم .

الهام والتعرف على السلبيات والأخطاء التي صاحبت التجربة وما تزال تلاحق عبد الناصر بعد رحيله . وإن انتقادات اليسار لسلبيات التجربة الناصرية ونضال اليسار ومساندته للثورة كانت بهدف أن تكون الثورة في وضع أفضل مما كان والفاظ على التجربة والحرص على تطورها وتقييمها إلى الأمام ..

لقد أيد اليسار عبد الناصر ولا يزال ويكاد هو الوحيد بين القوى السياسية في مصر الذي انتقد عبد الناصر ووقف إلى جانب الثورة طوال أعوامها رغم السجون والمعتقلات وتحمل الانتقادات والبذاءات والتجريح من قوى اليمين المختلفة وما زال بسبب هذا التأييد . ومن هنا تجيء هذه المناسبة للحديث في هذا الموضوع

## علاقة قديمة

أن علاقة الشيوعيين واليسار بثورة يوليو بدأت قبل الثورة عن طريق أحد التنظيمات الشيوعية «حتق» وكان هناك تعاون مشترك بين تنظيم « الضباط الأحرار » وتنظيم « حتق » ويقول خالد محيى الدين عضو تنظيم الضباط الأحرار وعضو مجلس الثورة : « يبدأ تنظيم « الضباط الأحرار » يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء « حتق » وانضم إلينا عدد لا بأس به منهم .. وانتمج هؤلاء الضباط فى مجموعات التنظيم وأسهم اسهاماً كبيراً فى عملنا ، وخاصة فى توزيع المنشورات بالبريد ، كذلك أسهمت « حتق » فيما بعد فى طباعة منشورات « الضباط الأحرار » كما أسهم ضباطها إسهماً نشيطاً وقاعلاً معنا ليلة ٢٣ يوليو .

وكان عبد الناصر قد وافق على انضمام الضباط الشيوعيين داخل تنظيم الضباط الأحرار ، وكان يعلم أن هناك تنظيماً شيوعياً يهدف إلى إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية وطرد الاستعمار وتطبيق الاشتراكية ، إذن الأمر لم يكن سراً . إن تاريخ كفاح الشيوعيين فى ذلك الوقت ضد السراى والاستعمار البريطانى والرجعية هو تاريخ مكتوب لحسن الحظ ومعروف منذ أعقاب الحرب العالمية

ولكن هذه الإنجازات والتحولات الاجتماعية كانت فى الواقع رهينة بوجود الزعيم والقائد على قيد الحياة فى السلطة .. فقد أعقب رحيل الزعيم - كما رأينا - انقضاؤا أعوان وشركاء الأمس على السلطة والانفراد بها بزعم « ثورة التصحيح » وكأن ما حدث طوال ١٨ سنة كان كله خطأ فى خطأ . ولم تمض فترة من الزمن حتى رأينا تردى الأوضاع فى كثير من المجالات والانحراف التام عن سياسة الزعيم الراحل الداخلية والخارجية ، ولم تقم المؤسسات التى تدافع عنها ضد كل انحراف أوتة .. ولاشك أن المسئول عن هذا التردى والانحراف هو للأسف الرئيس عبد الناصر نفسه .. وأنها كانت نهاية طبيعية ومنطقية لسياسة طويلة استمرت زهاء ١٨ سنة تتمثل فى غياب الديمقراطية وتغييب الشعب صاحب المصلحة عن السلطة وفرض الوصاية على الشعب والانفراد بالحكم . أنها ولاشك من الأخطاء الفاسدة التى يخطئ بها نظام عبد الناصر وثورة يوليو هذه المرحلة التاريخية . وكان فى الإمكان حماية الثورة والتجربة من الأخطاء والانحرافات التى اتجهت إليها سواء فى حياته أو بعد رحيله .

الثانية وما قبلها ، من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وتحقيق الجلاء وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والاشتراك فى معارك الفدائيين فى منطقة القناة وحرث الأرض والتمهيد لنجاح الثورة الوطنية القادمة أيا كان القاسمون بها كما أن دورهم فى إنقاذ ثورة يوليو من الفشل هو تاريخ مكتوب أيضا وعلى حد قول البكباشى لطفى واكد وهو من الضباط الأحرار « لولا دور البكباشى يوسف صديق فى إنقاذ الثورة لكننا تعلقنا على أعواد المشائخ » .. ويقول خالد محيى الدين : إن البكباشى يوسف صديق قد حقق عملاً تاريخياً هاماً ، وأنه قد أسهم بشكل كبير ومباشر فى إنجاح حركتنا . وقد كانت شجاعته الحاسمة والأمرة فى آن واحد عاملاً من عوامل نجاحنا» (٢).

#### مطالب مشروعة

كان من الطبيعى أن يكون مطلب الشيوعيين بعد نجاح ثورة يوليو هو تحقيق الديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية وإقامة جبهة وطنية من القوى والأحزاب الوطنية وإقامة عدالة اجتماعية وإطلاق الحرية النقابية وحرمان الطبقات الرجعية وأحزابها من ممارسة الحقوق السياسية وأن لا حرية لأعداء الشعب وتأميم الاحتكارات الرأسمالية

والمصالح الاستعمارية والمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين وتأميم قناة السويس ، وإلغاء البوابس السياسى وإطلاق سراح الشيوعيين واليساريين من السجون والمعتقلات والاعتماد على المعسكر الاشتراكى . وأنه لاسبيل لإقامة حكم وطنى وضمان استقرار الحكم بدون تحقيق هذه الإنجازات الاقتصادية والسياسية ، أى وضع البلاد فى أيدي الطبقات الوطنية صاحبة المصلحة فى الثورة عن طريق أحزابها الوطنية الديمقراطية والتقدمية.

لكن كما تبين كانت هناك أشياء أخرى لقد ظهر فى الأيام الأولى أن الثورة بدأت تتجه إلى قبول الأشياء التى كانت الحركة الوطنية ترفضها ، النقطة الرابعة قانون استثمار رأس المال الأجنبى .. كانت هناك فعلاً أرضية تمهد لهذا الأمر والرغبة والتفاهم مع الولايات المتحدة ، الاتجاه الثورى لم يكن قد وضع بعد . وكانت الطبقة الرأسمالية فى مصر سعيدة جداً فى ذلك الوقت بحكم عبد الناصر ، يمثلهم اتحاد الصناعات ( وعبد الرحمن حمادة ) رئيس مجلس إدارة شركة المظلة كان صديقاً لمجلس قيادة الثورة ، ويقول لهم مجئ الثورة قد أنقذ مصر من البرابرة الحمراء ، يعنى كان

في نظرهم أن الثورة لازم تقوم بإصلاحات متعددة تقوم بمنع الشيوعية " (٣).

### رفض الثورة

ثم كانت الصلحة ذلك أن الثورة التي تولت السلطة نتيجة نضال وتضحيات الحركة الوطنية وسائر الجماهير الشعبية وكان من المنطقي أنها ستستجيب للمطالب الديمقراطية العادلة ، وإذ بالثورة تتذكر لمطالب القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية. وإذ بها تلوث أيديها بدماء العمال الفقراء في كفر الدوار بسبب تظاهريهم من أجل حقوقهم المشروعة وإعدام العاملين خميس والبقري ، ثم ماكان من أزمة مارس ١٩٥٤ وأحداثها المريعة واختراع المظاهرات العمالية المزيفة لتأييد الثورة وضد مصالحهم الأساسية ، ثم طرد مشرعات العناصر اليسارية والديمقراطية من لسانة الجامعات . ثم ماكان من خروج العناصر اليسارية وهما البكباشي يوسف صديق والصباغ خالد محيي الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة بسبب خلافه مع عبد الناصر لعدم إيمانه بالديمقراطية.

ويقول خالد محيي الدين عضو مجلس الثورة في ذلك الوقت في توضيح أحداث مارس ١٩٥٤ : « فلما حدثت أحداث ١٩٥٤

كانت وجهات نظرنا أنه إزاء هذا الموقف الذي فيه السلطة مطلقة وبعد حل الأحزاب هذه الأشياء التي تمت أنه في غياب الديمقراطية يمكن يحدث انحراف للحكم ، لأنه لا توجد أية مساهلة فئت سائر تضرب كل القوى واحدة وراء الثانية ، وبعد ذلك فإن السلطة المطلقة ممكن تقرر أي شيء . النقطة التي أريد أن أبرزها أنه كان هناك رغبة في وجود حياة ديمقراطية. وأنا بقول وجهة نظري في ذلك الوقت ، وكان جزء كبير من الحركة الديمقراطية في مصر واليسار أيضا كان رأيهم ذلك ، يعني أنا لم أكن أقول هذا بمفردي .. وكان فيه رأي أنه لابد أن يكون هناك حكم برلماني ، لأنه مادام المجتمع ان يغير نظامه الاجتماعي - مجرد الإصلاح الزراعي هذا لايعتبر شيئا كبيرا - ومادامت هناك طبقات فلن من حقها أن تعبر عن نفسها ولا فإن طبقة معينة تمسك الحكم . ولهذا السبب كان اتجاؤنا في مارس ١٩٥٤ إلى الديمقراطية " (٤).

### من الأحزاب الشيوعية

لقد أليت «حدثت» الثورة عند قيامها « حدثت» ثم عادت واختلفت مع الثورة من أجل

الديمقراطية ، كما اختلفت معها أحزاب شيوعية أخرى اعتقادا منها بأن ما حدث هو انقلاب عسكري فاشى وبكتاتورية عسكرية ، واستمرت الأخطاء المتبادلة والتخبط من الجميع فترة من الزمن ، ثم انتهت هذه الفترة وبدأت الأمور تتضح أمام الجميع مع بدايات عام ١٩٥٥ وتبين أن ما حدث هو ثورة وطنية بأسلوب غير تقليدى ، ووضع موقف الثورة من حلف بغداد الاستعماري ، وتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية وكسر احتكار السلاح مع الغرب والاعتماد على المعسكر الاشتراكي في الصراع مع الاستعمار وتأميم قناة السويس ، هذه الانجازات الهامة التي كانت تلقى التأييد من جانب الشيوعيين.

### الدفاع عن الوطن والثورة

وجاء معركة قناة السويس والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وأبرزت قيادة الثورة أنها مهددة بسبب العدوان الثلاثي ووجودها وسط محيط من الأنظمة الرجعية العميلة للاستعمار وإسرائيل ، وأن القوى الرجعية مازالت قوية وتترسب بالثورة في الداخل . لم تجد أمامها من تأمن وتطمئن إليهم غير الشيوعيين وكافة القوى الوطنية وجموع الشعب المضري البطل ، وقامت بتوزيع السلاح على الشيوعيين ليدافعوا

عن بلادهم ، الذين قاموا بتكوين لجان المقاومة الشعبية لشمال القاهرة . وتنجح الشيوعيون في فتح الطريق أمام المخابرات المصرية للدخول إلى بور سعيد والخروج منها . وذلك بشهادة رجال المخابرات أنفسهم أمام المحاكم ، وحين انتهت الحرب قام الشيوعيون بتسليم السلاح لحكومة عبد الناصر وظلوا يساندون الثورة وحكم عبد الناصر والوقوف بجانبه والتصدي للقوى الرجعية في الداخل ، وذلك بالرغم مما تسببه لهم سياسة عبد الناصر في الداخل من آلام وملاحقة المباحث والمخابرات لهم . وهم في نفس الوقت لم يرهيبهم التعذيب والقتل في سجون ومعتقلات الثورة في تغيير موقفهم الجدي من الثورة . كانوا هم وحدهم - دون كافة القوى السياسية القاديين على انتقاد سياسة عبد الناصر المعادية للديمقراطية وذلك من موقف المساندة له وتجنيده مطالبهم المشروعة في حرية تكوين الأحزاب الوطنية والديمقراطية وإطلاق الحريات النقابية وحرية الصحافة ، وذلك من أجل حماية الثورة وضمان الاستقلال الوطني والاعتماد على الجماهير المنظمة في حماية الثورة بدلا من الاعتماد على الأجهزة البوليسية ولكن دون جدوى.

ويتحدث محمد حسنين هيكل عن الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية بقوله : « فى معركة السويس كانت هناك شبه جبهة وطنية فى مواجهة العدوان الاستعمارى ، وكان موقف العناصر الشيوعية يصدر عن عداء للاستعمار لاشك فيه . ولكنها كانت تريد بعد ذلك أن تحصل على اعترافنا الفعلى بها ، وكانت الشيوعية تريد أن تحول هذا الانفجاع إلى غير وجهته الوطنية الصحيحة » ( ٥ ) .. وكما يبدو أن هذا الخطأ السياسى عن الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية ظل غائبا طوال عشرات السنين لا يعلم أحد عنه شيئا حتى جاء محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر ليكتشفا أخيرا هذه الحقيقة التى كانت غائبة عن القاموس السياسى وعن حركات التحرير الوطنية الديمقراطية فى المستعمرات فى العالم الثالث ، وأن الشيوعيين غير وطنيين ، ولكى يعملوا على فرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية الأصيلة فى العالم العربى .

كان عبد الناصر مصمما على إدارة الدولة بنفسه بالاعتماد على الأجهزة البوليسية والمخابراتية والاستعانة بقيادات المباحث العامة التى خدمت النظام الملكى الاستعمارى والاستفادة بخبرتهم فى مكافحة الشيوعية وفى

تصفية القوى اليسارية والديمقراطية واستمرار هذه الأجهزة فى ملاحقة الشيوعيين والزج بهم فى السجون والمعتقلات ، وقتل من قتل على أيدي هذه الأجهزة الرهيبة ، وحدث ولا حرج عن دور هذه الأجهزة وزوار الفجر فى إثارة الخوف والرعب بين المواطنين وحققا فى اعتقال أى إنسان لمجرد إبداء الرأى أو الشبهات وتعتييه وإرساله وراء الشمس دون أن يعلم أحد عنه شيئا .. حقا لقد أعطت الثورة الإنسان المصرى الكثير ولكنها سلبته فى نفس الوقت الكثير أيضا من حريته وإرادته فى تحديد مصيره الذى يميز الإنسان ويشعره بكرامته وإنسانيته ، وأتقنعت بأن عليه أن ياكل فقط . وأن عليه أن يترك التفكير فى أمر مستقبله إلى القائد والزعيم .. لقد تجاوزت التجربة الناصرية كل الحدود والتدابير المشروعة التى تحمى بها نفسها . حتى أدى الخوف الى نقضى السلبية والتفاق والرياء والمداينة فضلاً عن فقدان قدرة الإنسان على التفكير المستقل . الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى تخريب الإنسان من الداخل . وهذه واحدة من أكبر سلبيات التجربة الناصرية . هذا فى الوقت الذى كانت الأجهزة ترمى على المواطن حركاته وأنفاسه كانت قيادات الجيش

غارقة في المذات والمؤامرات ، وكانت النتيجة هزيمة ١٩٦٧ المريعة والتي أسفرت عن ضياع هبة مصر العسكرية ومكانتها الدولية.

### الوحدة المصرية السورية

كانت تجربة الوحدة المصرية السورية في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ من المقدر أن يتحقق معها حلم العرب التاريخي في إقامة الوحدة العربية ، هذا فيما لو تمت كما يجب على أسس ديمقراطية صحيحة تراعى الظروف الموضوعية الخاصة لكل من البلدين . لقد طلب عبد الناصر أن تكون الوحدة انتماجية وفورية ، كما اشترط أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها ، وعدم تدخل الجيش في السياسة وانصرفت القوى الحاكمة في القطرين الشمالي والجنوبي إلى تربية الأغنياء الوطنية والعاطفية والشعارات الاستراتيجية عن القضاء على الحواجز الإقليمية وعوامل الفرقة والتجزئة ، وتحقيق الكيان العربي الواحد . وفي مصر حذر الحزب الشيوعي المصري الذي كان يتعرض للمطاردة والتعذيب في السجون من الوحدة الانتماجية الفورية مع سوريا ، ودون الأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية والتطور السياسي والاجتماعي والوضع الاقتصادي ، وطالب

بالاتحاد الفيدرالي على أسس ديمقراطية صحيحة .. وفي سوريا « أعلن الحزب الشيوعي السوري ترحيبه بالوحدة وأنه أرادها وحدة قوية لها صفة الديمقراطية ، وطالب بأن تؤخذ في الاعتبار الظروف المحلية في كلا القطرين ، وكذلك التدرج في عملية الوحدة ، ذلك هو السبيل إلى تذليل المصاعب ، كما وعد للتمنويات للوحدة في استفتاء عام » (٦) . وفي سوريا أعلنت الأحزاب حل نفسها ورفض الحزب الشيوعي حل نفسه . وسرعان ما بدأت الحملة ضد الشيوعيين في سوريا واضطر الحزب إلى العمل السري والنزول تحت الأرض . وقد كلف ذلك تضحيات جسيمة والزج بأعضائه في السجون وتعريض أعضائه لعمليات التعذيب الوحشية واستشهاد منهم من استشهاد وبخاصة أحد أبرز قياداته « فرج الله الحلو » والتخلص من جثته في الأحماض على أيدي أجهزة عبد الحميد السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية والحاكم الفعلي لسوريا والنراع الأمين للرئيس عبد الناصر في سوريا . هذا في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون في مصر يتعرضون للتعذيب والقتل والنوم على الأسفلت وتكسير الحجارة في ليمان أبي زعبل والواحات على أيدي هذه

## الأجهزة الزهنية.

ويقول محمد حسنين هيكل : « حين قامت الوحدة المصرية - السورية كانت الحدود ضائعة ما بين الوطنية العربية وما بين الشيوعية . وسبب ذلك أن الشيوعيين حاولوا الوقوف في الجبهة الوطنية أثناء الحرب مع الاستعمار في المعركة ضد الأحلاف (٧) . وكان الشيوعيون في الخط الوطنى ويساعدون في المعركة بكل قوتهم من أجل أهدافهم بالطبع . وكانت أهدافهم في ذلك الوقت متشابهة مع أهداف القومية العربية مختلطة بها إلا أن هذا التسلل وفرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصلية كان أمراً لابد من مواجهته » (٨) وقامت تجربة الوحدة بعملية فرز كانت ضرورية وأخرجت من الصف الوطنى العربى ما كان قد تسرب إليه من العناصر الشيوعية (٩) ومن هنا يتبين أن عبد الناصر الذى كان يعرف أهداف الشيوعيين ، ولم تعرفه عناصر الجبهة القومية التقدمية التى كانت تحكم سوريا قبل مجئ عبد الناصر ولم يكن يريد مثل هذه الأكاذيب فى سوريا سوى القوى الرجعية وحدها لتشويه موقف الحزب الشيوعى مصدر الخطر الرئيسى بالنسبة لها .. وسرعان ما بدأت

الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل سوريا ومحاولة فرض الاتحاد القومى التنظيم السياسى الواحد فى مصر كبديل لتنظيم الجبهة القومية التقدمية من الأحزاب والقوى الديمقراطية فى سوريا التى كانت تشترك فى السلطة حتى زمن الوحدة، وفى ظل معاداة الديمقراطية والحريات العامة وشعار العداء للشيوعية ومطاردة العناصر الوطنية واليسارية كان يتم الاعتماد على العناصر الرجعية والتعاون معها وهو ما اعترف به الرئيس عبد الناصر عقب حادث الانفصال أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى أواخر أكتوبر ١٩٦١ بقوله : « إن الرجعية تسربت إلى الاتحاد القومى وأن الوضع الثورى لم يعد له وجود .. ومن المفارقات العجيبة أيضا والمثيرة للسخرية أن « مأمون الكزبرى » المحامى ورئيس الاتحاد القومى فى سوريا هو نفسه أول رئيس وزراء لحكومة الانفصال وهو نفسه محامى الشركة الخماسية الاحتكارية التى أمنت فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ وزوج ابنة رئيس مجلس إدارتها . ومن هذه المفارقات والسخرية المرة أن « اللواء عبد الكريم زهر الدين » مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة لدولة



الوحدة ونائب رئيس الجمهورية هو أيضا أحد المبكرين الذين قادوا عملية الانفصال والإطاحة بالوحدة صبيحة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وقد أصدر الحزب الشيوعي السوري عقب الانفصال بياناً يوضح فيه موقفه المبني الذي يختلف أساساً عن مواقف القوى السياسية الأخرى التي شاركت في عملية الانفصال جاء فيه: « أنه ليست فكرة الوحدة المصرية - السورية التي فشلت بل فشلت طريقة معينة معادية للديمقراطية في تحقيق هذه الوحدة ». (١٠) كذلك فإن الرئيس عبد الناصر فيما بعد وفي محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ نقد نفسه لإشتراط الوحدة بحل الأحزاب التقدمية في سوريا ، لأن تجربة الأحزاب في سوريا تختلف عن تجربة الحزبية في مصر. (١١)

### نفس الأخطاء القديمة

إن معركة عبد الناصر التي افتعلها ضد الحزب الشيوعي وجبهة الأحزاب والقوى الديمقراطية في العراق هي نفس أخطاء ومآسي السياسة الناصرية والتدخل في شئون العراق والدول العربية الأخرى . وانطلاقاً من الإيمان بالوحدة والقومية العربية فقد رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار «الاتحاد

الفيدرالي» كذلك دعت الأحزاب العراقية «الاستقلال» والحزب «الوطني الديمقراطي» إلى إقامة وحدة فيدرالية واتحادية ، إلا أن عبد الناصر أصر على وحدة بعضوية تلغى الدولة المستقلة وإلغاء الأحزاب الديمقراطية ، وأنه لا يقبل بأقل من تصفية الجبهة القومية الديمقراطية التي قامت بالثورة وتضم البعثيين والناصريين وأن تلغى نفسها . وإن الوحدة يجب أن تكون تحت قيادة مصر . وحدة انماجية وفورية مثل سوريا ، وبمع جميع المنظمات السياسية والاجتماعية في تنظيم سياسي واحد يخضع لمصر وإفهومها الإيديولوجي أي «الاتحاد القومي» الأمر الذي يعني تسليم العراق وأحزاب الوطنية وتنظيمات الديمقراطية والنقابية المناضلة التي تحملت عبء الكفاح وحرارة السجون وتعليق رؤوس الشهداء الأبطال فوق أعواد مشائخ نوري السعيد طيلة السنين الماضية، وتقديمها هدية لعبد الناصر ولكي تصنع بها البيروقراطية العسكرية مثل ما حدث في نكسة الانفصال السورية، وكذلك هزيمة يونيو ١٩٦٧ في مصر والتي لا تزال حركة التحرر العربية تتجرع مراراتها وتعانى من تداعياتها وآثارها السلبية حتى اليوم وسرعان ما قامت أجهزة الإعلام

في ج. م. ع. بشن الهجوم على الشيوعيين العراقيين والرئيس العراقي اللواء عبد الكريم قاسم ومحاولة تشويه صورته واتهامه بالجنون بهدف مساندة القوى المؤيدة لعبد الناصر في داخل العراق وتأييد القوى السياسية الداخلية ضد بعضها البعض والوقعية بينها . وفي مصر قام الحزب الشيوعي المصري في ذلك الوقت بحملة تفضيح التدخل المصري في العراق وترفع الشعارات التي تعارض فيها تدخل عبد الناصر في شؤون العراق . ويتم القبض على لثلاث من أساتذة الجامعات المصريين والأطباء والمهندسين والمدرسين والكتاب والصحفيين والمحامين ورؤساء النقابات والقيادات العمالية والموظفين حتى امتلأت بهم جميع السجون والمعتقلات وكانت خطابات الرئيس عبد الناصر ومقالات محمد حسنين هيكل في الأهرام تهاجم الاتحاد السوفيتي والشيوعيين العرب وتتهمهم بالعمالة ، وكان هناك من يروج في الصحف والإذاعات بأن المعركة ضد الاستعمار قد انتهت ، ويأنه لم يعد هناك استعمار ، ويأن المعركة بدأت مع الشيوعيين ، لقد شغل عبد الناصر نفسه بذلك الحرب غير المقدسة والتفرغ لتصفية ثورة العراق والتدخل في شؤونه الداخلية ، هذه

الأفة التي كان يعتبرها من حقه كزعيم وقائد عربي كبير التدخل في شؤون الدول العربية الأخرى . ويدافع محمد حسنين هيكل عن هذا التدخل في شؤون العراق بقوله : « كانت الوحدة - يقصد الوحدة مع سوريا - عملية دفاع طبيعية قامت بها الأمة العربية وأنها حققت أغراضها ، أسقطت حلف بغداد » وارضمت الخطر الشيوعي أن يتراجع عن سوريا ، وأن توجه إليه ضربة شديدة في العراق » (١٧) . لكن هيكل لم يوضح حتى فوضت الأمة العربية عبد الناصر للتدخل في شؤون الدول العربية الأخرى ؟ ولقد تبين أن الإذاعة التي كانت تساند انقلاب العقيد «عبد الوهاب الشواف» الفاشل في العراق في مارس ١٩٥٩ كانت تنيع ندائاتها من دير الزور في منطقة الجزيرة شمال شرقي سوريا ج. م. ع. وفي الثامن من فبراير ١٩٦٣ وقع انقلاب البعث العراقي الذي أطاح بحكم الجبهة القومية الديمقراطية وفي نوفمبر ١٩٦٣ أطاح إقلاب «العقيد عبد السلام عارف» المعروف بميوله الناصرية بحكم البعث العراقي ، وتردد «أن مصر كانت تساند الانقلاب في ذلك الوقت».

مرحلة جديدة

كان الشيوعيون فى السجون والمعتقلات عندما أعلنت التأميمات الكبيرة التى شملت البنك الأهلى وبناك مصر وغيرهما من وسائل الإنتاج عام ١٩٦١ وازداد تأييد الشيوعيين واليسار للثورة ، وقد أعقبها صدور الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ كوثيقة تؤكد اتجاه الثورة نحو الاشتراكية العلمية كطريق وحيد للتنمية الاجتماعية لصالح غالبية الشعب.

كان تأييد الشيوعيين واليسار للتجربة الناصرية دائما على أساس تأييد الإجراءات الثورية والعلمية . لقد اقترب اليسار من التجربة الناصرية والثورة بما اقتربت الثورة أيضا من الشيوعيين واليسار بهذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى أعلنتها الثورة . وبعد حوالى عامين ونصف عام أفرج عن الشيوعيين فى أبريل ١٩٦٤ ، ودارت المفاوضات بين المسئولين فى الثورة وبين القيادات الشيوعية ، والتى انتهت بحل الأحزاب الشيوعية والدخول مع الثورة فى تجربة جديدة والدخول فى الاتحاد الاشتراكي . وكما كان موقف اليسار دائما هو أن يضع ثقله وراء الثورة وترجيح كافة الإيجابيات على السلبيات ، فقد كان الموقف فى منتصف ١٩٦٤ يفرض على الشيوعيين مساندة الثورة والسير

بها إلى الأمام وخاصة مع بروز الطبقة الجديدة التى بدأت ككتجاه مجوق للثورة وانطلاقا من الأسس الفكرية بهذه التجربة ووقوف مصر على أرضية الأفكار الواردة فى الميثاق الوطنى ، الذى يحدد مستقبل مصر هو المستقبل الاشتراكي على أساس منهج الاشتراكية العلمية ، والاتجاه إلى تصفية النفوذ الاستعماري السياسي والاقتصادي ، وتصفية الملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتصفية الرأسمالية الكبيرة ، التى كانت موجودة ، قبل الثورة وحتى عام ١٩٦١ ، إقامة قطاع عام كبير يقوم أساساً على تأميم المصالح الاستعمارية والأجنبية ، ويقوم على الاستثمارات التى اقتطعت من تضحيات ملايين الشعب المصري والأخذ بسلوب التخطيط العلمى الذى يعتبر أساساً لنهضة مصر ومستقبلها ، والأخذ بمبادئ التعاون فى الزراعة وفى مجال التسويق والإنتاج ، والتأكيد على الدور القيادي للقطاع العام فى التنمية ، وتبنى الميثاق فكرة الصراع الطبقي والاعتراف بأن هناك صراعاً بين الطبقات الاجتماعية وأن الصراع الطبقي حتمى ، وتبنى الدولة لفكرة عدم الفصل بين الحرية السياسية

والحرية الاجتماعية كما نص الميثاق على وجود تنظيم سياسى واحد ووجود حزب طليعى داخل الاتحاد الاشتراكى لمقد أكدت الأحداث تطور فكر عبد الناصر منذ فلسفة الثورة فى ١٩٥٢ حتى الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ وهو ما يجب تدعيمه والتمسك به وأن هناك الكثير من الفكر النظرى ما زال فى فكر عبد الناصر ..

ولكن هذه الآمال لم يقدر لها أن تتحقق . لقد فشلت الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ نتيجة نقص الموارد الخاصة بالتنمية ، ثم جاءت كارثة هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى هزت هذا الأمل بالنسبة للقائد الذى كان يربض فى تحقيقه . وجاءت وقفة الجماهير فى ٩ و ١٠ يونيو تأكيداً على تمسك الجماهير بالقائد والزعيم كما كانت بمثابة تفويض من الجماهير للقائد فى إصلاح ما أفسدته النكسة وإعادة بناء القوات المسلحة والثورة العسكرية لمصر . وتولى عبد الناصر الوزارة ومقاييد الأمور ، كما كشفت الأحداث عن بروز نمو فى قطاع المقاولات والتجارة الذى أفرز اتجاهات وقوى فكرية معادية للتقدم والاشتراكية ولم يتخل اليساريون عن دورهم فى الوقوف خلف القائد والزعيم ، وإثارة كل القضايا الخاصة باقتصاد الحرب والتعبئة

الشعبية والعسكرية والتصدى للطبقة الجديدة ، وإعداد البلاد لحرب التحرير الوطنية وتعبئة كل طاقات البلاد من أجل التحرير والتنمية .

وجاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بمثابة برنامج عمل لسد الثغرات ومعالجة النواقص التى أدت إلى النكسة والتى تتعلق بالقضاء على المخالف الفاسد الذى كشفت عنه النكسة ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى كان تمسك اليسار بحق النقد جعلهم ضيقاً دائماً على السجون والمعتقلات بين الحين والآخر حتى وفاته . المهم ألا تبقى السجون والمعتقلات خالية من اليسار والماركسيين ، وإلا لن وجدت هذه السجون والمعتقلات إذن ؟ وحتى يظل سيف التهديد مصلياً على رقاب الماركسيين واليساريين ويقدر عدد هؤلاء المعتقلين نحو ١٤٠ شخصاً معظمهم من الكتاب والصحفيين والعمال والموظفين .

هو أمش:

(١) خالد محيى الدين «والآن أتكلم» ص ٦٨ .

(٢) خالد محيى الدين ، مرجع سابق ص ١٥٠ .

(٣) خالد محيي الدين «اليسار المصري»  
 يحاور توفيق الحكيم الطليعة : يناير ١٩٧٥  
 ص ٢٨ ، ٢٩ .  
 (٤) خالد محيي الدين «اليسار المصري» يحاور  
 توفيق الحكيم الطليعة : يناير ١٩٧٥ ص ٢٨ .  
 (٥) محمد حسنين هيكل «ما الذي جرى في  
 سوريا» ص ١٥١ ، ١٥٢ .  
 (٦) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعي  
 منها : نبيه إرشيدات «النهج» دمشق العدد ٩ ،  
 السنة الثالثة ١٩٨٥ ص ١٨٦ .

(٧) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص ١٦ .  
 (٨) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص ١٧ .  
 (٩) المرجع السابق ص ١٨ .  
 (١٠) ظهير عبد الصمد «الوقت» اللبنانية ،  
 يوليو ١٩٦٤ ص ١٠٥ .  
 (١١) د. جمال الآتاسي «الثقافة العربية» ٧١ ،  
 ٢١ تشرين الثاني ، السنة ١٥ العدد ٦ . ص ١٥  
 عدد خاص عن الوحدة العربية .  
 (١٢) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص ٦ .

## قالوا

\* على المرء ألا يكون كالنملة يجمع لنفسه فقط ، ولا يكون كالعنكبوت .. ينسج  
 خيطها واهية .. وإنما يجب أن يكون كالنحلة يأخذ رحيق الزهور ويصلي عسلا شهيا .  
 صلاح أبو سيف

\* كان كل انتصار على نفسي ، بمثابة إدارة المفتاح لغلاق باب سجنى .  
 أندرية جيد

\* إن العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ، أصبح يحكم من تل أبيب ، أما  
 واشنطن فهي نائية الحاكم .. ومهمتها الوحيدة هي تبجين الخيول العربية وجرجرتها  
 إلى حدائق البيت الأبيض ، حيث الصهيل ممنوع ، والرفض ممنوع والعنفوان  
 ممنوع .

نزار قباني

# يوليو عبد الناصر والأفق المغلق

□ محمد صالح عبد السلام

بعيدا " عن نيات ورغبات الزعيم . بل بعيدا " حتى عن قراراته وخطبه . كيف نرى يوليو عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ؟ إن ما تجسد في الواقع وعلى الأرض هو ما يمكن وصفه . وكشف محتواه . ورصد أفقه .

إن توازن القوى التقليدية الحرج عشية ٢٣ يوليو . وعجز هذه القوى عن حسم قضية السلطة . والتوتر المتصاعد في أوساط الطبقات الشعبية . كان الخلفية والمدخل لحسمها بواسطة مجموع من صغار ضباط الجيش ( الضباط الأحرار ) بهذه السرعة والسهولة . رغم وجود قوات الاحتلال البريطاني .!!!!

لتنفرد في لحظة بهذه السلطة بلا شريك أو منائى وبدون خطة عمل أو تصور شامل . فقط الستة أهداف العامة الشهيرة .

إلا أن المجتمع المصري كان يضم مشروعا للتطور الرأسمالي . تميز طرق التراكم الرأسمالي التقليدية القديمة التي فات زمانها عن تحقيقه . في الأوضاع الإمبريالية للرأسمالية العالمية . وتشوه بنية الرأسمالية المصرية .

هذا المشروع المكبوت سقط في حجر السلطة الجديدة المنفردة الفاقدة لرؤية كيفية تحقيقه .

التراكم الرأسمالي

إن جوهر هذا المشروع هو إنجاز التراكم الرأسمالي . ولا بديل لتحقيقه سوى عن طريق الدولة . المالك لأكبر نصيب في الاقتصاد القومي . والمسيطر على إدارته وتسييره . لقد

بدأ هذا الطريق المتروك والمتعرج بإصدار قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ م ، ووصل إلى ذروته فيما سمي التحولات الاشتراكية والتأميمات الكبرى أوائل الستينيات . مروراً بقانون الاستثمار الأجنبي والتصدير والمؤسسة الاقتصادية.

لقد تحقق هذا التراكم الرأسمالي البيروقراطي الهش ، الذي ارتكز على خلال هيكل عميق ( خطة خمسية أولى وأخيرة - ٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ٦٥ ) وأنتج تجربة لتحقيق هذا التراكم قصيرة العمر ومهزلة القيمة ، بالمقارنة بتجارب أخرى أطول عمراً وأكثر قوة .

#### لحظة البداية

وغم كل الشروط التاريخية والجغرافية التي أحاطت بالتجربة الناصرية ، إلا أن هذا لا ينفي طبيعة وحجم التراكم الرأسمالي البيروقراطي المحقق ، مما يجعلنا ننظر للحظة بداية التجربة الناصرية ومقارنتها بلحظات البداية لتجارب التراكم الرأسمالي البيروقراطي الأخرى.

فمازك كبير بين لحظة بداية التجربة السوفيتية ( على سبيل المثال ) لتحقيق هذا التراكم بثورة قامت بها الجماهير المنظمة ، قائداً حزب يمتلك رؤية شاملة ، ولحظة البداية الناصرية كإنتفاخ عسكري من داخل السلطة ، لا يمتلك رؤية شاملة ، وفارق كبير بين تأييد الجماهير لها ، وبين الجماهير المنظمة الفاعلة.

يبدو أن لحظة البداية هي لحظة فارقة في طبيعة تجارب تحقيق التراكم الرأسمالي البيروقراطي من حيث طولها الزمني ، واتساعها ، وعمقها .

#### ديموقراطية اجتماعية أم لزوم ما يلزم

اتفقت كل تجارب الرأسمالية البيروقراطية ، على تحقيق التراكم الرأسمالي بالاستبداد السياسي . والطرق الإدارية ، واستفحال دور الأجهزة الأمنية ، وعبادة الفرد ، والحزب السلطوي الواحد ، والإعلام الموجه ، وشماعات الاشتراكية والعدالة ، وإدراكها لأهمية التعاون مع التجارب الماثلة ( على المستوى الرسمي ) ومساعدة حركات التحرر الوطني لمناوة الرأسمالية العالمية ( بحكم التناقض المرحلي )

وكان موضوعاً لتحقيق تراكمها الرأسمالي إن تمهد إنتاج العمل وتطوره لإدارة وتشغيل مشروعاتها ، دون رقابة على فائض القيمة ، بالتالي كان ما يسمى الكاسب الاجتماعية المختلفة ، لا غنى عنها لتحقيق هذا التراكم والحشد الجماهيري - فرادى - حول التجربة / الزعيم ، فكانت هذه الكاسب في إطار لزوم ما يلزم.

وعند سقوط هذه التجارب أو بالأحرى التحاقها أو إلحاقها بالسوق الرأسمالي العالمي بمواقع الالتحاق المختلفة من حيث القوة والضعف حسب طبيعة التجربة ، تم العصف بهذه المكاسب ، وتركت الجماهير - فردى - عرايا ، مجردة من أي سلاح للدفاع عن هذه المكاسب ، إن الأفق مغلق بهذا المعنى ، لهذه التجارب ، في علاقته بشعارات التجربة وأمانيتها الزائفة بالنسبة للجماهير.

#### الأفق المفتوح

تظل برامج وشعارات هذه التجربة بشكل عام مطروحة الآن ، مجتمع المشاركة الشعبية ، يفتح الأفق بواسطة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في تقدم الوطن ، ومصادقية الشعارات. هذا الأفق المفتوح مرهون بانتزاع الحقوق الديمقراطية محليا وإقليميا وعالميا ، باعتبار الديمقراطية في المحصلة النهائية هي آلية دائمة للمساواة ، وليست مجرد أن المواطن يماوى صوت انتخابي ، مهما كانت نزاهة العملية الانتخابية. إن فتح هذا الأفق مرهون بالانتصار المتصاعد في هذه المعركة الكوكبية التي تتضافر فيها جهود ونضال القوى الديمقراطية من أجل إنسانية أكثر عدلا وحرية.



# ثورة ٢٣ يوليو

وأسس الحكم الديمقراطي ١٩٥٢-١٩٥٤

## أنور فتح الباب

شكلت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ منعطفاً هاماً في تاريخ مصر المعاصر  
سواء بالسلب أو الإيجاب وقد كانت أكثر أوجه النقد التي وجهت للثورة  
موقفها السلبي من قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولعل النزوع اللاديمقراطي لثورة يوليو له أسبابه الموضوعية والذاتية ، فمن الأسباب  
الموضوعية ضعف التراث الديمقراطي المصري منذ مطلع التاريخ الحديث لعوامل داخلية وخارجية  
.. ففي البدايات ومع قيام الثورة العرابية والتي حملت أول مشروع حياة نيابية ديمقراطية في  
مصر بوضعت الثورة دستور ١٨٧٩ الذي يعتبر «مشروعاً متقدماً بالنسبة للظروف التي صدر  
فيها وتضمن أهم الأفكار الدستورية المصرية في ذلك الوقت» (١) ونال معارضة شديدة من  
جانب إنجلترا وفرنسا حتى انتهى الأمر بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .  
كذلك فإن التجربة الليبرالية التي أعقبت قيام ثورة ١٩١٩ والتي بدأت بصور دستور  
١٩٢٣ قد ووجهت بكثير من المشكلات والعقبات التي حرمت الشعب المصري من أن ينال حقوقه  
الدستورية وثمار الديمقراطية بما واجهته من مؤامرات الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية المختلفة

وقصور حزب الأغلبية (الوفد) عن تعبئة الجماهير في مواجهة فاصلة مع القصر والاحتلال وتحويله في وزارته الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٢ إلى مهانة القصر الملكي والسعي لإرضائه. وعلى العموم فإن الوفد على طول تاريخه لم يخرج عن كونه حزبا ملكيا دستوريا يلتزم بأساليب الكفاح السلمى في مجالى الديمقراطية وحل القضية الوطنية(٢).

ولعل مثالب هذه المرحلة كانت أحد الدوافع الرئيسية لقيام ثورة ٢٣ يوليو بما شاب هذه المرحلة من اضطراب سياسى واستمرار للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ولعل أخطر أشكالها لتدخل حاد ٤ فبراير ١٩٤٢.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت فى إعادة النظر فى جدوى النظام الليبرالى ومؤسساته من أحزاب وصحافة واستقلال للقضاء والجامعات وساعدها على ضرب هذا النظام هشاشة النظام السياسى فى مصر الذى كان سائداً منذ دستور ١٩٢٣ ولا شك أن الثورة استطاعت فى الفترة ما بين ١٩٥٢ / ١٩٥٤ أن تقوض أسس النظام السياسى القديم ووضع أسس نظامها السياسى القائم على الحكم الفردى وغياب المؤسسات المستقلة والحريات السياسية فيما أسماه الثوار( بالشرعية الثورية).

وقد برز الطابع المعادى لليبرالية لثورة يوليو فى استماتتها فى بدايتها برموز سياسية معادية للوفد رمز المرحلة وأكثر الأحزاب جماهيرية ومن أبرز تلك الشخصيات على ماهر باشا المعروف بعميله الأوتقراطية التى أظهرها إثناء الحرب العالمية الثانية فى مولاته لدول المحور فضلا عن مشاركته فى الوزارات الانقلابية ضد دستور ١٩٢٢ كوزارات أحمد زوير ومحمد محمود، وإسماعيل صنى وهى وزارات أهدرت سلطة الأمة واعتدت على الدستور ثم ألغته.

ثم استماتت الثورة بالثلاثى عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة وفتحى رضوان المحامى البارز ورئيس الحزب الوطنى الجديد وأحد مؤسسى مصر الفتاة فى الثلاثينيات وذهب صلاح عيسى للقول بأن هؤلاء الرجال الثلاثة كانوا ممن فقدوا الثقة فى أن الحكم الدستورى القائم على تعدد الأحزاب قادر على أن يحقق أحلام الوطن(٣) بل يذهب إلى القول «بأن هؤلاء وحدهم لم يكونوا المحرضين على الانقلاب على دستور ٢٣ بل كانت هناك جماعة الإخوان المسلمين التى كانت تتوهم فى خلال الشهور الأولى من العهد الجديد أنها إذا ما شجعت الضباط على التخلص من الأحزاب القائمة والدستور فلن يبقى غيرها فى الساحة»(٤).

كذلك فإن الضباط أنفسهم لم تكن تعوزهم تلك النزعة الديكتاتورية فقد كان معظمهم قد انتمى

إلى جماعات معروفة بعدائها للنظام الديمقراطي وسعيها لتقويضه ، كمصر الفتاة ، الإخوان المسلمين ، الشيوعيين الذين كانوا يرفضون النظام الليبرالي باعتباره نظاما يعبر عن ديكتاتورية طبقية ، وأنه تفرغ للديمقراطية الحقيقية من محتواها كما زعموا .

كذلك فإن شخصيات رئيسية في مجلس قيادة الثورة كعبد الناصر والسادات لم تكن تخفي إعجابها بأفكار أتاتورك والتجربة الكمالية في تركيا ومنحاما الاستبداد في إعادة النظام إلى تركيا وما توهموه من بناء سياسى واقتصادى كانت تروج له الدعاية الكمالية ومشاركتهم في محاولات اغتيال سياسى كمشاركة عبد الناصر في محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا وتوجيه الاتهام للسادات بالمشاركة في اغتيال أمين عثمان باشا الذى دعا لقيام تحالف أبدي بين مصر وإنجلترا مما يظهر تظليهم لنزعة العنف على الحوار الديمقراطى السلمى .

فضلا عن اقتناعهم وبشكل خاص جمال عبد الناصر بفكرة المستبد العادل والتي ظهرت بواكيرها في رواية عودة الروح لتوفيق الحكيم والتي كان يكن لها عبد الناصر إعجابا خاصا والتي شاعت بشكل واسع في أعقاب التدهور السياسى في مصر بعد الحرب العالمية الثانية .

واتجهت الثورة لضرب الأحزاب السياسية وإضعافها كرمز من رموز الليبرالية فطلبت منها تطهير صفوفها وصدر قانون تنظيم الأحزاب الذى اشترط «بأن من يرغب في تكوين حزب سياسى عليه إبلاغ وزير الداخلية بكتاب موسى عليه بطم الوصول لوزير الداخلية وللوزير الحق في الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر» (٥) .

ثم صدر قرار بإلغاء دستور ١٩٢٣ في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وكان واضحا أن دستور ٢٣ لم يعد يتناسب والطبقة المتوسطة التي وثبتت للسلطة ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا يحرمها من فرض تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها (٦) ثم تلاه قرار حل الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣ وبدء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات .

وتبع ذلك إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتعيين اللواء محمد نجيب كأول رئيس للجمهورية ليزداد الاستقطاب في مجلس قيادة الثورة ما بين المحرك الرئيسى لتنظيم الضباط الأحرار جمال عبد الناصر والرمز الذى استعان به الضباط محمد نجيب والذي اعتقد بأنه سوف يمارس سلطة حقيقية لرئيس جمهورية مما عجل بحلوث الصراع فنيما بينهما والذي انعكس على عملية الفرز التي شملت مجلس قيادة الثورة باستبعاد للعناصر الفاقعة أيديولوجيا سواء بالانتماء للإخوان المسلمين أو الجماعات اليسارية (٧) .

كذلك وصلت الأزمة قممتها في أزمة مارس ١٩٥٤ والتي يحلو لبعض المحللين تصويرها

باعتبارها صراعاً بين جناح ديمقراطي في مجلس قيادة الثورة بزعامة محمد نجيب وآخر دكتاتوري بزعامة عبد الناصر ، ويصور صلاح عيسى طرفي هذا الصراع بأنهما " كانا يؤمنان بأن الحكم الصالح لمصر هو النظام الذي يلعب فيه الحاكم الفرد دور الأب الحازم الذي يدرك مصلحة أولاده القصر وأنه ليس في حاجة إلى التعرف على رأيهم واستشارتهم فيما يتخذ من قرارات .. فهم في حاجة إلى حكم أبوي مركزي قوى "(٨).

وقد تزامن هذا المنحى الدكتاتوري مع صدام حاد مع القوى السياسية الفاعلة في مصر بعد التخلص من الأحزاب السياسية وعلى رأسها الوفد فكان لابد من التخلص من القوى الأخرى كالإخوان المسلمين التي صدر قرار بحل جمعيتها في ١٥ مايو ١٩٥٤ ثم إصدار أحكام عنيفة ضد قياداتها بعد حادثة المنشية وإعدام رموز لها كالمحامى عبد القادر عودة وأحكام متشددة ضد إعداد كبيرة منها ثم الصدام مع الشيوعيين الذين كانوا منقسمين منذ البداية تجاه الثورة ما بين اتجاه ( الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني . حقن) المؤيد للثورة والاتجاهات الأخرى التي كانت ترى في الثورة ( فاشية عسكرية ) واستغلت الثورة هذا الانقسام لتتكلم بالحركة الشيوعية في حملات متتابعة.

زويداً دور جهاز الأمن السياسي في التضخم وقام بحملات اعتقال في فترات متعددة خاصة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣ وسبتمبر ١٩٥٣ وفي مارس ١٩٥٤ وأكتوبر ١٩٥٤ ، وشملت هذه الاعتقالات خاصة الأخيرة منها آلاف من التيارات المزبلة سواء القومية أو الحديثة ... كذلك امتد الأمر لتوجيه ضربات ضد الجامعة والحركة الطلابية كان أبرزها صدور القانون ٥٠٨ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ والذي يرخّص لمجلس الوزراء القواعد الخاصة بشروط قبول الطلاب ونظام تأديبهم ويجوز نقل أعضاء هيئات التدريس إلى وظائف أخرى ويمنح مجلس الوزراء الإشراف على تشكيلات الجامعة"(٩) .

كذلك صدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ قرار بفصل ٤٢ عضواً من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية والمعروفين بنشاطاتهم السياسية العامة مثل د. عبد المنعم الشراوى، ود. لويس عوض ، ود. عبد العظيم أنيس ، ود. فوزي منصور ومحمود أمين العالم إلخ ، كذلك صدر قانون تطهير الصحافة ووضعت الصحف تحت الرقابة المشددة .. وفي ١٥ أبريل ١٩٥٤ لحل مجلس نقابة الصحفيين، كذلك مجلس نقابة المحامين وأمر بانتخاب مجالس جديدة وأنيط بوزير العدل إصدار قرار بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين"(١٠) .

ومن هنا نخلص بأن الفترة ما بين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى مطلع ١٩٥٥ كانت فترة فاصلة في

تاريخ مصر وضع فيها النظام الناصري متركزات حكمه الفردى وتأميمه لجزريات الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر واحتكار السيطرة على الحياة المدنية فى مصر وإهدار استقلال القضاء والجامعات والحركة النقابية والتي سوف تصبح منهجاً تحكم به مصر بتتويجات مختلفة حتى عصرنا الحاضر.

الهوامش:

١- صلاح عيسى : الثورة العربية - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ ص ١٩٣

٢- راجع بشأن الصراع حول دستور ٢٢ والصراع بين الوفد والقصر:

أ- د. على شلبى ، ود. مصطفى النحاس جبر - الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١/

١٩٣٦ - الهيئة المصرية العامة.

ب- د. عبد العظيم رمضان - الصراع بين الوفد والعرش - مكتبة مديولى ١٩٨٥.

٣- صلاح عيسى : دستور فى صندوق القمامة - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان -

القاهرة ٢٠٠١ ص ٣٢

٤- صلاح عيسى : المرجع السابق ص ٣٢

٥- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ - مكتبة مديولى ط ٣ - القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٤٠

٦- أحمد حمروش : المرجع السابق ص ٣٦٥

٧- راجع فى ذلك : أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو ج ٤) ، وشهادات خالد

محيى الدين ويوسف صديق وفتح الله رفعت.

- حول أزمة مارس د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، وشهادات

خالد محيى الدين ويوسف صديق وفتح الله رفعت.

- خالد محيى الدين والآن أتكلم - مركز الأهرام للترجمة والنشر ط القاهرة ١٩٩٢

٨- صلاح عيسى : المرجع السابق ص ٥٥

٩ ، ١٠ طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) - كتاب الهلال

القاهرة ديسمبر ١٩٩١ ص ١٨٧ ، ١٨٩.

# يوليو والثقافة

## □ فريدة النقاش

قدمت يوليو إلى الساحة الفكرية السياسية مجموعة من الأفكار الكبرى التى خاضت الثورة معاركها الرئيسية تحت راياتها مثل القومية العربية : الحياد الإيجابى ، عدم الإنجساز ، الاشتراكية ، المساواة ، التحرر الوطنى والاستقلال القومى ، الملكية الاجتماعية للثروة ، تنويع الفوارق بين الطبقات ، قيادة القطاع العام للتنمية ، التعليم حق ، العمل حق ، سيادة الشعب ، الثقافة خدمة لاسلمة ، الأرض لمن يزرعها والصنع لمن يبنيه وأشركت العمال فى إدارة مصانعهم ومنشآتهم تجسيدا لهذه الفكرة الأخيرة .

وكانت هذه الأفكار الكبرى مادة أساسية فى الإعلام الذى إندمج فى الثقافة معظم سنوات الثورة فلم تبق أفكارا نخبوية بل باتت أفكارا شعبية حتى أنها كانت موضع سخط عميق عبر عنه كتاب الرجعية وممثلو القوى المحافظة فى المجتمع الذين دافعوا عن مأساه جمال عبد الناصر مجتمع النصف فى المائة وخاضوا المعركة ضد الثورة فى ميدان الأفكار تحت إقنعة دينية غالبا .

وأنشأت ثورة يوليو بنية تحتية ثقافية واسعة فى كل من التعليم والمسرح والسينما والنشر وبشكل خاص هيئة قصور الثقافة فنشرت بيوت وقصور الثقافة التى زادت الآن على أربعمائة موقع وأنشأت الهيئة العامة لتصور الثقافة ، وهذا يعد إنجازا خطيرا جدا ، كبيرا جدا وأكبر من شبيهه الفرنسى لأن الشبيه الفرنسى لا يؤدى الرسالة الكبرى للهيئة العامة لقصور الثقافة فى مصر ، حيث أن هذه الهيئة كانت رسالتها وماتزال هى ديمقراطية التثقيف ، وحقت إنجازا ماديا فى المسرح وكما يقول ألفريد فرج فى الأهرام ٢٠٠٧/٥ فى سنة ١٩٥٢ كان لنا مسرح قومى واحد ثم أصبح لدينا خلال عشر سنوات أربعة عشر مسرحا قوميا ، وكل مسرح من هذه المسارح كان أكبر من المسرح القومى الذى جاءت الثورة ووجدته ، وهذه المسارح انقسمت إلى قطاعات وهى القطاعات التى نراها اليوم

وهي البيت الفني للفنون الشعبية - البيت الفني للمسرح ، والبيت الفني للأوبرا وكل بيت له خمس أو سبع فرق.

وواصلت الثورة مشروع " طه حسين " الطموح لنشر التعليم في كل ربوع الوطن مع تأمين مجانيته " في الثمانينات بينت رسالة ماجستير عن الأصول الاجتماعية لأساتذة الجامعة ، أن ٦٣٪ منهم لم يكن بإمكانهم أن يتعلموا في الجامعة لولا وجود المجانية والثورة وهي إحصائية أوردها الدكتور رفعت السعيد في مجلة المحيط يوليو ٢٠٠٢.

ويقدم الروائي يوسف القعيد شهادته عن التعليم التي هي نموذج للفالية العظمى من مبدعى جيله الذين لم يكونوا ليصبحوا كتابا أو فنانين أو مهنيين دون مجانية التعليم فيقول " كان الإقطاعيون هم الذين يحددون من يذهب إلى الكتاب أولا ، ثم المدرسة بعد ذلك ، ويحرمون من لا يربطون ناهبه إلى المدرسة فضلا عن أن المدرسة كانت في المركز وبعيدة جدا عن القرية ولولا قيام ثورة يوليو ، ولولا إنشاء مدرسة في القرية ماكنت قد تعلمت .. الأهرام ٢٠٠٢/٧/٥.

كذلك كان إنشاء أكاديمية الفنون يشكل نقلة نوعية في أساليب رعاية الدولة الثقافة والمثقفين حيث توسعت وتنوعت معاهدها وتعلم فيها آلاف الفنانين والفننيين من أبناء الفئات الوسطى والطبقات الشعبية الذين طبعوا الفنون الجديدة بطابعهم وعبروا عن قضاياهم ورؤاهم الجمالية والتحق بها الفئات من كل أرجاء الوطن العربي فأسهمت في تكوينهم الثقافي لتصبح هذه الأكاديمية رافدا قويا لفكرة القومية العربية بحكم علاقاتها بالتكوين الوجداني للملايين المواطنين العرب عن طريق أبنائهم الذين تعلموا فنون السينما والمسرح والموسيقى والنقد في هذه الأكاديمية في فترة تشكل الوعي القومي بالذات في مواجهة الاستعمار والخروج بالفنون من حالة الفولكلور البسيط إلى البناء الفني المركب وامتلاك القدرة على التعبير الجديد.

وأنشأت الأكاديمية منسرة ومعهدا للبالغين ليتوطن هذا الفن الرفيع في مصر وأُسست له فرقة أخذ جمهورها يتسع باستمرار.

وبينما تطورت السينما التي دخلت إلى مصر في نهاية القرن التاسع عشر لتنتج مائة وواحد وأربعين فيلما عن طريق القطاع العام في الفترة التي عاشها هذا القطاع شهد المسرح عصره الذهبي في الخمسينات والستينات حيث كان منبرا ديمقراطيا وأداة نقد.

وولدت مع الثورة مجموعة من الفنون القومية الجديدة التي لم تكن معروفة إلا في دوائر محدودة مثل فنون السيرك والرقص الشعبي الذي تكونت عدة فرق له وأصبح راقصوها وإداريوها ولاعبوها

موظفين فى وزارة الثقافة ومثل فن الكاريكاتير الذى كان حكرًا على الرسامين الأجانب ولكنه تبلور كفن قومى فى ظل الثورة وأسوق هنا شهادة " لجمعة " وهو واحد من ألمع فناني الكاريكاتير قول فيها

إن الكاريكاتير قبل ثورة يوليو كان يرسمه متمصرون أجانب ، وأول رسام مصرى هو محمد عبد المنعم رخا الذى رسم وهو عنده ١٨ سنة . ثم جاء بعده زهدى العدوى ثم طوغان و عبد السميع . الذى يعد بداية رسامى الكاريكاتير حسب المفهوم العالمى بأن رسام الكاريكاتير هو المفكر وصاحب الرسم . إذ قيل عيد السميع كان مايسود الصحافة المصرية هو أن تضع الجريدة فكرة للرسم والرسام يرسمها . وهو مااستمرت عليه أخبار اليوم حتى الآن . أما عبد السميع فقد كان يفكر ويرسم مايفكر . ثم بدأت مرحلة اعتبارها بداية حقيقية للكاريكاتير الجديد فى مصر حيث أرسيت قواعد الكاريكاتير كما هو معروف مع بدايات صباح الخير عام ١٩٥٦ وظهور كوكبة كبيرة من الرسامين وضعوا أسسا جديدة لهذا الفن . على رأسهم جورج بهجورى وصلاح جاهين وبهجت عثمان وإيهاب شاکر وحجازى وصلاح الليثى وناجى ورجائى ومحمى اللباد ورؤوف عياد .

هذا الجيل من رسامى الكاريكاتير كانوا يؤمنون بمبادئ الثورة لأن هذا الجيل فى أغلبه عندما قامت الثورة لأن هذا الجيل فى أغلبه عندما قامت الثورة وعندما بدأوا فى صباح الخير كان عندهم ٢٠ سنة أى تربوا قبل الثورة . لكنهم كلهم آمنوا بمبادئ الثورة وكانوا مع الفقراء . كما كانوا فيما بعد مع ماسمى بالثورة الاجتماعية أو المبادئ الاجتماعية الخاصة بالاشتراكية . ولم يكن بينهم وبين الثورة أى تناقض ولهذا السبب سلاحظ أن كل رسامى الكاريكاتير المصريين ارتضوا تماما أن يمشوا فى ركاب الثورة . لكنى اقول إن هذه الكتيبة من رسامى الكاريكاتير فى صباح الخير مهدوا الأرض أمام الثورة فى تغيير مفاهيم اجتماعية كثيرة فقد اهتم رسامو الكاريكاتير فى كل هذه المجموعة بأن يرسموا الكاريكاتير الاجتماعى الذى يمسد الأرض أمام الثورة فى التغييرات الاجتماعية . فألف صلاح جاهين مثلا مجموعة من رسوم الكاريكاتير . منها ( قيس وليلى ) . و( عنتر وعبله ) وهنا كان يحاول أن يقول إن المرأة كيان اجتماعى يستطيع أن يفكر ويتقدم . لأنه فى قيس وليلى كانت المرأة هى صاحبة الفعل وقيس هو صاحب رد الفعل . وفى عنتر وعبله كانت المرأة هى المخ وعنتر هو العضلات . وهو كان يؤكد هذه الحقيقة بشكل رائع جدا وجميل وبسيط للغاية . فكان يدخل إلى القلب ويغير فى العقل دون أى شئ من المسائل الاعلامية الجافية .

وبعد الثورة هذه المجموعة من الرسامين لم تكن عليهم اية رقابة أو توجيه بالمرة . لكن كان هناك إيمان حقيقى بداخلهم بهذه الأهداف وبمبادئ الثورة وبعمل الكاريكاتير .. ومن وجهة نظرى



فان الكاريكاتير عندما أدرسه الآن أجد أنه كان كاريكاتيرا على أعلى مستوى من الجودة والقيمة . لأنه لم يحاول أن يأخذ السلوب الدعائى إطلاقا ورسومه كما يجب أن يكون الكاريكاتير الفكرى إذ كان هناك دائما وأبدا وراء كل كاريكاتير سبب هدف اجتماعى حتى ولو كان بعبدا .

ودشن تأميم قناة السويس فكرة إسترداد الثروة الوطنية فى بلدان العالم الثالث خاصة بعد أن نجحت مصر فى الاحتفاظ بالقناة رغم الحرب التى شنتها عليها بريطانيا وفرنسا متحالفين مع إسرائيل .. وتواكبت الذاكرة المستعادة مع الثروة الوطنية المستعادة ، حيث أخذت مصر التى كانت تستعد لخوض معركة بناء المد العالى بعد استعادة القناة ، تبحث عن خصوصيتها فى الأيدى المبدعة والمقول الخلاقة لأبنائها المزهوين بانتصارهم على الغرب الاستعمارى ، ويزعيمهم الذى برز واحد من قادة حركة التحرر الوطنى وصانعى باندونج وحركة عدم الانحياز ، وكان طبيعيا أن تبرز روح البحث عن خصوصية فى مواجهة الاستعمار والصهيونية ، بدءا من تحديد دوائر ثلاثة للانتماء الحضارى والثقافى - السياسى هى العربية والأفريقية والإسلامية فى كتاب فلسفة الثورة الذى إستبعد الدائرة الانسانية الأشمل التى تضم القوى التقدمية فى الغرب الاستعمارى نفسه ، وتضم أيضا آسيا الناهضة التى تمتد أرض مصر وثقافتها فيها . وصولا إلى مفهوم الاشتراكية العربية ذات السمات الخاصة جدا التى بدأت تعاونية ثم طورها الجدل الثقافى المجتمعى لتصبح الطريق العربى إلى الاشتراكية التى هى واحدة أى الإشتراكية تتأسس على نفى إستغلال الانسان للانسان وتمكين البشر من السيطرة الكاملة على مصائرهم.

وكان الاتساع الهائل لقاعدة الفئات الوسطى نتيجة للحراك الاجتماعى عبر التعليم من جهة وسياسة تذويب الفوارق بين الطبقات من جهة أخرى أحد أهم إنجازات ثورة يوليو على صعيد بناء القاعدة الاجتماعية الصلبة للثقافة الحديثة والمجتمع الجديد فإتسم ذلك المجتمع بدرجة من التماسك كانت هذه الفئات الوسطى هى لحمتها وهى أيضا معمل إنتاج الأفكار والرؤى الجديدة من أجل المستقبل . وفى أوساطها دارت الصراعات الفكرية الكبرى.

وفى تلك المرحلة الناصرية الأولى كانت مصر تمتلك أهم عوامل الاستقرار والقوة برغم أى ظروف . بسبب صلابة هذه الطبقة وتفاعلها القوى مع مجريات الأمور.

المثقفون وثقافتهم . والطالعون الى نهار الحق والمدل والحرية . أبناء هذا الشعب الذين تعلموا فى مدارسه وجامعاته وطمعوا من ضميره لكى يدفعوا عنه ويزودوا عن حماه ، وبنوا مؤسساته لبننة لبننة . هؤلاء هم الذين سروا حاجز اليأس وعبروا بنا من الهزيمة إلى النصر .. " كما يقول كاتب مثابيا بإقتاد الطبقة الوسطى من عملية الإزاحة إلى حواف الحياة وهامشها فى مصر ونزولها المتواصل الى قام

النجتمع ( د. أحمد الدرة ، انقاذ الطبقة الوسطى ضرورة وطنية ، جريدة الأخبار ، القاهرة  
٢٠٠٢/٧/٩ )

ومع ذلك بقيت الإشكاليات الكبرى قائمة دون حل سواء فى ذروة انتصار الثورة أو فى ظل  
انتكاسها الآن.

فرغم الاتساع الكمى الهائل فى التعليم الذى وصل فى مرحلة الازدهار إلى بناء مدرستين كل  
ثلاثة أيام فإن هذا التعليم لم يعرف أى نوع من الإصلاح الجذرى فى مناهجه وطريقة تنظيمه وبقيت  
ديمقراطيته كمية لأنه لا المعلمون ولا الطلاب كان لهم قول حيث سيطر العسكر والبيروقراطية وبقي  
التعليم منقسما بين الدينى والمدنى وبين الأجنبى والوطنى ، ولم تطو قط صفحة التلقين ، وما تزال  
الشكوى منه قائمة . ولم يتسلح الطلاب بأدوات النقد والتساؤل وروح الحوار والمسؤولية ، وبقيت  
مفردات العلم مفصولة عن مناهجه وفلسفته ولم تتلاشى المراكز المعرفية للمصور الوسطى.

كذلك طغى الاهتمام بالجانب الدعائى للمشروعات الثقافية الكبرى على هم تطويرها ، فكان  
هناك إحتفاء كبير على سبيل المثال بإنشاء جامعات جديدة دون عناية بتجديد المناهج ومواكبة  
الجديد فى العلوم . رغم وفرة البعثات التى زادت كفا وتراجعت نوعا . كما تراجعت أيضا روح  
البحث العلمى وحرية.

بل إن الجامعة تعرضت لما سُمى بالتطهير حيث جرى طرد عدد من الأساتذة بناء على تقارير  
أمنية وهى الظاهرة التى تكررت بعد ذلك فى الصحافة المملوكة للاتحاد الاشتراكى التى طرد منها  
صحفيون لا يرضى عنهم النظام وفى واحدة من هذه الحملات جرى فصل طه حسين الذى كان ينشر  
مقالا أسبوعيا فى إحدى الصحف ثم كان تطهير الجامعة مرة أخرى فى آخر أيام السادات وقد تابع  
الدكتور " محمد ابو الغار " فى كتابه الهام الصغير " إهدار إستقلال الجامعات " كيف تفاقمت ظاهرة  
المدحون على هذا الاستقلال مع ثورة يوليو وحتى الآن حتى أصبحت عملية الإصلاح الجذرى  
للجامعات عبثا إيماء عسر.

وبقى الإصلاح فى الأزهر إداريا إجرائيا . " وكان خريجو الأزهر لايزيدون على ألف طالب كل  
عام قبل عام ١٩٥٢ وهم الآن يزيدون على مائة ألف كل عام طبقا للدكتور عبد المعطى بيومى المصور  
١٢ يولية "

ولكن هذا التوسع لم يشكل انتصارا حاسما للمدارس الجديدة فى التفسير والتأويل التى قالت  
بتاريخية النص الدينى عنوانا على الحداثة وبقي ذلك التداخل الضمنى قائما بين العلوم الشرعية  
والعلوم الحديثة التى أدخلها الإصلاح الجزئى إلى الأزهر كذلك بقيت البرامج والمواد الدينية فى

أجهزة الاتصال الجماهيرى دون تغيير جذرى مع الباسها ثيابا تلائم الاختيارات السياسية للثورة دون أن تجرؤ أو تقامر - ان شئت - بإدخال طريقة جديدة تاريخية أى واقعية للتفكير بالدين.

وكانت الثورة قد دخلت مبكرا فى صراع سافر مع جماعة الإخوان المسلمين بعد شد وجذب ومحابة لهم حين جرى حل الأحزاب واستئنيت جماعة الإخوان عام ١٩٥٣ وفى عام ١٩٥٤ حاولت الجماعة اغتيال عبد الناصر بإطلاق الرصاص عليه فى حادثة المنشية المشهورة بالإسكندرية وهو يلتقى خطابا سياسيا ، ثم تجدد هذا الصراع بعنف مأساوى عام ١٩٦٥ وأعدم سيد قطب على إثره ليصبح علما ومعلما لجماعات التطرف الدينى.

وفى كل هذه الصراعات لم يملور النظام مشروعا واضح المعالم للإصلاح الدينى أو لوقفه من الدين . بل ظل يتعامل بصورة أداتية براجماتية مع الإخوان المسلمين ليؤكد للجماهير المعزولة عن الصراع والمذعورة من عنفه أنه هو الأكثر إسلاما من الإخوان المسلمين الذين يمارضونه بالسلاح.

وانطلاقا من هذا الموقف البراجماتى الخالص ونادت فى المهد محاولة شجاعة لوضع دستور جديد عصرى .. مدنى وديمقراطى يتأسس على مبدأ المواطنة.. ولم يتضمن فى مسودته الأولى نصا على تحديد دين رسمى للدولة معتبرا أن الدولة لا بد أن تكون دولة المواطنين كافة بصرف النظر عن دياناتهم . حيث الدين علاقة خاصة بين الانسان وربه لاشان للدولة بها . واذا الدولة العلمانية الديمقراطية والتي تفصل تماما بين الدينى والسياسى وتمثل كل مواطنيها هى الحد الأدنى للحداثة وللدخول إلى العصر بقوة .. وهى نفسها الدولة التى تحمى حرية العقيدة وممارسة الطقوس وتدعم دور العبادة.

وفى ذلك الحين كان تراث المرحلة الليبرالية الأولى فى بداية القرن مازال حيا فى الأذهان ونابضا وكان المجتمع قابلا للموافقة على مثل هذا الدستور واستيعاب ضرورته التاريخية . ولكن نظام الثورة الذى إستخدم الدين شأنه شأن القوى الدينية التى حاربها ساهم فى إستبعاد هذا المشروع واستبداله بمشروع آخر فى سياق دستور آخر تماما هو دستور ١٩٥٦ ينص على دين للدولة هو بطبيعة الحال الدين الإسلامى وهو النص الذى تمتع به الجماعات الدينية بكل ظلالها أساس شرعيتها حتى لو لم يعترف بها القانون . وهى المادة التى اعتبرت جنيبا إلى جنب النص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فى مجادلاتها داخل السجون أساسا لشروعية قتل الحاكم أو الفكر الذى تصفه هى مرتدا..

والحق أن هذا التراث الذى إستخدم الدين فى الصراع السياسى ونكس عن إصدار دستور جديد عصرى. هو الذىبقى حيا حتى الآن فى إتجاه بعض الجماعات الناصرية والقومية بكل ظلالها

لاعتبار الجماعات الدينية هي الحليف الرئيسي الذي لابد أن تنشئ الائتلاف السياسى الدائم معه بصورة براجماتية صريحة إذ ترى أن الجماعات الدينية تصل بسهولة إلى الجماهير وتقيم علاقات وثيقة معها ، وذلك دون أى اعتبار لفكرة تجديد المجتمع التى كانت فكرة ضمنية فى منظومة الأفكار الناصرية المؤسسة ، والتى لابد أن تتضمن بالضرورة تجديد الدين وفصله تماما عن السياسة . وكانت قضية تحرير المرأة لهذا السبب تحديدا واحدة من الإشكاليات الثقافية الكبرى فى ظل ثورة يوليو وهى أيضا قضية الحداثة بامتياز . كانت ولا تزال .

ورغم أن ثورة يوليو فتحت الباب واسعا للنساء لكى يدخلن إلى التعليم والعمل والمشاركة السياسية إلا أنها - وباسم الدين أيضا - ابقت على جوهر القيود التى كبلت المرأة فى نطاق الأسرة وأخضعتها للمهينة الأبوية بحكم قوانين الأحوال الشخصية التى صدرت عام ١٩٢٩ وهى بكل المقاييس قوانين مقيدة للحريات . ما تزال قائمة حتى الآن رغم التعديلات الجزئية وهى تحيل إلى الأسرة والزواج مهمة قمع المرأة وتقييد حريتها مما أفضى إلى بروز تناقضات هائلة فى العلاقات الاجتماعية والأسرية وإلى تردى وضع المرأة ومكانتها رغم اسهامها المتزايد فى الإنتاج الاجتماعى وفى بناء الأسرة .

وتمثل كعب أخيل لثورة يوليو فى هذه المقايضة المقيمة للحريات العامة التى جرت مصادرتها بالحقوق الاجتماعية مثل مجانية التعليم والصحة دعم السلع والمساواة فى الأجور وتأمين حق العمل والثقافة التى كانت خدمة لاسلمة ، وسرعان ما تبين أن تكميم الأقواء وملاحقة المعارضين من اليمين واليسار ، وسن القوانين الاستثنائية وفتح السجون والمعتقلات وعسكرة المؤسسات العامة بما فيها مؤسسات الثقافة والتعليم ، واعتماد نظام الحزب الواحد الذى هيمن على البيروقراطية وقوى الأمن قد فتح الباب للكارثة التى حلت بالبلاد سنة ١٩٦٧ وللانقلاب السهل على الخيارات الوطنية والاجتماعية للثورة بعد ذلك لتدخل البلاد فى مرحلة جديدة عنوانها الانفتاح الاقتصادى والليبرالية الجديدة والدخول إلى العولمة دون قوة ذاتية حامية بسبب تضعف الأساس الاقتصادى - الاجتماعى للاستقلال الوطنى - ولو النسبى - فى هذا الزمن الجديد ولهذا كله بقيت الحداثة فى بلادنا ناقصة أو بالأحرى واقعة برانية لم تصبح أى من مقتضياتها وضرورتها مفروغا منها .

ورغم كل التناقضات داخل نظام يوليو والمراحل المختلفة التى مر بها فقد كان هناك دائما ما يشابه التوافق بين الأجنحة المختلفة على التماهى على النظريات والفلسفات واعتماد التجربة وحدها مرجعية ومحكا والإحتكام للنتائج العملية وحدها للخيارات .

ويمكن أن أقول دون مغالاة - احتقار التاريخ حيث بدأ تاريخ مصر الحديث فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولم تكن الخبرة الثمينة في هذا التاريخ منذ الحملة الفرنسية مروراً بتجربة محمد علي والثورتين المرابية وثورة ١٩١٩ تمنى شيئاً لثوار يوليو الذين واجهوا كل من اليمين واليسار في الثقافة والسياسة فاستقر في وعيهم أنهم يمثلون الوسط والتجربة فهذا هو الاتحاد القومي اتحاد يجمع بين أبناء الوطن الواحد لا إنحراف إلى اليمين ولا إنحراف إلى اليسار - كما قال جمال عبيد الناصر عام ١٩٥٨ والوسط والتجربة هما مفهومان يلتقيان تماماً مع الموقع الاجتماعي الذي انحدر منه ثوار يوليو أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة التي تتطلع إلى ما يمكن أن نسميه توازن المصالح الطبقة . هذا التوازن الضمني الذي جعلها تتبعد وصفاً جديداً للرأسمالية حين تفرق بين رأسمالية مستقلة ورأسمالية غير مستقلة - لتضم الأخيرة إلى التحالف الطبقي الواسع الذي كانت تتطلع إلى بنائه من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستقلة - ودون أن تعترف أن لهذه القوى الاجتماعية منظماتها وطلاتها السياسية والتقابلية التي كانت قد تشكلت في الصراع الوطني والاجتماعي الضاري الذي مهد لقيام ثورة يوليو وكان ينضج ويستوى في رحم البلاد منذ ثورة ١٩١٩ في بداية القرن وتعاملت مع هذه القوى الاجتماعية كأفراد جرى للمتهم داخل الاتحاد القومي ثم الاشتراكي وفشل ذلك كله فشلاً ذريعاً .

ويصف الدكتور فخرى ليبيب مفارقة تطور الصراع بين يوليو وحلفائها الموضوعيين على النحو التالي قبل عام ١٩٥٢ كانت مصر " تعوز بقوى التغيير نحو الأمام - نحو المستقبل ، نحو الأفضل ، وجاءت الأحداث بالحزب العسكري الوطني إلى السلطة - وكان هذا الحزب دون شك جزءاً من قوى التقدم في مواجهة الإقطاع والاستعمار والأجزاء من الرأسمالية المرتبطة بكليهما . لقد استهدف هذا الحزب - وحقق - تغييرات وطنية واقتصادية واجتماعية مهمة في نطاق الثورة الوطنية . إلا أنه افتقد الرؤية الصحيحة لباقي قوى الثورة ، وضرورة التحالف معها . كما افتقد أيضاً الرؤية الصحيحة لضرورة المشاركة الفعالة لجماعات الشعب على أسس ديمقراطية . ومن هنا ، ونتيجة ظروفه الذاتية وطبيعة رؤيته المحدودة لحركة التاريخ والثورة ومدى التغيير اللازم وأسمه وقواه ، قاتل بشراسة كي ينفرد بالسلطة دون باقي قوى الثورة ، بل والأدهى من ذلك أنه وجه ضربات قاتلة إليها . كما إنفرد بصنع القرار والوصاية على الشعب ، لا الاعتماد عليه والسير به نحو تحقيق أهداف التغيير . لقد عمل نيابة عن الشعب لا بالشعب .

إن نفي الديمقراطية عن الشعب واللجوء إلى الأساليب الديكتاتورية الباطشة مع قوى الثورة والتقدم الحليفة أضرم بقوى الثورة أبلغ ضرر - وشغلها بالصراع فيما بينها بدلاً من التوحد في الصراع

ضد العدو المشترك . لقد دفع بالتناقضات الثانوية فيما بين قوى التقدم الى مستوى تجاوز التناقض الرئيسى فى مواجهة الأعداء..” .

ويضيف إن ذلك كله ” فتح أوسع ثغرة أمام القوى المضادة ، الساعية الى النكوص والردة لتنفيذ من هذه الثغرة . وتضرب الثورة . وتعمل على الإجهاز عليها باسم تصحيح المسار وتحقيق الديمقراطية المتقدمة ..” - فخرى لبيب الشيوعيون وعبد الناصر نقلا عن المحيط الثقافى.

ورغم أن وثائق يوليو المتقدمة انتقدت الديمقراطية البورجوازية فى سعيها لإرساء نوع جديد منها يتجاوز الديمقراطية الطبقة فان استبعادها للشعب من ساحة العمل السياسى الحر جعلها عاجزة عن ابتكار ما هو جديد . وكلما أنشأت إطارا لبناء هذه الديمقراطية الجديدة قفزت عليها أما قوى الأمن أو الانتهازيون والمتسلطون الذين يعملون فى ظل أى سلطة ، بل إن أنبيئتها الجديدة فتحت الباب أمام مغللى الطبقات القديمة الأكثر درية ومهارة لكى تقفز الى قيادتها ، وقد كانت لى تجربة شخصية فى لجنة المشربين بالاتحاد الاشتراكى العربى حين رشحت نفسى فى أول تشكيل للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٣ فى وكالة أنباء الشرق الأوسط ورأيت كيف قفز أبناء العائلات القديمة وأغنياء العهد الجديد الى قيادة التنظيم الذى أراده عبد الناصر شعبيا.

ورغم الانجازات الواسعة فى مجال العدل الاجتماعى والحرية الاجتماعية والتقدم الاقتصادى والنجاح فى تحقيق استقلال وطنى من طراز جديد لا يكتفى بجلاء قوات الاحتلال ، أو بالواجهات السياسية للاستقلال من علم ونشيد وحكومة ، ولكنه يستند أيضا الى التحرر الاقتصادى واستقلال الإرادة الوطنية وتصفية علاقات التبعية للرأسمالية العالمية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والفكر . ويرتبط ذلك كله بمحاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية فى كل أرجاء الوطن العربى.

رغم هذا كله فقد واجهت الثورة أزمة واضحة فى حل مشكلة الديمقراطية السياسية ، وتعميق الحريات السياسية ..” كما يشهد خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فى كتابه مستقبل الديمقراطية فى مصر - كتاب الأهالى - مارس ١٩٨٤.

وهنا نجد أنفسنا أمام مفارقة أخرى.. انه بينما كان التعليم الواسع قد أتاح الفرصة لأبناء الطبقات الشعبية لكى يدخلوا الى ساحة الإبداع الثقافى بكل قوة ، فان تهيب الديمقراطية ومصادرة الحريات العامة فى التعبير والتنظيم والأحزاب والاعتقاد قد حرّمهم من الإبداع السياسى لابتكار ديمقراطية تتجاوز الديمقراطية البورجوازية حقا . فضاعت على يوليو فرصة ثمينة لأحداث تنهيم جذرى فى المجتمع المصرى ، وتجديده من كل جوانبه تغيير كان يمكن أن يصبح النكوص عنه صعبا . وهكذا كان النكوص ممكنا بل سهلا.

وحدث ذلك التدهور العام في الحياة السياسية الذي نعيشه الآن في ظل التعددية المقيدة وترسنة القوانين المعادية للحريات التي انحدرت اليها من نظام يوليو.

وتقع المسؤولية " عن تدهور وانحطاط الخطاب السياسي العربي على صعيد النخب الحاكمة والمعارضة وعلى صعيد الجماهير في عرق " الدولة المعصومة وهو التشخيص الدقيق للدولة الاستبدادية التي سادت كنمط للحكم العربي طوال النصف الثاني من القرن العشرين كما يقول صلاح عيسى في كتابه " دستور في صندوق القمامة ص ١٣٣

وأسهم مثقفون بيروقراطيون تكنوقراطيون ونخبويون متعالون على الشعب هم الغالبية والذين يقدمون المثل الأعلى الشائع أمام الأجيال الجديدة في انتاج هذا الخطاب تأييدا للسلطة القائمة وهو ما سماه صلاح عيسى أيضا " تيار التفاف الأكاديمي الذي دفع كثيرين من أساتذة الجامعات لكي يسخروا العلم لدعم الاستبداد "

وهكذا جرى تهميش تيارات فكرية رئيسية في الصراع السياسي - الثقافي إذ لم يتح لها في ظل سطوة الإعلام وقبضة الدولة أن تطرح مشروعها على المجتمع بشكل صحي وعقلاني سواء في ذلك التيار الليبرالي الديمقراطي أو التيار الماركسي. وسيطر المثقف الوضعي التقني على المشهد وأصبح هو المثل الأعلى الذي يروج له الإعلام وتتشكل منه النخبة السياسية والثقافية في الواقع الرسمية كافة. وخارج السلطة يصارع الشيخ أو مثقف المشروع الديني من أجل الهيمنة ويحتل مساحة لا يستهان بها من المشهد . ويخوض المارك من أجل صياغة مناهج التعليم على نحو خاص.

وفي نفس الوقت " تجري عملية استعادة وهمة لماضي الأمة التلهد . والنظر الى هذا الماضي الذي أصبح مقدسا باعتباره مخزون هوية الأمة وعلامتها الخاصة .

وأزبح كل من المثقف الليبرالي الديمقراطي والمثقف الاشتراكي الماركسي إلى الهامش . في ظل عملية اللاحاق الواسعة التي تترتب على التدويل " تجتاحنا العولة ونحن عاجزون عن الولوج إليها بندية وتكافؤ حيث مازلنا نستورد أكثر مما نصدر ونستهلك أكثر مما ننتج ومن بين ما نستورده ونستهلكه رؤى وأفكار مابعد الحداثة والليبرالية الجديدة وعبادة السوق التي تنفصل بها أكثر مما تتفاعل معها .

وللديناميكية الثقافية اساس اقتصادي اجتماعي قانوني هو مختل وراكذ في حالتنا وحيث مازلنا نميش في ظل سلطان يكفل لنا حق النوم كما قال الفنان المسرحي الراحل محمود دياب ولابد لنا أن نستيقظ أولا . وللثقافة دورها الرئيسي في هذه اليقظة حين تتحرر من التجارى - الاستهلاكي الشائع وهو تحرير يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والحريات من جهة وحيث تقف مصر وبلدان الوطن العربي في ذيل الأمم في هذا الميدان وفقا لتقرير التنمية البشرية الأخير للأمم المتحدة ، وبالحيارات السياسية من جهة أخرى بعد أن اثبتت الخيارات القائمة فشلها ودخلت في أزمة مستحكمة .

## عبد الناصر :

### الكاريزما .. والعصر

#### ■ محمد فرج

لا يمكن الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر بعيداً عن شخصية ونور قائدها وزعيمها جمال عبد الناصر ، ف تلك الثورة المصرية التي يجرى الحديث منها كثورة عربية ، يجرى الحديث عنها أيضاً كثورة ناصرية ، ويقاوم عنها ثورة عبد الناصر ، وعن النظام الذي نشأ عنها: نظام عبد الناصر، حتى أولئك الذين لم يعترفوا لها بمفهوم الثورة، يتحدثون عنها باعتبارها انقلاب الضباط ، أو حركة العسكر ، ويتفقون في الحديث عنها بصيغة : « انقلاب عبد الناصر ».

والمعادين أي عند أعداء الثورة وزعيمها وحلفائهما.

وتأتي المطابقة بين ثورة يوليو وعبد الناصر في تعبير «ثورة عبد الناصر» من الحلف المعادى للثورة على سبيل الإدانة ، ولكي تكون الإدانة أشد يظهر تعبير «انقلاب عبد الناصر» ، وذلك بغرض التأكيد على الطابع الفردي الانتقالي للثورة ، أي كحركة انقلابية ، ويفرض التأكيد على الطابع الفردي ، الشخصي ، الديكتاتوري لزعيم الانقلاب ، أو حتى الثورة ،

وبون الخوض في أحاديث ومفاهيم وفقه الخلاف بين الانقلاب والثورة، وبون الخوض في حقيقة الدور الذي لعبه «الواء محمد نجيب» في ثورة يوليو قبل وأثناء وبعد قيام الثورة، فإننا نلاحظ مركبة دور عبد الناصر ، في الخلافات والتقييمات المتعددة لدور وطبيعة وحقيقة ثورة يوليو في مصر ، فالوجود المتلائم بين الشخصية والحدث قوى عند محبي عبد الناصر بوكارهي ، عند حرس الثورة والحرس المضاد ، عند أصدقاء ثورة عبد الناصر



ونظام حكمها.

كما تنأى المطابقة - أحياناً - بين الثورة وعبد الناصر في تعبير «الثورة الناصرية» أو «الثورة العربية الناصرية» من داخل حلف الثورة على سبيل الفخر ، بفرض التأكيد على دور عبد الناصر - بين الضباط الأحرار ، ويفرض التأكيد على استمرار الثورة الناصرية في صورة اتجاهات وتكوينات وأحزاب ناصرية في مصر وفي العالم العربي.

وبين الإدانة والفخر ، الإدانة بالنقد والابتعاد ، والفخر بالحب والانتساب ، نستطيع أن نجد الروابط الوثيقة بين ثورة يوليو وعبد الناصر ، بين عبد الناصر ورفاقه ، بين الحدث وظروفه الموضوعية ، بين السمات الموضوعية والسمات الشخصية ، يستطيع الباحث الموضوعي أن يرى الحدث في اتجاهاته الموضوعية وشروط تحققه دون إغفال لدور الفرد في التاريخ ، ودون مبالغة أو تهوين.

### الزعامة الشخصية لعبد الناصر

فمن المؤكد أن جمال عبد الناصر كان مختلفاً - في اتساق - عن زملائه من الضباط الأحرار ، الأمر الذي هياه لأن يتقدم الصقوف ، وأن يتحرك بينهم باعتباره القائد ، ومن المؤكد أنه لا يستطيع أن يكون كذلك دون

كفاءات خاصة ، إذ لا يستطيع أحد مهما كان أن يفرض زعامته على جماعة معينة دون قبول هذه الجماعة ، حين يكون الانضمام مثل هذه الجماعة تطوعياً ، أي حين تكون القيادة أمراً لا ينبع من الوظيفة أو الرتبة.

فالسماة القيادية لعبد الناصر التي استمدتها من مصادر متعددة حتى أصبحت لصيقة بشخصيته - من وجوده في الجيش وما يتبعه من طرائق الحركة المنضبطة ، والأساليب التنظيمية ، والتعليمية ، وغير ذلك مما هو معلوم وغير معلوم من المصادر الأسرية وغيرها من مصادر تكوين الشخصية - قد بدأت تظهر مبكراً عنده وعند غيره من الضباط ونحن نستطيع أن نتلمسها عند عبد الناصر من حقائق بسيطة جداً ، أهمها وضعه بين الضباط الأحرار ، وعلاقة تنظيمه العسكري بما سبقه من محاولات مشابهة ، فوضعه بين الضباط الأحرار ، يتيح لنا الآن التأكيد من قدرته على تنظيم وقيادة جماعة وطنية ، يتسم أفرادها بالتنوع الفكري بحيث ينتمي بعضهم لتيار الإخوان وبعضهم للتيار الاشتراكي مروراً بالتيارات الوطنية العامة والديمقراطية ، ووروزه كقائد بين هذه التركيبة لا تعنى سوى قدرة قيادية على صنع - أو

المساهمة في صنع- التناغم بين كفاءات واتجاهات متنوعة ، وهى قدرة قيادية تنظيمية ، تفقدها جماعات سياسية كثيرة.

أما علاقة تنظيم-الضباط الأحرار -بما سبقه من تنظيمات وطنية داخل القوات المسلحة ، فهى علاقة تؤكد الدور القيادى لعبد الناصر ، حيث يقوم أفراد التنظيمات والمنظمات والمحاوالت السابقة بقبول الانضمام الفردى لتنظيم عبد الناصر الجديد ، بما يعنى قبول هذه الجماعة القيادية دون غيرها بما فيها من علاقات وأوضاع قيادية ، وهو أمر يعكس قدرة هذه الجماعة القيادية الجديدة وأفرادها على المستوى التنظيمى والمستوى السياسى ، ويقدمها كمنظمة تمتلئ بالكفاءات المتنوعة والشخصيات المقبولة والمشهود لها ، الأمر الذى يعود لأفراد هذه المنظمة ويعود لعبد الناصر فى نفس الوقت.

وزيد هنا أن نضيف أن السمات الشخصية لعبد الناصر تنتمى لحزمتين من الأسباب أو العوامل المباشرة ، فالسمات الشخصية القيادية فى ذلك الوقت المبكر هى نتاج لتفاعل سمات شخصية قيادية سابقة على تنظيم الضباط الأحرار ، وسمات جديدة نشأت من داخل العلاقات القيادية بين الأفراد فى

تنظيم الضباط ، بما يحمله الأفراد من خبرات تنظيمية وسياسية سابقة ، فكل من عبد الناصر ويوسف صديق وأنور السادات وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وجمال سالم وصلاح سالم -إلخ خبرات خاصة ، كان لتفاعلها القدرة على إنتاج خبرات سياسية وتنظيمية جديدة ، أنتجت وأعطت لعبد الناصر كقائد تمكن من البروز القيادى وسط هذه الجماعة سمات قيادية جديدة وخبرات جديدة وكفاءات جديدة ، كان من أبرزها على الإطلاق القدرة على إحداث التناغم بين هؤلاء الأفراد باتجاهاتهم السياسية المختلفة وخبراتهم وكفاءاتهم المتنوعة، وكان أهم منتجات هذه المرحلة المبكرة هى قبول واعتراف أفراد جماعة الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر ، وقبول الجماعات العسكرية السابقة بالاعتراف بالضباط الأحرار كتنظيم معبر عن الجميع ، وقبول تيارات الحركة السياسية الوطنية المصرية ، من الإخوان المسلمين حتى القوى الاشتراكية بالتعاون مع تنظيم الضباط والمشاركة فيه بعناصر عسكرية وابعثاره شكلاً قيادياً جبهوياً.

#### لوه بين الشخصى والموضوعى

ولا يقبل التاريخ استخدام الحرفة لوه ،

فبعض الكتابات التي تتناول ثورة يوليو وعبد الناصر من باب انطلاقها من القوات المسلحة نقداً لها ، يقولون «لوه» لم يباشر الضباط الأحرار بانقلابهم لاندلعت «الثورة الشعبية» وغيرت الواقع المصرى جذرياً .

ويعيداً عن مناقشة الحقائق حول إمكانات اندلاع الثورة الشعبية الجذرية فى ذلك الوقت -أى فى منتصف القرن العشرين- فإن «لوه» السابقة على اندلاع الثورة بصورة أخرى، تبحث عن ظروف مصر الموضوعية باعتبارها كانت حبل على البكرة، وهذا أمر حقيقى، لكنه يؤكد سمة أخرى من سمات عهد الناصر وتنظيم الضباط الأحرار القيادية ، حيث تقدم هذا التنظيم -كسمات ذاتية- بالتفاعل مع ما هو موضوعى، باستيعاب حقائق الواقع ومتطلباته ، برفع الشعارات التى تعبر عن جملة الاحتياجات الوطنية والاجتماعية بوجهها القضاء على الاستعمار وأعوانه كمقدمة للإصلاح الزراعى والتصنيع ، وغير ذلك من القضايا التى كانت مطروحة من كافة تيارات الحركة الوطنية .

ذلك أن السمات الشخصية للقادة والزعماء السياسيين والمصلحين الاجتماعيين لا تتم أو تتحقق بمعزل عن الشروط الموضوعية ،

المقصودة من هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات قراءة صحيحة موضوعية أيضاً، لكن ما هو موضوعى لا يستبعد أبداً ما هو ذاتى فى إطار ما أصبح معروفاً ومعترفاً به من حقيقة دور الفرد فى التاريخ ، الفرد الاجتماعى فى سياق الموضوعى إن صح التعبير .

وكمثال فقط دعونا نستخدم «لوه» ، فلزم يتقدم «يوسف صليق» بالحملة الميكانيكية للثورة قبل الموعد بساعة كاملة لفشلت الثورة ، وكان لعبد الناصر ورقاقه وضع آخر لا يعلم إلا الله .

لكن ما نقصده بالموضوعى هنا ، هو ما نطلق عليه بفرضاع وطنية وإقليمية ودولية ذات سمات معينة ، كان لوجودها وضع حاسم فى قيام ثورة يوليو وتقدمها على المستويات الوطنية والقومية والنوعية ، الأمر الذى أكد الدور الزعمائى ، القيادى ، الكاريزمى لعبد الناصر على كافة الأصعدة ، والذى وضع ثورة يوليو حجمها ونجاحاتها وانكساراتها ، انتصاراتها وهزائنها ونكساتها .

#### عصر عبد الناصر:

فقد قامت ثورة يوليو فى «مفترق طرق» على المستوى الوطنى ، ومفترق طرق» على المستوى الدولى ، فعلى المستوى الوطنى كانت

تيارات الحركة الوطنية المصرية تواجه مأزق الانتقال من فشل الأحزاب المعبرة عن النخبة السياسية لكبار ملاك الأرض المتداخلة مع الرأسمالية الوطنية، في تحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر عبر أساليب المفاوضات والحركة السلمية ، باتجاه نمو أشكال من الكفاح المسلح لقوات الاحتلال، وقصورها عن مواجهة دسائس القصر والأعيان وفساد أحزاب الأقلية.

وكان تنظيم الضباط الأحرار- خاصة بعد الهزيمة المرة في حرب فلسطين - هو أحد أبرز الأشكال الجبهوية المعبرة عن مشاكل هذا الانتقال ، الأمر الذي جعله يتقدم كجماعة قيادية قادرة على الفعل الثوري المسلح ، من داخل أجهزة الدولة ، أى من داخل الجيش .

وعلى المستوى النوى كان العالم يمشى فى مفترق طرق بين أشكال وأساليب الاستعمار القديم- البريطاني الفرنسي - وظهور الاستعمار الجديد بقيادة أمريكا ، الأمر الذى أنشأ «مرحلة انتقالية» تتسم بتفكك قبضة الاستعمار القديم وأساليب الاحتلال العسكى أمام ضربات الحركة الوطنية فى المستعمرات فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى المستوى النوى أيضا برز «الانقسام

العالمى» بقوة بين الشرق (الاشتراكى) والغرب الرأسمالى ، وهو انقسام يتفاعل كشرط موضوعى مع تفكك قبضة الاستعمار القديم، مع نمو حركات التحرر الوطنى ، منتجاً شروهاً موضوعية مواتية لنجاح ثورة يوليو فى مصر ، وتقدمها كثورة مساندة لثورات التحرر الوطنى فى الجزائر واليمن وليبيا والعراق ، وقادرة على مد يدها إلى ثورات التحرر الأفريقية والآسيوية واللاتينية ، وهى الظروف التى مكنت عبد الناصر من البروز كزعيم وطنى فى معارك التمسير والتأميم وبناء السد العالمى والإصلاح الزراعى والتصنيع .. الخ، ومكنته من البروز كزعيم قادر على التفاعل مع زعماء ذلك العصر مثل نهرو وتيتو وخورخيسوف ، ليعطى أبعاداً قومية وحدوية وعالم ثالثة وبداية لا يمكن إنكارها فى حركة عدم الانحياز وغيرها ، ووضعته فى دائرة الصراع ضده فى محاولات مستمرة لكسره وهزيمته.

### «عبد الناصر الراهن»

إن سمات زعامة عبد الناصر كانت نتاج عصر «الانتقال» من ذبول وانهيار الاستعمار القديم وجيوش احتلاله فى صورة تقلص الامبراطورية البريطانية ، وبداية بروز الاستعمار الجديد والإمبريالية المسيطرة على

الرأسمالية لنفسها وانتقالا إلى الكيكة ،  
وهجومها في ظل «العولة» لرسملة العالم ،  
واختراق السيادة الوطنية للدول عبر نشاط  
الشركات متعددة الجنسيات وبمجر الهجوم  
الصاروخي المسلح وحرب التلفزيونات .

فهل يحتاج هذا الوضع الجديد لعبد  
الناصر بسماته القديمة ، وهل يستطيع العالم  
النامي أن ينتج زعامات وحركات تحرير تعيد  
الفرنوس المفقود ، أي تعيد عصر الثورات  
الوطنية التي انكسرت ، أم أن لكل عصر  
ثوراته وزعاماته؟.

الاقتصاد والأسواق وعصر «الانقسام» بين  
الشرق والغرب ونمو حركات التحرر الوطني  
والثورات السياسية والاجتماعية المحاطة بتلك  
الظروف، تلك التي أنتجت القيادات الوطنية  
لذلك العصر : غاندى ونهرى ، وسوكارنو ،  
وتيتو ، ولوموبا ، ونكروما وكاسترو ومالوتسى  
تونج .. وغيرهم ، وثورته كانت كثوراتهم فى  
السمات الرئيسية..

لكن يبدو أن الحياة دارت دورة كاملة  
منتجة النظام العالمى الجديد ذى القطب  
الواحد ، وفى القلب منه الهجوم الأمريكى  
الكاسح لأمريكا العالم فى إطار من تجديد

## قالوا

\* إنما اللغة مظهر من مظاهر الابتكار فى مجموع الأمة ، فإذا هجعت قوة  
الابتكار ، توقفت اللغة عن مسيرها ، وفى الوقوف التقهقر ، وفى التقهقر الموت  
والانتثار

جبران خليل جبران

\* ما أضيق فكرى ، مادام لايتسع لكل فكر

ميخائيل نعيمة

\* لكى يكون المرء انسانا ، لا بد أن يجد شيئا يضحي من أجله.

جان بول سارتر

## فكرة

### مبادرة الإيجاد واتفاق ماشاكوس

استند إتفاق السلام بين الحكومة السودانية ، والحركة الشعبية لتحرير السودان في «ماشاكوس» الكينية ، على مبادرة الإيجاد التي أطلقتها السلطة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا في عام ١٩٩٤ بناء على طلب من الحكومة السودانية بمبادرة الإيجاد التي عرفت بإعلان المبادئ ، إتلفت فيه الحكومة السودانية والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان على أن تشكل بنود الإعلان ، الأساس الذي يتم بموجبه حل النزاع في السودان.

المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين ، ويجب التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية ، الحكم الذاتي لكل أهل المناطق المختلفة ، وأن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة بوفصل الدين عن الدولة ، ووجوب الدين والأعراف أن تكون أساساً لقوانين الأحوال الشخصية كما يجب تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين كما تكون حقوق الإنسان كما هو معترف بها دولياً جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات ويجب تضمينها في الدستور، الذي يجب أن ينص هو وكل القوانين على استقلال القضاء وفي حالة عدم الاتفاق على المبادئ السابقة، يكون للطرف المعنى الخيار في تقرير المصير ، بما

وتنص بنود الإعلان ، على أن الطرفين يقبلان الالتزام ، بأن تاريخ وطبيعة النزاع السوداني ، تظهر بوضوح أن الحل العسكري، لا يمكن أن يقود إلى سلام دائم واستقرار في البلاد وأن الحل السلمي والعادل يجب أن يكون هدفاً مشتركاً لأطراف النزاع ، كما يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي ، عن طريق الاستفتاء كما يجب على كل الأطراف أن تعطى الأولوية للمحافظة على وحدة السودان ، شريطة أن تضمن المبادئ التي ستلى في الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي للبلاد ومن بينها : أن السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والشفافات ، وأن القانون يجب أن يكفل

فى ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء على أن يتم الاتفاق على ترتيبات انتقالية تتفاوض أطراف النزاع حول منبتها ومهامها ، وعلى اتفاق لوقف إطلاق النار يتم تنفيذ كجزء من التسوية الشاملة للنزاع فى السودان.

إعلان مبادئ الإيجاد يوضح أن فكرة الانفصال التى وردت فى اتفاق «ماشاكوس» لم تكن جديدة أو مفاجئة كما تزوج بعض الكتابات . بل إن الحكومة السودانية نفسها قد وافقت قبل إعلان المبادئ بعامين فى عام ١٩٩٢ فى حوار مفتوح مع ممثل الحركة الشعبية فى فرانكفورت على مبدأ حق تقرير المصير ، الذى أصبح بعد ذلك جزءاً من أدبيات كل الحركة السياسية السودانية.

يحدد اتفاق ماشاكوس الفترة الانتقالية بست سنوات ، يمكن خلالها للحكومة المصرية ولأطراف عربية أخرى ، الدفع فى اتجاه بناء الثقة بين طرفى الاتفاقية فى السودان ، لالتزام

الحكومة السودانية بإنهاء كافة أشكال المظالم التى يشكو منها الجنوبيون ، لكى يأتى تصويتهم فى الاستفتاء الذى يجرى فى نهايتها لصالح الوحدة لا الانفصال.

ووحدة السودان تبدأ بدولة تفصل بين الدين والسياسة ، وتقيم مشاريع تنمية متوازنة وتعترف بالتعددية الدينية والثقافية والعرقية وتلتزم بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، وليس بإطلاق الشعارات وكيل الاتهامات المرتبطة والمتناقضة لاتفاق «ماشاكوس» الذى يوقف فى نهاية المطاف حرب أهلية أوجعت السودان ودمرت.

ووقف الصرب الألمانية ينبغى أن يكون مصلحة مصرية وعربية ، كما هو مصلحة سودانية وأفريقية بصرف النظر عن الأطراف التى سعت إلى إبرامه وإنجاحه.

## أمانة النقاش

### قالوا

\* إن عاقبة الجبن ، أوخم من عاقبة السلامة

نجيب محفوظ

\* لكل شئ طريق ، وطريق الجنة العلم

الامام على بن أبى طالب

\* المهم هو مايفعله المرء فى هذه الدنيا ، وليس كيف جاء إليها

إيزابيل الليندى

## فكرة

# معاداة السامية

وفقا للموسومة البريطانية .. فإن العداوة السامية يعنى اتخاذ موقف مناهض لليهود كمجموعة دينية أو عرقية . وأول من استخدم تعبير " معاداة السامية " هو الألماني " واهيلم مار " فى عام ١٨٧٩ لكى يصف الحملات المضادة لليهود التى كانت تجرى فى وسط أوروبا فى ذلك الوقت . ورغم أن هذا التعبير واسع الانتشار الآن .. إلا أن الموسومة البريطانية تعترف بأن ثمة خطأ فى تفسير وتعريف تعبير " معاداة السامية " حيث إنه يستخدم فى وصف كل أنواع التمييز ضد جميع الساميين بينما العرب وشعوب أخرى تنتمى إلى الجنس السامى ، ومع ذلك فإنهم ليسوا هدفاً لمعاداة السامية.

والمسيحية ثم حدثت القطيعة بعد تدمير الرومان للهيكل فى عام ٧٠ بعد المسيح . وأخذ المسيحيون يتحدثون عن مسئولية اليهود عن صليب المسيح وكيف قتلوا " ابن الله " .

وعبرت تعاليم الكنيسة عن العداوة لليهود والاحتقار لهم ، وبخاصة أن المسيحية تعتبر أنها جاءت برسالة لخلاص العالم وأن المسيح افتدى للبشر ولم يعد هناك مكان لليهودية التى لم يعد لها معنى سوى التمرد على الله .

وقد تخلت الكنيسة الكاثوليكية عن هذا الموقف عقب المحرقة ثم جاء إعلان الفاتيكان فى " NOSTRA AETATE " ( فى

والتعبير المذكور غير ملائم فى وصف التحيزات والتصرفات والتصرفات المناوئة لليهود .

فمعاداة السامية لدى النازيين الألمان ، التى بلغت الذروة فى المحرقة ، لها أبعاد عنصرية .. فقد اضطهدت اليهود باعتبار أن لهم خصائص بيولوجية معينة .

وفى العالم الإغريقى - الرومانى ، كانت الخلافات الدينية وراء نزعة العداوة للسامية .

فقد كان رفض اليهود الاعتراف بالآلهة التى تعبدها شعوب أخرى سبباً لإثارة الغضب والسخط . واشتعل التنافس بين اليهود ،



الأوروبي . وتم حرمان اليهود في معظم أوروبا ، خلال العصور الوسطى ، من حقوق المواطنة ومن تولى وظائف في الحكومة أو الجيش ، وجرى استبعادهم من عضوية نقابات التجار والصناع .

وفي أواخر القرن الحادي عشر أطلقت الحملة الصليبية الأولى موجة من العنف المعادي للسامية في فرنسا والإمبراطورية الرومانية ، ووقعت مذابح في "ورمس" وترييه (تقمان في ألمانيا الآن) وميتز (في فرنسا الآن) وشهد القرن الثاني عشر لأول مرة إطلاق شائعة كاذبة لتضليل الجمهور حول طقوس القتل أو جريمة الدم ، وهي الزعم بأن اليهود يستخدمون أطفالاً مسيحيين ليكونوا أضاحي في عيد الفصح اليهودي للحصول على دمهم لإعداد خبز بلا خميرة؛ وتم إحياء هذه الأسطورة في شرق ووسط أوروبا لتصبح في الثلاثينيات جزءاً من الدعاية النازية.

وثمة أداة أخرى لممارسة معاداة السامية في القرن الثاني عشر هي الشارة الصفراء التي يضعها اليهودي إجبارياً لكي تدل على أنه يهودي ، وقد أحيائها النازيون أيضاً .

وترجع عمليات عزل السكان اليهود عن بقية أفراد المجتمع في أحياء مغلقة (جيتو) داخل المدن إلى العصور الوسطى . واستمر هذا العزل حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في معظم أنحاء أوروبا . ومع نمو التجارة الأوروبية في أواخر

عصرنا ) في عام ١٩٦٥ الذي قام بتقويض تعاليم كنيسة روما حول اليهود واليهودية . فقد اعترف الفاتيكان بمشروعية الديانة اليهودية ( كدين متصل ) وقام بتبرئة اليهود من قتل المسيح . وتغيرت طقوس صلاة يوم الجمعة الحزينة لكي تكون أقل حدة تجاه اليهود . بل إن بابا روما اعترف بنوبة إسرائيل في عام ١٩٩٢ عقب توقيع اتفاقيات أوسلو بوقت قصير . وعند زيارته لإسرائيل في مارس عام ٢٠٠٠ ، وصف بابا روما معاداة السامية بأنها معاداة للمسيحية بالطبيعة واعتذر عن اتخاذ المسيحيين في السابق لموقف العداء للسامية .

\* \* \*

كان معظم اليهود قد استمروا يرفضون الدين الجديد مع انتشار المسيحية في القرون الأولى بعد المسيح . ونتيجة لذلك نظر المسيحيون إلى اليهود ككفرياء مقضى عليهم بالهجرة المستمرة والارتحال الأبدي ( وهو ماتصوره أسطورة اليهودي الثالث) بسبب موقفهم المعادي للمسيح وكنيسته .

وعندما سيطرت الكنيسة المسيحية في الإمبراطورية الرومانية أوحى زعمائها للباطرة بإصدار قوانين تعزل اليهود عن بقية المجتمع وتحد من حرياتهم على أساس أن سلوك ومواقف اليهود تهدد السيطرة الدينية المسيحية . وترتب على ذلك اضطراب اليهود - بايقاع مطرد - للإقامة على هامش المجتمع

القرون الوسطى، أصبح بعض اليهود من أنشط قطاعات السكان في التجارة والصرافة وإقراض الأموال... الأمر الذي أثار الضيق والسخط في أوساط المجتمع. وأدى هذا الغضب ( من النشاط الاقتصادي اليهودي ) على خلفية التحيزات الدينية التقليدية إلى الطرد القسري لليهود من عدة دول وأقاليم ، منها إنجلترا عام ( ١٢٩٠ ) وفرنسا ( القرن الرابع عشر ) وألمانيا ( الخمسينيات من القرن الرابع عشر ) والبرتغال ( ١٤٩٦ ) .

وبلغ اضطهاد اليهود الذروة في أسبانيا عام ١٤٩٢ حيث تم طرد السكان اليهود بأعدادهم الكبيرة هناك بعد طول إقامة. ولم يسمح بالبقاء في أسبانيا إلا لليهود الذين اعتنقوا الديانة المسيحية . أما الذين اشتبه في أنهم مازالوا يتمسكون بالدين اليهودي ، فقد قدموا إلى محاكم التفتيش. وأسفرت عمليات الطرد الجماعي عن انتقال مراكز الحياة اليهودية من أوروبا الغربية إلى تركيا ثم إلى بولندا وروسيا .

وظلت فكرة أن اليهود يجلسون الشر تشكل محور حركة الإصلاح الديني البروتستانتية . وساعد اعتماد مارتن لوثر، زعيم تلك الحركة ، على الإنجيل كمصدر وحيد للسلطة المسيحية في إشعال غضبه على اليهود لرفضهم للمسيح ، وكتب يقول : " نحن نستحق اللوم لأننا لم نقتلهم ، بل سمح لهم بأن يعيشوا بحرية في وسطنا رغم جريمة القتل

التي ارتكبوها واللغة التي حلت بهم وتجديفهم على الله وكذبهم واقتراءاتهم " .

وقد أكد النازيون على هذه الآراء التي نبذتها الكنيسة اللوثرية الإنجيلية البروتستانتية في أمريكا عام ١٩٩٤ .

في عصر التنوير لم يعتبر المفكرون أن اليهود مسئولون عن صلب المسيح ، ولكنهم حملوهم مسئولية المظالم التي ارتكبتها أتباعهم . وكان هذا هو موقف " دنيس ديرو " وفولتير اللذين هاجما اليهود كمجموعة تنفر من المجتمع وتمارس طقوس " دين بدائي وخرافي " ومع اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩ وظهور شعارات الحرية والإخاء والمساواة ، أصبحت حقوق المواطنة تشمل اليهود . غير أن الاحترام لحقوق هؤلاء اليهود كان مشروطاً برغبة اليهود في التخلي عن عاداتهم البالية وتمسكهم بهوية مشتركة . وكان هذا معنى الشعار الذي رفعته الثورة فيما يخصهم " كل شيء لليهود كقفراد ، ولا شيء لليهود كشعب " .

وكانت فرنسا في طليعة حركة أفراد المساواة المدنية والقانونية لليهود. وأدى غزو نابليون بونابرت للولايات الألمانية إلى تحرير اليهود في بعض هذه الولايات ، ولكن اليهود واجهوا بعد هزيمته ، سلسلة من التكتسات القانونية.

وحتى في فرنسا نفسها ، فإن التحرير لم يكن يعني إنهاء العداء للسامية . فمع ظهور

القومية كعنصر حاسم في المجتمع الأوربي في القرن التاسع عشر ، اكتسب العداء السامية طابعاً عنصرياً بدلاً من الطابع الديني ، نظراً لأن الشعوب المتجانسة - عرقياً - لم تشعر بارتياح لوجود عناصر يهودية " غريبة " بينها . وانبثقت نظريات تؤكد أن اليهود جنس أدنى من " الأجناس " الأرية .

وطبيعة الحال .. لم تتردد بعض الحكومات في أن تجعل من اليهود " كبش فداء " للمظالم الاجتماعية والسياسية القائمة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، أصبحت معاداة السامية حركة منظمة لها أحزابها السياسية في ألمانيا والنمسا .

وخصصت الإمبراطورية الروسية مناطق محددة يقيم فيها اليهود وفي فرنسا ، تركت قضية الضابط في الجيش الفرنسي الذي يدعى الفريد دريفوس عام ١٨٩٤ أثراً سيئاً في الحياة السياسية الفرنسية بعد أن اتهم - زوراً - بالخيانة ، لأنه يهودي واتسع نطاق حملات العداء للسامية بعد أن نشر البوليس السري الروسي في بداية القرن الماضي " بروتوكولات حكماء صهيون " ، وهي عبارة عن مسودة مؤامرة يهودية للسيطرة على العالم . وتقول الموسوعة البريطانية إن هذه البروتوكولات " مزورة " .

غير أن عاصفة العداء للسامية انطلقت من عقائدها في ألمانيا النازية تحت قيادة أدولف هتلر ( من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٥ ) ، وبلغت

مستوى مخيفاً لم يقتصر على ألمانيا وإنما تجاوزها إلى أماكن أخرى .

ففي فرنسا ظهرت حركة معادية للسامية تحت اسم " الكاجولار " - **CAGOU** " **LARDS** " أي الرجال ذوي الغمء " ( الغطاء الذي يغطي الرأس والعنق ) ، وفي المجر ، تأسست حركة " الصليب السهم " ، وفي بريطانيا ، تشكل " الاتحاد البريطاني للفاشيين " ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهرت الجمعية الألمانية - الأمريكية الموالية للنازية و " القمصان الفضية " .

وطرح النازيون الآن ما سموه " الحل النهائي للمسألة اليهودية " .. وهو قتل جميع اليهود واستئصالهم من الجنس البشري .

واستندت النازية إلى فكرة تفوق الجنس الأري . وأصبح العداء للسامية في ألمانيا النازية سياسة رسمية ، يجري تعليمها في المدارس وشرعها في المجالات العلمية ومعاهد الأبحاث .. كما يجري الترويج لها عبر أجهزة دعاية قوية . وتمت إقامة معسكرات الإبادة النازية في أوشفيتز وثلينغن وبيلازيك وماجداينيك وتريبلينكا خلال الحرب العالمية الثانية حيث هلك عدد كبير من اليهود إلى جانب العناصر الديمقراطية واليسارية والليبرالية التي عارضت الحكم النازي الهتلري .

\* \* \*

ومن هذا العرض التاريخي نستنتج أن

العداء للسامية كان يتركز في أوروبا والولايات المتحدة وليس في العالم العربي .. بل إن العرب لاعلاقة لهم - من الأساس - بكل الحركات المعادية للسامية.

ولم يحدث أن ترد في أي ركن من أركان العالم العربي أن اليهود جنس أدنى من العرب .. فالعرب ساميون مثل اليهود، وبالتالي فإن اتهام العرب أو المصريين بمعاداة السامية .. حكاية مقطعة من أولها إلى آخرها للتغطية على جرائم شارون ضد الشعب الفلسطيني واستخدامه نفس الأساليب النازية الهلترية بعد أن أصبحت إسرائيل هي أداة السيطرة الاستعمارية الجديدة على العالم العربي وثوراته.

والعداء لإسرائيل لايعنى - عند العرب - العداء لليهودية ، ومع ذلك ، فإن من يكشف الستار عن جرائم إسرائيل واغتصابها لأراضي الشعب الفلسطيني وسلبها لحقوقه القومية .. أصبح يتعرض للاتهام بمعاداة السامية . بل إن إسرائيل وحمايتها يحاولون أن يربطوا بين مقاومة العلوان والاحتلال والتوسع الإسرائيلي وبين الإرهاب والعداء للديمقراطية ومناهضة الحضارة الغربية.

وتستند الحملة الصهيونية - الغربية إلى مفاوضات تحاول تصوير الإسرائيليين باعتبارهم الضحية ، وتحاول الإيهام - بالتالي - بأن كل من يقف في وجه جرائمهم يعد متواطئاً مع أعداء السامية.

وهؤلاء يريدون تجميد الوعي العالمي عند لحظة المحرقة. ومنذ سنوات طويلة ، نلاحظ جهوداً أيديولوجية وبعثية منظمة لتكوين " عقدة ذنب" لدى الغرب ، وخاصة الأوروبيين تجاه اليهود مع تنمية هذه العقدة باستمرار .. رغم أن الشعوب الأوروبية - يوجه عام - قاومت النازية ، وضحت القوى اليسارية والديمقراطية ، على امتداد الساحة الأوروبية بالكثير في النضال ضد هتلر ، ودفع الكثيرون من القادة حياتهم ثمناً لهذا النضال.

والملاحظ أيضاً أن معزوفة معاداة السامية تظهر كلما اشتدت موجات الإدانة العالمية لسياسة القمع والقتل الجماعي والحصار والاختيالات وتدمير المنازل ومصادرة الأراضي والاستيطان التي تمارسها إسرائيل يوميا ضد الشعب الفلسطيني.

بل إن القاعدة الفكرية التي تحكم التعامل الإسرائيلي مع الفلسطينيين .. تنبع من نظرة عنصرية تعتبر العرب جنساً أدنى لا يختلف عن " الصراصير" و" النمل" والزواحف كما عبر عن ذلك جنرالات وحاخامات في إسرائيل.

وكما تصاعدت مشاعر الغضب إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية ، تحاول إسرائيل قلب الحقائق وإلصاق تهمة معاداة السامية بالعرب ، وتحويل السبب إلى نتيجة والعكس. ويشدد الحصار على الدوائر الصهيونية في العالم بسبب التوجه الأوربي الجديد الذي يرى ضرورة التمييز بين الصهيونية واليهودية.

التنازل التاريخي من أجل « مصالح تاريخية ». يطالب القادة الإسرائيليون باغتصاب هذه النسبة الباقية أو معظمها على الأقل ، ولذلك يوسعون شبكة المستوطنات ويصادرون المزيد من الأراضي الفلسطينية كل يوم ، ويحاولون الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق غير صالحة لسكنى البشر من الفلسطينيين.

إنها الطلعة الجديدة للنازية. والصهيونية حركة عنصرية أمنت بالفعل في الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية بموجب القرار رقم ٢٣٧٩ قبل أن تتدخل الولايات المتحدة وتمارس أبشع الضغوط لإلغاء هذا القرار في سبتمبر عام ١٩٩١.

ولا يمكن توظيف تهمة معاداة السامية كمبرر لحرب الريادة التي تشنها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين .

وكما يعترف الكاتب الأمريكي تيم وايز ، فإن الإجراءات القمعية الديموية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني تمثل إحدى صور معاداة السامية .. فالصهيونية ربما تكون أكثر أشكال معاداة السامية عمقا ورسوخا في أرض الواقع الآن نتيجة لما ألحقته من شقاء ويؤس بالفلسطينيين ، كما يقول هذا الكاتب الأمريكي.

## فيل زكي

والرأي السائد الآن في الدوائر العلمية والسياسية الأوربية أن نقد ومعاداة الصهيونية - وهي حركة سياسية وفكرية لايزيد عمرها على قرن وربع قرن - لايعنيان بالضرورة معاداة اليهودية بصفتها تقليداً دينياً وثقافياً عمره ٥٥٠٠ سنة.

ويقول الكاتب السياسي الأمريكي تيم وايز (وهو من أصل يهودي) أنه من الضروري الفصل بين المفهومين ، حيث يمكن للمرء أن يعارض الصهيونية دون أن يكون متحيزاً ضد اليهود بصفتهم يهودا ، كما أن تلييد إسرائيل لايمتنع بالضرورة من أن يكون المرء مداناً بمعاداة السامية.

ويرى الكاتب اليهودي - الأمريكي ريتشارد كوهين أن المساواة بين معاداة السامية ، من ناحية ومهاجمة إسرائيل والصهيونية ، من ناحية أخرى .. هو أمر يشبه ماكان يفعله النازيون الألمان.

واليهودية عقيدة وتراث ديني. أما الصهيونية فأنها فكرة وعقيدة سياسية قام على أساسها الكيان الإسرائيلي ، وهي تمثل حركة استعمارية تنادى بتكوين وطن لليهود على حساب شعب آخر ينكرون عليه كل حقوقه القومية .. وتم تشريد الملايين من أبنائه في كل أصقاع الأرض.

وحتى بعد أن اكتسفت قيادة الشعب الفلسطيني بنسبة تقبل عن ٢٢ في المائة من أراضي فلسطين التاريخية - وقدمت هذا





# كتب

---

- 
- ١- كريم مروة يتذكر: موقف الماركسية من الدين
  - ٢- الصحة في مصر وسيناريوهات المستقبل
-

# موقف الماركسية من الدين

## كريم مروة

في كتاب «كريم مروة يتفكر فيما يشبه السيرة» الذي يصدر قريباً عن دار المدى، تحدث المفكر اللبناني في فصل منه عن علاقته برجال الدين، ومواقف الماركسية من الدين - وكريم مروة (مواليد ١٩٢٠) هو كاتب ومفكر لبناني وأحد أبرز قادة الحزب الشيوعي اللبناني - وفي الحوار التالي معه الذي أجراه «صقر أبو فخر» يكشف مروة عن جوانب هامة من شخصيته وتفكيره.

هي فلسفة مادية . إذ اعتبرت إن ما هو أهم من ذلك هو دعوة الأحزاب الشيوعية خصوصاً واليسارية والعلمانية عموماً بحتى وهي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، إلى إقامة علاقات حقيقية مع المؤمنين من كل الأديان ومع أحزابهم ، في التخلّص من أجل تحقيق الحرية والسمادة للناس . وأطلقت فكرة ، لاقت اعترافات في بعض الأوساط الماركسية ؛ تشير إلى أن الإيمان ، مثل عدم الإيمان ، هو مسألة شخصية . وما زالت أدافع عن هذه الفكرة

\*\* علاقاتي ، اليوم مع عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين تعود إلى بعض مواقف عندي صدرت في كتب وكتابات ومحاضرات عبرت فيها عن نقد بعض مواقف الماركسيين والعلمانيين من الدين . وذكرت في كتاباتي هذه بمواقف لماركس وإنجلز ولينين من الدين ، وكيف أنها مختلفة عما ألصق بهم وبالماركسية والدين من دون أن أدخل في جهد غير مجد للتوفيق بين مختلفين لا يمكن التوفيق بينهما ، أي الدين بما هو دين وبالماركسية بما



منذ أن بدأت أتصدى لهذا الموضوع في أول كتاب لى يعالج طبيعة ومصادر وتجليات الأزمة في الحركة الثورية العربية ، هو كتاب «كيف نواجه الأزمة» ، الصادر في صيف عام ١٩٧٤. وظلت كل هذه الأبحاث وكل هذه الافكار تقتصر كتاباتي حتى الآن . وآخر كتابين عالجا هذه القضايا ، أثارا اهتماماً ، هما كتاب «حوارات» (١٩٩٠) وكتاب «حوار الابدبيولوجيات» (١٩٩٧) . وقد أتاحت لى هذه الكتابات فرصة للقاء والنقاش ، فى محاضرات وندوات متعددة مع هذا الوسط الصعب ، أعنى الوسط المرتبط بالفكر الدينى وبالأحزاب والمؤسسات الدينية.

أذكر من هذه اللقاءات تلك التى دعيت إليها بعد صدور كتاب «حوارات» فى عام ١٩٩٠ وهى : ندوة فى المركز الثقافى فى بعقلين ، شارك فيها كل من الدكتور عبد الرحمن منيف. والدكتور عصام خفاجى وسمير سعد مراد وسمير أبو نمدان ، وندوة أقيمت فى صيدا ، بدعوة من الدكتور مصطفى دنشلى ، شارك فيها السيد محمد حسن الأمين والشيخ إبراهيم المصرى ، عضو قيادة الجماعة الإسلامية ورضاً سعادة ، من حركة أمل ، فضلاً عن مصطفى دنشلى نفسه . وندوة فى

بعلبك، حضرها الشيخ جعفر المهاجر وعدد كبير من ممثلى التيارات السياسية بما فيها التيارات الإسلامية وندوة معائلة فى الهرمل ، ندوة من نوع مختلف فى القرعون ، بدعوة من الدكتور جورج حجار ، شارك فيها عدد من الأساتذة الجامعيين كما ليبت فى عام ١٩٩١ بدعوة من اتحاد الطلاب المسلمين لإلقاء محاضرة تميزت بالنقاش الصريح ، الذى تجاوزت فيه وتجاوز الحضور الحساسيات السياسية والدينية ، وقد حضرها قاديون من حزب الله كما حاضرت فى مركز الإمام الخمينى الثقافى فى عام ١٩٩٢ حول رسالة الإمام الخمينى ، التى وجهها إلى جورياتشوف بدعوة فيها إلى التخلي عن الشيوعية والدخول فى الإسلام . وشاركنى فى الندوة الشيخ حسن حمادة . وأعتبر أن مجرد دعوتى لإبداء رأى فى الرسالة بولكان رأياً مختلفاً بوضوح عن الرسالة ، تعبير عن روح تسامح عالية . وجميع هذه اللقاءات والندوات والمحاضرات تميزت بالصراحة والحرية فى النقاش وكانت ، بالنسبة إلى أول مندخل إلى هذا الوسط من الباب الواسع ، من نون أفكار مسبقة من قبل الداعين ومن نون أفكار مسبقة من قبلى ومن نون مساومة من أحد منا حول أفكاره .

على الهاتف في إذاعة «مونت كارلو» حول  
زيارة قداسة البابا إلى كوبا.

إلا أنني أحب أن أضيف إلى ما تقدم  
تفصيلاً مهماً عن لقائي مع ثلاثة رجال دين  
كبار هم : البطريرك مار نصر الله صفير  
والإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين  
والعلامة السيد محمد حسين فضل الله . وقد  
جاءت هذه اللقاءات في الفترة التي أعقبت  
اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية . اللقاءان  
مع البطريرك صفير ومع الإمام شمس الدين  
حصلتا في نهاية عام ١٩٩٠ ، بعد خروج  
العماد ميشال عون من القصر الجمهوري وبدء  
مرحلة السلام الأهلي . وكان جورج حاوي أطلق  
في تلك الفترة سلسلة تصريحات يوضح فيها  
موقف الحزب الشيوعي من الدين ، بهدف  
تبني الأفكار السائدة التي تعتبر الحزب  
الشيوعي معادياً للدين . وأعلن في تصريحاته  
تلك أن الحزب الشيوعي ليس حزباً ملحداً ، بل  
هو حزب سياسي تتسع صفوفه لكل المناضلين  
من أجل التغيير ، بمعزل عن انتماءاتهم الدينية  
وغير الدينية ، مؤمنين وغير مؤمنين وهو ما  
نصت عليه أنظمتها الداخلية على النوام . وأذكر  
أن كلا من البطريرك صفير والإمام شمس  
الدين نصحانا بالاعتكاف عن مثل هذه

وإذا شئت فلأنني أقدم لك نماذج من  
أسماء رجال الدين ، الذين يسعدني أن تكون  
علاقاتي مع أصحابها علاقات ود واحترام  
وفي المقدمة من هؤلاء السيد علي مهدي  
إبراهيم ، الذي تستمر علاقتي معه منذ مطلع  
السبعينيات والسيد محمد حسين فضل الله  
والمرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين  
والمطران غريغور حداد والمطران جورج خضر  
والشيخ عبد الأمير قبلاق والسيد محمد حسن  
الأمين والشيخ محمود فرحات والسيد هاني  
فحس والسيد كاظم إبراهيم ، وأذكر من  
التاريخ الأول أسماء الشيخ محمد جواد مغنية  
والشيخ عبد الله العلي والسيد موسى  
الصدر والشيخ صبحي الصالح والشيخ أحمد  
المجوز والمطران نيفون سابا والخورى  
طانيوس منعم والمطران يولس الخورى ، والأب  
انطون مالك ، الذي كان في صور كاهناً ،  
وأصبح في ميثا بوليس في أمريكا مطراناً  
وقد التقيت به في عام ١٩٧٨ في مدينة  
ميثا بوليس ، إذ جاء ، بعد سماع كلمتي في  
الاحتفال الذي أقيم حول لبنان ، لينكرني  
بتاريخ قديم من العلاقة بينه وبين والدي في  
الاربعينيات . أما المطران بشارة الراعي فلما  
التق به ، لكنني اشتركت معه في حوار صريح

التصريحات حول الإلحاد ، لأنها لا تغيد في شيء مما نبتغيه منها وقال لنا ، بوضوح ، إن الممارسة السياسية وحدها هي التي يلتفت إليها الناس ويولونها اهتمامهم ، فيما يتعلق بالحزب الشيوعي ، وبأي من الأحزاب العلمانية الأخرى .

ولعل أهم ما سمعته من رجل دين هو ما قاله لنا الشيخ شمس الدين في هذا الصدد وهو يتكلم ابتسامة عريضة ، لا تخلو من السخرية : ليس ثمة إيمان مطلق ولا كفر مطلق . فالمؤمن يتعرض في أقصى حالات إيمانه للحظات شك ، عندما يعجز عن تفسير ظاهرة من الظواهر الخارقة . والأمثلة ذات بالنسبة للذي لا يؤمن بوجود الخالق . إذ هو يعجز عن إثبات نفيه هذا ، فضلاً عن أنه يجد نفسه في لحظات معينة عاجزاً عن تفسير ظواهر خارقة ، فيقتله الشك في يقينيته . وأردف قائلاً : ألا ترون أن كثرة من بين كبار العلماء ممن يقتحمون أسرار الكون والحياة تنتمي إلى جمهور المؤمنين بدياناتهم المختلفة ؟ وقد أتيت لي ، بحكم علاقتي برجال الدين ، أن أسمع مثل هذا الكلام مع المطران غريغوار حداد والمطران جورج خضر والسيد محمد حسن الأمين والأب يوسف مونس . وأحب ، هنا

، أن أنقل ما قاله لنا ، ذات مرة السيد محمد فضل حسين الله ، بهذا الخصوص وهو ما أشار إليه في اللقاء الذي أجرته معه جريدة «السفير» بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠١ ، إذ قال : « كنت مرة في مجلس مع مثقفين منهم كريم مروية وحبيب صائق وغيرهما . قلت لهم ليس هناك ملحد . لأن الإلحاد يحسم بعدم وجود الله . ولكن يجب قيام الدليل على عدم وجود الله . لأن النفي الحاسم الجازم يحتاج إلى دليل كما إن الإثبات الحازم يحتاج إلى دليل... من يستطيع أن يقول أن الله ليس موجوداً ؟! مثلاً قال جاجارين عندما صعد إلى الفضاء : لم أر الله . قد يقول شخص غير مسلم : لم يثبت عندي الدليل على وجود الله ولكن ليس عندك دليل على العدم . أما الإمام موسى الصدر فقد قال لنا ، في زمن سابق (١٩٧٤) كلاماً من نوع آخر ، تميز بقدر عال من المسؤولية ، ووافق واسع بونظرة حكيمة بعيدة المدى كنا نلتقي به ، يومذاك ، للمرة الأولى . وقد تم اللقاء بواسطة المحامي زكريا رعد في منزله ويحضره وكنا ثلاثة من قيادة الحزب الشيوعي : جورج حاوي وعلى العبد وأنا ، تحدث إلينا ، يومذاك ، بلهجة الواثق من كلامه ، في ظروف كانت تبو له وأنا

شديدة الصعوبة ، حافلة بالمفاجآت ، لا تبشر بإمكانات التغيير في لبنان ، في زمن قريب ، لا في شروط مشروعه هو ، ولا في شروط مشروعنا . قال ما مضمونه : نحن محكومون بالتعاون فيما بيننا من دون أن نحشر أنفسنا في تحديد صيغة علنية وعملية لهذا التعاون . يكفي أن تكون شعارات حركة المحرومين قريبة من شعاراتكم ، ولذلك فإن من المبكر ، المبكر جدا ، الحديث عن احتمال تحول الاختلاف القائم بين عمامتى وبين أيديولوجيتكم إلى خلاف وفراق!.

■ لملك كتابات عديدة تعالج فيها موضوع الدين والموقف الماركسي من الدين ما هو موقفك حقا من الدين؟.

•• هذا الموضوع دقيق وشائك . وقد عالجت في بعض كتبي كما نكرت لك ، قبل قليل ، وإن أدخل هنا في تفاصيل تلك المعالجات ... بل سنجيب باختصار والاختصار في مثل هذه الحالات يحمل احتمالات التعسف والخلل . واعتقد أننا سنظل بحاجة إلى مزيد من البحث في هذا الموضوع من أجل التخفيف من الآثار السلبية لردود الفعل بين التيارات الفكرية المختلفة ، وبين العلمانيين والدينيين خصوصاً ، هنا وهناك . وهي ردود فعل تغنيها

الدوائر المعانية لحركة التقدم في بلداننا ، من داخلها ومن خارجها وما أحب أن أقوله باختصار ، هو أن الدين ظاهرة اجتماعية تاريخية . وهي قد ولدت مع الإنسان منذ فجر التاريخ ، وشكلت وعيه الأول . إن عمر الأديان السماوية يزيد على ثلاثة آلاف سنة ، لكن الوعي الديني أبعد من ذلك بالآلاف السنين . وقد شكل الدين ملاذا للبشر في مواجهة أسئلة صعبة ومحيرة ، من جهة ، لا تجد أجوبة عنها إلا في الغيب ، وأسئلة سهلة ، من جهة ثانية ، يمكن الجواب عنها عندما تتوافر الشروط لذلك . وهي شروط بشرية لا علاقة لها بالغيب والغيبيات . الأولى تتصل بالوجود وبأسراره ، والثانية تتصل بالحياة اليومية ، وبالطموح إلى جعله أكثر حرية وعدالة وإنسانية .

إن باستطاعة الفلاسفة أن يقولوا ما يريدون في تصوره للعالم : كيف نشأ وكيف تطور وكيف يزول . لكن أصحاب المشاريع المتعلقة بتحسين حياة الناس معنيون بأمور أخرى تمحور حول هذا الموضوع ، بالذات ، أى جعل حياة الناس أفضل . لذلك فلا يعنيني ، كسياسي ومناضل من أجل التغيير ، الجانب الأول من الوعي عند الإنسان ، المرتبط بالغيبيات فذلك شأن يخص أصحابه ، ولا

قدرة لى على الجدل فيه ما يهمنى من وعى الإنسان هو ضرورة أن يمتلك الحرية أولا ، التى تتبع له امتلاك المعرفة بأن تحسين شروط حياته أمر مختلف عن تلك الأمور المتعلقة بأسرار الوجود. لأن تغيير شروط الحياة أمر بشئى ، والإنسان وحده المعنى بحل القضايا المرتبطة به فى مختلف جوانب حياته وفى مختلف مراحلها . إن الإيمان هو ، فى اعتقادى ، مسألة شخصية كذلك هو الحال بالنسبة لعدم الإيمان . أما المشترك بين المؤمن وغير المؤمن فهو البحث الجاد عن الوسائل واستنباط المشاريع التى تساهم فى تحرير الإنسان من العبودية بتحقيق السعادة له . لذلك أقول إن على الشيوعيين والاشتراكيين ، وعلى العلمانيين عموماً ، ألا ينظروا إلى الأديان والمتدينين كخصام ، بل عليهم أن يجذبوا هؤلاء المؤمنين إلى أفكارهم ومشاريعهم ، وأن يجهدوا فى التفتيش فى الأديان وفى الأفكار الإصلاحية على اختلافها عما هو مشترك بينها من أمور تتعلق بالإنسان وبكل ما يتصل بتأمين الحرية له فى شئون حياته المادية والروحية إن المهمة الأساسية للاشتراكيين هى العمل على تعظيم جيش المناضلين من أجل تحقيق التغيير فى خدمة الإنسان وتحرره

وتقلصه وسعائه. وقيم الاشتراكية ومنها ومشاريعها السياسى عندما يجرى تجديده وتطوره وتأمين شروط تحقيقه ، هى ، بالنسبة إلى كاشتراكى ، الطريق الأقصر إلى تحقيق هذا الهدف.

وما أنا أزودك ببعض المقتطفات التى أقتفيها من كتابات ماركس وإنجلز ولينين واستشهدت بها فى كتبى الثلاثة : «كيف نواجه الأزمة» و«حوارات» و«حوار الايديولوجيات».

■ معنا إذن ، ننشر هذه المقتطفات فى سياق هذا الجواب.

« فى كتاب «كيف نواجه الأزمة» وتحت عنوان «الماركسية والدين والمحرك الأساسى للتطور» استشهدت بالمقتطفات التالية من كتابات لينين ، مقدما لها بما يلى:

« فى الحقيقة فإن هذا الوضع هو الأساس فى موقف الماركسية من قضية الدين وهو موقف لا يعادى الدين كدين ، بل يعادى استخدامه كداة من أجل إبقاء الجماهير العمالية والفلاحية ، ولا سيما فى البلدان المتخلفة التى تضغطها الإمبريالية واحتكاراتها ، فى حالة دائمة من الخمول ، أسيرة الغيبىيات ، بعيدة عن المشاركة

الضرورية في النضال من أجل الدفاع عن مصالحها وإزالة الاستغلال عن كاهلها»..

«يقول لينين في مقاله عن «الاشتراكية والدين»: «إن البرجوازية الرجعية تسعى في كل مكان لتسكير الأحقاد الدينية- وقد بدأت تفعل ذلك عنينا- لكي تشغل-انتباه الجماهير بهذا الجانب وتحولها عن المشاكل الاقتصادية والسياسية الجوهرية فعلاً، هذه المشاكل التي تحلها الآن البروليتاريا الروسية المتحدة عملياً في النضال الثوري».

وفي مكان آخر يقول لينين: «يجب أن يصبح الدين قضية خاصة، هذا هو التعريف المألوف لموقف الاشتراكيين من الدين . وإنه لهم أن نحدد بدقة مدلول هذه الكلمات تجنباً لكل سوء فهم . على الدولة ألا تدس أنفها في قضية الدين والجمعيات الدينية لا ينبغي لها أن ترتبط بسلطة الدولة . لكل إنسان حرية الاعتقاد بأي دين يشاء أو عدم الاعتراف بأي دين من الأديان ، أي حرية أن يكون ملحداً أو مؤمناً، حال الاشتراكيين . ولا يجوز التسامح مع الفوارق الدينية بالمعتقدات الدينية».

وفي مقاله عن موقف حزب العمال من الدين يتحدث لينين عن إمكانية انتساب المتدينين للحزب الاشتراكي ، فيقول: «إذا جاء

كاهن إلينا ليقوم بعمل سياسي مشترك وقام بمهمته في الحزب ، بكل وجدان ، نون أن يعارض برنامج الحزب ، كان بإمكاننا أن نقبله في صفوف الحزب الاشتراكي -الديمقراطي ، لأن التناقض بين روح برنامجنا ومبادئه وبين عقائد الكاهن الدينية قد يبقى ، في هذه الأحوال ، تناقضاً خاصاً بالكاهن يتعلق به شخصياً.

ويتابع لينين في المقال نفسه: «ينبغي لنا أن نقبل في صفوف الحزب الاشتراكي -الديمقراطي جميع العمال الذين لا يزالون يؤمنون بالله . وليس هذا وحسب ، إنما ينبغي لنا أيضاً أن نعمل على اجتذابهم إلى الحزب . إننا نعارض إطلاقاً أقل إهانة توجه لعقائدهم الدينية . ولكننا نجتنبهم لكي نرببهم بروح برنامجنا».

تلك كانت استشهاداتي بأقوال لينين حول الدين التي عرضتها في كتابي «كيف نواجه الأزمة»؟.

أما في كتاب «حوار الايديولوجيات» فقد استشهدت بما قاله ماركس وإنجلز بصدد الموقف من الدين في فصلين من الكتاب ، الفصل المتعلق بالنقاش مع الإمام الخميني والفصل المتعلق بدور العوامل الروحية في

تكوين الوعي الاشتراكي . وأورد هذه النصوص من دون ربطها بسياق بحثي .

يقول ماركس عن هذا الموضوع ، بالنص ، في مقدمه كتابه في «نقد فلسفة الحق عند هيجل» :

«الدين هو النظرية العامة لهذا العالم ، خلاسته الموسوعية ، منطق في صيغته الشعبية مناط شرفه الروحي ، حماسته سجنائه الأخلاقي ، تكملته المهيبه ، أساس عزائه وتبريره الشامل . إنه التحقيق الخيالي لكيونة الإنسان ، لأنه ليس لكيونة الإنسان واقع حقيقي . إذن ، بالفصل ضد الدين هو ، بصورة غير مباشرة ، نضال ضد ذلك العالم الذي يشكل الدين عبيره الروحي . إن الشقاء الديني هو تعبير عن الشقاء الواقعي . وهو ، من جهة أخرى ، احتجاج عليه . الدين زفير المخلوق المقموع ، قلب عالم لا قلب له كما أنه روح شروط اجتماعية لا روح فيها . إنه أفيون الشعوب» .

وفي مقاله «برونو باور» والمسيحية الأولى يتحدث إنجلز عن الدين ، رداً على الذين يستهزئون بالظاهرة الدينية ، بأن ظاهرة سيطرت خلال ١٨٠٠ عام على عقول البشرية المتحضرة ، وجعلت الامبراطور قسطنطين ،

صاحب اللطامح اللامحدودة ، يعتنق المسيحية الأولى بالنص : «إذا أردتم أن تلخصوا فكرة صحيحة عما كانت عليه الجماعات المسيحية الأولى فلا تقارنوها بالجماعات الدينية في أيامنا . إنها تقببه ، على الأكثر ، الفروع المحلية للجمعية العالمية للشغيلة» . ويقول إنجلز نفسه في مقاله «إسهام في تاريخ المسيحية الأولى» : «إن تاريخ المسيحية الأولى يقدم نقاط تماس ملفتة للنظر مع الحركة العمالية المعاصرة فالمسيحية ، كهذه الحركة ، كانت في بدايتها حركة مضطهدين لقد ظهرت في البدء كدين للعبيد والمصريين ، للفقراء والمحرورين من الحقوق ، للشعوب المستعبدة التي شربتها روما كلالها ، المسيحية والاشتراكية العمالية تبشيران بالخلاص القريب من العبودية والبؤس . المسيحية تضع هذا الخلاص في العالم الآخر ، في حياة ما بعد الموت ، في السماء ، في حين تضع الاشتراكية في هذا العالم ، من خلال تحويل المجتمع بأكمله يلاحقان ويطاردان ، ويتعرض أعضاءهما للحرمان ، ويخضعون للقوانين الاستثنائية ، الأولى كعدو للجنس البشري ، والأخرى كعدو للحكومة والدين والعائلة والنظام الاجتماعي» . نضيف إلى كل ذلك ما جاء في

كتاب «العائلة المقدسة» ، على لسان ماركس ، من رد عنيف على الهيجليين الشباب الذين يضعون الدين في موضع العدو ، معتبراً هذا الموقف هو تمويه للعدو الحقيقي ، العدو الجلبقى.

ويتضح من هذه الاستشهادات السريعة ، التي تؤكد المنهجية العلمية للماركسية في تعاملها مع الظواهر التاريخية بموضوعية ، إن الماركسية ، رغم تعارضها فلسفياً مع الدين ، لم تجعل من المشروع الاشتراكي المرتبط باسمها هدفاً لنقده ، بل نظرت إليه بقيمته كنتيجة من النتائج التي أفرزتها العوامل الاجتماعية التاريخية المتعددة . واعتبرت أنه شكل معين للوعي لا يجوز النظر إليه بتبسيط ، بل في حركته منذ نشوئه ، كرد فعل على الظلم في شروط تاريخية معينة ، وكستوى معين من موقع معين للدفاع عن القيم الإنسانية والروحية والتبشير بها . وإذا نظر إلى الأديان ، وأكثر تحديداً الاسلام ، في الوقت الراهن في بلداننا ، فإنا نجد أنها تستخدم ، مثلاً كان يحصل في العصور الغابرة ، كغذاء روحي في تطعيم الحركات السياسية والاجتماعية الكبرى - كما يشير إلى ذلك انجلز - لكي تصبح هذه الحركات أكثر قدرة على تعبئة أوسع الجماهير

حولها . ذلك أن الوعي الديني وهو الذي يجمع في تكوينه بين ما هو بسيط وما هو متقدم ، يشكل عاملاً بالغ التأثير في استقطاب جماهير المؤمنين المهيئين ، بفعل هذا الوعي الذي يمتلكونه ، للانخراط بشكل قوى في الدفاع عما يبدو لهم أنه مصلحتهم المباشرة ، أكان ذلك من أجل بناء مجتمع يحقق لهم أحلامهم ومطالبهم التي تحدد لها قيم الدين الذي ينتمون إليه ، أم من أجل تقريب المسافة بين واقعهم على الأرض وبين جنتهم التي في السماء من هنا خطورة ما تستخدمه بعض الحكومات والتيارات الدينية صاحبة المشاريع السياسية الرجعية من شعارات يماجوجية تستهوى وتستقطب هذه الجماهير ، وتدفعها في نشاط مناقض في جوهره لمشاعرها الدينية ولصالحها الدنيوية . وهذا ما يؤكد الأهمية القصوى التي يرتبطها الطرح الصحيح من قبل حركات التغيير - ولاسيما تلك التي ترتبط باسم الاشتراكية - للمهام الملموسة التي ينبغي أن تلتقى مع المصالح المباشرة لهذه الجماهير ، وألا تعارض ، بأي شكل من الأشكال ، مع مشاعرهم وعقائدهم الدينية ، بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن تتسجم هذه المهمات وتتطابق مع الجوهرى من هذه



المشاعر والمقائد ، وتضع الشعارات السياسية في قالب شكله ومضمونه منسوجان من القيم الإنسانية والروحية التي هي من صلب جوهر الدين . وإنه لبالغ الدلالة في هذا السياق ، التذكير بما قاله الإمام علي بن أبي طالب في إحدى خطبه المعروفة ، متوجهاً إلى جمهور المؤمنين ، يحثهم على الكفاح من أجل تحسين ظروف حياتهم على الأرض وعدم الاكتفاء بجنة السماء «اعمل لنيناك كأنك تعيش أبداً وعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» ، موحداً ، بذلك ، بشكل رائع ، بين جنّتي الأرض والسماء هنا ، بالذات ، تبرز أهمية الدعوة من جديد إلى الإصلاح الديني وهي الدعوة التي كان قد أطلقها في أواخر القرن التاسع عشر اثنان من كبار رواد النهضة هما السيد جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، وتابع الدعوة لها رواد نهضويون جدد في الربع الأول من القرن العشرين كان أبرزهم الشيخ علي عبد الرازق في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» ، الذي حوكم بسببه من قبل علماء الأزهر ، وأبعد من منصبه الديني . فمن شأن العودة إلى الإصلاح الديني والصورة له أن يشكل تقاطعاً مع التطور العقلاني في موقف العلمانيين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين من

الدين ، التطور الذي يقطع الطريق على المتأجرين بالدين لإبقاء بلداننا أسيرة تخلفها ، من جهة ، وأسيرة أنظمة الاستبداد ، من جهة ثانية . ففي ظل هذا التخلف في الوعي تقوى مواقع الظالمين الخارجيين من كهوف التاريخ ومن محاكم التفتيش في القرون الوسطى ، حركات ومؤسّسات دينية وأنظمة حكم استبدادية قروضية.

غير أنني في كتاب «حوارات» لم أستشهد بنصوص بقدر ما ناقشت أفكاراً قديمة وحديثة وقلمت إسهامي فيما اعتبرته محاولة في تجديد نظرتي إلى الدين من موقع الماركسية ، وباسم المشروع الاشتراكي لتغيير العالم.

■ ينوه العالم العربي تحت وطأة مشكلات كثيرة ومستعمية وقد أضيفت إلى مشكلاته المزمنة ظاهرة السلفية المعاصرة ، الأمير الذي أسفل هذا العالم في بلبله واضطراب وسوء حال . كيف تقسم ، صعود السلفية الجديدة وكيف تنقد ما يحدث الآن في هذا السياق؟.

\* هناك سببان أساسيان لصعود السلفية ، السبب الأول هو الاستبداد السائد في أنظمة الحكم في بلداننا ، يختلف مستوياته ، وغياب الحرية وتغييبها . ذلك أن سلطات الاستبداد ،

أيا كان نوعها ، إنما تفلق الطريق أمام التطور وأمام الحرية الفردية والعامه ، وتستأثر بالقرار وبالشأن العام وبالسلطة . وبعضها يحول كل البلاد إلى ما يشبه الشركة الخاصة ويعين شخصه وأصحابه أعضاء حصريين في مجلس إدارتها ، وفي ظل وطأة هذا الاستبداد تفتقد الشروط لإنتاج تطور وتقدم حقيقيين، وتفتقد الشروط لحل مشاكل الناس ، أو للأمل بحلها وتحقيق السعادة لهم ، بمستوياتهم الواقعية ، السبب الثاني: هو فشل المشاريع التغييرية الكبرى لاسبما المرتبطة بالاشتراكية. وهذا الفشل هو الذي أفسح المجال لبروز ظاهرات كانت تراجعت في الفترات السابقة . وللسلفية ، هنا تعبيرات شتى لا تتحصر في الحركات الديتية ، فثمة سلفيون ماركسيون وسلفيون قوميون ، ذلك أن الماركسي عندما يعجز عن تطوير أفكاره ، ويستجد بالنصوص الماركسية القديمة ، يصبح سلفياً ، أى يعود في تفكيره وفي تحليله للظاهرات إلى ما يسميه هو الأصول (!) لإراحة نفسه . والقوضى الذى يهرب من الحاضر المأزوم إلى التراث ،

مستجدا به لحل أزماته ، هو سلفى أيضا . السلفية ، إذن ، تأتي كنتيجة للاستبداد السلطوى ، وكنتيجة للعجز عن إحداث التطوير فى الفكر ، والفشل فى صياغته المشاريع المختلفة للتغيير . ولا شك أن إشاعة الديمقراطية وفتح المجال أمام الحوار الحر، ثم إعادة الاعتبار للمشاريع الفكرية والسياسية الكبرى وتجديدها ، هما الكفيلان ، فى مدى زمنى معين ، بالحد من تفاقم ظاهرة السلفية ، بأشكالها وأنواعها المختلفة ، ولاسبما تلك التى تشكل مصدرا لسيطرة أفكار رجعية ، ومصدرا لممارسة أساليب قمع لحرية الرأى والنشاط وحرية اختيار أنماط الحياة والسلوك . وفى ظل الديمقراطية تزدهر التعددية التى تقوم على الاعتراف بالآخر ، والخروج من حالات الانغلاق على الذات ، ومظاهر احتكار الحقيقة . إن القمع يولد قمعا من نوع آخر . قمعا من موقع القهر . والنماذج على ذلك كثيرة فى بلداننا . ولا نحتاج إلى كثير جهد لتحديد أمكنة وجودها وأشكال تجليها ومظاهر البشاعة فيها .

# الصحة في مصر وسيناريوهات المستقبل

## جهد كبير لسمير فياض ومنتدى العالم الثالث

### د. عبد المنعم عبيد

في سفر ضخم أنيق الطباعة المكتبة الأكاديمية (٧٤٠ص) قدم منتدى العالم الثالث من أعمال الدكتور سمير فياض منفرداً ، هذه الدراسة الفياضة التي تلت انتاجاً غزيراً لمنتدى العالم الثالث من تسعة أعمال سابقة. وقد شكلت هذه الأعمال جواً فكرياً حاشداً في قضايا تنمية مصر الحيوية الإنسانية ، مهد الطريق لتفهم المشكلة الصحية في مصر.

الشفافة لنرى أغوار وتضاريس وأرضية مصر وسكانها وأوضاعها المتخلفة الراهنة ، البادية في الزيادة الانفجارية التي حدثت في سكانها في القرن العشرين ، وتزاحم السكان وتكسهم ، وظروف الوهن الاقتصادي وتخلف النظام التعليمي وتمثر الثقافة ومحدودية -التوجه السياسي وشكلية العمل الديمقراطي الشعبي الجاد.

وفي تقديمه لهذا العمل الرائع يعبر الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله عن اعتزازه بالعمل وبالمؤلف معاً ويتفرغ المؤلف لخدمة الشعب . .

وقد تصدى الدكتور فياض لهذا الجهد الكبير كراهب يسارى ، أخذاً نفسه بالجهد والجهد ، مصاحباً لنا في عمله الذي هو أشبه بمركب سياحي ضخم يخوض به لحجج الحوارات والخطط والأفكار النولية ، وعباب مساهمات الهيئات المالية والنولية حول الفقر وما يسببه وما ينتج عنه ، وحول المشكلة الصحية من منظور هذه الهيئات . ويدعوننا الباحث إلى النظر معه إلى الأمام في كل هذه الخطط والأفكار ، من منظور مصرى ، وإلى التامل تحت أقدامنا في قاع سفينة الزجاجة

مفضلاً ذلك على العمل الخاص أو الكسب المالى ، وبملازمة الفكر للممارسة طيلة رحلة حياة ، وبالتوجه إلى مساحة العمل السياسى فى صفوف اليسار المصرى بكل حماس وثقة ، ويتكامل صورة المعالم ، العامل ، الفكر المناضل الوطنى المنحاز إلى مختلف فئات الفقراء والمهمشين ومحدوى النقل ، هذا إلى تواضع جم ورغبة فى النقاش وأمل فى الاستفادة من آراء الغير فى كل ما طرحه من قضايا هامة.

شخامة العمل المرجعى الراهن .. وأين الاطلاع والاستيعاب .. وكيف الطريق إلى العمل؟

ولئن كانت الأعمال التسعة السابقة لفتتدنى العالم الثالث حول مشروع تنمية مصر قد تناولت أغلب إشكاليات التنمية الإنسانية بالعمق الكافى فإننا نخص بالاهتمام عند مناقشة المشكلة الصحية البحث المتميز عن التنمية فى عالم متغير، للدكتور ابراهيم العيسوى والذى أسهب فى توضيح ما حدث من تطور فى مفهوم التنمية بالتححر الإنسانى والتحرر من التبعية والاستغلال من خلال التنمية المستقلة ، المتطلعة إلى الاهتمام بتطوير القدرات القلمية والتكنولوجية المحلية فى الدول النامية ، ومواجهة تخريب البيئة وتعزيز الحريات والمشاركة الديمقراطية فى إدارة

شئون المجتمع والنولة. كما ألقت دراسة دكتور العيسوى ضوءاً على أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بالتنمية فى العالم الثالث نلخصه هنا إذ ، نعيد ذلك فى فهم سلوك هذه الطبقة المتوغلّة دولياً فى تناول قضية الإصلاح الصحى فى العالم الثالث وبور القطاع الخاص المتطلع إلى مد جلوره إلى شبكة التأمين الصحى الحيوية للشعب الفقير وتحويلها إلى مصدر للربح بإدعاء تطويرها وبت الحيوية فيها وبافتراض توفير جودة عند الحد الأدنى للفقراء ، تسمح برفاهية صحية وعلاجية للقادرين والأغنياء «من كل على قدر ما يملك وكل على قدر ما يدفع» ! ولننظر كيف ناقش بحث دكتور العيسوى قضية التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق وأهمية الاستتارة بكليهما حسب ظروف التنمية وخاصة حين يكون للتخطيط أداة فنية تعمل فى سياق اجتماعى وسياسى لتعبر الخطة عن أساليب حسم التناقضات بين مصالح فئات المجتمع ، كما أن التححر الاقتصادى والاعتماد على سطوة السوق فقط يوضع كيف أوجدت النولة حدوداً لتطبيق الرقابة فى المجتمع الرأسمالى التى أصبحت عبئاً ثقيلاً يلزم التخفف منه ، فما باننا وحل مشاكل الفقراء الصحية.

وفى سرد الدكتور العيسوى لدروس وكادر

التنمية الصحية نجد ما يساعدنا - في صدد الدراسة الموسعة للدكتور سمير فياض - على لم شمل المتفق عليه من أسس الحوار بين ما يطلق عليه «سيناريوهات التنمية حتى عام ٢٠٠٢».

فلنبق في أذهاننا هذه المحاور التنموية حتى لا نتوه في دراسة الدكتور فياض الضخمة . لنحتفظ بالبوصله الهادية التي نبهنا إليها الدكتور العيسوي ونسترشد بدروسها التي تؤكد أهمية استيعاب مفهوم التنمية للأبعاد الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي ، وذلك أن التنمية هي عملية تحرر إنسانى للفرد من الفقر والجهل والاستغلال وتقييد الحرية ، وذل الاعتماد على الخارج ، وقيود التبعية والاستغلال وتقييد الإرادة الوطنية ومهشاشة المجتمع أمام الصدمات الخارجية . للتذكر أيضا أنه ما دام البشر هم هدف التنمية وسيلتها فينبغى أن تهتم التنمية بأشباع الحاجات الإنسانية لمعوم الناس وبإشراكهم وبشكل فعال فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى حياتهم وحياة أبنائهم والأجيال المقبلة ، والحفاظ على البيئة وتوازنها ، وتطوير قاعدة الموارد الطبيعية بانتظام من أجل إتاحة فرص إعادة البناء والتجديد الذاتى . وتؤكد دراسة الدكتور العيسوي - التي تشكل الأساس المتفق

عليه لما تلاها من دراسات وخاصة دراسة الدكتور فياض عن الصحة فى مصر - على أن أهداف التنمية المستقلة الصحيحة لا تتحقق إلا من خلال تقييمات جوهريه فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع تعيد ترتيب علاقاته الداخلية وتكون محصلة لنضال سياسى ونتاج لإرادة واعية وتخطيط محكم لتحقيق أهداف محددة. يحتاج تحقيقها إلى التغلب على مقاومة شرسه من أصحاب المصلحة، مما يتطلب توفير حوافز كافية ليقبل الناس بنضالياتهم على صنع التقدم الصعب ، من خلال التنظيم الجيد لصفوف القوى الساعية لتحقيق تميميتها المستقلة ، وليس هناك أقوى من حافز المشاركة الفاعلة والتشاور المستمر مع الناس فى تحديد الأهداف والوسائل ، كما أن هشد كل الجهود الممكنة - للقطاعات : العام والخاص والتملوى - والتضامن الإقليمى عامل ضرورى لإنجاز ذلك . كما يلزم توفير حزمة سياسات تخاطب القضايا والمستجدات ، وتنشط القوى العديدة فى المجتمع وتشركها بجديه فى اتخاذ وتنفيذ متابعة قرارات التنمية ، من خلال إقامة «شراكة من أجل التنمية» بين قوى المجتمع كلها ، مع تقديم دور التخطيط الجاد على نور السوق نون إهمال السوق كما لفت نظرنا إلى الاستناد إلى عدد حيوى من المؤشرات التنموية

المتضافرة التي يمكنها أن ترسم صورة جيدة عن مدى التقدم على محاور التنمية السبعة.

وتم تذكيرنا بأن هذه المحاور السبعة هي تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم والارتقاء بها، واكتساب القدرات والمهارات لإطلاق طاقات الإبداع الكامنة ، وإبناء قاعدة وطنية البحث والتطوير العلمي والتنمية ، وتمكين البشر بتشغيل القادرون ، وإزالة قيود المشاركة في صنع القرارات ، وتضيق الفوارق بين الطبقات في سبيل إشباع الحاجات الإنسانية المشروعة دون إضرار بالحوافز التي تحافظ على إنتاجية العمل ، وألا يكون الاطراد المرفوق في تحسين نوعية الحياة على حساب تأمين احتيلجات الأجيال التالية ، وأن يسعى الوطن لتفعيل مواقع اقتصاده في نظام تقسيم العمل الدولي وأن يعيد ترتيب البيت من الداخل بإعادة توزيع السلطة السياسية لكي تصبح سلطة اتخاذ القرارات في يد الطبقات والفئات صاحبة المصلحة في هذا النوع من التنمية حتى يتعمق الوعي بحقيقة التخلف وأسبابه ويعنى وعناصر التنحية الأساسية ويتم حشد الجهود وإحداث التحولات الهيكلية المطلوبة العميقة لانجاز هذه التنمية.

المحاور التي تناولها كتاب د. سمير فياض عن الصحة في مصر:

يضم الكتاب سقة أبواب كبيرة نكتا نتمنى أن يبدأ الكتاب بالفصل الثاني عن «بروفيك» (مصر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري .. ثم السكاني والصحي والبيئي) . وباحبذا لو ضم إلى هذا الباب الدراسة الواردة تاليا له عن الغذاء في مصر .. إذن لكانت قد قدمت الدراسة إتساقاً في مواضيعها يعمد بعد ذلك لدراسة القطاع الصحي في مصر (الباب الرابع) ثم النظام الصحي برؤيته العالمية وإتجاهاته وجهوده النوية (الباب الأول) وبرؤيته المصرية (الباب الخامس) وهما البابان الرئيسيان -الرابع والخامس- اللذان يشكلان «الموضوع الرئيسي» «الأول» في الكتاب ، والذي يفضى في النهاية إلى الموضوع الرئيسي الثاني في الكتاب في الباب السادس والأخير ويتناول السيناريوهات المتعددة للعناية بصحة الشعب المصري من وجهة نظر المؤلف إلى ما يعتقد أو يتصور أنه رؤى سياسية مختلفة في هذا الموضوع الهام.

بل إن المؤلف ينصحننا في المقدمة للقارئ المتخصص- البدء بقراءة الكتاب من الباب الخامس للإطلاع على الموجز التنفيذي للواقع الصحي في مصر .

أما القارئ «الخبير بالقطاع الصحي الحالي» ، وأطروحات منظمة الصحة العالمية

فى برنامج الصحة للجميع .. فىمكنه التوجه مباشرة إلى الباب السادس والأخير لىحيط بالرؤى المختلفة المطروحة من التيارات والقوى السياسية حول موضوع مستقبل الصحة فى مصر.

لماذا اقترحنا من جانبنا -اقترح المؤلف- خريطة أو بوصلة تهدى القارئ ببدايات للإطلاع من منتصف الكتاب لىكى يجوس فى هذا العمل الضخم؟ السبب هو ضخامة العمل من ناحية ، كما أن حرص الكاتب على الموسوعية إقراه بالآ يترك شاردة أو واردة فى موضوع الإصلاح الصحى أو فى قضايا الاقتصاد والسكان والبيئة والغذاء وغيرها ، إلا وقد خاض فيها . وقد كنا نود أن يربط الكاتب بين عرضه للقضايا الاقتصادية والسياسية وعرض من سبقه فى المواضيع نفسها فى كتابين هامين عن «السكان وقوة العمل فى مصر» ، وعن «قضايا البيئة والتنمية فى مصر» فى نفس سلسلة الأعمال البحثية لمنتدى العالم الثالث بما فيها من رؤى متخصصة وجداول وافية ومؤشرات إضافية، ويكفى بعد أن ألقى الدكتور فياض بعصاه -بقراءة بحثه الضافى الضخم بديلاً من كتب ثلاثة ، بل إن ذلك يدعونا إلى التوجه إلى المجموعة المشرفة على هذا المشروع الضخم بتوثيق حوار دراسى تبادلنى، منشور حول القضايا

السكانية والوظيفية والبيئية والسياسية المشتركة وما احتوتها من جدول ومقارنات وأرقام ومؤشرات تشكل إتفاقاً عريضاً من ناحية وتقاديا للكرار من ناحية ثانية . بل ربما دعونا المؤلف إلى إصدار ملخص واف لعله الكبير- تأسيساً بملفنا الصالح فى كتبهم التى تلقب بالشارح الكبير وملخصاتهم الصغيرة المفيدة.

واقدر عكفت على قراءة هذا البحث المطول مرة وأعدت النظر مقلبا له مرات ، ثم قررت من أجل هذا المقال- أن أسلك فى مسار به مسلكى الذى بسطته فيما سلف ، كى أزود القارئ برؤية واضحة لهذا الجهد الضخم ، فدللت إلى استعراض اليايين الرابع والخامس فى عجلة لن تغنى القارئ عن قراءتهما كلها .

**أولاً: القطاع الصحى فى مصر (الباب الرابع-خمس فصول من الفصل العاشر إلى الرابع عشر : من صفحة ٢٦٥ إلى صفحة ٤٣٣).**

ويشرح الفصل العاشر منظمات القطاع الصحى فى مصر ويلخص نقاط القوة لوزارة الصحة فى إنها المسئول الأول عن صحة مصر.. وبها بعض الكوادر العالية القدرة والحماس ، وتحتاج إلى بعض التدريب وإعطاء المسئولية لىكى تصبح عناصر التغيير (كيف؟)

المسئولية والاسترخاء في الأداء (ص ٢٩٤) أما عن عيوب وزارة الصحة البنائية والوظيفية فتتلخص في التكدس ، والتعقد بعشرات القطاعات مع تنظيم رأسى بلا تواصل ، وعدم وضوح الأدوار التنظيمية والمسئوليات ، ومركزية السلطة وعدم تحديد مستوياتها ، وتعقد الصلات بحوالى ٢٩ وزارة وهيئة تقدم خدمات صحية .

ويواصل دكتور فياض سرده لعيوب البناء والأداء الصحى الواضح فى غياب التوازن الواجب بين الوظائف الاستراتيجية والوظائف التشغيلية (ولماذا لا يقوم شعب كبير بتشغيل مؤسساته على قواعده التعاونية والتضامنية) ، والاغراق فى تفاصيل العمل الإدارى ، ونقص القدرة على التخليط الاستراتيجى وتحليل السياسات والتخطيط القطاعى للقوى البشرية ، وضعف أنظمة تشغيل مقدمى الخدمة ، وغياب أنظمة اعتماد الوحدات الصحية ، ونقص قدرات تنظيم وإدارة الاستثمارات فى قطاعات الصحة . أما نظم تقديم الخدمة -خاصة العلاجية -فهى ضعيفة الكفاءة فقيرة التوعية . وبحر مثيريات الصحة بالمحافظات محدود فى تخليق السياسات وصناعة القرار .

ويستعمل المؤلف نفس فكرة سرد نقاط القوة ونقاط الضعف لمناقشة حالة التأمين الصحى ، هذه المؤسسة الهامة لصالح الشعب

ونجحت وزارة الصحة فى بعض البرامج المتعلقة بصحة الأطفال والتطعيم الممتد وتنظيم الأسرة) ولم يناقش هنا طبيعة التأثير الأمتل على الزيادة السكانية) ، وإنشاء شبكة كبيرة لتقديم الرعاية الصحية من الوحدات الأولية إلى المستشفيات وفى متناول أى مواطن (٩٥٪ من السكان) . ولكن المؤلف يطلب أن ترتفع فاعلية تلك الوحدات (كيف؟) وتتجاوب مع المجتمع المحلى(كيف؟) كما يجب اثاره التنبية العام واليقظة فى المجتمع الصحى لتحديد الأولويات الهامة للإصلاح الصحى وخيارات السياسة الصحية (ما هى وكيف؟).

ويستلرد المؤلف فى وصف ما يصفى القطاع الصحى من نقائص : عدم التكامل فى الأداء وفى البيئة التنظيمية وفى تقديم الخدمات الصحية المجزأة بين عدد من مقدمى الخدمة الصحية بأنظمة محدودة مغلقة، وهناك غياب للرؤية المجتمعية(٩) وتسيّد الخنمة العلاجية على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية ، وغلبة الحوافز(٩) وغياب القدرات الموسمية اللازمة لتنظيم القطاع الصحى(٩) ، كما أن البنية التشريعية الحاكمة للقطاع الصبجى بنية مقيدة فى التوظيف والادارة والتمويل والتشغيل المحلى والذاتى الهادف لتوليد موارد خاصة ومركزية الشراء والصيانة ، والخوف من



المصري ، إذ أنها ذات قوة بنائية ووظيفية تجعل منها قوة مشكلة لمستقبل الرعاية الصحية ونظام تقييمها في مصر من خلال إدارة الأفراد ونظام التمويل من الاشتراكات وإسهامات المتفعين ، ووجود الممارس العام ونظام الإحالة إلى الأخصائي والرعاية الداخلية في مستشفى ، وتوفير كل ما هو ضروري من خلال مواردها - لتصميم برنامج الإصلاح الصحي (٩) وقدرتها بفضل قوتها الاقتصادية على تشكيل أنظمة التعاقد ، ووجود بدايات لنظم إدارة المعلومات . أما عن نقاط الضعف فتركز على عدم اكتمال بنائها التنظيمي بعد (١٩) . أو بنيتها المؤسسية المختصة بأعمال التخطيط الاستراتيجي وتنمية السياسات ، وليس لها سلطات على التحكم في اشتراكات وإسهامات متفعيها والزمة الطبية اللازمة لهم طبقا للتمويل المتاح ، وليس لها معدلات وسياسات نموذجية أو كتب تعليمات إدارية عصرية ، وبالتالي فهناك ضعف في المتابعة الدقيقة التي تحقق الجودة وخفض التكلفة ، هذا مع مركزية في اتخاذ القرارات في المشتريات والتمويل والتشغيل ، وصعوبة تعديل حزمة الخدمات والاشتراكات طبقا للتضخم مما يؤدي إلى عجز تمويل متراكم . وهناك ضعف قدرة الهيئة في مجال التنمية البشرية ، وفي إدارة المشتريات السلبية بكفاءة

وأمان ، وفي إيجاد نظم للرفع محفزة للسلوكيات الإيجابية لمقدمي الخدمة ، والتحكم في أسعار الخدمات المكلفة والاستثنائية ، والتحكم في استهلاك الدواء وترشيده أو تطوير نظم المعلومات وأساليب الجودة وترقية الخدمات الصحية .

وينبئ المؤلف إلى الدور الجيد الذي تلعبه منظمة صحية أخرى هي المؤسسات العلاجية التي تتمتع بنقاط إيجابية كثيرة في نظم التسعير والتكاليف والحوافز ولكن بها العديد من السلبيات بإلحاق مستشفياتها بوزارة الصحة ومركزية بنيتها الكونفدرالية وعجزها المالي . أما قلعة المستشفيات الجامعية فيغيب عن أنوارها العالية التخصص نور ملموس في مجال الرعاية الصحية الأساسية والوقائية ، مع واتباعها أكثر فلكثر نظام العلاج بلجر ، مع ضعف في الإدارة ومحدودية في الاستفادة من إمكاناتها وبغية التفكير الاستراتيجي القومي لديها . وكذلك أشار المؤلف إلى تناثر القطاع الخاص وتفاوت الجودة فيه رغم قيامه بالتعامل مع عدد كبير من مرضى العيادات الخارجية ، وغياب أي مشاركة من جانبه في أي حوار صحي للوصول إلى استراتيجية شاملة لمصر .

ويناقش المؤلف - فصلاً جديداً في هذا الباب - مشاكل وملامح « البنية التحتية للقطاع الصحي » ، بما يميز به من طاقة سريرية

والفنيين وسوء التوزيع الجغرافى خاصة الوجه القبلى ونقص القوى البشرية للتوايد وطلب الأسرة وضعف نظم وخبراء التدريب والتنظيم والتخطيط والاقتصاد والتمويل ومن هنا انخفاض جودة الأداء وغياب كتب ووثائق التعليمات والإرشادات الطبية والمهنية وجزئية الفائدة من مجهودات التعليم لأطباء المستمر ، وقصور نظام التوظيف وظروفه المحفزة للإيجابية والجودة . وهناك تشوهات الأداء البشرى للقطاع الخاص وإنعدام للمعلومات المتاحة حوله . وهناك غياب لمساهمة وزارة الصحة فى المقررات النراسية الطبية كما أن هناك نقصاً فى التنسيق بين وزارة الصحة والتخطيط والمالية والجامعات وال نقابات والهيئات النيابية.

ويشير الفصل الثالث عشر إلى مشاكل الانتفاع بالخدمات الصحية وانخفاض معدلات الأداء بها وغياب الأدلة وغياب الأدلة الاستراتيجية فى العمل وضعف قواعد المعلومات واعتماد نظام التمويل والتشغيل الرأسى بدلا من التشغيل بواسطة المجتمع المحلى .

أما الفصل الرابع عشر فهو من أغنى أجزاء العمل بالإحصاءات المفيدة عن الأداء المالى للنظام الصحى فى مصر ، ويتضح منه تضحك الاتفاق الصحى من جيوب المواطنين

(٥٧-٦٠٪) مع تعدد فى آليات التمويل وعدم توجيهه إلى السكان الأكثر احتياجا وعدم ضمان تحريك موارد مالية مستقرة مما يؤدى إلى عدم كفاية تمويل الوحدات والهيئات وعجزها وسداد العجز عشوائيا بواسطة الحكومة، مع غياب ترشيد الموارد مما يضر بجودة الأداء مع زيادة الاتفاق على مبانى وتجهيزات الخدمات . ويزيد من تفاقم المشاكل إلى تفاوت قدرة السكان على الوصول إلى الخدمة طبقا للتقسيمات الجغرافية والطبقية وجزئية تمويل الشرائح السكانية ، وكذلك فإن نظام الدفع لمقدمى الرعاية أصبح عشوائيا لا علاقة له بالانتاجية أو باحتواء ارتفاع الأسعار أو تشجيع المرضى على الاستخدام الرشيد والفاعل للخدمات الصحية ما دام غير مرتبط بمعايير الجودة ربط الأجر والحافز بتحقيقها.

**بيت القصيد : كيفية مواجهة التقاوص والحفاظ على نقاط القوة فى النظام الصحى:**

**فى الباب الخامس يستعرض المؤلف:**

١- نقاط القوة التصع: المولة (رسميا) ترمى كل المواطنين مجاناً (١٩) أو تأمينيا ، وتتيح لوج المواطنين (فيزيقيا) للوحدات ، من خلال قاعدة تحتية هائلة من الوحدات والقوى البشرية مع إمكانية الحصول على نوعية راقية من الخدمات التقنية (١٩) وإتاحة الأصناف الدوائية (٩) مع مستوى جيد للتعليم الإجارى

(نعم) ، وتناقص معدل نمو السكان ؟) بما يكفى) وحصول ٨٠٪ على المياه (تقابل مشاكل بيئية مستجدة خطيرة) مع تزايد النسبة المالية المخصصة حتى وصلت إلى ٤٪ (المتوسط العالمى ٧٫٤٪).

## ٢- فالمشاكل البنيوية التى تحد من كفاءة وقاطية النظام الصحى فى مصر هى:

ارتفاع لا زال فى وفيات الأمهات ، والأطفال الرضع ، والأطفال تحت سن خمس سنوات ، والتفاوت فى كل ذلك بين الحضر والريف ، والمعدلات الأقل فى مقاومة الأمراض السارية ومحدودية التعامل مع الأمراض غير المعدية ، وصعوبة تغيير نمط الحياة والمسببات الاجتماعية (التسخين والمخدرات والحوادث وفقر التغذية) وسوء التغذية . ولا يغطى التأمين إلا أقل من ٤٠٪ من المواطنين ، وهناك تهمزة فى تقديم الرعاية الصحية مع عشرات من الهيئات الوزارية وخدمات الهيئات الاقتصادية والتأمينية والقطاع الخاص وهكذا فالخدمات غير عادلة وغير متاحة للجميع ومحدودة الكفاءة ، ويحمل الفقراء نسبة مئوية أكبر من دخلهم للإنفاق على الرعاية الصحية مع تناقص فى الضرائب مع ارتفاع الدخل وهناك تفاوتات فى الاتفاق العام والصحى بين الحضر والريف وبين شرائح الدخل (يحصل الفقراء على ١٦٪ والأغنياء على ٢٤٪)

ومحدودية انتفاع الفقراء بالدعم اللوائى ، وتفاوت فى وفيات الأطفال بين المحافظات (١:٢) ووفيات الأمهات (١:٥) وتنظيم الأسرة وتوزيع الأطباء (١:٦) وفى التردد على العيادات ودخول المستشفيات .

وقد سبق الإشارة إلى نقائص كفاءة الإدارة، والتمويل والانتفاع (كررها المؤلف فى مواضع سابقة) وفى الجودة والمفاعلة وإشباع الخدمات (سبق تكرارها) .

## مركزات النظام المستقبلى

إن التأكيد المحمود والمشهود المؤلف فى ص ٤٥٦ والمنسجم مع رؤية مجموعة الدراسة لمنتدى العالم الثالث فى مشروع ٢٠٢٠ عن أصول التنمية الشعبية الإنسانية المرتجاة ، إن هذا التأكيد المؤلف يتجلى فى قوله أنه لن تنفيذ أية وسائل غير علمية وعملية فى الارتقاء بالوضع الصحى ، نون تصور استراتيجى متوافق عليه شعبيا ، يحقق أوضاعا تحسينية لعلاج النقائص والسلبيات ، لإيجاد القاعدة الضرورية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية ثم يقوم بتحويل الاستراتيجية إلى خطط متتابعة ذات أهداف قابلة للقياس وتعزيز العوامل الضرورية لتحقيق الهدف ، ومراجعة التخطيط باستمرار لتعديل الانحراف أو تعديل الخطط ، وتوفير المدخلات الضرورية والعمليات النمطية قدر الإمكان للوصول إلى أفضل مخرجات وأجود

خدمة صحية بقل تكلفة فى حدود أولويات الخطة والاختيار ، وإن يتحقق قبل رفع متدرج لموازنة الانفاق الصحى الحكومى إلى ٧٥ ٪ وتحمل القطاع العائلى ثلثه ، وتوفير متدرج للكوادر ، وتوفير القدرة على الإدارة العصرية ، وتوفير المناخ المجتمعى الديمقراطى المحم للفقر المحافظ على البيئة التعامل بكفاءة مع الحوادث ، وتعميم المرافق ، وتشجيع أنماط الحياة والسلوكيات المعززة للصحة.

إلا أن المؤلف يعود بعد سطور قليلة ليتحدث عن «أوضاع تحسينية فى إطار الأوضاع القائمة» ويسرد قائمة طويلة لما تقترح الهيئات النوية وخاصة هيئة المعونة الأمريكية وتعلق بالكفاءة التقنية والتكلفة الأدنى وجودة الخدمة وتوافرها .. ولا أتبين كيف يرى المؤلف امكانية ذلك عمليا فى إطار ما سبق وقدم من تقييمه للنظام الصحى القائم وربما كنا فى حاجة لمناقشته فى فكرة من ٤٥٧ عن وجوب التركيز على دور حكومى ضرورى للتعامل مع الإيجابيات والسلبيات فى الجودة الناتجة والتكلفة المتحققة والإتاحة عند الحاجة.

إلا أن المؤلف سرعان ما يعود إلى صواب فكرته عن التنمية الشاملة كما أكد هو إليها منذ سطور سابقة وأكث عليها دراسة نكتور العيسوى المشار إليها فى أول المقال ، من

وجوب تسيد المفهوم التأميى بمعناه القومى الشامل الذى باتساعه يمكنه تجنب مخاطر نقص التمويل المزمع وتحقيق نور الكتالة البشرية كمشتت له اليد العليا فى سوق العرض والطلب من أجل شراء الخدمة من موقع القدرة والقوة لصالح المجموع السكانى مع تأكيد دور الدولة كراع لاستمرارية توقف التمويل فى ضوء مشاكل عولة الاقتصاد والتحول فى نمط الأمراض والتطورات الاقتصادية المستقبلية.

ويقدم المؤلف عرضا وافيا (٤٥٩-٤٧٥) من الدراسات المستقبلية لمنظمة الصحة العالمية ! يتعلق بتوفير الصحة للجميع حتى عام ٢٠٢٠ء إلا أننا تنبه إلى طويالية الإعلانات النوية العامة من حيث التطلعات وكثافتها ممكنة ، والصعبة من أجل التحقيق إذا اكتفينا برفعها كعلم مرغرف على بنايات متصدعة!

فمن السهل أن نتحدث عن الحصول على الطعام الكافى والمتوازن والماء السليم صحيا ، والسكن الصحى ، والملابس اللائقة بشريا والمللثة مناخيا !! يا سلام! إعطى ذلك واترك لى العناية بصحتى وبمنى أعيش فى دعة وأموت فى سعادة.

إن هذه المتطلبات الحيوية اللازمة لسلامة صحية شاملة يواجهها تحديات خطيرة فى العالم الثالث وخاصة فى مصر حيث اشتد الاستقطاب الاجتماعى وبان الزمن على قدرات

الفقراء .

أما الحصول على الأمان من البطالة والمرضى والعجز وتقدم العمر فينطبق عليه المثل القائل (ما هو خاطر الأعمى؟.. قيل فقة عيون) ومن هنا كثر الحديث حول التنمية وبؤرتها الإنسان الذي له حقوق ، واستئصال (؟) الفقر وتقوية وضع المرأة في التنمية المتمسكة بالأولويات الاجتماعية مع إطار منفتح وعادل للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا .

إن كل هذه المطالبات لوجود جنة الفقراء كفيلة بتحقيق «الأهداف العشرة المستقبلية للصحة للجميع» ، بدءاً بالعدالة (تقدم الأطفال) واستمرارية الحياة (تصيف حياة الأطفال والأمهات) وتغيير مسارات أوبئة خطيرة واستبعاد غيرها وتحسين الطعام والمأوى وتوفير مقاييس لتعزيز الصحة وسياسات تنبئ الصحة للجميع وتنفذها وإتاحة الوصول إلى رعاية صحية متكاملة جيدة مع وجود أنظمة معلومات ترصدية للأمراض ومساندة البحوث الصحية . وكل ذلك إن يجلى معه مجرد تقليل السلبات وتحسين الإيجابيات .

**أمنيات الهيئات النواية .. كلام كثير ..**  
**تكرر الإشارة في في الباب الأول**

إن المؤلف الكريم قد أحس بوضوح كم الأمنيات وحسن رص الأهداف والمؤشرات في كلام في كلام حين يتحول إلى التنفيذ في

بلاننا بفقد أمنت أجهزة الحكم لدينا عادة عنية مخيرة هي نكرها لأمنيات ومقولات ومؤشرات الهيئات النواية وكثرتها تنبئها ، وعندما يمر (الوقت المحدد من ألتا أت عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٠) قلا مانع من فترة سماح حتى ٢٠٢٠ مع إثارة الغبار الكثيف عن برامج (التحديث) والتعبير عن الحكمة الصائبة في خطورة الزيادة السكانية ، وكثنا نقول ..ها نحن حزنناكم فلم تفلوها .

والقارئ المحب للتكرار حول الأمانى وأوج القصور ونقاط القوة قل أن يرجع إلى عشرات الصفحات في تسهيل الكتاب في موضوع أفاض فيه منتصف الكتاب حول الأفكار والجهود والنظم العالية المقدمة (مع إضافة مستبشرة حول إمكانيات المستقبل في العلاج الجيني أو الإصلاح الجيني ، لا بأس بها وقد أعجب بها لكتور سمير فياض من فيض ما تقص به شبكة الانترنت وتأفزيون المستقبل).

**والآن ماذا يرى أصحاب السيناريوهات من**  
**الجمهرات الاقتصادية في مصر في قضايا**  
**الصحة الصحية؟.**

إذا نظرنا إلى خاتمة هذا العمل المرجعي الكبير (ص ٧١١- ٧٢٢) أرشدنا المؤلف إلى:

-الزيادة السكانية وتزايد أسعار السلع والخمات مع ارتفاع ظاهري في دخل الفرد وانفاقه مع تناقص قدرته في الحصول على

سلة السلع الضرورية والارتفاع المتوسط وانتشار الفقر بمعيار الحد الأدنى على الرغم من التحسين المحدود بمعيار الحد الأدنى (وهل علينا أن نراجع انتشار وعمق الفقر في السنوات الخمس الماضية مع عرق أزمة النظام الرأسمالي مؤخراً واحتمالات تفتر خطر خطيرة للصراع والحرب في المنطقة العربية؟).

- تزايد تخلي الدولة عن دورها التقليدي في تقديم السلع والخدمات.

- انتقال عبء الاتفاق على الصحة إلى القطاع الخاص.

- انشقاق المجتمع إلى مجتمع الفقراء والمهمشين ومجتمع المتيسرين وانعكاس ذلك بوضوح في مجالات الصحة والغذاء والسكان والمرافق ونمط المعيشة وسلم القيم، وزيادة الاتفاق على الرعاية الثالثية والعلاجية (والحقيقة إننا نرى أن تأخر التعامل مع المرض أصبح ضرورة حياتية نظراً لعدم قدرة المرضى ولا رواتبهم بالتعامل مع الأمراض في خطواتها الأولى ما دام كل امرئ يسعى على قدميه حتى يقعد).

- لا قدرة على الحصول على نصيب عادل كلف من الرعاية الصحية (المجانية المتاحة) والتأمينية المتفاوتة الجودة المتدهورة الأداء والتي لا غنى عنها في نفس الوقت (فالإنسان مريض وكذلك الحيوان والنبات والبيئة وكذلك

النظام الصحي).

والسيناريوهات المرجعي (النظام الحالي) يجس بوطاة الأعباء السابقة (فقد أوجدها) وهو يركز على برنامج إصلاح صحي مقترح من الهيئات الدولية، وإن كان تحت وطأة تزايد مشكلات الأزمة المالية الراهنة قد أجل النظر حتى في هذا المشروع للإصلاح. وقد استعرض المؤلف أسس البرنامج المقترح لما سماه «الإصلاح الصحي» -والذي تم تأجيل النظر فيه- ص ١٠-٥ في تطلعه إلى توفير حزمة رعاية صحية أساسية للكافة يتم تجربتها في ثلاث محافظات بمعونة مقدمة من عدد من المنظمات : البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية مع محاولة زيادة عناصر ومكونات هذه الحزمة الطبية الأساسية.

أما أيضاً في توسيع نطاقها لتشمل باقى المحافظات، وتهدف من تقديم هذه الخدمة إلى انقاص متدرج ومتسارع لأمراض ووفيات الأمهات أثناء الولادة، وحديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن الخامسة مع انقاص معدلات الخصوبة لتقليل الزيادة السكانية إلى ٥٠ بالمائة وزيادة الاهتمام بالصحة العامة والتطعيم الشامل وتقديم الرعاية المنظمة بالعيادات الخارجية التي تنشئها وزارة الصحة بمعونة دولية في صورة قرض (فائدة منخفضة) وبإشراك وحدات

عيادات القطاع الخاص . ويتم التمويل من خلال صندوق قومي مركزي شامل له فروع بالمحافظات ، هو صندوق التأمين على صحة الأسرة يمول من الموازنات المقررة للصحة والتأمين والوزارات ، ويقع رسم على زيارة العيادة الصحية ومن الضرائب على السلع الملونة للبيئة (مثل الضرائب على النخان والسجائر) مما يعني ضمناً الأمل في استمرار الشعب في التخزين حتى يمكن زيادة الضريبة اللازمة للتأمين على تلاميذ المدارس ، وقلة هذه الضريبة لو أطلع الشعب عن التخزين . وهناك أمل في أن يلعب تقديم هذه الخدمات المنتظمة دور حارس البوابة الذي سيقفل (عبر) المرضى إلى حيث يوجد الاختصاصيون وأسرّة المستشفيات . وقد اعتبر أى (إصلاح) في أحوال المستشفيات إنما هو مرحلة (ثانية) لا يتم الاقتراب منها علنياً الآن وإنما يتم تحويل العلاج في جزء كبير منها إلى علاج يسمى (الاقتصادى) بواسطة لوائح إدارية وزارية يتم وضع قواعدها بصورة خفية منظمة صامتة تحت مبادئ سياسة تسمى (استعادة التكلفة) . ويتصور واضعوا سياسة الرعاية الصحية الأولية (التأمين الأولى على صحة الأسرة) أنه قادر على أن يصبح هو المتعاقد مع المستشفيات مستقبلاً لتحويل ما يراه من المرضى إليها حسب قوانين المنافسة والجودة

الاقتصادية، وحتى يتم ذلك مستقبلاً فإن (ملل) الناس من تننى كفاءة نظام التأمين على صحة الأسرة المقترح ربما يدفعهم إلى الاستمرار فيما هم فيه من اللجوء في الرعاية الصحية الضرورية إلى العيادات والقطاع الخاص كما يفعلون الآن عند احتدام المرض وزيادة الصراخ حول الآثار الاستفحالية للأمراض مع نقص القدرة على مواجهتها بعد تضخمها كما كان هناك عدم قدرة على اكتشافها والتعامل معها قبل أن تحدث أو فى بداية وجودها . بل إن المنظرين الدوائين لبرنامج الإصلاح الصحى المتمحور حول التأمين على صحة الأسرة قد صرفوا النظر عن عمل الفريق الطبى طول الوقت وسمحوا باستغلال الوحدات الصحية بنظام العلاج الاقتصادى (وهو غطاء للعلاج الخاص) بعد الساعة الحادية عشرة ظهراً مما أفرغ المشرع فى بدايته من مضمونه الرئيسى حول فرق العمل وأهمية التسجيل الطبى والاكتشاف المبكر وشمولية التغطية وكفاءة الأداء وقياسه لحساب الزيادات فى الأجور التى ستمنح مقضى الخدمة وغير ذلك من الكلام فى كلام . ويمكن الرجوع إلى موجز مشروع الإصلاح الصحى المقترح والمسلوك على تنفيذه فى ص ٥٣ وما بعدها - الجدير بالعجب أن انبيات هذا المشروع فى آلاف الصفحات

وزيارات الخبراء الأجانب بالمئات مئات ملايين الدولارات التي أنفقت على التحضير له كلها تشير إلى وجوب إجراء أوسع مناقشات جماهيرية ومع أهل الحل والعقد وفي المجالس النيابية ومع مقدمى الخدمة. ولكن كل ذلك لا يعدو أن يكون فى صورة اتفاقات بين وزارة الصحة والهيئات الدولية ويتم بمقتضى الأمر الواقع تناسيا وعدم العناية بنشرها أو إجراء أى حوار واسع حولها كما أن الحكومة تطرح - من باب زغلة النظر - مشروعات صحية بديلة تخرج من كم الساحر لتصوير الأمر وكأن هناك بدائل أقوى حول مؤسسات وأبنية أكبر من المؤسسات القاعدية الفردية تقدم مستويات أشمل من العلاج.

وبالطبع فإن موضة الحديث عن أهمية التأمين الصحي لا يمنع من أن ننظر إلى (كبشة) السيناريوهات المرجعية والرأسمالية الحديثة والإسلامية على أنها ستعود فى إطار خلافات بين فئات البرجوازية البيروقراطية أو الرأسماليين الجدد حول أى نوع من (البطة) التأمينية : هل هى البطة (الترشمة) والتي تسمى فيها شركات خاصة للتأمين الصحي لتحظى بمبان وأراض وممتلكات وأجهزة مستشفيات ومؤسسات هيئة) التأمين الصحي الحالى-وزارة الصحة (فى الخفاء وعلى مهل وبالتدريج وبالإحلال ومن

الباطن وغيرها) ثم الانتشار فى التأمين الصحى عند مستوى الرعاية الأولية لتتخلص الدولة من عبء النظام التأمينى الحالى . وهنا ينصح المرجعيون فى النظام القائم زملائهم فى الرأسمالية الجديدة بأن يقدروا أرجلهم قبل الخطو موضعها فى الدخول فى الجب العميق للفئات الشعبية عند مستوى الرعاية الصحية الأساسية المكلفة والاكتفاء من الغنيمة بصفقة العلاج على المستوى الثانى وإذا أمكن الثالث فى المستشفيات ، وهو نصيب - وأنتم تعلمون - عظيم بالتعاون مع شركات التأمين وآليات التنبؤ والاحتياك الدولية. وإن يخرج السيناريو المسمى بالإسلامى عن هيئة البطة (العرجاء) التى تتناول الأعشاب وتسبقها تجمعات الأعمال الخيرية فى المساجد وتلحق بها أفكارها حول الزواج المبكر ، فى إطار توليفة تأمينية مماثلة للتوجه الحالى . أما التوجه الاشتراكى التأزى فهو فى انتظار ما يأتى به الزمن الآتى فى اتجاه تحريك الناس للحصول على حقهم فى الكلام والمعرفة والتفهم والمشاركة وفهم الممكن وتذليل الصعاب لفرد شبكة أمان معقولة على قدر تعاوننا وجهنا وأموالنا وصنقنا.

شكراً من القلب للدكتور سمير فياض .  
ولزيد من الحوار الجاد بينى وبينه مع أمل اللقاء الاكيد .. هنا أو هناك.





# وثائق

---

---

## ١ اتفاق ماشاكوس :

بين الحكومة السودانية وحركة قرنق

---



## وثيقة :

### اتفاق ماشاكوس

## بين الحكومة السودانية وحركة قرتق

في العشرين من يوليو من هذا العام ، وقعت الحكومة السودانية ،  
والحركة الشعبية لتحرير السودان ، في ماشاكوس ، شرق العاصمة الكينية  
نيروبي ، اتفاق إطار ينهي الخلافات بين الجانبين ويحدد توقيع اتفاق السلام  
تنهي الحرب الأهلية الممتدة في السودان منذ نحو عشرين عاماً .

أكدًا حرصهما على حل النزاع السوداني  
بصورة عادلة ومستدامة بمخاطبة جذور المشكلة  
وخلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل  
للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان ،  
مقتبهيْن إلى أن النزاع السوداني أطول  
النزاعات الحالية في كل أفريقيا ، وأنه حصد  
أرواح الملايين ، ودمر البنيات التحتية للبلاد  
وأهدر الموارد الاقتصادية ، وتسبب في معاناة  
تفوق الوصف وخاصة بالنسبة لشعب جنوب  
السودان ، وواضعين في الاعتبار المظالم  
التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء

وفي ما يلي نص الاتفاق:  
المقدمة ، المبادئ ومراحل عملية الانتقال ،  
بين حكومة جمهورية السودان والحركة  
الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي  
لتحرير السودان  
حيث إن حكومة جمهورية السودان  
والحركة الشعبية لتحرير السودان الجيش  
الشعبي لتحرير السودان (والذين يشار إليهما  
لاحقاً بالطرفين ) قد اجتمعا بماتشاكوس ،  
كينيا ، من ١٨ يونيو (حزيران) ٢٠٠٢ وحتى  
٢٠ يوليو (تموز) ٢٠٠٢ ، بحيث إن الطرفين

السودان المختلفة والتي تستوجب المعالجة ،

ومهتين إلى أن اللحظة الحاضرة تتيح فرصة

نادرة للوصول إلى اتفاقية سلام عادل تضع

حدا للحرب ، ومقتنعين بأن مبادرة سلام

الإيجاد التي اكتسبت حيوية مضافة ، بقيادة

صاحب الفخامة الرئيس الكيني دانيال أراب

موى ، توفر الوسائل الكفيلة بحل النزاع

والوصول إلى سلام عادل ودائم ، ملتزمين

بحل شامل وسلمي ، يصلان إليه عبر

التفاوض ، لهذا النزاع على أساس إعلان

المبادئ لصلحة الشعب السوداني ، وعلى هذه

الأسس يعلن الطرفان ، إنهما اتفقا على ما

يلي :

### الجزء (أ) (المبادئ المتفق عليها)

إن وحدة السودان القائمة على الإرادة

الحرية لشعبه وعلى الحكم الديمقراطي

والمساواة والمساواة والاحترام والعدل ، لكل

مواطني السودان ، هي الأولوية بالنسبة

للطرفين وستبقى كذلك ، وأن رفع مظالم أهل

جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم يصبح

أمراً ممكناً في مثل هذا الإطار.

١-٢ إن من حق أهل جنوب السودان أن

يحكموا ويقرروا شئون إقليمهم وأن يشاركوا

مشاركة عادلة في الحكومة القومية.

١-٣ إن أهل جنوب السودان لهم الحق في

تقرير المصير ، ضمن أشياء أخرى عن طريق

الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي.

١-٤ إن الدين والعادات والتقاليد مصادر

للقوة الروحية ومصادر للإلهام بالنسبة لشعب

السودان.

١-٥ إن أهل السودان لديهم إرث

وتطلعات مشتركة مما يجعلهم ميالين إلى

العمل سوياً من أجل:

١-٦ إقامة نظام ديمقراطي للحكم يعطى

الاعتبار للتنوع الثقافي والاثني والعرقى

والديني وتعدد اللغات ومساواة الجنسين، لكل

شعب السودان .

١-٧ إيجاد حل شامل يعالج التدهور

الاقتصادي والاجتماعي للسودان ويستبدل

الحرب ، ليس فقط بالسلام ، بل كذلك بالعدالة

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والتي

تحترم الحقوق الأساسية ، الإنسانية

والسياسية ، لكل شعب السودان.

١-٨ مناقشة الوقف الشامل لإطلاق النار

لوضع حد للمعاناة والقتل في صفوف الشعب

السوداني.

١-٩ صياغة خطة لإعادة التوطين والاستقرار والتعمير وإعادة البناء والتنمية ، وذلك لمقابلة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب ولإزالة الاختلالات التاريخية للتنمية وتوزيع الموارد.

١-١٠ صياغة وتطبيق اتفاقية السلام بصورة تجعل وحدة السودان خياراً جذاباً وخاصة لأهل جنوب السودان.

١-١١ النهوض للتحدى بخلق إطار تنفذ فيه هذه المبادئ المشتركة بأفضل الصور ويعبر عنها بلحسن الصيغ ، لمصلحة كل شعب السودان.

### الجزء ب) العملية الانتقالية

من أجل حل النزاع لضمان مستقبل يصبه الأمن والرخاء لكل شعب السودان ومن أجل التعاون في حكم البلاد ، يتفق الطرفان على تطبيق اتفاقية السلام وفق الترتيبات والأطر الزمنية والمراحل المنصوص عليها أثناء:

٢- ستكون هناك فترة تمهيدية سابقة للفترة الانتقالية مدتها ٦ أشهر.

#### ١-٢ خلال هذه الفترة التمهيدية:

أ- تؤسس الهيئات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية السلام.

ب- إذا لم يكن ذلك قد تحقق بالفعل ، ينفذ وقف الأعمال العدائية مصحوب بخلق آليات المراقبة المناسبة.

ج- خلق آليات لمراقبة وتنفيذ اتفاقية السلام.

د- إنجاز كل التجهيزات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار بأسرع ما يمكن.

ز- البعث عن المساعدات العالمية.

ر- خلق إطار دستوري لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليه في ٢/١.

٢-٢ تبدأ الفترة الانتقالية بنهاية الفترة التمهيدية وتستمر ٦ سنوات.

#### ٢-٣ خلال الفترة الانتقالية:

أ- تعمل المؤسسات والآليات التي أقيمت خلال الفترة التمهيدية وفق الترتيبات والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية السلام.

ب- إذا لم يكن قد أنجز بعد ، يطبق عندها الوقف الشامل لإطلاق النار ويقام وتنفذ الآليات النواية للمراقبة.

٢-٤ تكوين آلية مستقلة للتقييم والمراقبة خلال الفترة التمهيدية وذلك لمراقبة وتأثر تنفيذ اتفاقية السلام وإجراء تقييم على المدى المتوسط لترتيبات الوحدة المنصوص عليها في

اتفاقية السلام.

٢-٤-١ تكوين آلية المراقبة والتقييم يكون على أساس التمثيل المتساوى بين حكومة السودان والحركة الشعبية(الجيش الشعبي لتحرير السودان) إضافة إلى ممثلين للجهات التالية لا يزيد عددهم عن ممثلين اثنين للجهة الواحدة.

\* أعضاء اللجنة الفرعية حول السودان لدول إيقاد وهي(جيبوتي، إريتريا ، أثيوبيا ، كينيا ، وأوغندا).

\* أعضاء النول المراقبة وهي «( إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية).

\* أية دول أخرى أو هيئات اقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ : يعمل الطرفان مع هذه الآلية خلال الفترة الانتقالية بفرض تطوير وتحسين المؤسسات والترتيبات المكونة بموجب الاتفاقية وجعل وحدة السودان خيارا جذابا لأهل جنوب السودان.

٢-٥ فى نهاية العام السادس للفترة الانتقالية يجرى استفتاء تحت المراقبة الدولية تتعاون فى إجرائه حكومة السودان والحركة

الشعبية و(الجيش الشعبي لتحرير السودان)

من أجل : تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبنى نظام الحكم الذى أقيم بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت لصالح الانفصال.

٢-٦ يمتنع الطرفان عن إلغاء هذه الاتفاقية أو خرقها من طرف واحد.

**النص الملحق حوله فيما يتعلق بنين الدولة**

اعترافا بأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان و اللغات وتكيدا لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة ، يتفق الطرفان على ما يلى:

٦-١ الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر للقوة الروحية والإلهام للشعب السودانى.

٦-٢ تضمن حرية المعتقد والمعبادة والضمير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف ولا يجوز التمييز ضد أى شخص على هذه الأسس.

٦-٣ تولى جميع المناصب ، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات ، يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراق.

٦-٤ يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور

الشخصية والعائلية ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء ، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

٦-٥ يتفق الطرفان على احترام الحقوق التالية:

- حرية العبادة والتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التي تقوم لأداء هذه الشعائر.

- إنشاء وحماية للمؤسسات الخيرية والإنسانية التي تقتضيها الحاجة .

- صناعة وحياة واستخدام كل المواد والأدوات المتعلقة بأداء الشعائر أو العادات الخاصة بأي دين ، بصورة تستوفي أداء الغرض المتوخى منها.

- تأليف وإصدار وتوزيع المطبوعات الخاصة بهذه القضايا.

- تدريس الديانات والمعتقدات في الأماكن المناسبة لأداء هذه الأهداف.

- السعي للحصول على المساهمات النقدية وغيرها من الأفراد والمؤسسات وتسلم هذه

#### المساهمات.

- تدريب وتعيين وانتخاب وانتداب القادة الذين تتوافر فيهم الشروط والمستويات التي يتطلبها الدين أو المعتقد المعين .

- التمتع بالعطلات والاحتفال بالمناسبات وفق المبادئ والتعاليم التي ينص عليها الدين الذي ينتمي به الفرد المعين.

- إقامة الصلوات والاتصال بالأفراد والمجموعات فيما يتعلق بالشئون الدينية المعتدية ، على المستويين القوي والعالمي.

- لإزالة الشكوك حول هذه القضية لا يسمح بالتمييز ضد أي شخص من قبل الحكومة القومية ، أو النواة أو المؤسسات أو مجموعة من الأفراد أو فرد واحد على أساس الدين أو المعتقد.

٦-٦ المبادئ الواردة في المواد ٦-١ إلى ٦-٥ تضمن في الدستور.

#### الجزء ٥ : هيئات السلطة

من أجل تفعيل الاتفاقات الواردة في الجزء (أ) يتفق الطرفان ، في إطار السودان الموحد الذي يعترف بحق تقرير المصير لأهل جنوب السودان ، على أنه وفيما يتعلق بتقسيم السلطات والبنية والوظائف المختلفة لأجهزة

الحكم ، فإن الإطار السياسى للحكم فى السودان سيكون على الوجه التالى:

### ٢-١ السلطات السيادية

٢-١-١ : يكون الدستور القومى السودان هو القانون الأعلى فى البلاد . كل القوانين يجب أن تتوافق مع الدستور وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والوظائف بين مختلف المستويات الحكومية كما يحدد فى نفس الوقت اليات اقتسام الثروة بين هذه المستويات ويضمن الدستور الوطنى حرية المعتقد والعبادة واداء الشعائر الدينية بكاملها واكل المواطنين السودانيين.

٢-١-٢ : تكون لجنة قومية لراجعة الدستور خلال الفترة التمهيديّة وسيكون على رأس مهامها صياغة الدستور والقانون.

٢-١-٣ : يجاز الإطار المشار إليه سابقا وفق آلية يتفق عليها الطرفان.

٢-١-٤ : خلال الفترة الانتقالية تجرى عملية مراجعة شاملة للدستور

٢-١-٥ : لا يعدل الدستور أو يلغى إلا عن طريق إجراءات خاصة وأغلبية متفق عليها وذلك من أجل حماية مبادئ اتفاقية السلام.

### ٢- الحكومة الوطنية

٢-٢-١ يتفق على تكوين حكومة وطنية لتمارس الوظائف وتجزئ القوانين التى تتطلب طبيعتها أن تجاز وتمارس من قبل سلطة عليا ذات سيادة وعلى المستوى القومى. وستأخذ الحكومة الوطنية فى الاعتبار ، فى كل القوانين التى تجيزها ، الطبيعة التعددية للشعب السودانى نيتيا وثقافيا.

٢-٢-٢ : التشريعات التى تسن على المستوى الوطنى والتى تطبق على الولايات خارج جنوب السودان ، يكون مصدرها التشريعى الشريعة وإجماع الشعب.

٢-٢-٣ : التشريعات التى تسن على المستوى الوطنى والتى تطبق على الولايات الجنوبية و-أو الأقليم الجنوبي يكون مصدرها التشريعى الإجماع الشعبى وقيم وعادات الشعب السودانى ومن ضمنها تقاليده ومعتقداته الدينية مع وضع الاعتبار التعددية السودانية فى حالة ما إذا كانت التشريعات الوطنية المعمول بها الآن أو المطبقة وكان مصدرها نيتيا أو القوانين العرفية ، وكانت أغلبية سكان الولاية أو الإقليم لا يمارسون شعائر هذا الدين أو القوانين العرفية:

١- إما طرح تشريعات تسمح ب أو تؤسس



السودان التابعة لإيجاد (جيبوتي وإريتريا  
وأنثيوبيا وكينيا وأوغندا).

\* دول مراقبة (إيطاليا والنرويج والمملكة  
المتحدة والولايات المتحدة) و..

\* أى دولة أخرى أو هيئات دولية إقليمية  
يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف.

ستعمل الأطراف مع الهيئة خلال الفترة  
المؤقتة بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات  
المؤسسة طبقا للاتفاقية وجعل وحدة السودان  
جذابة لأهل جنوب السودان.

فى نهاية الفترة المؤقتة التى تستغرق ٦  
سنوات سيجرى استفتاء تحت رقابة دولية ،  
تنظمه حكومة السودان والحركة الشعبية  
والجيش الشعبى لتحرير السودان ، لأهل  
جنوب السودان ل تأكيد وحدة السودان  
بالتصويت على تبني نظام حكم مؤسس طبقا  
لاتفاقية السلام ، أو التصويت على الانفصال .  
تمتنع الأطراف عن أى شكل من أشكال  
التعديل والإلغاء من طرف واحد لاتفاقية  
السلام.

مؤسسات أو ممارسات فى الإقليم متماشية  
مع دينهم أو أعرافهم أو .

٢- عرض القانون على مجلس الولايات  
لإقرارها بأغلبية الثلثين أو تقديم تشريعات  
وطنية تطرح مثل هذا المؤسسات البديلة  
الضرورية كما هو مناسب.

### نص اتفاقية حول حق تقرير

#### المصير لأهل جنوب السودان

لأهل جنوب السودان الحق فى تقرير  
المصير ، بين أشياء أخرى ، عبر استفتاء لتقرير  
أوضاعهم فى المستقبل.

سيتم تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم  
خلال الفترة الانتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية  
السلام خلال الفترة المؤقتة وستجرى الهيئة  
تقييما فى منتصف المدة لترتيبات الوحدة التى  
تم التوصل إليها طبقا لاتفاقية السلام.

تشكل هيئة التقييم من ممثلين متساوين  
من حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش  
الشعبى لتحرير السودان ، ومما لا يزيد عن  
ممثلين ٢ من الدول والمنظمات الآتية:

\* الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية حول

شركة الأمل للطباعة والنشر  
(مورفيتلي سابقاً)

١





خالد محيي الدين  
فارس  
اليسار المصري

الشمس  
٥ جنيهاً